



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر - باتنة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



محددات التضخم في الجزائر مع مقارنة بدوال الاستهلاك

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD

شعبة: اقتصاد مالي

تحت إشراف:

د. علاوة خلوط

إعداد الطالبة:

أسماء مخاليف

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ. د/ محمد الطاهر سعودي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
د/ علاوة خلوط	أستاذ محاضر "أ"	جامعة باتنة 1	مقررا
أ. د/ كمال عايشي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	عضوا
د/ عمار نويوة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة باتنة 1	عضوا
أ. د/ مبارك بوعشة	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة 2	عضوا
أ. د/ عمار عماري	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف 1	عضوا

السنة الجامعية: 2017/2016

يقول العماد الأصفهاني،

إنِّي رأيتُ أنَّه ما كتَبَ أحَدُهُم في يومِهِ كتاباً إلا قال في عَدِهِ،

لو تُخَيَّرَ هذا لكانَ أحسنَ ولو زُيِّدَ ذلكَ لكانَ يُستَحسنُ، ولو قُدِّمَ هذا لكانَ

أفضلَ، ولو تُرِكَ ذلكَ لكانَ أجملَ،

وهذا من أعظم العبر، وهو دليلٌ على استيلاء النقصِ على جملة البشر.

شكر وتقدير

أتقدم بأسمى معاني الشكر ومحظيم الامتنان وخالص التقدير إلى د. علاوة خلوط لإشرافه على البحث، وما بذله من جهد علمي وملاحظات قيمة ومتابعة مستمرة لمراحل انجازه. كما أجد لزاما علي وفاء وعرفانا أن أتقدم بجزيل الشكر إلى أ. د. لخضر ديلمي لما قدمه لي من دعم وتوجيهات قيمة.

وتقف كلمات الشكر عاجزة عن الوفاء والعرفان بحق د. عبد الرزاق كبوط لما قدمه من عون صادق ومساعدات قيمة في هذا البحث.

كما لا يفوتني أن أتوجه بجزيل الشكر إلى د. طارق خاطر وأ. حمزة مرادسي على كل المساعدات والنصائح القيمة

وأتقدم بالشكر والتقدير أيضا إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذا البحث وتخصيص جزء من وقتهم للقراءة والتقييم.

إهداء

أهدي هذا العمل:

إلى أمي أظل الله في عمرك وجعلك سندا و ذخرا دائما لنا.

إلى روح والدي رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه

إلى أعز الناس على قلبي، إخوتي، وإلى زوجاتهم وأبنائهم.

إلى كل الأصدقاء والزلاء.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
III	شكر وتقدير
IV	إهداء
VI	فهرس المحتويات
X	قائمة الجداول
XII	قائمة الأشكال
أ- ك	مقدمة عامة
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: مفهوم التضخم
3	المطلب الأول: تعريف التضخم وقياسه
22	المطلب الثاني: أنواع التضخم
31	المبحث الثاني: تفسير التضخم
31	المطلب الأول: النظريات المفسرة للتضخم
60	المطلب الثاني: أسباب التضخم
70	المبحث الثالث: آثار التضخم وسياسات الحد منه
70	المطلب الأول: آثار التضخم
77	المطلب الثاني: سياسات الحد من التضخم
84	خلاصة
الفصل الثاني: علاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية	
86	تمهيد
87	المبحث الأول: علاقة التضخم بالمتغيرات الاقتصادية الخارجية
87	المطلب الأول: العلاقة بين التضخم وسعر الصرف
98	المطلب الثاني: التضخم وأسعار النفط
100	المطلب الثالث: علاقة التضخم المحلي بالتضخم المستورد
105	المبحث الثاني: علاقة التضخم بالمتغيرات الاقتصادية الداخلية
105	المطلب الأول: علاقة التضخم بعرض النقود وسعر الفائدة
112	المطلب الثاني: علاقة التضخم بالانفاق العام وعجز الموازنة

فهرس المحتويات

116	المطلب الثالث: علاقة التضخم بالأجور والبطالة
125	المطلب الرابع: التضخم والنمو الاقتصادي
131	المبحث الثالث: العلاقة بين التضخم والاستهلاك
131	المطلب الأول: النظريات الأساسية لدوال الاستهلاك
140	المطلب الثاني: أثر العوامل غير الدخلية على الاستهلاك
143	المطلب الثالث: العلاقة بين التضخم والاستهلاك
148	خلاصة
الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر	
150	تمهيد
151	المبحث الأول: تطور التضخم في الجزائر
151	المطلب الأول: كيفية حساب التضخم
153	المطلب الثاني: سياسة الاسعار في الجزائر
156	المطلب الثالث: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2014
168	المبحث الثاني: أسباب التضخم في الجزائر
168	المطلب الأول: الأسباب الداخلية
188	المطلب الثاني: الأسباب الخارجية
200	المبحث الثالث: آثار التضخم في الجزائر وسياسات الحد منه
200	المطلب الأول: آثار التضخم
207	المطلب الثاني: سياسات الحد من التضخم في الجزائر
228	خلاصة
الفصل الرابع: محاولة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر	
230	تمهيد
231	المبحث الأول: محددات التضخم على المستوى الكلي
231	المطلب الأول: مفاهيم متعلقة بتقنية شعاع الانحدار الذاتي VAR
237	المطلب الثاني: اختيار متغيرات النموذج ودراسة استقراريتها
250	المطلب الثالث: تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR
259	المطلب الرابع: اختبار نقطة الانعطاف ودراسة صلاحية النموذج
263	المبحث الثالث: محددات التضخم على المستوى الجزئي

فهرس المحتويات

263	المطلب الاول: اختيار متغيرات النموذج ودراسة استقراريتها
268	المطلب الثاني: تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR
276	المطلب الثالث: اختبار نقطة الانعطاف ودراسة صلاحية النموذج
280	خلاصة
282	خاتمة عامة
291	قائمة المراجع
313	الملاحق

فهرس الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
157	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-1989.	1
158	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2000.	2
160	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.	3
169	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2014.	4
175	تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014.	5
178	تطور رصيد الموازنة للجزائر خلال الفترة 1990-2014.	6
183	تطور الاستهلاك العام والخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2014.	7
188	تطور عدد السكان في الجزائر خلال الفترة 1990-2014.	8
191	تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 1990-2012.	9
192	التطور السنوي لمؤشر القيم الوحديية لأسعار الواردات خلال الفترة 2001-2014.	10
195	تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990-2014.	11
197	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الامريكي خلال الفترة 1990-2014.	12
205	تطور الاجور ومداخيل المستقلين في الجزائر خلال الفترة 1990-2014.	13
211	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 1989-2010.	14
222	تطور الايرادات الجبائية خلال الفترة 2001-2009.	15
239	نتائج اختبار ADF للسلاسل LIPC، DLIPC، DDLIPC	16
241	نتائج اختبار ADF على السلاسل LIMP، RLIMP	17
242	نتائج اختبار ADF على السلاسل LTCH، DLTCH	18
244	نتائج اختبار ADF على السلاسل LDEP، DLDEP	19
245	نتائج اختبار ADF على السلاسل LSLR، DLSLR	20

247	نتائج اختبار ADF على السلاسل DLTCHM ،LTCHM	21
248	نتائج اختبار ADF على السلاسل DLTR ،LTR	22
251	درجة تأخير المسار VAR	23
260	اختبار نقطة الانعطاف Test de Chow	24
261	نتائج اختبار استقرار نموذج شعاع الانحدار الذاتي	25
262	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque-Bera	26
262	نتائج اختبار LM TEST	27
265	نتائج اختبار ديكي فولر للسلاسل غير المستقرة	28
266	نتائج اختبار ديكي فولر للفروق الأولى	29
267	نتائج اختبار ديكي فولر للفروق الثانية	30
268	درجة تأخير المسار VAR	31
277	اختبار نقطة الانعطاف Test de Chow	32
278	نتائج اختبار استقرار نموذج شعاع الانحدار الذاتي	33
279	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque-Bera	34
279	نتائج اختبار LM TEST	35

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
18	الفجوة التضخمية	1
36	العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار	2
44	أثر الزيادة في الطلب الكلي على مستوى الأسعار في حالة التشغيل الجزئي لعوامل الإنتاج	3
49	التضخم بحسب تحليل منهج مدرسة شيكاغو	4
53	مراحل ارتفاع المستوى العام للأسعار حسب نظرية ميزان المدفوعات	5
64	أثر الزيادة في الطلب الكلي على المستوى العام للأسعار	6
66	تضخم العرض	7
68	تداخل التضخم بالطلب مع التضخم بالتكاليف	8
94	الحلقة الفاضلة للعملة القوية	9
95	تأثير المسننة	10
96	العرض والطلب على العملة.	11
116	العلاقة بين التضخم والأجور	12
119	العلاقة بين التضخم والبطالة حسب التحليل الكلاسيكي	13
120	العلاقة بين التضخم والبطالة حسب التحليل الكينزي.	14
121	دالة عرض العمل	15
123	منحنى فليبيس	16
125	منحنى فليبيس في الأجل الطويل	17
126	العرض والطلب في الأجل القصير	18
126	العرض والطلب في الأجل الطويل	19
132	دالة الاستهلاك الكينزية	20
134	دالة الاستهلاك حسب نظرية الدخل النسبي	21
137	دالة الاستهلاك عند فريدمان	22
139	دالة الاستهلاك لمودقلياني	23
157	تطور معدل التضخم خلال الفترة 1980-1989	24
158	تطور معدل التضخم خلال الفترة 1990-2000	25

160	تطور معدل التضخم خلال الفترة 2001-2014	26
164	تطور أسعار مجموعات الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر خلال الفترة 1990-2014.	27
173	تطور مكونات الكتلة النقدية خلال الفترة 1990-2014	28
177	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي والكتلة النقدية خلال الفترة 1990-2014	29
184	تطور هيكل الانفاق العام الجاري خلال الفترة 2000-2010	30
186	متوسط مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2000-2014.	31
189	تطور هيكل الواردات الجزائرية خلال الفترة 1990-2014	32
191	تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 1990-2014.	33
197	تطور سعر الصرف خلال الفترة 1990-2014	34
240	التمثيل البياني للسلاسل DDLIPC، DLIPC، LIPC	35
242	التمثيل البياني للسلاسل RLIMP، LIMP	36
243	التمثيل البياني للسلاسل DLTCH، LTCH	37
245	التمثيل البياني للسلاسل DLDEP، LDEP	38
246	التمثيل البياني للسلاسل DLSLR، LSLR	39
248	التمثيل البياني للسلاسل DLTCHM، LTCHM	40
249	التمثيل البياني للسلاسل DLTR، LTR	41
261	نتائج اختبار استقرار نموذج شعاع الانحدار الذاتي	42
278	نتائج اختبار استقرار نموذج شعاع الانحدار الذاتي	43

مقدمة عامة

تمهيد

شهد العالم عدة صدمات اقتصادية كانت سببا في تفاقم مشكلات النظام الاقتصادي وخلق أزمات فيه، كالكساد، الانكماش، البطالة، والتضخم الذي يعتبر من بين الاختلالات الوظيفية التي تطبع الحياة الاقتصادية الحديثة، حيث ارتبطت هذه الظاهرة بالاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، واختلفت حدتها باختلاف الفترات التي سادت فيها، واختلاف الأنظمة الاقتصادية ودرجة تطورها. ويعتبر التضخم من الظواهر القديمة، فمنذ العصور الأولى وبظهور أولى العملات لدى الحضارات القديمة وهذه العملات في تغير مستمر من حيث قيمتها وقوتها الشرائية، غير أن التضخم أخذ يبرز كظاهرة اقتصادية تخضع لمقاييس علمية مع بداية القرن السابع عشر، وكان ذلك بعد توسع استعمال النقود الورقية في أمريكا وفرنسا، حيث كان يتعرض العالم من وقت إلى آخر لموجات تضخمية بشكل يكاد يكون منتظما. إلا أن التضخم الذي واجه العالم خلال سنوات الحرب العالمية الأولى والثانية وما تلاهما يعد أسوأ حالات التضخم التي عرفها الاقتصاد العالمي، أين تضاعفت الأسعار آلاف المرات عن مستوياتها قبل الحرب.

وقد بدأ الاهتمام بدراسة التضخم كظاهرة اقتصادية خصوصا بعد الاكتشافات الحديثة لمناجم الذهب عبر مختلف أنحاء العالم خلال القرن التاسع عشر، حيث أثارت ظاهرة التضخم جدلا كبيرا في الفكر الاقتصادي نظرا لارتباطها بالواقع الاقتصادي للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، باعتباره أحد المؤثرات الاقتصادية الرئيسية التي من خلالها يمكن الحكم على الوضعية الاقتصادية السائدة في بلد ما، وظل الفكر الاقتصادي مسائرا لظاهرة التضخم في مختلف الأنظمة الاقتصادية التي ظهر فيها سعيًا منه لمعرفة طبيعة هذه الظاهرة في الحياة الاقتصادية، مما أدى إلى تباين النظريات المفسرة له باختلاف الفلسفة الاقتصادية التي تستند عليها هذه النظريات، حيث اعتبرت أن التضخم متغيرا اقتصاديا كليا ناتج أساسا عن مجموعة من العوامل التي تساهم في زيادة الضغوط التضخمية وتدفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع، وبذلك فهو يرتبط بعوامل ومتغيرات أخرى ويؤدي معها دورا هاما في مسار النظام الاقتصادي وتطور ديناميكيته على مدار الزمن لما له من صلة وثيقة سواء مباشرة أو غير مباشرة بهذه المتغيرات والتي من بينها الكتلة النقدية، سعر الصرف، الواردات، الاستهلاك.... وغيرها من العوامل التي بإمكانها خلق ضغوط تضخمية أو زيادة حدتها.

كل ذلك جعل الاقتصاديات تعمل على التنسيق بين مختلف مكونات سياساتها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتقليل من حدة التضخم كونه يعد من أهم العقبات التي تواجه التنمية الاقتصادية والتوازن

الكلي الداخلي والخارجي، وذلك بسبب تعدد الأسباب المنشئة له وتعدد مظاهره ومن ثم اختلاف الأساليب المتبعة لمواجهته أو الحد منه، بالإضافة إلى ما يترتب عنه من آثار سلبية عديدة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، فهو يشوه عملية تخصيص الموارد من خلال تقليل معلومات نظام الأسعار، مما يؤثر سلباً على الكفاءة الاقتصادية والنمو الاقتصادي، كما يؤدي إلى توزيع عشوائي للدخل والثروة في المجتمع، وهو ما يجعل الحفاظ على معدلات تضخم مستقرة ومنخفضة من أهم التحديات التي تواجه إدارة الاقتصاد الكلي في معظم دول العالم.

والجزائر كغيرها من عديد الدول التي عرف اقتصادها مداً تضخيمياً متزايداً منذ الاستقلال رغم اختلاف الأنظمة الاقتصادية المتبعة، حيث اعتمدت في البداية نظاماً اشتراكياً تميز بالتحديد الإداري للأسعار، إلا أن التغيرات العديدة في البنية الاقتصادية الوطنية نتيجة تدهور أسعار النفط خلال عقد الثمانينيات، قد انعكست على الاقتصاد الجزائري فأصبح يعاني من اختلالات حادة على المستوى الكلي كتندي معدل النمو الاقتصادي، ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، تفاقم عجز ميزان المدفوعات وارتفاع حجم المديونية الخارجية، الأمر الذي دفع صانعي السياسات الاقتصادية إلى القيام بالعديد من الإصلاحات سواء بصفة ذاتية، أو من خلال مساعدات مؤسسات النقد الدولية، بهدف مواكبة التطورات الاقتصادية والسياسية والتوجه نحو نظام يساير هذه التغيرات، وعليه تم الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وما تبعه من تحرير مختلف الفعاليات الاقتصادية بما فيها الأسعار التي ارتفعت بمعدلات كبيرة خاصة خلال التسعينيات، ثم عرفت نوعاً من الاستقرار في الألفية الجديدة، غير أنها عادت للتذبذب في السنوات الأخيرة تبعاً للتغيرات والظروف الاقتصادية المحلية والدولية، مما انعكس بالسلب على الأداء الاقتصادي ككل، وتطلب ضرورة البحث في الأسباب المؤدية إلى حدوث هذه الضغوط التضخمية.

مشكلة الدراسة:

لقد أصبحت الدراسات النقدية تحتل مكاناً بارزاً في مجمل الدراسات الاقتصادية، سيما بعد تزايد أهمية التغيرات النقدية وارتباطها مع بعضها بشكل كبير الأمر الذي يؤثر على مجرى النشاط الاقتصادي، ومن بين هذه المتغيرات نجد التضخم، إذ عكفت النظريات والبحوث الاقتصادية على دراسة وتحليل العديد من النماذج الاقتصادية على المستوى النظري والتطبيقي للوصول إلى صياغة وتحديد دوال ذات مقدرة تفسيرية لطبيعة واتجاه العلاقة بين التضخم والمتغيرات الأخرى، بهدف تفسير سلوك الظواهر الاقتصادية واختبار الفروض التي تقدمها النظرية الاقتصادية من خلال دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية التي

تفسر الظاهرة المدروسة، وذلك باستخدام بيانات فعلية مستمدة من الواقع ومعالجتها بأساليب رياضية واحصائية مناسبة.

وعليه تتحدد إشكالية الدراسة كالتالي:

فيما تتمثل أهم العوامل المسببة للتضخم في الجزائر؟ وكيف ساهمت هذه العوامل كل على حدى في تحديد اتجاه التضخم خلال الفترة (1980-2014)؟

وللإجابة على هذا السؤال تمت تجزئته إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- انطلاقا من النظريات الاقتصادية، ماهي طبيعة العلاقة التي تربط بين التضخم والمتغيرات الاقتصادية الأخرى؟
- ما هو واقع التضخم في الجزائر، وفيما تتمثل أسبابه ومصادره؟
- هل يمكن اعتبار عرض النقود بمثابة المتغير الحاسم في تفسير التضخم في الاقتصاد الوطني؟
- ماهي النماذج الاقتصادية والقياسية المفسرة للتضخم التي يمكن أن تتطابق مع طبيعة الاقتصاد الجزائري؟
- هل يمكن الاعتماد على المجموعات السلعية الاستهلاكية لصياغة أو بناء نموذج قياسي يفسر ظاهرة التضخم في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

على ضوء الإشكالية الرئيسية تبرز عدة فرضيات يمكن صياغتها على النحو التالي:

- يعتبر التضخم في الجزائر ظاهرة اقتصادية ناتجة عن تأثير مجموعة متداخلة من العوامل الداخلية والخارجية والاختلالات الهيكلية، منها تزايد الطلب على السلع الاستهلاكية.
- لا يعتبر عرض النقود المتغير الوحيد المفسر للضغوط التضخمية في الجزائر، بل توجد متغيرات أخرى مؤثرة في التضخم.
- يتطابق نموذج محددات التضخم في الجزائر مع النموذج المتضمن لكل من: عرض النقود، سعر الصرف، الانفاق العام، الواردات.
- يمكن ان تكون السلع الاستهلاكية بمثابة محددات للتضخم على اعتبار أن هذا الأخير هو معدل للتغير في مؤشر أسعار هذه السلع.

دوافع اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار موضوع "محددات التضخم في الجزائر"، فبالإضافة إلى الدوافع الذاتية المتمثلة في التعرف على المستجدات التي تطرأ على الاقتصاد الوطني والميول للبحث في مختلف المواضيع الاقتصادية الكلية والجزئية، هناك أيضا دوافع موضوعية منها:

- القيمة العلمية التي يتميز بها البحث في هذا المجال والارتباط الوثيق للموضوع بمجال التخصص، فهو يندرج ضمن المواضيع التي تدور حولها النقاشات باستمرار؛
- موجات التضخم الهائلة التي عرفها ويعرفها الاقتصاد الجزائري، مما تطلب البحث في أثارها على الأداء الاقتصادي، باعتبار أن التضخم المرتفع نتيجة من نتائج سوء وضع السياسات النقدية.
- الاهتمام المتزايد بمشكلة التضخم مما جعله موضوعا يطرح إشكالات متعددة ويؤثر في سياسات الحكومات على عدة أصعدة.

أهمية الدراسة:

تتضح من خلال الأهمية المتزايدة لظاهرة التضخم في الاقتصاد العالمي عامة والاقتصاد المحلي خاصة، حيث يعد مشكلة اقتصادية كانت ولا زالت تشغل رجال الاقتصاد وصانعي السياسات الاقتصادية والمؤسسات النقدية الدولية، باعتبار أن استقرار الأسعار يمثل عنصرا أساسيا في تحقيق التوازن الاقتصادي، حيث أن هذا الاستقرار يساعد بصورة مباشرة على تكيف الاقتصاد الجزائري مع متطلبات السوق. كما تظهر أهمية هذه الدراسة في أنها تسعى للكشف من خلال دراسة تطبيقية عن العوامل الداخلية والخارجية والاختلالات الهيكلية التي تساهم في ارتفاع معدلات التضخم، سيما وأن الاقتصاد الجزائري قد عرف ضغوطا تضخمية متعددة تستمر حداثها إلى غاية الوقت الحالي.

بالإضافة إلى محاولة قياس تأثير العوامل الاقتصادية كل على حدا في مستوى التضخم ومن ثم تحديد أهم العوامل المسببة للضغوط التضخمية في الجزائر سواء على مستوى المتغيرات الكلية أو المتغيرات الجزئية للاقتصاد، الأمر الذي قد يساهم في توجيه السياسات الاقتصادية الوطنية من خلال مختلف أدواتها للتخفيف من حدة هذه الضغوط.

أهداف الدراسة:

تتمثل الأهداف المرجوة من البحث في النقاط التالية:

- 1- التعرف على مختلف المفاهيم والنظريات المفسرة لظاهرة التضخم والعوامل التي تحكمها، ومختلف آثارها لإظهار أهميتها في التأثير على النشاط الاقتصادي.
- 2- إبراز الأساس التحليلي والنظري لظاهرة التضخم، وإسقاط ذلك على الاقتصاد الجزائري للتعرف على أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها الضغوط التضخمية في هذا الاقتصاد.
- 3- محاولة بناء نموذج قياسي يبرز أهم العوامل المسببة للتضخم في الاقتصاد الجزائري قصد إيجاد السبل اللازمة لتقليل أثر هذه العوامل على التضخم، وبالتالي التخفيف من حدته.
- 4- الخروج بنتائج وتوصيات قد تساهم في تحقيق استقرار الأسعار المحلية وتحسين أداء الاقتصاد الوطني.

الدراسات السابقة:

- 1- حسن حجوج بن رقدان بن حسن الهجوج، محددات التضخم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: أسلوب التكامل المشترك، مجلة جامعة الخرطوم للعلوم الإدارية، المجلد الثالث، العدد الأول، 2010.

هدفت هذه الدراسة الى بحث محددات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 1980-2007 بالاعتماد على أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ في المدى الطويل والقصير وتحليل التباين ودوال الاستجابة الفورية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات الاقتصادية والتضخم في المدى الطويل وبشكل طردي للمتغيرات الاقتصادية المتمثلة في معدل التغير في سعر النفط ومعدل نمو عرض النقود ومستوى التضخم العالمي. ولكن نموذج تصحيح الخطأ قد بين أن من أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في التضخم في دول مجلس التعاون في المدى الطويل والقصير هي مستوى أسعار النفط (يساهم معدل التغير في سعر النفط منفردا بحوالي 70 % في المدى القصير وبحوالي 22 % في المدى الطويل في التغير في معدل التضخم) ومعدل عرض النقود ومستوى التضخم العالمي. كما أن جميع المتغيرات الاقتصادية باستثناء مستوى التضخم العالمي تحدث صدمات إيجابية في المدى القصير

ويتلشى تأثيرها في المدى الطويل، بالإضافة الى ضعف تأثير صدمات معدل سعر الصرف الفعلي الاسمي.

2- عبد الله قوري يحيى، محددات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVAR 1970-2012، مجلة الباحث، عدد 14، 2014.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة المحددات الأساسية للتضخم في الاقتصاد الجزائري على فترة زمنية تمتد من 1970 إلى 2012 باستعمال متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVAR، تحليل التباين ودوال الاستجابة اللحظية. وقد أظهرت أن كتلة الأجور تعتبر المحدد الأساسي للتضخم في الجزائر خلال الفترة القصيرة بزيادة قدرها 2% من أجل كل وحدة زائدة في كتلة الأجور؛ إلى جانب أسعار الواردات 2%، الناتج الداخلي الخام الحقيقي 1,6% و الكتلة النقدية 1,6% والإنفاق الحكومي 1,2%؛ أما في المدى المتوسط والبعيد تصبح الكتلة النقدية هي المتغير الأساسي المفسر لتغيرات الأسعار إلى جانب كل من الواردات، الأجور، والإيرادات الحقيقية؛ كما أوضحت أن معدلات الفائدة في الجزائر لا تعتبر أداة فعالة لاحتواء التضخم و خاصة في الأجل القصير و المتوسط، وذلك لعدم ميل الأفراد للادخار، وغياب فرص الاستثمار التي يمكن أن يغذيها هذا الأخير، بالإضافة إلى أهمية السياسة المالية في توجيه الاقتصاد الجزائري رغم ما يظهر عليها من اختلال في تطبيقها، حيث أن السياسة المالية التي انتهجتها الدولة عن طريق رفع الإنفاق العام بهدف الرفع من عرض الإنتاج الوطني الحقيقي وخاصة خارج المحروقات لم تحقق هدفها المنشود بقدر ما كان لها آثار سلبية على الأسعار و تراجع القدرة الشرائية، ويرجع هذا إلى ضعف الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدراته خارج قطاعي المحروقات إلى جانب توسع الاستيراد على حساب المنتج المحلي.

3- Kabbashi Suliman, *The Determinants of Inflation in Sudan 1970-2002*, Journal of Development and Economic Policies, V 12, N 2, 2010.

هدفت إلى دراسة أسباب التضخم في السودان باستخدام معطيات ربع سنوية خلال الفترة 1970-2002، وقد أكدت النتائج وجود علاقات توازن في سوقي الصرف الاجنبي والنقود، واتضح أن اختلالات توازن القطاع الخارجي هي الأهم في التأثير على نمو الأسعار، مما يدل على وجود أثر قوي في الأمد البعيد للأسعار العالمية وسعر الصرف على التضخم، وأن التصحيحات تجاه التوازن الخارجي بطيئة جدا، كما اتضح أيضا أن سعر الصرف الاسمي الفعال والأسعار العالمية وصددمات الجفاف والتوقعات غير المواتية للأسعار قد تسببت في زيادة التضخم في المدى القصير، ولم يثبت من النتائج أن نمو عرض

النقود يؤثر على التضخم في المدى البعيد، لكن استجابة التضخم لعرض النقود في الأمد القريب كانت عالية ومعنوية احصائياً.

تدل النتائج على أن الالتزام بقانون نقدي يراعي تقلبات سعر الصرف قد يكون أكثر ملائمة للسيطرة على التضخم في السودان مع المحافظة على التنافسية الخارجية، وأيضاً فإن محاربة التضخم تعتمد على مقدرة السياسة الاقتصادية على تقليل أثر صدمات جانب العرض المرتبطة بالجفاف وتقلبات الاسعار العالمية التي بدورها تؤثر سلباً على تكلفة مدخلات الانتاج.

4- NABILA ASGHAR, ATIF ALI JAFFRI and ROOMA ASJED, **An EMPIRICAL INVESTIGATION OF DOMESTIC AND EXTERNAL DETERMINANTS OF INFLATION IN PAKISTAN**, Pakistan Economic and Social Review, Volume 51, No 1. 2013.

هدفت الدراسة الى البحث في محددات التضخم في باكستان خلال الفترة 1972- 2010 باستخدام بيانات سنوية وبالاعتماد على منهج ARDL لتقدير العلاقة طويلة المدى وقصيرة المدى بين المتغيرات. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن عرض النقود في المدى الطويل والتضخم المتأخر والتضخم الأجنبي ومتغيرات مفترضة عن الازمة المالية العالمية 2008، لها تأثير ايجابي ومعنوي على معدل التضخم، وأن جميع المتغيرات لها تأثير إيجابي على معدل التضخم في المدى القصير باستثناء عرض النقود، وعلى الرغم من أن تخفيض سعر الصرف الفعلي الاسمي الفعلي يؤثر سلباً على التضخم في المدى القصير والطويل، إلا أن معاملاته لم تكن معنوية احصائياً، واتضح من معنوية معامل حد تصحيح الخطأ وإشارته السالبة أن هناك علاقة توازنية في المدى الطويل. كما أوصت الدراسة بضرورة اهتمام صانعي السياسات الاقتصادية بالصدمات الخارجية للتضخم الأجنبي والأزمات المالية لوضع السياسات التي تساعد على التحكم في التضخم.

5- Fatukasi Bayo, **Determinants of Inflation in Nigeria: An Empirical Analysis**, International Journal of Humanities and Social Science, Vol. 1 No. 18, 2011.

قامت هذه الدراسة ببحث محددات التضخم في نيجيريا خلال الفترة 1981-2003 من خلال استقصاء المتغيرات التي تؤثر على التضخم. وقد تبين أن جميع المتغيرات المفسرة: عجز الموازنة، عرض النقود، معدل الفائدة، سعر الصرف، ذات تأثير موجب ومعنوي على معدل التضخم في نيجيريا، حيث فسرت 72% من التغير في معدل التضخم، في حين قدر حد الخطأ بـ 28%، وعليه أوضحت النتائج أن معدل التضخم في نيجيريا سببه زيادة العجز، عرض النقود (M1) وسعر الفائدة وسعر الصرف الحقيقي وعوامل

أخرى مثل معدل النمو السكاني، وأنشطة الوسطاء والأنشطة الاحتكارية، التوزيع، وارتفاع تكاليف الإنتاج... الخ، مما يؤدي الى ضرورة تقديم حلول للاتجاهات التضخمية في البلاد لزيادة الانتاجية وتحسين مستوى معيشة المواطنين مثل: مراقبة الأجور وتخفيض المعروض النقدي.

6- Fariba Chavoshzadeh Tafti, **Determinants of Inflation in Islamic Republic of Iran**, International Journal of Business and Social Science, Vol. 3 No. 6, 2012.

قامت هذه الدراسة بتحليل وقياس محددات التضخم في جمهورية ايران باستخدام نموذج VAR وتحليل التباين ودوال الاستجابة، واعتمادا على عرض النقود، الناتج المحلي الحقيقي، مؤشر أسعار الواردات خلال الفترة 1971-2005، وقد بينت نتائج الدراسة أن مؤشر أسعار الواردات وعرض النقود لهما أثر ايجابي على التضخم، بالإضافة إلى تأثير سلبي للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي على التضخم. وفي إطار تحليل نظام VAR فإن تحليل التباين بين أن الناتج المحلي الاجمالي، عرض السيولة، الرقم القياسي لأسعار الواردات تساهم في تغيرات مؤشر أسعار الاستهلاك بحوالي 0,15% في الربع الأول من السنة، وكان الخطأ المعياري للتنبؤ 99,85%. كما كان خطأ التنبؤ لـ 15 شهرا هو 68,9% بسبب التغيرات في مؤشر اسعار المستهلك، 28,24% بسبب التغير في مؤشر أسعار الواردات و 1,94% بسبب التغير في عرض النقود M2. لكن في نهاية الفترة (30)، الخطأ المتوقع هو 52.19% نتيجة للتغيرات في مؤشر أسعار المستهلك، 43.1% نتيجة للتغيرات في مؤشر اسعار الواردات و 4.1% بسبب التغيرات في عرض النقود (M2). وبالتالي توصلت الدراسة الى ان عرض النقود، مؤشر اسعار الواردات، الناتج المحلي الحقيقي هي أهم محددات للتضخم في إيران.

7- Baba ndiaye, Yankhoba J. Badji, les déterminants de l'inflation au Sénégal : approche par les fonctions de consommation, Agence national de la statistique et de la démographie, republic du sénégal, 2008.

هدفت هذه الدراسة الى البحث في محددات التضخم في السنغال باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM خلال الفترة 2000-2007 وباستعمال معطيات لـ 31 ثلاثي، وتم الاستعانة بدوال الاستهلاك لتقييم أثر صدمة في دالة الاستهلاك على المستوى العام للأسعار، وقد بينت نتائج النموذج أن الدوال المتعلقة ب: الغذاء، السكن، الملابس، هي الأكثر تأثيرا على ارتفاع المستوى العام لأسعار الاستهلاك. وفي المدى الطويل فان حدوث ارتفاع في اسعار دالة الغذاء سيؤدي الى زيادة بـ 4,2% في أسعار الاستهلاك، كما أن زيادة بنفس النسبة في أسعار السكن والملابس ستؤدي الى ارتفاع بـ 2,1% و 1% على التوالي في معدل التضخم.

9- Hamad A. Altowaijri, **Determinants of Inflation in Saudi Arabia**, World Review of Business Research, Vol 1, No 4, 2011.

بحثت هذه الدراسة في العوامل الداخلية والخارجية المسببة للتضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1996-2010. وتشير النتائج إلى أن العوامل الخارجية هي المصادر الرئيسية للتضخم في الاقتصاد السعودي بسبب انفتاحه واعتماده على استيراد معظم السلع من الخارج، فارتفاع الاسعار العالمية للسلع وتراجع قيمة الدولار أدى الى ارتفاع معدلات التضخم في المدى القصير والمتوسط بسبب ارتفاع اسعار الواردات، في حين أن عرض النقود لم يكن له اثر على معدل التضخم بسبب ارتباط الريال السعودي بالدولار الأمريكي، وهو ما أدى الى اضعاف السياسة النقدية المحلية. كما أدت التغيرات في الطلب المحلي نتيجة ارتفاع اسعار النفط وزيادة الدخل إلى ارتفاع التضخم، حيث ساهمت أسعار المواد الغذائية والطاقة في تفسير التضخم، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار السكن وأسعار الإيجار مقابل نقص المعروض من السكن.

10- Algita Miecinskiené, Indré Lapinskaité, **The researche on the impact of the change of commodity price level in the world commodity exchanges on variation of general price leve**, ECONOMIC DEVELOPMENT, V 7, N 4, 2014.

هدفت الدراسة الى البحث في اثر التغير في اسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية على التغير في مؤشر المستوى العام للأسعار في لتوانيا خلال الفترة 2000-2013 باستخدام بيانات ربع سنوية ونموذج الانحدار المتعدد، كما اعتمدت الدراسة على مجموعة من المتغيرات المستقلة مثل: كاكاو، سكر، الحبوب، القهوة...الخ في حين كان التضخم متغيرا تابعا لها. وقد بينت نتائج الدراسة أن التغير في المستوى العام للأسعار يرجع الى التغيرات في أسعار السلع في الاسواق الدولية، حيث اتضح من خلال دالة الانحدار أن المتغيرات المدرجة في النموذج تفسر نسبة 64% من التغير في التضخم، وأن نسبة 36% الباقية ترجع إلى عوامل اخرى، كما أنه يمكن الاعتماد على دالة الانحدار هذه لاستخدامها في عملية التنبؤ بمعدل التضخم.

11- Bart Hobijn, **Commodity Price Movements and PCE Inflation**, CURRENT ISSUES IN ECONOMICS AND FINANCE, V 14, N 8, November 2008

بحثت هذه الدراسة في العلاقة التجريبية بين التضخم واسعار السلع من خلال النظر في أداء السلع غير النفطية الى جانب متغيرات أخرى كمؤشرات مستقلة للتضخم. وقد أشارت النتائج إلى أن العلاقة بين اسعار السلع الأساسية والتضخم تتغير بشكل كبير مع الوقت وذلك بسبب التغيرات أساسا في أسعار

السلع الأساسية التي تنعكس في شكل صدمات، كما كانت أسعار السلع الأساسية باعتبارها مفسرة للتضخم خلال الفترة 1970-1980 ذات دلالة احصائية وهي الفترة التي ساد فيها ارتفاع معدل التضخم نسبيا لأسعار السلع الأساسية والاسعار عامة. وبداية من سنة 1980 لم تعد هذه السلع تفسر التضخم، حيث كان منخفضا نسبيا وثابتا، في حين كانت أسعار السلع المدرجة في النموذج أكثر تقلبا ومنخفضة عموما بالنسبة للمستوى العام للأسعار. ومع الأخذ بعين الاعتبار باقي العوامل الأخرى، أصبحت أسعار السلع خارج المحروقات ذات دلالة احصائية ولها ارتباط قوي بمعدل التضخم خلال السنوات الاخيرة.

حدود الدراسة:

سنحاول خلال هذه الدراسة فهم واقع ظاهرة التضخم بالاستعانة بتطور بعض المؤشرات الكلية والجزئية للاقتصاد الوطني، وانطلاقا من التحليلات الفكرية لمختلف المدارس الاقتصادية، كما سيتم التركيز على تطور معدلات التضخم وأهم العوامل المسببة له خلال المراحل الأساسية لتطور الاقتصاد الجزائري، لذ تم تحديد فترة الدراسة منذ سنة 1980 إلى غاية سنة 2014 قصد الالمام بجوانب الموضوع خلال فترتي الاقتصاد الموجه واقتصاد السوق، إلا أنه سيتم التركيز في العموم على المرحلة الثانية سواء بالنسبة للجانب التحليلي أو الجانب القياسي.

منهج الدراسة:

قصد الوصول إلى معرفة دقيقة لعناصر الإشكالية وفهم أفضل وأدق سيتم التقيد بقواعد المنهج العلمي الاستقرائي (المنهج التحليلي لديكارت) الذي يبدأ باختيار المشكلة وصياغتها في صورة سؤال أو أكثر، ومن ثم تجزئتها إلى أسئلة فرعية؛ بعدها تم وضع الفروض كتخمين معقول للحل الممكن للمسألة المطروحة. ولتدعيم مختلف جوانب موضوع البحث سيتم الاعتماد على المتوفر من المراجع باللغة العربية واللغة الأجنبية بغية إثراء الموضوع.

وتعتمد بيانات الدراسة في جانبها التطبيقي على مجموعة من المصادر أهمها: الموقع الالكتروني للديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر، التقارير الخاصة ببنك الجزائر وصندوق النقد الدولي، موقع الجريدة الرسمية وبيانات البنك الدولي، وغيرها من المصادر الرسمية.

هيكل الدراسة: قصد معالجة موضوع الدراسة وفي اطار الاجابة على الاشكالية المطروحة، سيتم تقسيم البحث إلى أربعة فصول كالتالي:

- الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم، وخصص لأهم المفاهيم المتعلقة بهذه الظاهرة من حيث تعريفها، قياسها، أنواعها، أسبابها، النظريات المفسرة لها، أثارها وسياسات الحد منها؛
- الفصل الثاني: علاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية، تضمن دراسة العلاقة بين التضخم وبعض المتغيرات الكلية للاقتصاد مثل: عرض النقود، سعر الفائدة، سعر الصرف، الواردات، أسعار البنترول، البطالة... الخ، بالإضافة إلى علاقة التضخم بالاستهلاك وأهم النظريات المفسرة لهذا الأخير وكذلك العوامل المحددة له.
- الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر، خصص لتناول سياسة الأسعار المتبعة في الجزائر خلال مرحلتي الاقتصاد الموجه واقتصاد السوق، ودراسة تطور معدل التضخم في الجزائر وكيفية قياسه، وكذا العوامل المؤثرة فيه والآثار المترتبة عنه، ثم السياسات المتبعة للتخفيف من حدته.
- الفصل الرابع: محاولة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر، تعرض لمحاولة بناء نموذجين قياسيين لمحددات التضخم أحدهما على المستوى الكلي، وآخر على المستوى الجزئي، بالإضافة الى تفسير أهم النتائج المتوصل إليها من الناحية الاحصائية والقياسية والاقتصادية.

صعوبات الدراسة:

تتمثل أهم الصعوبات التي واجهتنا في عدم وجود الإحصائيات الكافية لإعداد البحث وتضاربها أحيانا نتيجة اختلاف المصادر، الشيء الذي تطلب جهدا ووقتا معتبرين من أجل اختيار أدق المعطيات وأكثرها مصداقية.

الفصل الأول

الاطار المفاهيمي لظاهرة التخني

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

تمهيد:

يتوقف التوازن الاقتصادي على استقرار مجموعة من المتغيرات الاقتصادية، ومن هذه المتغيرات نجد التضخم الذي يعبر عن ظهور اختلال في التوازن النقدي ويمس مختلف اقتصاديات العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث تسعى الدول النامية والمتقدمة على حد سواء إلى تخفيض معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، رغم اختلاف حدة التضخم واسبابه من نظام اقتصادي لآخر، وهو ما دفع بالعديد من المفكرين الاقتصاديين الى البحث في مفهوم التضخم لتحديد مختلف العوامل الباعثة على خلق الضغوط التضخمية التي تمتد آثارها الى مختلف مجالات الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، وهذا بغرض توجيه السياسات الاقتصادية نحو الوسائل والادوات الأكثر فعالية لامتناس الضغوط التضخمية، باعتبار أن الاستقرار النقدي من اهم دعائم الاستقرار الاقتصادي ككل.

وقصد الإمام بالمفاهيم المتعلقة بالتضخم، سنتطرق من خلال هذ الفصل الى مختلف التعاريف الخاصة بالظاهرة لإزالة ما يشوب مفهومها من غموض، وكذلك البحث في أنواعها وفق مختلف الفلسفات الاقتصادية في المبحث الأول، ثم محاولة تفسير ظاهرة التضخم وتحليل الاسباب المفسرة لها حسب مختلف النظريات الاقتصادية في المبحث الثاني، ليخصص المبحث الثالث للآثار المترتبة عنها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي والسياسات المتبعة للتخفيف من حدتها.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

المبحث الأول: مفهوم التضخم:

يتفق الاقتصاديون على أن مصطلح التضخم ليس له معنى واحد أو مفهوم محدد بل اختلف تعريفه باختلاف البيئات الاقتصادية التي حل بها والأزمات التي ظهر فيها، فالتعريف الذي تبناه علماء القرن التاسع عشر اختلف عن ذلك الذي نادى به مفكرو القرن العشرين، كما أن التعريف الذي رسخ قبل الحرب العالمية الأولى اختلف عما ظهر في الفترة ما بين الحربين الأولى والثانية، وهو ما أدى الى تعدد واختلاف أنواعه ومعايير تقسيمه.

المطلب الأول، تعريف التضخم وقياسه: رغم أن التضخم يعبر في العموم عن ارتفاع المستوى العام للأسعار، إلا أنه حاز على عدة تعاريف له في الفكر الاقتصادي، بسبب اختلاف الظواهر التي يعبر عنها، الأمر الذي أدى إلى اختلاف المؤشرات المستعملة لقياسه.

أولاً، تعريف التضخم: يعد التضخم من الظواهر الاقتصادية التي عانت ولازالت تعاني منها أغلب دول العالم، بل إن اغلب الاقتصاديات أصبحت تتعايش معها لدرجة أن الاقتصادي فليبيس اعتبر بأن التضخم ضروري للتنمية الاقتصادية، ذلك أن نسبة معينة من التضخم ضرورية في أي اقتصاد لاستمرار عجلة النمو. ويعتبر التضخم من أكثر المصطلحات الاقتصادية شيوعاً، حيث استخدم للتعبير عن العديد من الظواهر والحالات الاقتصادية، أهمها:¹

- تضخم الدخل، والذي يشير إلى ارتفاع الدخل النقدية ارتفاعاً غير عادي وغير مألوف؛
- تضخم العملة، ويقصد به زيادة كبيرة ومستمرة في كمية النقود المتداولة في الأسواق؛
- تضخم التكاليف، وهو الارتفاع الحاصل في أسعار عوامل الإنتاج السائد في أسواق السلع والخدمات.

ومن غير الضروري أن تتحرك هذه الظواهر المختلفة في اتجاه واحد وفي آن واحد، كأن يحدث ارتفاع في الاسعار دون ارتفاع الاجور مثلاً، لأن هذه الظواهر هي ظواهر مستقلة عن بعضها البعض، وهو ما يثير الجدل حول تحديد مفهوم التضخم الذي تعددت تعاريفه في الفكر الاقتصادي نتيجة التوسع في الدراسات الاقتصادية التي قام بها الاقتصاديون حول تفسير هذه الظاهرة وتحديد تعريف دقيق لها، إلا

¹: صبحي تادريس قريصة، مدحت محمود العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للنشر، بيروت، 1983، ص.247.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

أن الاصطلاح الأكثر شيوعاً في الحياة الاقتصادية هو ذلك المتعلق بالارتفاع العام والمستمر في المستوى العام للأسعار والانخفاض في القيمة الحقيقية لوحدة النقد بشكل متواصل،¹ لذلك أصبح يصطلح على التضخم بارتفاع المستوى العام للأسعار، غير أن ذلك لا يعنى أن يشمل الارتفاع جميع الأسعار، إذ قد ينخفض بعضها ويرتفع البعض الآخر وإنما يجب أن يكون الاتجاه العام لمستوى الاسعار تصاعدياً ومستمرًا، كما أنه يجب أن يكون الارتفاع في المستوى العام للأسعار مستمراً، إذ يستبعد الارتفاع لمرة واحدة فقط والذي يتبعه استقرار أو انخفاض في الاسعار من تعريف التضخم،² ومنه نستخلص أن ارتفاع الاسعار لمرة واحدة فقط ولفترة مؤقتة لا يستدعي وضع سياسة للحد منه، لأنه بعد فترة من التكيف ستتوقف الأسعار عن الزيادة، أما في ظروف التضخم فالأسعار تتزايد بشكل غير محدد فتكون هناك ضرورة لوضع سياسة تحد من هذا الارتفاع المستمر.³

ونتيجة لتعدد الآراء حول تحديد مفهوم موحد للتضخم بالنظر الى اختلاف وجهات النظر من قبل مختلف الاقتصاديين تم تصنيف التعاريف المختلفة لهذه الظاهرة بناء على معايير وأسس مختلفة، أهمها:

1- التعريف المبني على الاسباب المنشئة للتضخم: تعود معظم تعاريف ظاهرة التضخم الى هذا المعيار، وهي تختلف تبعاً للأسباب المنشئة له أو المتسببة فيه سواء من خلال زيادة كمية النقود، أو زيادة الدخل والانفاق، أو اختلاف موازين العرض والطلب.

1-1 التعريف المبني على النظرية الكمية: يتزعم هذه النظرية الاقتصادي ميلتون فريدمان الذي يعتبر أن زيادة الكتلة النقدية هي السبب الرئيسي والوحيد لارتفاع الاسعار، لذلك يعرف التضخم بأنه ظاهرة نقدية بحتة ناتجة عن زيادة كمية النقود بمعدل يفوق الزيادة في الانتاج، حيث تستند هذه النظرية على وجود علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، انطلاقاً من معادلة فيشر التي تعد من أولى المحاولات في تفسير ظاهرة التضخم والتي تعتمد على أهمية تغير كمية النقود في التأثير على قيمتها مع بقاء سرعة تداول النقود وحجم الانتاج ثابتين، وذلك وفق الصيغة التالية:

$$MV=PY$$

¹: Alain Burlaud : **Comptabilité et inflation** , Éditions Cujas, paris, 2010, p. 04.

²: حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، دار المسيرة، عمان، 2013، ص. 161.

³: فلاح خلف الربيعي، تفسير ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي، ص. 1.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

حيث : M: عرض النقد (النقود القانونية في شكلها النقدي والورقي، والودائع الجارية) ، V: سرعة تداول النقود، P: المستوى العام للأسعار، Y: الناتج الحقيقي.

وبناء على هذه النظرية يعتبر التضخم ظاهرة نقدية تعود في تفسيرها الى عوامل نقدية بحتة، إذ يعرف على بأنه "كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي الى زيادة في المستوى العام للأسعار"¹، وطبقا لهذا التعريف فإن كل زيادة في كمية النقود المتداولة في السوق بما يفوق الناتج القومي الحقيقي يترتب عنها زيادة متناسبة في المستوى العام للأسعار، على أن تبقى الاشياء الأخرى على حالها دون تغيير، وبالتالي يرى مؤيدوا هذا المعيار أن كمية النقود هي المتغير المحدد للمستوى العام للأسعار، سواء كانت الزيادة من خلال ارتفاع عرض النقد نتيجة الاصدار النقدي والتوسع في الائتمان، أو من خلال انخفاض الطلب عليها والتوسع في الانفاق النقدي.²

غير أن هذا التعريف يتميز بالخصائص التالية:³

- الجزئية: كونه يفترض ثبات بعض العناصر وتغيير البعض الآخر؛ أي ثبات سرعة دوران النقود وحجم الانتاج وتغيير كل من كمية النقود والمستوى العام للأسعار؛
 - الغائية: لأنه يفترض الظروف ثم يستنبط النتائج التي توصله للأهداف الموضوعية مسبقا؛
 - النسبية: ففي حين أنه في القرنين الثامن والتاسع عشر أدت زيادة كمية النقود الى ارتفاع المستوى العام للأسعار، اختلف الأمر في العصر الحالي أين تستطيع الدولة أن تتحكم في كمية النقود المصدرة، وتؤثر في سياسة الائتمان للبنوك التجارية، وتوفر السلع والخدمات في ظل جهاز انتاجي مرن.
- وعليه فإن هذا التعريف يتطلب إلغاء الافتراض المتعلق بثبات حجم السلع في السوق، مع ضرورة الاعتراف بمرونة الجهاز الانتاجي في الاستجابة لتغيرات كمية النقود، وبذلك فهو يقتصر فقط على الدول النامية التي تتميز بجمود هيكلها الانتاجية، أين تنعكس الزيادة في كمية النقود على المستوى العام

¹: مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2000، ص. 70.

²: زينب حسين عوض الله، اسامة الفولي، اساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص. 246.

³: مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1981، ص. 523.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

للأسعار بالارتفاع، في حين يعجز عن تفسير التضخم في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة التي تتمتع بمرونة هيكلها الانتاجية والقدرة على التحكم في الأسواق النقدية والمالية.¹

وبالإضافة الى ذلك فإن التضخم في الدول المتقدمة يرجع الى ارتفاع النمو الاقتصادي لمعدلات كبيرة، وتطور الوحدات المنتجة التي تتحول الى شركات ضخمة احتكارية تتحكم في أسعار منتجاتها خارج قواعد العرض والطلب، بالإضافة الى تضخم الانتاجية في بعض القطاعات مما يمكن عمالها من الحصول على زيادات في الأجور فيرتفع المستوى العام للأسعار على مستوى الاقتصاد الكلي نتيجة انتقال هذه الزيادة في الاجور الى باقي القطاعات الاخرى بما يتناسب مع الزيادة في دخول الطبقات الأخرى. أما في الدول النامية فإن التضخم يحصل نتيجة سعيها لتحقيق برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ ترتفع اسعار المنتجات الزراعية والغذائية بسبب اهمال هذا القطاع، وتتحفض القدرة على الاستيراد نتيجة تراجع حصيلة البلد من النقد الاجنبي، بالإضافة إلى طول فترة التقريخ لمشروعات التنمية وارتفاع معدلات الأجور بما يفوق معدلات النمو في الانتاجية لأسباب قد تكون سياسية أو اجتماعية، وكذلك تزايد الطلب على المواد الغذائية دون زيادة الانتاج بسبب ضعف مرونة الجهاز الانتاجي، واعتماد صادراتها بشكل كبير على المواد الاولية التي تشهد تقلبات في اسعارها أكثر من أسعار السلع الصناعية المستوردة.

كما أن هذا المعيار يفتقد الدقة والوضوح، حيث أن الظروف الاقتصادية التي سادت في المجتمعات الرأسمالية اثناء فترة الكساد الكبير 1929-1933 لم تفسر عدم ظهور التضخم رغم تدفق كميات كبيرة من النقود المتداولة في الأسواق، مما دعا إلى التساؤل حول مدى تفسير الفائض النقدي للتضخم وصلاحيه هذا المعيار في تعريفه، غير أن هذا لا يقصر من الدور الذي تلعبه كمية النقود في إحداث الضغوط التضخمية.²

1-2 التعريف المبني على نظرية الدخل والإنفاق:³ على اعتبار أن الدخل والإنفاق من أسباب نشوء التضخم، يعرف هذا الأخير حسب هذه النظرية بأنه "الزيادة في معدل الانفاق والدخل" فازدياد الانفاق النقدي ومنه الدخل النقدي يؤدي الى ارتفاع الاسعار وتضخمها على أن تبقى كمية السلع الموجودة ثابتة.

¹: السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الاولى، دار الفكر، عمان، 2009، ص. 207.

²: فؤاد هاشم، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1969، ص، 243.

³: غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000، ص. 17.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

وقد أخذ بهذه النظرية الاقتصادية فيزر، وافترض لصلاحيتها أن تكون الزيادة في الانفاق عامة وشاملة وبنسبة تفوق الزيادة في الانتاج، غير أنه اعترض على هذه النظرية من حيث أنه لا يمكن اعتبار ارتفاع الدخل النقدي في حالة الانتقال من الكساد إلى الرخاء بأنه حالات تضخمية وهذا بغض النظر عن أسباب الزيادة في الانفاق ووسائله، بالإضافة الى افتراض هذه النظرية ضرورة أن يكون الارتفاع شاملا لجميع الاسعار عامة نتيجة ارتفاع الدخل حتى يحدث التضخم، وبالتالي فهي لا تفسر حالة ارتفاع اسعار بعض السلع دون الأخرى.

1-3 التعريف المبني على نظرية السوق: يعتمد هذا التعريف على العلاقة السببية ما بين العرض والطلب، ليعرف التضخم بذلك على أنه "زيادة الطلب على العرض زيادة تؤدي الى ارتفاع الأسعار". وقد رأى بعض الاقتصاديين ضرورة توفر مجموعة من الشروط لتطبيق هذا التحليل في تفسير التضخم، ومنهم "أباليرنر" الذي رأى أنه يجب أن يكون الارتفاع في الاسعار مفاجئ وغير متوقع حتى يعتبر تضخما، لأنه لو أمكن توقع هذا الارتفاع لكان من الممكن تقاويه والحد من أثاره، كما اشترط البعض الآخر أن يكون الارتفاع في الاسعار عاما أي أن يشمل أسواق السلع وأسواق عوامل الانتاج معا.¹

وقد اعتمد أصحاب هذه النظرية في تحليلهم على أساس نظرية الاسعار وتغيراتها، اذ يفترضون مستوى معين من الاسعار السائدة في السوق، حيث ترتفع الاسعار إذا زاد الطلب النقدي عن العرض السلعي عند سعر معين، والعكس في حالة انخفاض الطلب النقدي عن العرض السلعي أين تتخفف الاسعار، ومن بين المفكرين الاقتصاديين المؤيدين لنظرية العرض والطلب في تفسير الضغوط التضخمية، نجد:²

بيرو الذي يعرف التضخم بأنه "ازدياد النقد الجاهز دون زيادة في السلع والخدمات"؛

أما "فمن" فيرى ان التضخم هو "ازدياد وسائل الدفع المستعملة بصورة غير عادية بالنسبة لكمية البضائع والخدمات المعروضة خلال مدة معينة"؛

في حين يرى ليرنر أن "التضخم هو زيادة الطلب على العرض"؛

¹: نفس المرجع، ص. 18.

²: بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص، 141

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

أما "كينز" فيعرفه بأنه "زيادة القدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج أو "زيادة الطلب الفعلي في جو الاستخدام الكامل".

وبناء على نظرية السوق فإن التضخم يعبر عن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، وقد يتحقق وفقا للأشكال التالية:¹

- بقاء كمية النقود عند مستواها مع انخفاض في كمية السلع والخدمات المعروضة في الاقتصاد؛
- زيادة كمية النقود مع ثبات حجم الإنتاج؛
- زيادة كمية النقود بمعدل يفوق الزيادة في حجم الإنتاج؛
- انخفاض كمية السلع بمعدل يفوق انخفاض كمية النقود.

وعلى الرغم من محاولة هذه النظرية تفسير ظاهرة التضخم، إلا أنها لم تسلم من الانتقادات الموجهة إليها، التي تتمثل في جملة من التساؤلات، منها:

- متى يكون هناك فائض في الطلب ايجابي، أو سلبي؟ وهل يشمل ذلك جميع الفوائض في الاسواق حتى نحكم بوجود فائض في الطلب؟
- في السوق الواحد قد ترتفع اسعار بعض السلع دون ارتفاع اسعار السلع الأخرى، فهل يحكم هذا بوجود فائض تضخمي في الطلب أو في الاسعار؟
- ما المقصود بارتفاع الاسعار؟ هل هو المستوى العام للأسعار في أسواق السلع، أو أسواق عوامل الإنتاج، أو كلا السوقين معا؟

2- التعريف المبني على خصائص التضخم: يستند أصحاب هذا المعيار في تعريفهم للتضخم على أساس الخصائص والآثار الناتجة عنه وأهمها ارتفاعات الاسعار، ومن بين الاقتصاديين الذين يعرفون للتضخم وفق هذا المعيار نجد:²

روبنسن الذي يرى أن "التضخم هو ارتفاع غير منتظم للأسعار"؛

أما مارشال فيعرفه بأنه "ارتفاع الاسعار"؛

¹: عادل احمد حشيش، اساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2004، ص. 284.

²: بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص. 141.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

في حين يرى فلامان أن التضخم هو "حركة الارتفاع العام للأسعار"؛
وبالنسبة لكلوزو فيعرفه بأنه "الحركات العامة لارتفاع الأسعار الناشئة عن العنصر النقدي كعامل محرك".

وحسب بعض الاقتصاديين المؤيدين لهذا المعيار، يرتبط التضخم في الاسعار باستمرار الارتفاع فيها بصفة دائمة، لذلك لا يمكن تسمية الارتفاع المؤقت أو المنقطع بأنه تضخم. كما أنه ونتيجة لتأييد العديد من الاقتصاديين لتعريف التضخم بالارتفاع في المستوى العام للأسعار، أصبح هذا الأخير هو التعريف الشائع للتضخم، حيث عرفه كاردينير آكلي بأنه: "الارتفاع المستمر والمحسوس في المستوى العام للأسعار، أو معدل الأسعار"⁽¹⁾.

وكغيرها من التعريفات السابقة، فقد تعرض هذا المعيار لمجموعة من الانتقادات، منها:

- متى يمكن اعتبار ارتفاع الاسعار مستمرا او مؤقتا؟

- ما هم المعدل الذي يجب أن يبلغه الارتفاع في الاسعار حتى يعتبر تضخما؟

- قد ترتفع أسعار بعض السلع وتحافظ الأخرى على نسبتها أو تتجه نحو الانخفاض، مما يصعب الحكم على وجود ارتفاع في الاسعار من عدمه.

ونتيجة لهذه الانتقادات جاء تعريف إيميل جام للتضخم على أنه "وسيلة أو أداة لمعالجة وضع معين ناشئ عن فائض الطلب النقدي عن قدرة العرض، وهو ليس سوى حركة تصاعدية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي والدائم وهو حركة غير قابلة للرجوع، فالتضخم له طبيعة تراكمية وقتية ظرفية وهو يمتد وينتشر في كافة القطاعات الاقتصادية"².

وبناء على المعايير السابقة قد يكون التعريف الشامل للتضخم هو ذلك الذي يجمع بين هذه المعايير ليفسر على أنه "كل زيادة في التداول النقدي يترتب عليها زيادة في الطلب الكلي الفعلي عن العرض الكلي للسلع والمنتجات في فترة زمنية معينة تؤدي الى زيادة في المستوى العام للأسعار"، فيعبر

¹ : Collins Frimpong Ofori, Benjamin Adjei Danquah, Xuegong Zhang, **The Impact of Money Supply on Inflation, A Case of Ghana**, Imperial Journal of Interdisciplinary Research, V 3, I 1, 2017 .p. 2312.

²: سمير حسون، الاقتصاد السياسي في النقد والبنك، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص. 86.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

بذلك عن الفجوة ما بين الزيادة في كمية النقد المتداول وكمية المنتجات والسلع الموجودة في الأسواق، ليكون التضخم نتيجة هذه الفجوة والارتفاع في الاسعار مؤشرا لها.¹

وعليه فالتضخم ظاهرة اقتصادية تتجلى من خلال الارتفاع العام والمستمر في مستوى الاسعار، والذي ينتج عنها انخفاض في قيمة العملة مما يفقدها جزءا من قوتها الشرائية. وقد يظهر كنتيجة لعدم التوازن بين عرض السلع والخدمات والطلب عليها، او زيادة في الانفاق والدخل (التكاليف)، أو زيادة كمية النقود المتداولة. وبذلك فان التضخم ظاهرة مستديمة تؤدي الى اختلال التوازن الكلي لأن الارتفاع في المستوى العام للأسعار يمس جميع الأطراف وجميع آليات الاقتصاد (الإنتاج، الدخل، الأسعار).

ثانيا، قياس التضخم: يتفق جميع الخبراء الاقتصاديين أنه لا يوجد مقياس دقيق وطريقة موحدة لقياس التضخم، إذ يمكن قياسه بمؤشرات وطرق مختلفة والتي تعتبر من التعابير القريبة لقياس التضخم، منها:

1- طريقة الأرقام القياسية: تستخدم الأرقام القياسية في أغراض متعددة، منها قياس المستوى العام للأسعار باختيار سنة معينة تكون هي سنة الأساس، ودلالة الأرقام القياسية هي أن ارتفاعها يعني انخفاض قيمة النقود، ذلك أن قيمة النقود هي مقلوب الرقم القياسي للأسعار، غير أن الأرقام القياسية للأسعار ليست في الواقع مقاييس كاملة لقيمة النقود، وإنما هي مقاييس نسبية، تساعد على عمل المقارنات الخاصة بالقوة الشرائية للنقود في وقت ما مع قوتها الشرائية في أوقات أخرى، ويعتبر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين من أهم الأرقام القياسية التي تعتبر مؤشرا أثناء فترات التضخم.

1-1 مفهوم الرقم القياسي للأسعار: يعرف الرقم القياسي بأنه عبارة عن مؤشر إحصائي يقيس التغير النسبي الذي طرأ على ظاهرة معينة، سعرا أو كمية، بالنسبة لأساس معين قد يكون فترة زمنية معينة أو مكانا معيناً، حيث تؤخذ قيمة هذه الظاهرة كأساس لحساب الرقم القياسي، ويسمى الوقت أو المكان الذي تنسب إليه الظاهرة بفترة أو مكان الأساس، أما الوقت أو المكان الذي ننسبه فيسمى بفترة أو مكان المقارنة.²

كما يعرف أيضا بأنه أداة إحصائية مصممة لإظهار التغير في قيمة ظاهرة أو مجموعة مرتبطة من الظواهر التي لها علاقة بالنسبة لقيمتها في الزمن أو المكان الجغرافي أو أية خاصية أخرى، وعندما

¹:غازي عناية، مرجع سابق، ص، 26.

²: صالح العصفور، الأرقام القياسية، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 19، 2003، ص. 3.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

يراد قياس التغير في قيمة الظاهرة فإنه تنسب قيمة هذه الظاهرة في وقت معين إلى قيمتها في وقت آخر، أو قيمتها في مكان جغرافي إلى قيمتها في مكان جغرافي آخر، وهناك فترتان لقياس التغير في الظاهرة هما¹:

أ- فترة الأساس: هي الفترة الزمنية التي نقيس منها التغير في الظاهرة.

ب- فترة المقارنة: هي الفترة الزمنية التي حصل خلالها تغير في الظاهرة.

أما الرقم القياسي للأسعار فهو مؤشر نسبي أو ملخص للتغير النسبي في أسعار مجموعة من السلع في وقت معلوم بالنسبة إلى مستواها في وقت آخر يتخذ أساساً للقياس أو أساساً للمقارنة، حيث تقيس هذه الأرقام متوسط التغير في الأسعار عن طريق قياس التغيرات التي تحدث في فترات زمنية معينة، وذلك بمقارنة مستوى الأسعار في سنوات مختلفة مع مستواها في سنة محددة تسمى سنة الأساس كما يعبر عن هذا المؤشر عادة بنسبة مئوية على اعتبار أن فترة الأساس هو الرقم 100.²

كما يعرف أيضاً بأنه: معدل التغير الذي يطرأ في أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية بين فترة وأخرى عادة ما تقدر بسنة، وبالتالي فهو يسمح بفهم كيف تغيرت أسعار مجموعة أو عدة مجموعات من السلع، ويستخدم كمؤشر مناسب لمعرفة تقديرات تكاليف المعيشة كما يعتبر من أهم المؤشرات التي تعكس معدلات التضخم وتكتسب أهميتها من كونها وسيلة قياس وتحديد³.

ويعرف أيضاً بأنه عبارة عن ملخص التغير النسبي في أسعار مجموعة معينة من السلع في وقت معلوم بالنسبة إلى مستواها السابق في وقت آخر يتخذ أساساً للقياس أو قاعدة للمقارنة.⁴

وهناك أنواع متعددة من الأرقام القياسية للأسعار مثل: الرقم القياسي لأسعار الجملة، الرقم القياسي لأسعار التجزئة، الرقم القياسي لأسعار الأسهم، والرقم القياسي لأسعار المستهلكين، وتستخدم كل هذه الأرقام لقياس متوسط التغير في الأسعار، وبذلك فإن الأرقام القياسية تساعد صانعي السياسات ومتخذي

¹: همسة معن محمد ثابت، استحداث خوارزمية جينية لاختبار أمثلية الأرقام القياسية، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية، العدد 23، 2013، ص. 139.

²: خالد بن عبد الله المصلح، التضخم النقدي في الفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، دار ابن الجوزي، السعودية، 2006، ص، 91.

³: الأرقام القياسية للأسعار ومعدلات التضخم للفترة يونيو 2007 - جانفي 2008، ص. 1.

www.wagescouncil.gov.sd/index_files/IndexNo2008.pdf

⁴: خليف عيسى، التغيرات في قيمة النقود الأثار والعلاج في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص. 79.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

القرارات والباحثين والدارسين ورجال الأعمال، وغيرهم من المؤسسات والأفراد على مقارنة التغيرات في الأسعار أو الإنتاج أو التجارة الدولية والمحلية، وغيرها من الظواهر مع بيانات مماثلة عن فترات زمنية مختلفة أو أمكنة مختلفة.¹

وهناك أنواع عديدة من الطرق لتركيب الأرقام القياسية هي:²

أ- الأرقام القياسية البسيطة، وتشمل: الرقم القياسي البسيط، الرقم القياسي التجميعي البسيط، الرقم القياسي النسبي البسيط.

ب- الأرقام القياسية المرجحة، وتشمل: الرقم القياسي (Paasche)، الرقم القياسي (Laspeyre)، الرقم القياسي (Fisher).

ج- الأرقام القياسية ذوات الأساس المتحرك.

2-1 أنواع الأرقام القياسية للأسعار: تستخدم عدة طرق لتركيب الأرقام القياسية للأسعار، أهمها:

أ- الرقم القياسي البسيط: هو عبارة عن معدل يعبر عن مجموع أسعار السلع والخدمات في فترة المقارنة P_n نسبة الى مجموع تلك السلع والخدمات في فترة الاساس P_0 ، وفق الصيغة التالية:

$$P_I = \frac{\sum P_n}{\sum P_0} 100$$

حيث: $\sum P_n$: يمثل مجموع اسعار سنة المقارنة،

$\sum P_0$: يمثل مجموع أسعار سنة الاساس،

وعلى الرغم من سهولة هذه الطريقة، إلا أنه يعاب عليها من حيث أنها لا تأخذ بالاعتبار الأهمية النسبية لمختلف السلع المعتبرة في حساب الرقم القياسي، وبالتالي فهي تعطيها جميعاً نفس الأهمية والوزن، كما أنها لا تأخذ بالاعتبار اختلاف السعر الناشئ عن اختلاف وحدات القياس والأوزان، وعليه تم استبدالها بطريقة أخرى هي الطريقة التجميعية المرجحة بالأوزان.³

ب- الرقم القياسي المرجح: وهو يعتمد على ترجيح أسعار السلع بأوزان محددة كسعر أو كمية السلعة المباعة في سنة الأساس أو سنة المقارنة، مما يبرز الأهمية النسبية لكل سلعة ضمن الرقم القياسي

¹: اشرف سمارة، إحصاءات الأسعار والأرقام القياسية، اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي، 2011، ص، 15.

²: همسة معن محمد ثابت، مرجع سابق، ص. 140.

³: نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي: مبادئ وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص، 260.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

للأسعار، وهناك ثلاثة طرق لحساب الرقم القياسي المرجح تبعاً لمعامل الترجيح، حيث نجد: الترجيح بكميات سنة الأساس، أو بكميات سنة المقارنة، أو بكميات سنة مختارة.¹ وعليه يمكننا التمييز بين:

- رقم لاسبير (Laspeyrs) I_L : اقترح عام 1844، ويقاس هذا المؤشر التغيرات في المستوى العام للأسعار انطلاقاً من مقارنة تكلفة الحصول على سلة معينة من السلع والخدمات خلال فترتين مختلفتين من الزمن، ويرتكز هذا المؤشر على أخذ كميات سنة الأساس كأساس للترجيح ومن ثم يقاس تغير الأسعار بين فترة المقارنة t_1 وفترة الأساس t_0 ،² وفق الصيغة التالية:³

$$I_L = \sum_{i=1}^n \frac{P_i^t * q_i^0}{P_i^0 * q_i^0}$$

حيث: P_i^t سعر السلعة i المدرجة في حساب المؤشر في سنة المقارنة t_1 ،

P_i^0 : سعر السلعة i المدرجة في حساب المؤشر في سنة الأساس t_0 ،

q_i^0 : كمية السلعة i في سنة الأساس t_0

كما يمكن أن يظهر الرقم القياسي لاسبير كمتوسط مرجح لمؤشرات بسيطة، يحدد بالعلاقة:⁴

$$I_L = \sum_{i=1}^n \frac{P_i^t * q_i^0}{P_i^0 * q_i^0} = \sum_{i=1}^n \frac{P_i^t * q_i^0}{P_i^0 * q_i^0} = S_i^t \left(\frac{P_i^t}{P_i^0} \right)$$

$i=0, \dots, n \quad t=0, 1.$

حيث $S_i^0 = \frac{P_i^0 * q_i^0}{\sum_{i=1}^n P_i^0 * q_i^0}$ هي قيمة الانفاق الفعلي من دخل الاسرة المخصص للسلعة (i) في الفترة (t).

- الرقم القياسي باش (Paasche) PA : يعاني الرقم القياسي للأسعار لاسبير من عيب أنه لا يراعي تغيرات الكميات في سنة المقارنة، لذلك جاء باش برقمه القياسي الذي يستعمل للمقارنة المباشرة بين تكلفة سلة معينة من السلع خلال الفترة الجارية (الفترة t_1)، وأسعار نفس السلة خلال

¹: مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص. 320.

²: Bert M. Balk, W. Erwin Diewert. THE LOWE CONSUMER PRICE INDEX AND ITS SUBSTITUTION BIAS. Price and productivity measurement, Volume 6 - Index Number Theory, 2010, P. 187-188.

³: Paul Armknecht, Mick Silver, POST-LASPEYRES: THE CASE FOR A NEW FORMULA FOR COMPILING CONSUMER PRICE INDEXES, Review of Income and Wealth, V 60, N 2, 2014. P. 227.

⁴: ANGHELACHE. MARINESCU. The Laspeyres and Paasche Indices Used in Economic and Financial Analysis. Romanian Statistical Review, V 60, N 1, 2012. P. 79.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

فترة الأساس (الفترة t_0)، وذلك من خلال استخدام كميات الفترة t كأساس للترجيح، إذ يصاغ مؤشر باش على النحو التالي:¹

$$P = \sum_{i=1}^n \frac{P_i^t q_i^t}{P_i^0 q_i^0}$$

حيث P_i^t سعر السلعة i المدرجة في حساب المؤشر في سنة المقارنة t_1 ؛

P_i^0 سعر السلعة i المدرجة في حساب المؤشر في سنة الأساس t_0 ؛

q_i^t كمية السلعة i في سنة المقارنة t_1 .

وعليه فهو يوضح تطور سلة من السلع والخدمات في سنة المقارنة t_1 مع نفس السلة مقومة بأسعار سنة الأساس t_0 .

كما يمكن أن يظهر الرقم القياسي لباش كمتوسط مرجح لمؤشرات بسيطة، من خلال العلاقة التالية:²

$$Q_t^p = \frac{\sum_{m=1}^M P_t^m * q_t^m}{\sum_{m=1}^M P_t^m * q_0^m} = \left\{ \sum_{m=1}^M w_t^m \left(\frac{q_t^m}{q_0^m} \right)^{-1} \right\}^{-1}$$

حيث يستخدم مؤشر باش أسعار الفترة t كأساس للترجيح، عكس مؤشر لاسبير الذي يستخدم أسعار الفترة 0 كأساس للترجيح.

- الرقم القياس لفيشر (Fisher) F: إن الرقم القياسي للأسعار لاسبير متحيز لأعلى في حين أن الرقم القياسي للأسعار باش متحيز لأسفل، حيث نجد في الغالب أن $(P \leq L)$ ، ولهذا جاء ايرفنج فيشر ليقتراح مؤشر آخر اعتبره كمؤشر مثالي لأنه يعبر عن الوسط الهندسي لرقمي لاسبير وباش، أي الجذر

$$p_f^t = \sqrt{p_l^t * P_p^t} \quad \text{3: كالتالي}$$

كما أوجد فيشر مؤشرا للأسعار $F_{t/0}^P$ وآخر للكميات $F_{t/0}^Q$ كما يلي:

$$F_q^t = \sqrt{L_q^t * P_q^t} \quad \text{مؤشر فيشر للكميات}$$

¹: Ulrich Kohli, **Inexact Index Numbers and Economic Monotonicity Violations: The GDP Implicit Price Deflator**, , PRICE AND PRODUCTIVITY MEASUREMENT: Volume 6 - Index Number Theory, 2010, p. 318.

²: Nathan McLellan , Measuring Productivity using the Index Number Approach, WORKING PAPER 04/05, NEW ZEALAND, 2004, p. 3.

³: Agnieszka Leszczynska, Aleksandra Halka, **What Does the Consumer Price Index Measure? Bias Estimates for Poland**, National Bank of Poland, p. 9-10 .

$$F_p^t = \sqrt{L_p^t * P_p^t}$$
 مؤشر فيشر للأسعار

وما يميز الرقم القياسي لفischer أنه محصور بين أقصى قيمة للرقم القياسي للاسبير وأدنى قيمة للرقم القياسي لباش.

1-3 استعمالات الأرقام القياسية: حسب ما ورد في الأدبيات الاقتصادية، يعتبر التضخم من الظواهر الاقتصادية التي لا يمكن قياسها بشكل دقيق، إلا أنه توجد بعض المؤشرات التي من الممكن اعتبارها من المعايير القريبة لقياس التضخم ولعل أهم هذه المؤشرات: الرقم القياسي لأسعار المنتج، الرقم القياسي الضمني، والرقم القياسي لأسعار المستهلكين، وتستخدم كل هذه الأرقام لقياس متوسط التغير في الأسعار، إلا أن الاقتصاديين يكادون يجمعون على أن أفضل هذه الأرقام القياسية التي تعتبر مؤشرا ومقياسا أثناء فترات التضخم هو الرقم القياسي لأسعار المستهلكين.

أ- **الأرقام القياسية لأسعار المنتج:** هو مؤشر يقيس معدل التغير في أسعار السلع والخدمات المشتراة والمباعة من طرف المنتجين، وهو يضم مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التي تدرج في حسابه، إذ يشمل عادة (الصناعة الاستخراجية) التعدين، والصناعة التحويلية، والمرافق العامة، الزراعة والغابات، وصيد الأسماك، كما قد يشمل أيضا البناء والخدمات. ويعتبر هذا الرقم بمثابة مؤشر احصائي مهم لاتخاذ القرارات الاقتصادية والتجارية ومراقبة التضخم، فالرقم القياسي لسعر المنتج الصادر او الخارج يقيس معدل التغير في المنتجات المصنعة والمباعة من طرف المنتجين، أما الرقم القياسي لسعر المنتج الوارد أو الداخل فهو يقيس معدل التغير في أسعار السلع والخدمات المشتراة من قبل المنتجين، كما يعتبر مؤشر للاتجاهات التضخمية في المدى القصير، وأداة لحساب مؤشرات أخرى من التضخم مثل الرقم القياسي لأسعار الصادرات ومؤشر أسعار الإنفاق النهائي، ويعد كذلك أداة تحليلية للشركات والباحثين.¹

ب- **الرقم القياسي الضمني:** يسمى أيضا بـ "مكمش الناتج الداخلي الخام"، وهو عبارة عن نسبة الناتج القومي الاجمالي بالأسعار الجارية الى الناتج القومي الاجمالي بالأسعار الثابتة، ويتميز بتخلصه من أوجه القصور التي تتميز بها باقي الأرقام القياسية الأخرى كونه يتضمن جميع السلع والخدمات

¹: Fonds Monétaire International, **Système de statistiques des comptes macroéconomiques**, Série des brochures, N° 56-F, 2007,p. 34.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

الداخلة في حساب الناتج المحلي الاجمالي سواء كانت سلع وسيطة أو نهائية، استهلاكية أم استثمارية، بالإضافة الى أنه يشمل السلع المستهلكة محليا أو المصدرة الى الخارج.¹ ويعتبر المخفض الضمني مقياس لمعدلات التضخم في السنة الواحدة، وهو يحسب من خلال الصيغة

$$\text{PGDP} = \frac{\text{PIBN}}{\text{PIBR}} 100 \quad \text{التالية:}^2$$

حيث: PIBN: اجمالي الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية لسنة معينة.

PIBR : اجمالي الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لنفس السنة.

وعليه فإذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية أكبر من 100 فهذا يعني أن الاسعار قد ارتفعت، في حين أنه لو كان أقل من 100 فهو يدل على انخفاض الأسعار، أما في حالة ما إذا كان يساوي 100 فهذا يعني أن الاسعار مستقرة.

ج- الرقم القياسي لأسعار المستهلك: يعتبر من أهم الأرقام القياسية التي تستخدم في قياس التضخم، وهو عبارة عن مقياس للتغيرات النسبية لمجموعة من الاسعار خلال فترة من الزمن، حيث يهتم الرقم القياسي لأسعار المستهلك بقياس التغيرات في أسعار سلة مثالية (أو عينة ثابتة) لمختلف السلع والخدمات المكتسبة أو المستهلكة من طرف العائلات، وبذلك فهو يعبر عن مقدار التغير في القدرة الشرائية لدخل المستهلكين ومستوى معيشتهم من خلال تتبع متوسط التغيرات في أسعار السلع والخدمات.³

وبما أن أسعار السلع والخدمات لا تتغير بنفس الوتيرة فإن هذا المؤشر لا يعبر سوى عن متوسط التغيرات في أسعار السلع والخدمات، حيث يتم الاشارة له في فترة الأساس بالقيمة 100، في حين تعبر قيم المؤشر في الفترات الأخرى عن التطورات النسبية للأسعار مقارنة بفترة الأساس. ويعاب على هذا المؤشر بأنه يقيس التغيرات في مجموعة من السلع والخدمات ذات خصائص نوعية ثابتة، دون أن يأخذ

¹: Michael Parkin, Robin Bade, Benoit Carmichael, **introduction à la macroéconomie moderne**, 4^{ème} édition, canada, 2010, p. 150.

²: نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، مرجع سابق، ص. 258.

³: OIT/FMI/OCDE/CEE-ONU/Eurostat/Banque mondiale, **Manuel de l'indice des prix à la consommation**, Organisation internationale du travail, Genève, 2004, P.1

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

بالاعتبار التغيرات في أذواق الاستهلاك تحت تأثير التطورات النسبية في الأسعار، كتغيير هيكل الانفاق من خلال استبدال السلع التي ارتفعت تكلفتها بسلع أخرى أرخص نسبياً.¹

ولهذا كان لابد من إيجاد صيغة لهذا المؤشر من أجل قياس التغيرات في المستوى العام للأسعار، فبافتراض أن Q_i و P_i هي كمية وسعر السلعة i على التوالي، وأن الكميات والأسعار تتغير ما بين الفترتين t_1 و t_2 ، فإن التغير في سعر هذه السلعة يحسب كالتالي:²

$$I_p = \frac{\sum P_{it2} \times q_{i1}}{\sum P_{it1} \times q_{i1}} \cdot 100$$

وبذلك يكون الرقم القياسي لأسعار المستهلك هو مجموع التغيرات في أسعار جميع السلع التي يستهلكها أفراد المجتمع أو هو معدل تغير أسعار هذه السلع وذلك خلال فترة زمنية معينة.

2- طريقة الفجوة التضخمية: لقد قام كينز أثناء معالجته لموضوع تمويل الحرب بإدخال مصطلح جديد على التضخم وهو "الفجوة التضخمية" الذي يقصد به الفرق بين الطلب الكلي على السلع والعرض منها، أي أنه يعني في الوقت ذاته فائض الطلب على السلع. وبإدخال كينز لهذا المصطلح فإنه يحول اتجاه التفكير من البحث عن أسباب التضخم إلى البحث عن مقياس كمي للقوى التضخمية لتمكين السلطات النقدية والمالية من استخدامه في تصميم سياسات تهدف لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.³

وتقوم نظرية الفجوة التضخمية على التمييز بين التوظيف الكامل والتوازن، حيث أن هذا الأخير قد يتحقق عند مستويات أعلى أو أقل من التوظيف الكامل، وبالتالي فهو يعد حالة توازن من بين الحالات الأخرى، ووفقاً للتحليل الكينزي فإن الفجوة التضخمية تظهر نتيجة زيادة الطلب الكلي عن المستوى اللازم لاستيعاب ناتج العمالة الكاملة، حيث تؤدي هذه الزيادة في الطلب إلى ارتفاع الأسعار وظهور الفجوة التضخمية، ويمكن توضيحها في الشكل الموالي:

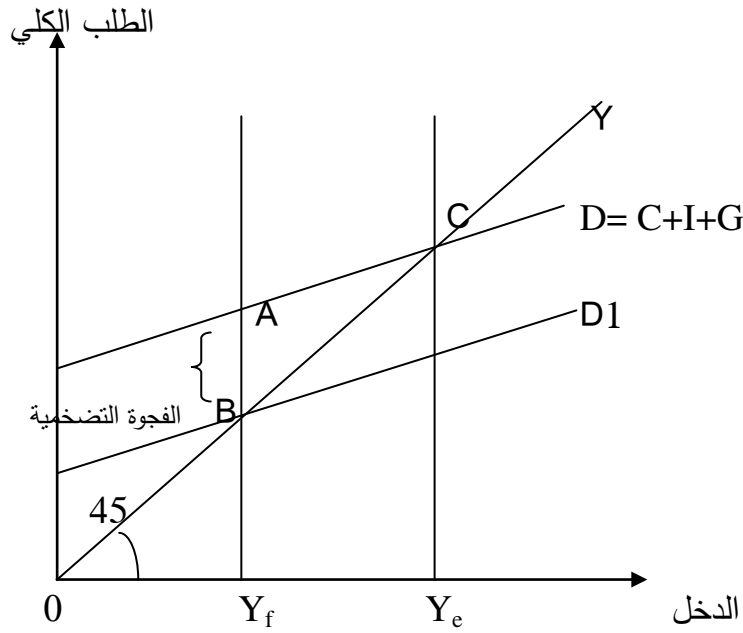
¹: Organisation internationale du Travail, **Indices des prix à la consommation**, Dix-septième Conférence internationale des statisticiens du travail, Genève, 2003, p. 6.

²: Gillet jacoud, **inflation et désinflation : faits, théories, politiques**, éditions de seuil, paris, 1997, p. 7.

³: صبحي تادريس قريصة، مدحت محمود العقاد، مرجع سابق، ص. 254.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

الشكل رقم (1): يوضح الفجوة التضخمية



Source : Fatukasi Bayo, Determinants of Inflation in Nigeria: An Empirical Analysis, International Journal of Humanities and Social Science, Vol 1 ,No 18, 2011, p.265.

يتضح من الشكل (1) أن Y_f و Y_e تمثلان العمالة والدخل الوطني التوازني على التوالي، كما يمكن أن نلاحظ أن Y_e أكبر من Y_f ، لأن مستوى الانفاق اللازم للوصول لضمان العمالة الكاملة هو Y_{fA} ، في حين أن المستوى الفعلي للانفاق الذي يتفق مع الدخل القومي المتوازن Y_e هو Y_{eC} ، وبما أن هذا الأخير يتجاوز مستوى التوظيف الكامل من خلال المسافة العمودية بين خط العائد ومنحنى الطلب الكلي، فإن الاقتصاد يعاني من فجوة تضخمية في الدخل مقدارها AB .

لكن عند زيادة الطلب سينتقل منحنى الطلب نحو الأعلى ليتحقق التوازن عند النقطة C ليصبح مستوى الدخل التوازني Y_e .

كما أن منحنى الطلب الكلي يقطع خط الدخل عند النقطة C التي تقع يمين النقطة B لتقاطع خط التشغيل الكامل مع خط الدخل، وهو ما يدل على وجود فجوة تضخمية تعادل الفرق بين الطلب الكلي الفعلي والطلب الكلي اللازم لاستيعاب ناتج العمالة الكاملة.

وقد حدد الاقتصاديون ثلاث معايير لقياس هذه القوى التضخمية، تتمثل في: معيار الاستقرار النقدي، معيار فائض الطلب، ومعيار الإفراط النقدي.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

1-2 معيار الاستقرار النقدي أو الضغط التضخمي: يستند هذا المعيار من منطلق النظرية الكمية الحديثة التي ترجع حدوث التضخم الى اختلال العلاقة بين كمية النقود والنتاج القومي الحقيقي، أي اختلال العلاقة بين التيار النقدي والتيار السلعي، فازدياد كمية النقود بنسبة تفوق الزيادة في الناتج القومي الحقيقي تولد فائض في الطلب مما يدفع بالأسعار الى الارتفاع، ويتم حساب معامل الاستقرار النقدي من خلال المعادلة التالية:¹

$$B = \frac{DM}{M} / \frac{DY}{Y}$$

حيث: B: معامل الاستقرار النقدي؛

DM: التغير في كمية النقود؛

M: كمية النقود؛

DY: التغير في الناتج القومي الحقيقي؛

Y: الناتج القومي الحقيقي (الناتج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية)؛

وعليه فإن هذه النظرية تأخذ في الاعتبار بإمكانية تغير كل من الدخل أو الناتج القومي، وإمكانية تغير الطلب على النقود أو سرعة دورانها، وتبعاً لهذه النظرية فإن الاستقرار النقدي يتحقق إذا ما تعادل معدل التغير في كمية النقود $(\frac{DM}{M})$ مع معدل التغير في إجمالي الناتج القومي $(\frac{DY}{Y})$ أين يصبح الفرق بين المعدلين مساوياً للصفر، أما إذا كان معدل التغير النقدي أكبر من معدل التغير في الناتج القومي أو الدخل القومي الحقيقي فيكون معدل الاستقرار موجبا، وبالتالي فهو يكشف عن وجود فائض في القوة الشرائية يفوق كمية السلع والخدمات المنتجة والمتاحة مما يؤدي بالأسعار الى الارتفاع، وإذا ما استمر هذا الفرق في الارتفاع فإن القوى التضخمية سوف تنمو تبعاً لمعدل نمو معامل الاستقرار النقدي، وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار ما يمارسه التغير في الطلب على النقود أو سرعة دورانها التي قد تكون وراء الارتفاع في الاسعار واتجاهها المستمر نحو الارتفاع.

2-2 معيار فائض الطلب: يستند هذا المعيار في قياس الفجوة التضخمية على المنطلقات الأساسية لفكرة الطلب الفعال في تحديد مستويات الاسعار، وفقاً لأفكار الاقتصادي كينز الواردة في النظرية العامة،

¹: محمود يونس، عبد النعيم مبارك، النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص. 407-408.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

التي تفيد بأنه إذا لم يترتب على الزيادة في حجم الطلب الفعال زيادة مناظرة في حجم الانتاج الحقيقي، نتيجة بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل، فسينشأ فائض طلب يترتب عنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار، حيث يواجه الاقتصاد حالة تضخم حقيقي. كما أن فائض الطلب أو الفجوة التضخمية في فترة مستقبلية هي عبارة عن مقدار الطلب الفعال المقاس بالأسعار الجارية مطروحا منه القيمة الكلية المتوقعة للسلع والخدمات المتاحة في هذه الفترة مقاسة بأسعار فترة الأساس، ويمكن قياس اجمالي الطلب الفائض أو الفجوة التضخمية خلال فترة سابقة والتي انعكست كليا أو جزئيا في الارتفاع المتواصل في الاسعار باستخدام الصيغة التالية:¹

$$D_x = (C_p + C_g + I) - Y_t$$

حيث: D_x اجمالي فائض الطلب؛

C_p : الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية؛

C_g : الاستهلاك الحكومي بالاسعار الجارية؛

I : الاستثمار بالأسعار الجارية (يقصد هنا الاستثمار الذي ينجم عنه انفاق في مجالات السلع والخدمات)

Y_t : اجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

ويتضح من المعادلة السابقة أن زيادة الطلب الفعال بالأسعار الجارية $(C_p + C_g + I)$ على اجمالي الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (Y_t) سيؤدي إلى نشوء فائض طلب أو فجوة تضخمية تنعكس في صورة ارتفاع في مستويات أسعار السلع والخدمات المنتجة، غير أن الصيغة السابقة تهمل دور التجارة الخارجية من صادرات وواردات باعتبارها أحد مكونات الطلب الفعال، فإذا حقق صافي التجارة الخارجية فائضا (S) ، فلا بد أن يضاف هذا الأخير الى فائض الطلب فيصبح:²

$$D_{xn} = D_x + S$$

أما في حالة حدوث عجز (F) في ميزان المدفوعات الجارية فإنه سوف يمارس أثرا انكماشيا، أي

أنه يلغي جزء من مفعول القوى التضخمية المحلية، حيث يصبح مقدار الطلب الكلي الفعال كالتالي:

$$D_{xn} = D_x - F$$

¹: سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010. ص. 192-193.

²: بسام الحجار، علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي، الطبعة الاولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص. 150.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

2-3 معيار الإفراط النقدي: يستند هذا المعيار إلى النظرية الكمية المعاصرة التي ترى أن التغير في نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود هو المتغير الرئيسي في إحداث التغير في مستوى الأسعار، ويؤكد فريدمان أن الحجم الأمثل لكمية النقود هو ذلك الحجم الذي يتعين أن يلغي معدل تغيره في كل فترة زمنية الأثر الذي يمارسه معدل تغير الناتج الوطني الاجمالي الحقيقي، ومعدل تغير الطلب على النقود أو سرعة دورانها محافظا على مستوى الأسعار السائد في فترة الأساس.¹

ومفاد ذلك أنه بافتراض ثبات كمية النقود وسرعة دورانها، فإنه يتعين أن يظل نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود $(Q_0 = \frac{M}{Y})$ ثابتا، وهذا للحفاظ على المستوى العام للأسعار السائدة في فترة الأساس. أما في حالة تغير الطلب على النقود أو سرعة دورانها، فإنه يتعين تحديد الحجم الأمثل من كمية النقود الذي يلغي معدل تغيره في كل فترة زمنية الأثر الناتج عن التغير في الناتج القومي ومعدل تغير الطلب على النقود أو سرعة دورانها للحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار، ويمكن صياغة حجم الإفراط النقدي استنادا لنظرية كمية النقود المعاصرة على النحو التالي:

$$M_{ext} = Q_0 Y_t - M_t$$

حيث: M_{ext} : حجم الإفراط النقدي؛

Q_0 : متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الحقيقي من كمية النقود المتداولة السائدة في سنة الأساس عند مستوى معين من الأسعار؛

Y_t : حجم الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار الثابتة في السنة؛

M_t : كمية النقود المتداولة بالفعل في السنة.

وبافتراض ثبات الطلب على الاحتفاظ بالنقود مع توقع تغير الطلب على النقود أو سرعة دورانها، فإنه يتعين إدراج أثر التغير في الطلب على النقود في المعادلة، وذلك باستخدام المتغير K الذي يعبر عن طلب الافراد للاحتفاظ بالنقود، فيصبح معامل الإفراط النقدي كالآتي:²

$$M_{ext} = Q_0 Y_t \left(\frac{K1}{K0} \right) - M_t$$

¹: احمد رمضان شنيش، دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1992-2008، المجلة الجامعة، المجلد 1، العدد 15، 2013، ص. 251.

²: محمود يونس، عبد النعيم مبارك، مرجع سابق، 410-411.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

حيث: $\frac{K1}{K0}$ هو نسبة ما يرغب الافراد في الاحتفاظ به من أرصدة في سنة المقارنة مع هذه النسبة في سنة الأساس من أجل تحقيق الاستقرار في مستوى الاسعار.

وعليه فإن فائض كمية النقود عن حجمها الأمثل يمثل إفراطا نقديا يترتب عنه ارتفاع الاسعار، واستمرار هذا الفائض وتصاعده يرجع الى استمرار الارتفاع في الاسعار.

المطلب الثاني: أنواع التضخم: ترتب عن اختلاف وجهات النظر حول تفسير ظاهرة التضخم تعدد واختلاف أنواعه، مما أدى الى استخدام معايير عديدة للتمييز بين هذه الأنواع رغم ارتباطها وتشابكها مع بعضها البعض، واشتراكها في خاصية عجز النقود عن أداء وظائفها، ولعل أهم هذه المعايير ما يلي:

أولاً، حسب تدخل الدولة في جهاز الأسعار: حيث تتدخل الدولة من خلال الرقابة والاشراف من أجل تصحيح الدور الذي يقوم به السوق عندما يقع اختلال في جهاز الاسعار، وبذلك فإن تدخل الدولة لا يعني أن تكون بديلا عن السوق وإنما يكون تدخلها لفترة معينة لتكملة عمله وعلاج اختلالاته، غير أن هذا يتوقف على درجة تدخل الدولة في النظام الاقتصادي، ففي حالة اقتصاد السوق تتحدد الأسعار في التنظيم الاقتصادي وفق قوى السوق (العرض والطلب)، أما في النظام الاشتراكي فإن الدولة تتدخل من خلال مواردها وسياساتها لمراقبة تحركات الاسعار والتأثير فيها، كاستخدام الدعم الحكومي على المواد الأساسية مثلا عند ارتفاع المستوى العام للأسعار.

1- التضخم الطليق أو المكشوف: يصيب هذا النوع من التضخم الاسعار والدخول، وهو يتميز بارتفاع مستمر في الاسعار استجابة لفائض الطلب، دون أي تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من ارتفاعات الاسعار أو التأثير فيها من خلال فرض قيود تهدف الى تأجيل حله مؤقتا. وهذا النوع من التضخم يظهر أثره مباشرة في شكل ارتفاع في الأسعار بصورة تلقائية لتحقيق التوازن بين العرض والطلب، ثم ينعكس في شكل ارتفاع في الأجور وغيرها من النفقات التي تتصف بالمرونة، ومن ثم ترتفع الدخل.¹

والى جانب امتناع الدولة عن التدخل في ضبط الأسعار، فقد يرجع ارتفاع الاسعار الى عوامل عديدة تساعد على تقاوم الضغوط التضخمية، كالأوضاع السائدة في بعض القطاعات الاقتصادية من ضعف مرونة الجهاز الانتاجي، والعوامل النفسية للأفراد من بائعين ومشتريين، الأمر الذي يسمح للقوى

¹: فؤاد هاشم، مرجع سابق، ص. 245.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

التضخمية بممارسة ضغوطها نتيجة لزيادة الطلب على السلع والخدمات أو ارتفاع التكاليف الانتاجية أو زيادة الكتلة النقدية، وغيرها.

2- التضخم المكبوت: يتجلى هذا النوع من التضخم عند تدخل السلطات الحكومية للتحكم في جهاز الاسعار، حيث تحدد بتشريعاتها المختلفة وضوابطها الادارية المستويات العليا للأسعار مانعة بذلك تجاوز هذه الاخيرة للحد الاقصى في ارتفاعها لتتزايد بمعدل أقل من معدل ارتفاع التداول النقدي، وبالتالي يكون الهدف من ذلك هو التخفيف من حدة الاتجاهات التضخمية وانتشارها وليس القضاء عليها، ومن بين الاجراءات التي تتخذها الحكومة للحد من تفشي هذا النوع من التضخم نجد: تجميد الأسعار ومنعها من الارتفاع، والرقابة على الصرف وتحقيق فائض في الميزانية عن طريق تخفيض الانفاق، بالإضافة الى الاشراف على بيع السلع بأسعار تقل عن أسعارها السوقية سيما السلع الضرورية، كما تقوم بتقديم المنح والإعانات للمنتجين أو تخفيض الضرائب المقررة عليهم ليتمكنوا من الحفاظ على اسعار منتجاتهم.¹

وتجدر الإشارة الى أن هذه الاجراءات الحكومية لا تلغي الزيادة الحقيقية في الاسعار التي تظهر في صورة انفاق في السوق السوداء، مما يضطر الحكومة الى الازعان لهذه السيطرة التي يقابلها وفرة السيولة النقدية أو القوة الشرائية لدى الافراد، والتي تنعكس في شكل فائض في الطلب على السلع والخدمات المختلفة. وقد شهدت الاقتصاديات المخططة مركزيا هذا النوع من التضخم لفترات طويلة، كما شهدته أيضا بعض البلدان الصناعية المتقدمة وفي مقدمتها بريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية.²

وتجدر الإشارة الى أن الرقابة الحكومية لا تكفي، بل لا بد من دفع عجلة الانتاج والتحكم في زيادة الطلب حتى يتم القضاء على الاختلال الناجم عن عدم توازن الطلب مع العرض، ويسود هذا النوع من التضخم في أوقات الحروب خاصة، حيث يتحول الانتاج إلى إنتاج حربي فيبقى الدخل الوطني في ارتفاع بينما يبقى المعروض من السلع والخدمات في انخفاض.

3- التضخم الكامن: يشمل الدخل النقدية التي تزداد بشكل كبير وغير طبيعي دون أن تجد منفذا لإنفاقها على سلع الاستهلاك والاستثمار نتيجة تدخل الدولة بإجراءاتها المختلفة وفرض القيود لمنع انفاق الدخل المتزايدة على السلع الضرورية، وذلك بسبب نقص المعروض منها وزيادة الطلب عليها وهو ما

¹: محمد كمال حسين رجب، أثر السياسة الانفاقية في التضخم في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة الازهر، 2011، ص. 12.

²: مصطفى يوسف كافي، الاقتصاد الكلي: مبادئ وتطبيقات، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص. 207.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

يفقد النقود وظيفتها كوسيط للمبادلة، فيبقى بذلك التضخم كامنا بسبب انكماش الانفاق بمختلف أوجهه الاستهلاكية والاستثمارية، حيث يزداد الدخل دون أن يقابله زيادة في الانفاق.¹

ثانياً، حسب حدة الضغط التضخمي: يتمثل هذا المعيار في تقسيم التضخم من حيث قوته وحدته استناداً على معدلات الارتفاع في المستوى العام للأسعار.

1- التضخم الزاحف: يعرف بأنه الارتفاع في المستوى العام للأسعار على امتداد فترة طويلة من الزمن بمعدلات معتدلة ومستقرة نسبياً لا تتعدى 2% سنوياً، وهو أخف أنواع التضخم لأن ارتفاع الأسعار فيه يكون تدريجي وبطيء ومقترنا بالقوى الطبيعية للنمو الاقتصادي مما يجعله أمراً عادياً ومقبولاً، كما أنه يحفز الاقتصاد على النمو من خلال تحقيق أرباح تراكمية ويخرجه من حالة الجمود، لأن الاستقرار في الاسعار لا يمكن أن يلزم النمو الاقتصادي، ولهذا يعتبر التضخم الزاحف ظاهرة عامة في الاقتصاديات الصناعية كافة.²

وقد رافق هذا النوع من التضخم التطور والنمو السريع للاقتصاديات الصناعية الرأسمالية في القرن العشرين وبعد الحرب العالمية الثانية، كالولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا، حيث عرفت حركة تصاعدية ومستمرة للأسعار والأجور أثناء فترات الرواج الاقتصادي، كما يظهر في البلدان التي تعرف تحولاً نحو اقتصاد السوق إذ ينتقل إليها عن طريق القطاع الخارجي.³

ومن أهم خصائص الميزة للتضخم الزاحف نجد:⁴

- تكون الزيادة في الأسعار دائمة ومنتالية ولا تؤدي الى عمليات تراكمية أو عنيفة أو معجلة في المدى القصير لأن الارتفاع يتحقق بمعدلات صغيرة وعلى مدى فترة طويلة نسبياً.
- نتيجة لطبيعة أسبابه ومكوناته، لا يمكن لهذا النوع أن يولد عناصر موقفة لهذه الموجات من التضخم.
- تتمثل خطورته في الأثر النسبي الذي يحدثه، إذ يتقبله الأفراد نتيجة ارتفاعه بنسب صغيرة ومنتالية.

¹: فؤاد هاشم، مرجع سابق، ص. 245.

²: السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص. 218.

³: وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، 2000، ص 446

⁴: سمير حسون، مرجع سابق، ص. 87-88.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

- يتميز بتنوعه واختلافه النسبي من حيث المكان والزمان سواء داخل الاقتصاد الواحد في مختلف قطاعاته أو بين الاقتصاديات المختلفة، كما تختلف معدلاته باختلاف الفترات الزمنية.

- لا ينتج هذا النوع من التضخم عن زيادة الاصدار النقدي أو التوسع في الائتمان المصرفي، وإنما ينتج عن الارتفاع المستمر في الاسعار الذي يؤدي الى زيادة التداول النقدي، كما قد ينتج عن ممارسة الضغوط من طرف القوى الاجتماعية المسيطرة والفاعلة في النظام الاقتصادي الرأسمالي.

2- التضخم الجامح: يعد أخطر أنواع التضخم وأكثرها ضرراً على الاقتصاد الوطني حيث ترتفع فيه الاسعار بمعدل كبير يصل الى 50% أو 60% سنوياً خلال فترة قصيرة،¹ ويمثل هذا النوع من التضخم ذروة التزايد في الاسعار، حيث تكون الزيادات فيها مستمرة بصورة هائلة تؤدي في نهاية الأمر إلى انهيار النظام النقدي بكامله بعد أن يفقد الجميع الثقة في العملة الوطنية بسبب التدهور الحاد في قيمتها أو قوتها الشرائية، حيث أن الافراد يفضلون الاحتفاظ بأي سلعة أو أي أصل آخر غير النقود. كما أن استمرار وتواصل الزيادة في الأسعار وما يقابله من استمرار انخفاض قيمة العملة الوطنية والتخلي المستمر عن الاحتفاظ بها كقوة شرائية، يؤدي الى انحسار الطلب على السيولة النقدية الى أدنى مستوياته مقابل زيادة الطلب على السلع والخدمات المختلفة والتي تأخذ اسعارها باستمرار في التزايد، لذلك فإن هذا النوع من التضخم يمثل أخطر أنواع التضخم باعتباره يهدد الكيان الاقتصادي والنقدي للدولة.²

وقد ارتبط هذا التضخم بالحروب والأزمات الاقتصادية، وهو ينشأ نتيجة عوامل عديدة أهمها الحركة المتزايدة وغير المحدودة في الأجور والأسعار، بالإضافة الى الإفراط في الاصدار النقدي وعرض السيولة دون رقابة جديّة من جانب السلطات النقدية، وبالتالي وجود فائض في عرض النقود يؤدي الى زيادة الطلب على السلع والخدمات دون زيادة في الانتاج، ومن ثم تحدث زيادة أخرى في الاسعار (حلقة مفرغة) مما ينتج عنه فقدان المدخرات النقدية لقيمتها ووظائفها كمخزن ومقياس للقيمة ووسيط للمبادلة، فيتدهور ميزان المدفوعات للدولة وتستنفذ مواردها واحتياطياتها من العملات الذهبية والأجنبية، بالإضافة الى الآثار الاجتماعية الضارة،³ كما ان هذا النوع من التضخم يؤدي الى انخفاض كبير في قيمة الوحدة النقدية حتى تصبح عديمة القيمة، مما يتطلب إحلال نظام نقدي جديد يعيد للعملة قوتها واستقرارها.

¹: ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000، ص. 215

²: مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص. 207.

³: سوزي عدلي ناشد، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي، لبنان، 2007، ص. 140.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

3- **التضخم الماشي**: يحدث عندما ترتفع الاسعار بمعدلات تتراوح ما بين 5% و 10% سنويا، مما يتطلب الحد منها، لأنها قد تدخل حركة تزايد الاسعار في حلقة مفرغة تؤدي الى ارتفاع مستوياتها الى معدلات كبيرة.¹

4- **التضخم الراكض**: يحدث هذا النوع من التضخم عندما ترتفع الاسعار بنسبة أكثر من التضخم الماشي حيث تصل الى حوالي 20% أو أكثر، وهو ما حصل في الهند خلال سنوات 1973، 1974 و 1979، أين ارتفعت الاسعار الى 26%، 19% و 25% على التوالي.²

ثالثا، حسب تعدد القطاعات الاقتصادية:³ تختلف أنواع التضخم باختلاف القطاعات الموجود في التنظيم الاقتصادي وتعددتها، إذ نجد أن التضخم الذي يحدث في أسواق السلع يختلف عن ذلك الذي يحدث في أسواق عوامل الإنتاج.

1- **التضخم في أسواق السلع**: وهو يميز بين التضخم الذي يحدث في كل من أسواق السلع الاستهلاكية وأسواق السلع الاستثمارية.

أ- **التضخم السلعي**: وهو التضخم الذي يحدث في قطاع صناعات الاستهلاك ويعبر عن زيادة نفقة انتاج سلع الاستثمار على الادخار، ما يؤدي الى شيوع أرباح قدرية في صناعات السلع الاستهلاكية.

ب- **التضخم الرأسمالي**: يحدث هذا النوع من التضخم في قطاع صناعات الاستثمار، وهو يعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة انتاجها، ونتيجة لتفشي هذه الضغوط التضخمية فإن أرباح معتبرة تتحقق في قطاعي الاستهلاك الاستثمار.

2- **التضخم في أسواق عوامل الانتاج**: ويميز بين التضخم الناتج عن السعي وراء تحقيق الأرباح، والتضخم الناتج عن ارتفاع التكاليف الانتاجية سيما عنصر العمل.

أ- **التضخم الربحي**: يعبر عن زيادة الاستثمار على الادخار بصفة عامة حيث تتحقق أرباح قدرية في قطاعي صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار، وهو يحدث عندما تحدد أسعار المنتجات من طرف

¹: ضياء مجيد، مرجع سابق، ص 216.

²: نفس المرجع، ص 216-217.

³: وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد: الاسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الاولى، دار النفائس، الاردن، 2011، ص. 38-39.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

المؤسسات خارج قوانين العرض والطلب في الأسواق، حيث أن ارتفاع الهوامش الربحية يمكن أن يحدث خارج كل ارتفاع في الطلب أو في الأجور.

ب- **التضخم الداخلي:** يحصل نتيجة تزايد وارتفاع نفقات الانتاج كأجور العمال.

وعليه فقد قسم كينز الاسواق الى أسواق سلع الاستهلاك وأسواق سلع الاستثمار، حيث أنه عندما تتعادل نفقة سلع الاستثمار مع الادخار فان حالة من التوازن قد تحصل وهي تتصف باستقرار في الاسعار، وهنا ينشأ التضخم الأول (التضخم الربحي)، أما عند تعادل نفقة انتاج السلع الاستثمارية مع قيمة هذه السلع فإنه يحدث النوع الثاني من التضخم (التضخم الداخلي).

- **التضخم الدوري:** وهو التضخم الذي يرتبط بالتقلبات الاقتصادية لأسباب تتعلق بالطلب الكلي أو العرض الكلي فتعكس تأثيراتها في المستوى العام للأسعار كلما قارب الاقتصاد من مرحلة الاستخدام الكامل.¹

رابعاً، حسب مصدر التضخم: قد يحدث التضخم كنتيجة لعوامل عديدة تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي أو انخفاض العرض الكلي أو حدوث كليهما معاً.

1- التضخم من جانب الطلب: تركز نظريات الطلب على أن السبب الرئيسي لحدوث التضخم يتمثل في زيادة الطلب الكلي بسبب زيادة أحد العناصر المكونة له أو جميعها من استهلاك واستثمار وانفاق حكومي وصافي صادرات بما يفوق العرض الكلي، حيث يؤدي الطلب المتزايد الى حدوث اختلال في التوازن الاقتصادي، وذلك لأن الافراد الاقتصاديين من مستهلكين وحكومة وأصحاب الاعمال يسعون للحصول على كميات معينة من السلع والخدمات، ومع انخفاض المعروض منها تتجه الأسعار نحو الارتفاع حتى يتم استعادة التوازن من جديد.²

وهذا يعني أن التضخم من جانب الطلب ينشأ نتيجة زيادة الطلب الكلي الفعال بمعدل يفوق مستوى ناتج التشغيل الكامل، مما يعني أن الطلب الكلي على السلع والخدمات يتعدى الحد الأقصى لعرضها ومن ثم ترتفع الاسعار.

¹: عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص. 448-449.

²: Sisay Menji، **Determinants of Recent Inflation in Ethiopia**, Munich Personal Repec Archive, MPRA Paper, No. 29668, April 2011، p. 8-9.

وقد يكون مصدر فائض الطلب هو زيادة الانفاق الحكومي أو الاستهلاكي أو زيادة حجم الائتمان المصرفي الممنوح لتمويل النفقات الاستثمارية، أو نتيجة العوائد النقدية المتأتية من الخارج من خلال التحويلات أو عوائد التصدير.¹ ولعل أهم الأسباب المؤدية الى مثل هذا النوع من التضخم هو عجز الموازنة العامة للدولة أين يفوق الانفاق الحكومي الإيرادات الحكومية، مما يدفع بالدولة الى البحث عن مصادر حقيقية أو غير حقيقية للتمويل والتي من بينها التمويل بالعجز، الأمر الذي يؤدي الى ولوج كميات كبيرة من النقود الى الاقتصاد دون أن يقابلها توسع في القاعدة الانتاجية، وبالتالي زيادة كمية النقود التي تنعكس على زيادة الطلب على السلع والخدمات مع ثبات العرض سيما في حالة التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية، وهو ما يؤدي الى ارتفاع الأسعار وحدوث ضغوط تضخمية في شكل كمية كبيرة من النقود تتعقب كمية محدودة من السلع والخدمات.²

وقد رأى كينز أنه من الممكن إنتاج كمية متوازنة من السلع لمواجهة الطلب وذلك في المراحل الاولى للتضخم، أي خلال مرحلة التشغيل الجزئي لعوامل الانتاج، غير أن الوضع سرعان ما سيعود الى حالة الاختلال، عندما يكون الاقتصاد قد وصل الى مرحلة التشغيل الكامل لكافة موارده الاقتصادية، فيزداد الطلب ويعجز الجهاز الانتاجي عن مجارته.³

2- التضخم الناتج عن زيادة التكاليف: ينشأ هذا النوع من التضخم عند زيادة أسعار عناصر الانتاج أكثر من الزيادة الحاصلة في الكفاءة الانتاجية لها، بمعنى أنه يحدث نتيجة الارتفاع في أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة تفوق الإنتاج الحدي لها،⁴ ويعد عنصر العمل أكثر العناصر تأثيراً على تكاليف الإنتاج، حيث أن الزيادة في نفقات الإنتاج تعود غالباً إلى الزيادة في معدلات الأجور، إذ تؤدي الزيادة السريعة في مستويات الأجور بفضل ضغط النقابات العمالية القوية القدرة على رفع مستويات الاجور الى ترك أثر مباشر على السلع النهائية والذي يتمثل في ارتفاع مستويات الاسعار،⁵ ذلك أن ارتفاع مستويات الاسعار يؤدي الى انخفاض قيمة الاجور الاسمية، مما يدفع النقابات العمالية الى التدخل

¹: أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود و المصارف : مدخل تحليلي ونظري، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص. 198.

²: سامر البطرس جلد، النقود والبنوك، الطبعة الاولى، دار البداية، عمان، 2009، ص.167.

³: حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك، المبادئ والاساسيات، الطبعة الاولى، دار مكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص. 164.

⁴: مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مرجع سابق، ص. 325.

⁵: سامر البطرس جلد، مرجع سابق، ص. 167.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

لرفعها على الأقل بما يساوي الزيادة في تكلفة المعيشة، في المقابل يتجه أرباب الاعمال الى رفع أسعار بيع المنتجات وهذا لاستيعاب الزيادة في أجور العمال والحفاظ على معدلات ارباحهم، وهو ما يدفع بالعمال الى المطالبة برفع أجورهم من جديد مما قد يترتب عنه إما حدوث تضخم سيما اذا كانت الزيادة في الاجور تفوق الزيادة في الانتاجية، وهكذا يستمر لولب الاسعار والاجور في الارتفاع ليخلق تضخما في التكاليف، أو قد يترتب عن ذلك تسريح العمال وارتفاع معدلات البطالة وهو ما أشار إليه منحني فيليبس.¹

ولقد ميز الاقتصادي الإنجليزي جون كينز بين نوعين من ارتفاع الأجور هما:²

أ- الارتفاع الذاتي: وهو الارتفاع الذي يترتب عليه زيادة التكاليف وارتفاع مستويات الأسعار نتيجة زيادة الطلب على الأيدي العاملة.

ب- الارتفاع المحفز: يترتب عن ارتفاع مسبق للأسعار، وهو يحدث كنتيجة طبيعية لمطالبة العمال برفع أجورهم نتيجة الارتفاع في مستويات الأسعار بغرض المحافظة على مستوى معيشي مناسب.

وعلى الرغم من ذلك فإن ارتفاع الاسعار قد لا يحصل بسبب ارتفاع التكاليف الناتج عن ارتفاع في الاجور وذلك عندما تقابل الزيادة في التكاليف زيادة في الإنتاجية. كما أنه يمكن أن يحصل تضخم في التكاليف مع زيادة الانتاجية وهذا عند مستوى توظيف أقل، إذ يؤدي ارتفاع الاسعار مع ثبات عرض النقود الى انخفاض الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي ارتفاع حجم البطالة نتيجة انخفاض مستوى الانتاج فيزداد عرض العمل مع ثبات أو انخفاض الطلب عليه، الأمر الذي يؤدي الى انخفاض الاجور فتنتهي الآثار التضخمية الناتجة عن ارتفاع التكاليف.³

وبالإضافة الى عنصر العمل وزيادة الأرباح وأهميتهما في تحديد تكاليف الإنتاج، نجد أن هناك عوامل أخرى تؤثر في ارتفاع التكاليف، ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار، من أهمها:⁴

¹ :Tiaray Edouard Razafimanantena, Lazanoe Rajamarison, , **l'inflation précis théorique, historique, description, et explication de cas Madagascar**, cahier de recherche en analyse economique, n 15, 2013, p. 16.

² عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين عيسى، مرجع سابق، ص. 454.

³ :أكرم حداد، مشهور هذلول، مرجع سابق، ص. 199.

⁴ : نفس المرجع.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

أ- زيادة أجور الأيدي العاملة التي تنشأ نتيجة زيادة قوة الاتحادات العمالية أو نتيجة لأرباح اصحاب المشاريع العالية، أو بسبب رغبة العاملين في بعض المهن للتميز الأجرى، أو أحيانا بسبب ضغوط قانونية لرفع مستوى الاجور في بعض القطاعات.

ب- ارتفاع اسعار الواردات: أي ارتفاع اسعار مدخلات الانتاج أو حتى السلع النهائية المستوردة من الخارج، مما يؤدي الى ارتفاع اسعار السلع المحلية، وهذا يعتمد على درجة انفتاح اقتصاد الدولة على الخارج، إذ كلما زاد انفتاحها وزادت الاثار التضخمية في الخارج، كلما كان تأثير ذلك على الاسعار المحلية كبيرا.

ج- ارتفاع هامش الربح المطلوب: إذ تؤدي زيادة رغبة المنتجين برفع أرباحهم حتى مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة الى اتجاه الاسعار نحو الارتفاع وحدوث آثار تضخمية.

د- ارتفاع تكلفة الحصول على الأموال: حيث تمثل أسعار الفائدة تكلفة الحصول على الأموال، وارتفاعها يعني ارتفاع تكلفة الانتاج والذي سيتم تعويضه برفع اسعار السلع والخدمات المقدمة، وبالتالي حدوث آثار تضخمية.

3- التضخم المستورد: يعرف على أنه الزيادة المتسارعة والمستمرة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج، أي أن الدول تستورد السلع والخدمات بأسعار مرتفعة فتضطر لبيعها في الأسواق المحلية بنفس تلك الاسعار أو أكثر، وهذا النوع من التضخم يظهر في الاقتصاديات الصغيرة المنفتحة على العالم الخارجي التي لا يكون لها أي دور في تحديد أسعار السلع المستوردة، كونها تعتبر مستهلك صغير لا يستطيع ان يؤثر في حجم السوق العالمي وفي أسعاره، مما يجعلها تستورد التضخم كما هو في العالم الخارجي.¹

وتجدر الإشارة الى أن التضخم المستورد يختلف عن تضخم التكاليف، حيث يترتب الأول عن استيراد سلع وخدمات نهائية من الخارج، أي السلع التي يستخدمها المستهلك مباشرة. أما تضخم التكاليف فينشأ عن استيراد المواد الأولية وعناصر الانتاج بأسعار مرتفعة، مما يؤدي الى ارتفاع اسعار المنتجات التي تستعمل هذه المواد في إنتاجها.²

¹: سامر البطرس جلد، مرجع سابق، ص. 168-169.

²: خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثامنة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص. 260.

المبحث الثاني: تفسير التضخم:

إن الجدل القائم حول ظاهرة التضخم يتطلب البحث في مختلف النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسيره كل حسب وجهة نظرها، وبالتالي تقديم الأسباب الرئيسية الدافعة لخلق الضغوط التضخمية.

المطلب الأول: النظريات المفسرة للتضخم: تشير معظم الادبيات الاقتصادية الى وجود تنافس واسع بين النظريات الاقتصادية في تفسيرها لمصادر القوى التضخمية الدافعة أو الباعثة على الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار، ويعكس هذا التنافس الاختلاف في الفلسفات الاقتصادية التي تستند إليها هذه النظريات وتباين البنى الهيكلية للمجموعات الاقتصادية الدولية المختلفة، ويمكن تلخيص هذه النظريات فيما يلي:

أولاً، التحليل التقليدي: إن مسايرة التضخم لمختلف الاقتصاديات خلال مراحل تطورها دفع بالمدارس الفكرية الى الاهتمام بهذه الظاهرة، ومحاولة إعطاء تفسيرات وتحليلات عن أسباب حدوثها، وتعد أفكار كل من النظرية الكمية والنظرية الكينزية من أولى النظريات التي حاولت تفسير المستوى العام للأسعار وما يحدث فيه من تقلبات.

1- النظرية الكمية: تهدف هذه النظرية إلى التعرف على العوامل المحددة لقيمة النقد في أي لحظة من الزمن وعلى اختلاف المفاهيم و التفسير لها، يجمع معظم الاقتصاديين على أن جوهر النظرية هو تفسير التغير في كمية النقود وانعكاس ذلك على المستوى العام للأسعار خاصة والمتغيرات الاقتصادية الأخرى عامة.

1-1 التطور التاريخي لنظرية كمية النقود: دفع ارتفاع الاسعار الذي ضرب فرنسا في القرن السادس عشر الى بحث مالستروا في الأسباب المسؤولة عن ذلك، وتوصل في سنة 1566 الى ان الارتفاع الملحوظ ليس ارتفاعا حقيقيا وإنما كان مجرد ظاهرة بسيطة ناتجة عن التخفيض المتواصل للنقود المعدنية، على إثر المعالجة النقدية للسلطة الحاكمة التي أدت الى احتواء الجنيه على كمية أقل من المعدن الثمين، وقد حاول مالستروا تفسير الارتفاع العام للأسعار في أوروبا بأنه راجع بشكل كبير الى تدهور قيمة العملة، مما سمح له بالتوصل الى أن الاسعار المقيمة بوزن الذهب (المعبرة عن وزن الذهب فيها) تبقى ثابتة.¹ وقد رد على ذلك الفيلسوف الفرنسي جون بودان الذي اعتبر أن التضخم الملاحظ يعود

¹: Gilles Jacoud, op cit, p. 22 .

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

الى تدفق المعدن الثمين الى أوروبا في القرن 16م وما صاحبه من ارتفاع في المستوى العام للأسعار، الأمر الذي دفعه الى افتراض وجود علاقة مباشرة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وأكد على ذلك سنة 1568 ليكون بذلك أول من اقترح الصياغات الأولى للنظرية الكمية.¹

وقد تبع هذا التقليد بقية المفكرين الكلاسيك أمثال **دافيد هيوم** سنة 1752، الذي اعتبر أن النقود ليست سوى وسيطا للمبادلات والمهم بالنسبة له هو طريقة توظيفها او اكتنازها وليست كميتها، وهو يعتبر من الاقتصاديين الذين ربطوا القدرة الشرائية للنقود بكميتها، كما فرق بين الفترة القصيرة والفترة الطويلة في تأثير كمية النقود على مستوى الاسعار، حيث اعتبر أن التناسب بينهما محقق في المدى الطويل في حين أنه في المدى القصير فإن التغيرات في كمية النقود تؤدي الى تغيرات في حجم المعاملات.²

وفي سنة 1755 سعى **كانتيون** لتحديد كمية النقود اللازمة لتحقيق الاستقرار، حيث ركز على آلية تأثير كمية النقود على الاسعار، لذلك سلم بوجود علاقة وثيقة بين التغيرات في عرض النقود والتغيرات في الاسعار، وأن هذه الاخيرة لا ترتفع بنفس النسبة وإنما تختلف باختلاف المنتجات. كما اقترح فكرة سرعة دوران النقود V التي تعبر عن عدد مرات الدفع التي تحققها النقود في الاقتصاد وخلال فترة معينة، مما يعني انه اهتم بحجم التدفقات المحققة في الفترة (MV) وليس حجم النقود (M) .³

في حين عمم **ريكاردو** التحليل السابق على النقود الورقية، حيث أرجع ارتفاع الاسعار إلى التغير في العرض النقدي مفسرا حالة التضخم وارتفاع الاسعار التي سادت انجلترا في القرن التاسع عشر على اساس الاصدار النقدي آنذاك، وقد اعتبر أن زيادة سرعة دوران النقود في حالة ثبات عرض النقود وعدم تغير الانتاجية سيؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وأن اصدار النقود الورقية يجب أن يكون مراقبا لأن الاستخدام المفرط يؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وبذلك فقد انتهى الى أن قيمة الوحدة النقدية تتغير عكسيا ونسبيا مع كميتها، أي أن مضاعفة كمية النقود تؤدي الى مضاعفة الأسعار والعكس، وهو بذلك يصوغ النظرية الكمية في أبسط صورها.⁴ إذ اضاف المعادلة النقدية الى معادلاته

¹ : Bruno Pays, **Libérer La Monnaie**, Presses Universitaires de France, 1991, p. 86.

² :Bouhassoun Née Bedjaoui Zahira, **La relation monnaie-inflation dans le contexte de l'économie Algérienne**, Thèse de Doctorat, Université Abou-Bekr Belkaïd, Tlemcen, 2013-2014. p. 74.

³ : Shophie Brana, Michel Gazals, **la monnaie**, 2^{ème} édition, Dunod , paris, 2006, p. 37.

⁴ : Emmanuel I.S. Ajuzie, **Import Response And Inflationary Pressures In The New Economy: The Quantity Theory Of Money Revisited**, Journal of Business & Economics Research, V 6, N 5, May 2008, p. 126.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

الحقيقية كالتالي: $M=PT$ ¹، حيث تمثل M القطع والاوراق النقدية، P المستوى العام للأسعار، و T حجم المعاملات وهو مثبت من خلال القطاع الحقيقي.

وقد صاغ جون ستيوارت ميل سنة 1848 النظرية الكمية عندما أخذ في الاعتبار سرعة دوران النقود، حيث اعتبر أن قيمة النقود هي نسبة عكسية لكميتها مضروبة في ما يسمى بسرعة دورانها، كما أكد جون على أن النقود المكتنزة لا تمارس أي أثر على الاسعار، إذ يرى الكلاسيك أن الاشخاص الاقتصاديين لا يطلبون النقود إلا لأنها تسمح لهم بإتمام معاملاتهم، وبالتالي فالنقود لا تطلب لذاتها وإنما لكونها وسيط للمبادلات فقط.²

أما في عام 1886 فقد حاول سيمون نيوكومب صياغة النظرية الكمية في صورة رياضية، لكن الصيغة الأساسية والنهائية لهذه النظرية تكاملت على أيدي فيشر في معادله المشهورة عن التبادل عام 1917، ثم جاء الفريد مارشال وبيجو بمحاولتهما المشهورة عن الدخل والرصيد السائل التي يطلق عليها وصف معادلة كميردج.³

1-2- فرضيات نظرية كمية النقود: تعتبر النظرية الكمية في النقود من أولى المحاولات الجادة التي سعت نحو تفسير أسباب التقلبات الاقتصادية، ويقصد بها تلك النظرية التي نشأت وتطورت بفضل جهود الاقتصاديين في المدرسة الكلاسيكية، والتي تبلورت فيما بعد وأصبحت تعرف باسم نظرية كمية النقود. وتعتبر هذه النظرية عن فكرة المدرسة النيوكلاسيكية في موضوع حياد النقود بالنسبة للنشاط الانتاجي الحقيقي، حيث ترى أن أثرها ينصب كلياً على المستوى العام للأسعار، وتعود صياغة هذه النظرية الى مطلع القرن الثامن عشر، وذلك وفق الافتراضات التالية:

أ- ثبات حجم المعاملات او الحجم الحقيقي للنتاج: تقوم النظرية الكمية للنقود عند الكلاسيك على فرضية أن حجم المعاملات ومستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية، وأن النقود ليس لها أي تأثير في تحقيق التوازن الاقتصادي باعتبارها وسيط في المبادلة، لأن المنتجات من السلع والخدمات تبادل بالمنتجات والنقود وسيلة لذلك، إذا فالنقود دورها محايد في الاقتصاد، وعليه فإن حجم المعاملات يعد متغير خارجي لا يتأثر بالمتغيرات التي تشمل عليها المعادلة، ومن ثم يعامل على أنه

¹ : Pascal Gaudron, *économie monétaire et financière*, 6^{ème} édition, economica, paris, 2011, p. 27.

² :Menaguer Noureddine, *La demande de Monnaie en ALGERIE*, Thèse de doctorat, UNIVERSITE ABOU-BEKR BELKAÏD, TLEMEN, 2009-2010, p. 63- 64.

³ : مصطفى رشدي شيحة، مرجع سابق، ص. 520.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التخضع

ثابت خاصة وأن حجم العوامل التي تؤثر في حجم المعاملات ثابتة، وهذا الثبات هو وفقا لأحد مقومات ودعائم الفكر الكلاسيكي الذي يعتقد أن النظام الاقتصادي يملك القدرة الذاتية على التحرك بصورة تلقائية نحو مستوى التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية.¹

ب- **ثبات سرعة دوران النقود:** يقصد بسرعة دوران النقود معدل متوسط عدد المرات التي انتقلت فيها وحدة النقد من يد إلى يد أخرى في تسوية المبادلات الاقتصادية في فترة زمنية معينة. وتقوم هذه النظرية على أساس أن سرعة دوران النقود هي ثابتة على الأقل في المدى القصير لأنها تحدد بعوامل بطيئة التغير ومستقلة عن كمية النقود، فافتراض التحليل الكلاسيكي ثبات سرعة دوران النقود على أساس أن تغيرها يرتبط بتغير عوامل أخرى تتعلق ب:²

- نمو الوعي المصرفي لدى الافراد: كلما زاد الاقبال على التعامل مع المصارف تنخفض كمية النقود التي يحتفظ بها الافراد في شكل سائل، فتزداد سرعة تداول النقود؛

- عادات الدفع وتسوية المعاملات في المجتمع: كلما زادت دفعات تلقي النقود وصرفها زادت سرعة التداول؛

- درجة كثافة السكان: كلما زادت كثافة السكان وسهل انتقال النقود من شخص لأخر زادت سرعة التداول.

ج- **المستوى العام للأسعار متغير تابع ويتصف بالسلبية في مواجهة تغيرات كمية النقود:**³ أي أن الأثر الرئيسي لحدوث تغير في كمية النقود يقع كاملا على مستوى الاسعار دون أن يؤثر على سرعة التداول أو حجم المعاملات، أي أن كمية النقود هي التي تحدد تطور المستوى العام للأسعار، والتغيرات التي تحدث فيها تؤدي الى حدوث تغيرات بنفس الدرجة وفي نفس الاتجاه في المستوى العام للأسعار، فإذا زادت كمية النقود بنسبة معينة فإن الاسعار لا بد أن ترتفع بنفس النسبة، مما يعني وجود تناسب طردي بين كمية النقود ومستوى الاسعار.

ويستند أصحاب هذا الرأي إلى منطوق معين يتمثل في أن زيادة كمية النقود إنما يعني في واقع الأمر زيادة في وسائل الدفع، فإذا كانت كمية السلع والخدمات التي تستعمل هذه النقود في تبادلها ثابتة،

¹: سهير محمود معتوق، الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1988، ص. 24.

²: محمد احمد الرزاز، اقتصاديات النقود والبنوك، القاهرة، 2000، ص. 270-271.

³: سهير محمود معتوق، مرجع سابق، ص. 25-26.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة الترخيم

وحيث ان النقود لا تطلب لذاتها وانما لإنفاقها على شراء السلع والخدمات التي تستخدم في اشباع الحاجات، فسوف يترتب على زيادة وسائل الدفع هذه بالضرورة ارتفاع في الاسعار نظرا لأن كمية أكبر من النقود سوف تتنازع من أجل شراء نفس الكمية الثابتة من السلع والخدمات، وبالتالي سوف يتناسب التغير في أسعار السلع والخدمات مع التغير في كمية النقود.

ويسمى هذا التحليل لنظرية كمية النقود بالشكل الجامد أو الاكثر تطرفا، حيث يؤدي التغير في كمية النقود الى تغير بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه في المستوى العام للأسعار، أي أن العلاقة بين كمية النقود ومستوى الاسعار هي علاقة ثابتة ومحددة، غير أنه يؤمن بعض الاقتصاديين بشكل من اشكال نظرية كمية النقود اقل جمودا من الشكل السابق، وذلك عندما تتغير كمية النقود مع تغير الاسعار أيضا دون جزم بالمقدار الذي سوف تتغير به هذه الأخيرة نتيجة تغير كمية النقود.

1-3- معادلة التبادل لفيشر: هي الصيغة التي قدمها الاقتصادي الأمريكي إيرفينج فيشر في شكل علاقة او متطابقة حسابية تؤكد على وظيفة النقود كوسيط للمبادلة، والتي تتطلب استبدال النقود بالسلع والخدمات، إذ يترتب على ذلك أن قيمة النقود يجب أن تساوي قيمة السلع والخدمات والاوراق المالية التي تم تداولها باستخدام النقود، وقد صيغت معادلة التبادل لفيشر في شكل علاقة تعريفية تستخدم كوسيلة تحليلية لتفسير نظرية كمية النقود (وايجاد العلاقات المختلفة بين متغيراتها سيما بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار) التي توضح العلاقة السببية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، إذ يؤدي تغير كمية النقود بنسبة معينة الى تغير المستوى العام للأسعار بنفس النسبة، على افتراض ثبات كل من سرعة دوران النقود وحجم المعاملات في الاجل القصير، مما يعني وجود علاقة سببية بين التغير في كمية النقود كمتغير مستقل والتغير في المستوى العام للأسعار كمتغير تابع،¹ حيث وضع فيشر في الطرف الايمن للمعادلة كمية النقود مضروبة في سرعة تداولها وفي الطرف الايسر متوسط السعر في حجم المبادلات التي تمت في الاقتصاد. والصيغة العامة لهذه المعادلة هي ان قيمة المبادلات التي تتم خلال فترة معينة تساوي كمية النقود المدفوعة لإتمام هذه المبادلات خلال الفترة نفسها، كالتالي:²

$$M \times V = P \times T \quad (1)$$

¹ : Nicolas Guerrero, **60 mécanismes microéconomiques et macroéconomiques en fiches**, ellipses édition marketing, Paris, 2013, p. 138-139.

² : Gregory N Mankiw, **Macroéconomie**, 3^{ème} édition, Boeck université, paris, 2003, p. 101.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

حيث:

M: كمية النقود

V: سرعة تداول النقود

P: المستوى العام للأسعار

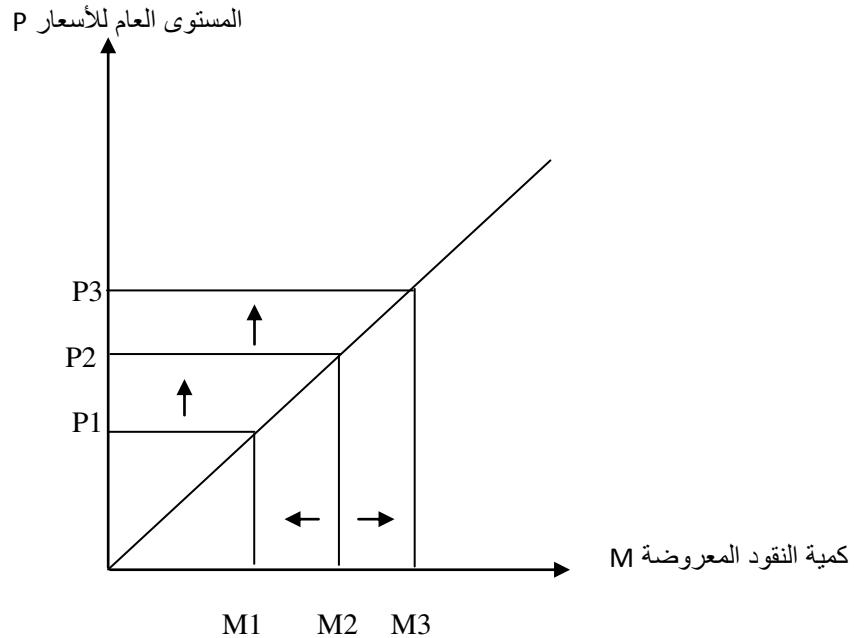
T: حجم المعاملات التي تمت خلال فترة زمنية معينة

وعليه فالصيغة العامة لهذه المعادلة تمكن من تحديد المستوى العام للأسعار كالتالي:

$$P = \frac{M \cdot V}{T}$$

ويتضح من هذه المعادلة أن التغير في P يعتمد على التغير في M على افتراض ثبات كل من V و T، حيث تؤدي زيادة كمية النقود إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي انخفاض قيمة النقود، ويحدث العكس في حالة انخفاض كمية النقود. ويمكن توضيح العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (2): يوضح العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار



المصدر: ناظم محمد نوري الشمري وآخرون، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران، عمان، 1999، ص، 363.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

ووفقا للنظرية الكمية فإن استقرار الاسعار هو في أيدي السلطات النقدية التي يمكنها أن تقرر المستوى العام للأسعار من خلال التحكم في معدل نمو الكتلة النقدية وباستخدام أدوات السياسة النقدية، ولذلك فإن الهدف الاساسي هو استهداف معدل الفائدة الذي يحدد تكلفة النقود.¹

وبما أن فيشر يبقى صاحب الصياغة الأولى للنظرية الكمية، فقد حاول ادخال النقود المصرفية في معادلة التبادل سعيا منه للتمييز بين النقود القانونية والنقود المصرفية قصد إبراز اهمية كل منها في تحقيق مستوى معين من المبادلات، ففي مقاله الشهير "القوة الشرائية للنقود سنة 1911" عرض معادلة التبادل في صيغتها الجديدة كالتالي:²

$$PT = M'V + M''V$$

حيث: M': النقود القانونية

V: سرعة تداول النقود القانونية

M'': النقود المصرفية

V: سرعة تداول النقود المصرفية

$$P = \frac{M' * V + M'' * V}{T} \quad \text{وعليه فإن:}$$

ويتبين من هذه الصيغة أنها تشير الى نفس النتيجة التي توصل اليها الكلاسيك من قبل والتمثلة في ان التغير في كمية النقود يؤدي الى تغير في المستوى العام للاسعار، لأن كلاهما اعتبر ان حجم المعاملات ثابت نسبيا وأن سرعة دوران النقود ثابتة كونها تحدد بعادات الدفع والنظام النقدي، وعليه فإن كل زيادة في كمية النقود ستؤدي الى زيادة بنفس النسبة في الاسعار. وحسب فيشر فان التغيرات في الاسعار في المدى الطويل تسمح بامتصاص اي صدمة نقدية، مما يعني أن النقود ليس لها أي أثر على الاقتصاد الكلي في المدى القصير.

1-4- معادلة كمبرج للأرصدة النقدية: تطورت صياغة النظرية الكمية على يد ألفريد مارشال وأعضاء مدرسة كمبرج، حيث أخذت معادلة التبادل صيغة جديدة من جانب هذه النظرية، وذلك بإحلال فكرة "الطلب على النقود" محل سرعة دورانها، واستخدام الناتج القومي أو الدخل القومي الحقيقي الذي يحتوي

¹ : Abdoulaye Zonon, *Les déterminants de l'inflation au Burkina Faso*, Document de travail, N° 02, 2003, p. 7.

² : Thomas M. Humphrey, *Fisher and Wicksell on the Quantity Theory*, Federal Reserve Bank of Richmond Economic Quarterly, V 83, n 4, 1997, P. 72-73.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التخخم

على المنتجات النهائية فقط بدلا من حجم المعاملات، لأن المنتجات الوسيطة تدخل في انتاج المنتجات النهائية والأخذ بكليهما في معادلة فيشر ينطوي على نوع من الازدواج الحسابي. كما اهتمت هذه النظرية بمستوى الاسعار في معادلة فيشر، إذ أصبح يعبر عن متوسط اسعار المنتجات النهائية.¹

وعليه تصبح صيغة معادلة التبادل طبقا لمدرسة كمبرج كالاتي:²

$$M = kPy = \frac{1}{V}Py$$

حيث، k : الطلب على النقود معبرا عنه بنسبة الأرصدة النقدية التي يرغب الافراد في الاحتفاظ بها من دخولهم النقدية لأغراض المعاملات، تعبر عن مقلوب سرعة دوران النقود، حيث: $k = \frac{1}{V}$.

y : الناتج القومي او الدخل القومي الحقيقي؛

M : حجم المعروض من كمية النقود؛

P : المستوى العام للأسعار.

وباستخدام y بدلا من T يصبح من الممكن مقارنة معادلة التبادل $MV = PY$ بمعادلة كامبردج

$$kPy = M$$

وهنا يبدو أن هناك اختلافا شكليا بينهما بمعنى أن :

$$M = \frac{1}{V} (Py) \longrightarrow MV = PY$$

لم تختلف مدرسة كمبرج في الفترة القصيرة عن نظرية كمية النقود في إطار معادلة فيشر فيما تنسبه من تأثير معين من كمية النقود على المستوى العام للأسعار، حيث افترضت مدرسة كمبرج في الفترة القصيرة ثبات حجم الناتج القومي وثبات الطلب على النقود، كونه يتحدد بمجموعة من العوامل يصعب تغييرها إلا في الاجل الطويل، كما تشارك معادلة التبادل في بقية الافتراضات التي يترتب على تحققها التأثير الكامل والمتناسب للتغير في كمية النقود على المستوى العام للأسعار، وعليه في الفترة القصيرة يترتب على زيادة عرض النقود على الطلب ارتفاع متناسب في المستوى العام للأسعار. أما في الفترة الطويلة حيث تنمو القطاعات الانتاجية للاقتصاد القومي ومع الأخذ بعين الاعتبار اتجاه الطلب

¹: عبد الرحمن يسري، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص. 139.

²: بسام الحجار، مرجع سابق، ص. 145.

على النقود نحو التغيير فان زيادة كمية النقود بمعدل أكبر من معدل الناتج القومي سوف تؤدي الى ارتفاع الاسعار.¹

وعلى الرغم من التماثل بين مدخل فيشر ومدخل كمبردج فان هناك اختلاف بينهما، حيث اعتبر اقتصاديو كمبردج أن الدخل النقدي يحدد الطلب على النقود، كما اهتموا بخيارات الافراد المتعلقة بالرغبة في الاحتفاظ بكمية من النقود في ظل ظروف معينة، وبالتالي أصبح لديهم مرونة أكثر في قراراتهم الخاصة بحياسة النقود، لأن القرارات الخاصة باستخدام النقود لتخزين الثروة تعتمد على مجموعة من العوائد المتوقعة، وحيث أن هذه الأخيرة عرضة للتغيير فإن كمية النقود التي تستخدم لتخزين الثروة سوف تتغير، ومن ثم فان k يتغير. وقد أهمل اقتصاديو كمبردج اثر تغيير سعر الفائدة في الطلب على النقود، في حين أنهم اهتموا بخاصية النقود كوسيط للتبادل ومخزن للثروة ودورها في تحفيز الافراد على حيازتها، حيث أنه بالنسبة لوظيفة النقود كوسيط للتبادل يتحدد حجم الطلب على النقود في أي فترة زمنية بالقيمة النقدية لإجمالي السلع والخدمات التي تستخدم النقود في تسويتها، أما بالنسبة لخاصية النقود كمخزن للقيمة فإن حجم الطلب ينحصر في كمية النقود التي يرغب الافراد في الاحتفاظ بها في صورة أرصدة نقدية حاضرة، وبذلك فإن الطلب على النقود سواء لغرض المبادلة أو لغرض الاحتفاظ بها وفق مدخل كمبردج يتناسب طرديا مع الدخل النقدي.²

1-5 الانتقادات الموجهة الى النظرية الكمية للنقود: بالرغم من الحجج والمبررات التي استند عليها أصحاب النظرية الكمية في تحديدهم لمفهوم وأسباب التضخم، إلا أن هذا لم يمنع من توجيه عدة انتقادات لهم، فالظروف الاقتصادية التي سادت في المجتمعات الرأسمالية اثناء فترة الكساد لم تشهد ارتفاعا في الاسعار مع أنه ألقى في الاسواق كميات كبيرة من النقود المتداولة، ومن أهم هذه الانتقادات ما يلي:

أ- العلاقة الميكانيكية التي تضيفها النظرية على تأثير التغيير في كمية النقود على مستوى الاسعار ليست بهذا الشكل البسيط الذي تصوره النظرية، حيث أن:³

¹: محمود يونس، عبد النعيم مبارك، مرجع سابق، ص. 387

²: الناقة ابو الفتوح، نظرية النقود والاسواق المالية، مدخل حديث، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، 2001، ص. 265-267.

³: سهير محمود معتوق، مرجع سابق، ص. 26-28.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التخخم

- كمية النقود ليست هي العامل الوحيد الذي يؤثر في مستوى الاسعار، لأن هذه الأخيرة قد ترتفع لأسباب لا علاقة لها بتغير كمية النقود.
- العلاقة بين كمية النقود وبين مستوى الأسعار ليست مباشرة أو تناسبية.
- العلاقة بين كمية النقود والاسعار ليست وحيدة الاتجاه بل تعمل في الاتجاهين، أي أنها علاقة قابلة للانعكاس.

فالنظرية الكمية تذهب الى ان كمية النقود هي التي تحدد المستوى العام للأسعار، وبالتالي فهي تفترض ان التغير في الكمية يؤدي الى تغيير مماثل في مستوى الاسعار، وتكرر بذلك وجود العلاقة السببية العكسية التي تفترض ان التغير في المستوى العام للأسعار هو الذي يحدد كمية النقود التي تحدد بدورها تلقائيا تبعا لمقدار الحاجة الى النقود، وعلى ذلك فان العلاقة بين النقود والاسعار تتعكس، إذ أن ارتفاع الاسعار لا يكون بسبب زيادة وسائل الدفع كما تقول النظرية الكمية، وإنما يكون لأسباب اختلال التوازن العام، أي أنها ليست سببا لارتفاع الاسعار بل هي نتيجة له.

ب- عدم واقعية افتراض ثبات الحجم الحقيقي للانتاج: تفترض النظرية ثبات حجم الانتاج واستقلاله عن التداول النقدي، كما أن الاقتصاد يتمتع بالقدرة على تحقيق التوظيف الكامل وهو الحالة الطبيعية للاقتصاد بصفة عامة، لكن النظرية الحديثة أثبتت أن حجم الانتاج ليس مستقلا عن التداول النقدي وإنما يرتبط به ارتباطا مباشرا وبذلك فان التغيرات في التداول النقدي تؤثر على الاسعار والانتاج معا. ولذلك فالعلاقة المباشرة بين كمية النقود والاسعار ليست أكيدة دائما لأنه لو أدت زيادة كمية النقود الى زيادة الانتاج فإن هذا يعني ان المستوى العام للأسعار لن يرتفع بنفس النسبة والعكس صحيح.¹

ولهذا الافتراض دور رئيسي في تحقق التناسب الطردي بين كمية النقود ومستوى الاسعار، إذ يتوقف هذا الأخير على مستوى التشغيل السائد في السوق، لأنه إذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى اقل من التشغيل الكامل فإن زيادة كمية النقود لن يصاحبها ارتفاع في الاسعار كما افترضت النظرية الكمية، وإنما زيادة في حجم الانتاج والتشغيل. وقد أثبتت الأزمة العالمية الكبرى 1929-1933 أن حجم الانتاج

¹: سحنون محمود، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الاولى، بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2003، ص. 49-50.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التخخم

والتشغيل لا يستقر بصفة دائمة عند مستوى التشغيل الكامل وأنه لا توجد قوى تلقائية تعود بهذا النظام الى مستوى التشغيل الكامل إذا ما ابتعد عنه.¹

ج- **عدم واقعية افتراض ثبات سرعة دوران النقود**: فالوقائع تبين أنها قابلة للتغير ولو في المدى القصير وذلك بتغير حجم المعاملات او بتغير ظروف السوق، بالإضافة الى عوامل كثيرة تغير من سرعة دوران النقود حيث أن النظرية قامت على فرضية ثبات سرعة تداول النقود، لكن التجارب أثبتت أنها متغيرة باستمرار حتى في الأجل القصير فترتفع في فترات زيادة كمية النقود وارتفاع الاسعار بسبب ما يرتبط بذلك من انخفاض في القوة الشرائية للنقود، مما يدفع الأفراد الى التخلي عنها مقابل القيم الحقيقية والعكس صحيح.²

وعليه فالمستوى العام للأسعار قد يزيد أو ينخفض نتيجة تغير سرعة دوران النقود، وهو ما حدث في أزمة الكساد الكبير في الثلاثينات من القرن الماضي، عندما حاولت الحكومة الامريكية مواجهة الكساد العظيم عن طريق خلق عجز في الميزانية وتمويله بإصدار كميات جديدة من اوراق البنكنوت، فزادت من احتياطات البنوك التجارية وشجعت الافراد على الاقتراض، لكن الجزء الأكبر من هذه الزيادة استقر في أيدي الجمهور في شكل عاطل ولم يتوجه نحو الانفاق لأن الجمهور كان يتوقع انخفاضا أكبر في الاسعار، مما أدى إلى ارتفاع تفضيلهم النقدي الذي أدى بدوره الى انخفاض سرعة دوران النقود.³

د- **تجاهلت النظرية اثار سعر الفائدة على الاسعار**: إذ أن ارتفاع الاسعار لا يشجع على فتح باب الاعتمادات، مما ينقص من فرص الاقتراض فتتخفف الكمية النقدية المتداولة، وتتجه بذلك المستويات العامة للأسعار نحو الانخفاض والعكس صحيح.

هـ- **غموض فكرة المستوى العام للأسعار**: فالنظرية الكمية لم تميز بين مختلف المستويات العامة للأسعار، فهي تتعامل مع جميع الاسعار بنفس النمط، غير أن التأثير المباشر وغير المباشر لكميات النقود ليس له نفس درجة التأثير على جميع مستويات الاسعار السائدة في السوق.

و- **اعتبرت هذه النظرية أن التغير في كمية النقود لا يؤثر على الاسعار النسبية**، بينما أثبتت النظرية الحديثة أن التغير في كمية النقود لا يؤثر على جميع السلع بنفس الوقت ونفس المعدل، لان تأثير كمية

¹: سهير محمود معتوق، مرجع سابق، ص. 30.

²: سحنون محمود، مرجع سابق، ص، 49.

³: بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص. 25-26.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

النقود على اسعار السلع الاستهلاكية يختلف عن تأثيره على اسعار السلع الاستثمارية من حيث النسبة والوقت، ومن ثم تتأثر الاسعار النسبية لمختلف السلع، كما تتجاهل نظرية كمية النقود قوى السوق في تحكمها في المستوى العام للأسعار وفي سعر السلع أو الخدمات. بالإضافة الى ذلك فقد اعتبرت معادلة التبادل بأنها غير قابلة للاختبار الاحصائي وأن حجم المعاملات غير قابل للقياس لاشتماله على مجموعة من السلع غير المتجانسة.¹

وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة لهذه النظرية، إلا أنه لا يمكن إنكار الدور الذي تلعبه في تفسير الارتفاع التضخمي في الاسعار تحت ظروف معينة يتحقق فيها قدر كبير من افتراضاتها خاصة في البلاد المتخلفة التي تعاني من جمود جهازها الانتاجي، كما أنه لا يمكن إنكار ما لهذه النظرية من فضل سبق في التنبيه إلى خطورة الدور الذي يلعبه الافراط النقدي في خلق الموجات التضخمية وهو دور لم تتكره نظريات التضخم اللاحقة.

2- النظرية الكينزية: انتقد كينز الفكر التقليدي الذي فشل في تشخيص أسباب الكساد الكبير، حيث رفض الافكار الاساسية في مجال النقود وسعر الفائدة والادخار والاستثمار وقانون ساي، كما استخدم أدوات التحليل الجزئي في الطلب والعرض على المستوى الكلي، إذ يتحدد عنده المستوى التوازني لمستوى التوظيف والدخل القومي الحقيقي بالطلب الكلي الفعال، أي عند تقاطع منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي، والطلب الكلي يعني المستوى التوازني للانفاق القومي.² كما اعتبر كينز ان النقود لا تستخدم كوسيلة للتبادل فقط وإنما كمستودع للقيمة أيضا، أي أن الافراد لا يطلبون النقود لمجرد اتمام معاملاتهم وإنما للاحتفاظ بها أيضا كشكل من أشكال الثروة، لما تتمتع به من سيولة عالية تمكن صاحبها من استخدامها لمواجهة الطوارئ أو استخدامها بغرض المضاربة،³ إذ اعطى كينز أهمية كبيرة للطلب المباشر على النقود أي التفضيل النقدي ودرس علاقته بمستوى الانفاق القومي، فأصبح الأمر يتعلق بالبحث في العلاقة بين كمية النقود ومستوى الانفاق القومي، ومن ثم فإن زيادة كمية النقود لا توجه بكاملها الى زيادة الطلب على السلع والخدمات، لذلك لا تؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة. أما الاختلاف الآخر فيتمثل في أن كينز أوضح أن الحالة الطبيعية للاقتصاد هي حالة التشغيل

¹: محمود سحنون، مرجع سابق، ص. 49-50.

²: محمود يونس، عبد النعيم مبارك، مرجع سابق، ص. 388-389.

³: Thierry Tacheix, *l'essentiel de la macroéconomie*, 7^{ème} édition, Gualino Editeur, France, 2014, p. 102.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

الجزئي، أي أنه يمكن أن يكون في وضع عدم توظيف كامل أين يحتوي على طاقات انتاجية عاطلة على عكس ما افترضه الكلاسيك، لذلك فإن زيادة كمية النقود قد تؤدي الى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات الذي ينعكس اكثره في شكل زيادة الانتاج (واقله في رفع مستوى الاسعار) دون أن يؤدي الى ارتفاع الاسعار.¹

وتجدر الإشارة الى ان الطلب على النقود عند التقليديين انحصر في دافعي المبادلات والاحتياط فقط، بينما أضاف كينز لذلك أن النقود تطلب لذاتها أيضا، وأسس هذا النوع من الطلب على النقود بدافع المضاربة أو تفضيل السيولة، وهو يعد من أهم ما يميز نظرية كينز عن النظرية التقليدية، وقد ميز كينز بين حالتين للاقتصاد:

2-1- مرحلة التشغيل الجزئي لعوامل الانتاج: في هذه الحالة يكون جزءا من الموارد الانتاجية عاطلا وتتوفر طاقات انتاجية غير مستغلة، وحينما تحصل زيادة في الطلب بفعل تزايد الانفاق النقدي فان الاقتصاد يتمكن من الاستجابة لهذه الزيادة من خلال تحقيق زيادة مماثلة في مستوى الناتج ومن ثم الدخل، اذن فالتأثير الأولي والأساس للتغير في كمية النقود على مقدار الطلب الفعال لا يكون مباشرا، وبفعل دور مضاعف الاستثمار يستمر الدخل بالارتفاع، مما يعني زيادة الطلب على عناصر الانتاج، ولكن طالما وجدت عناصر غير مستغلة فإن ارتفاع الطلب عليها سوف لا تتمخض عنه زيادات محسوسة في أسعارها بسبب إمكانية زيادة الانتاج بالنسبة نفسها للزيادة في الانفاق النقدي.²

وهذا يعني أن فائض الطلب تمتصه أساسا الزيادة في التوظيف والإنتاج، وذلك بسبب المرونة الكبيرة لعرض عوامل الانتاج القابلة للتشغيل ولكن مع استمرار زيادة الانفاق ومع اقتراب الاقتصاد القومي من وضع التوظيف الكامل، فإن فائض الطلب لا يعبر عن نفسه في زيادة الانتاج فقط بل تبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور دافعة بالمستوى العام للاسعار نحو الارتفاع، ويطلق على هذا النوع من التضخم بالتضخم الجزئي، ولا يعد تضخما حقيقيا كونه يظهر قبل وصول الاقتصاد الى مستوى التشغيل الكامل، وسببه هو عجز بعض عناصر الانتاج عن مواجهة الطلب المتزايد عليها، وضغوط نقابات العمال على

¹: عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للكتب، الاسكندرية، 1997، ص. 246.

²: كمال عبد حامد ال زيارة، حكمت عبد الرزاق الدباغ، ظاهرة التضخم النقدي في العراق وانعكاساتها الاقتصادية، مجلة جامعة أهل البيت، المجلد 1، العدد 12، 2012، ص، 29.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة الترخيم

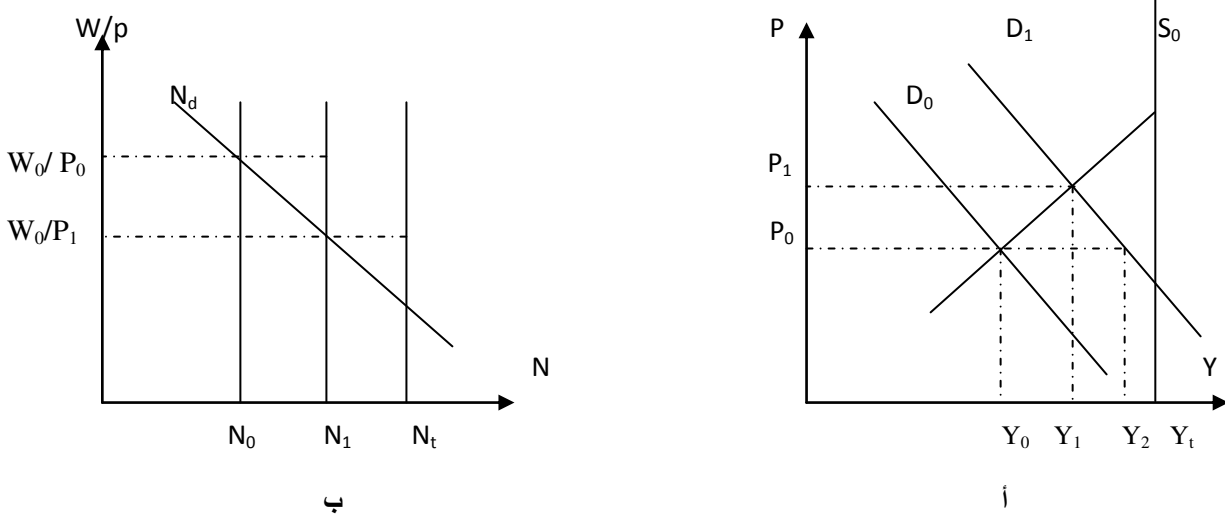
رفع الأجور وكذا الممارسات الاحتكارية لبعض المنتجين، وهو يعد حافزا لدى بعض الفروع الانتاجية لزيادة حجم انتاجها بما يحققه لها من أرباح قدرية.¹

ويمكن توضيح أثر زيادة الطلب على المستوى العام للأسعار وفق هذه المرحلة من خلال الشكل

الموالي:

الشكل رقم (3): يوضح أثر الزيادة في الطلب الكلي على مستوى الاسعار في حالة التشغيل الجزئي

لعوامل الانتاج



المصدر: يوجين. أ. ديليو، النظرية الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص، 223.

يتضح من خلال المنحنى أنه عند مستوى الطلب الكلي D_0 ومستوى العرض الكلي S_0 توجد وحدات انتاج عاطلة قدرها $N_t - N_0$ ، فإذا زاد الطلب الكلي الى المستوى D_1 فإنه توجد زيادة في الطلب قدرها $Y_2 - Y_0$ عند مستوى الاسعار P_0 . هذه الزيادة في الطلب من شأنها أن ترفع الأسعار الى P_1 وأن تخفض الأجر الحقيقي الى W_0/P_0 عندئذ يتم توظيف مدخلات عمل قدرها N_1 بدلا من N_0 وتزيد كمية الانتاج المعروض الى Y_1 ، ومع ذلك فان زيادة الانتاج والتوظيف أقل من أن تتناسب مع الزيادة في الطلب الكلي، حيث أن مدخلات العمل الاضافية يتم توظيفها فقط اذا خفضت الزيادة في مستوى الأسعار الاجور الحقيقية.

¹: محمود يونس، عبد النعيم مبارك، مرجع سابق، ص. 389 - 390.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

ويمكن ارجاع ارتفاع الاسعار قبل وصول الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل الى عدة أسباب أهمها:¹

أ- ميل الاجور الى الارتفاع: إذ يؤدي ارتفاع الطلب على العمال الى ارتفاع اجورهم، وهذا يتوقف على درجة تنظيم النقابات العمالية التي تسعى لزيادة الاجور وتعويض العمال عن الانخفاض في فترات الكساد.

ب- ظاهرة تناقص الغلة في الفترة القصيرة: تؤدي زيادة تشغيل العمال في ظل بقاء راس المال الفني ثابتا (كونه يتطلب فترة طويلة نسبيا)، إلى زيادة الانتاج بمعدل أقل من معدل زيادة العمال، وبالتالي انخفاض الانتاج الحدي.

د- مرونة عرض السلع: فالسلع التي تتميز بعرض غير مرن خاصة في الأجل القصير ترتفع اسعارها مقارنة بأسعار السلع المرنة.

هـ- الاحتكار: حيث تقوم مجموعة من المشروعات والاتحادات الصناعية برفع الاسعار توقعا منها لزيادة امكانيات التشغيل والانتاج نتيجة الطلب الكلي المتزايد.

2-2 مرحلة التشغيل الكلي لعوامل الانتاج: أي عندما يكون الاقتصاد في حالة الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية، وتكون الطاقات الانتاجية مستغلة بصورة تامة وبافتراض تنامي الزيادة في الطلب الكلي الفعال، فإن العرض الكلي سوف لا يتمكن من الاستجابة للطلب الكلي المتزايد، حيث تكون مرونة هذا العرض بلغت الصفر عند نقطة الاستخدام الكامل، وبذلك فإن الزيادة في الانفاق النقدي التي تحفز الطلب سوف تنعكس في شكل ارتفاع في المستوى العام للأسعار أي ظهور التضخم. ويرى كينز في هذا الصدد أنه حينما يتم الوصول الى مستوى الاستخدام الكامل، فإن أي محاولة لزيادة الاستثمار ومن ثم الطلب ستؤدي بالأسعار الى الارتفاع اللامحدود مهما يكن الميل الحدي للاستهلاك، وبالتالي الوصول الى حالة تضخم حقيقي.²

وعلى الرغم من ذلك فإنه من غير الضروري أن يترتب على الزيادة في كمية النقود عند التشغيل الكامل للطاقات الانتاجية زيادة في الأسعار، وذلك عندما يصاحب الزيادة في كمية النقود زيادة في

¹: محمد احمد الرزاز، مرجع سابق، ص. 298-300.

²: كمال عبد حامد ال زيارة، حكمت عبد الرزاق الدباغ، مرجع سابق، ص. 29.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

تفضيل السيولة والاكتناز لدى الافراد، مما لا يترتب عليه حدوث زيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات، وفي هذه الحالة تتفق النظرية الكينزية مع النظرية الكلاسيكية في تفسير التضخم.

وقد تعرضت النظرية الكينزية لعدة انتقادات منها:¹

- لم يشر كينز الى التغيرات في مستوى الدخل التي يمكن ان تؤثر في سعر الفائدة؛
- اعتمد كينز في تحليله على أن سعر الفائدة يتحدد بعامل واحد فقط هو الطلب على النقود بدافع تفضيل السيولة، وبذلك فهو يهمل العوامل الاخرى المؤثرة في سعر الفائدة كالدخل مثلا؛
- ركز كينز على العوامل المؤثرة على سعر الفائدة في الاجل القصير دون العوامل المؤثرة في الاجل الطويل.

ثانيا، التحليل الحديث: عقب ظهور النظرية الكمية والنظرية الكينزية، ظهرت نظريات أخرى إما لتعزيز الأفكار السابقة، أو تقديم تفسيرات أخرى للتضخم تختلف باختلاف العوامل التي تراها مسببة له، ومن بين هذه النظريات نجد:

1- النظرية النقدية الحديثة: تعتبر نظرية فريدمان النقدية من أهم أعمال مدرسة شيكاغو التي ظهرت بعد 20 سنة من ظهور النظرية الكينزية، حيث حاول فريدمان إحياء أهمية النقود في السياسة الاقتصادية بإدخال إضافات جديدة على كل من النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية، إذ حاول صياغة النظرية الكمية بما يتماشى مع الاحتياجات الفعلية للعصر الحديث وتقديم حلول للظواهر الاقتصادية، فضلا عن أنها كانت تهدف الى وضع الحلول الكفيلة للتخفيف من حدة التضخم بعدما فشلت النظرية الكينزية في تحقيق ذلك،² إذ اعتبر فريدمان أن السبب المباشر للتضخم هو الارتفاع غير العادي والسريع في كمية النقود بالمقارنة مع حجم الانتاج، ففي مقاله المنشور سنة 1956 والمقالات الأخرى اللاحقة بين فريدمان أن التغير في كمية النقود تؤدي الى تغير في الدخل النقدي والذي قد ينقسم الى تغير في الدخل الحقيقي وتغير في الاسعار، إذ أن معدل ارتفاع الدخل النقدي يعبر عن كمية النقود المصدرة من طرف السلطات النقدية والمطلوبة من طرف الاشخاص الاقتصاديين، ومنه فإن معدل نمو كمية النقود هو الذي يغطي معدل نمو الدخل الحقيقي ومعدل نمو الأسعار، وعليه فإن كل زيادة في كمية النقود بما يفوق الزيادة في

¹: خليفي عيسى، مرجع سابق، ص. 112.

²: سهير محمد السيد حسن، احمد فريد مصطفى، النقود والتوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000، ص،

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

الدخل الحقيقي تؤدي الى حدوث تضخم، وبالتالي فإن فريدمان بحث في العلاقة بين التغير في نصيب الوحدة المنتجة من النقود والتغير في المستوى العام للأسعار.¹

كما حاول فريدمان أيضا تحليل الطلب على النقود بهدف الوصول الى نوع معين من أنواع السياسة النقدية الكفيلة بتحقيق اهداف السياسة الاقتصادية باستخدام عدة مداخل حديثة للتحليل، فاهتم بتحليل الطلب على النقود كمحاولة علمية وعملية لتفسير الظواهر الاقتصادية الكلية من خلال سلوك الوحدات الاقتصادية، حيث اعتبر أن هذه الأخيرة تهتم بالموازنة بين الأصول النقدية والأصول المالية، إضافة إلى الاهتمام بتحقيق التوازن بين جميع الأصول المتاحة لديها وبين جميع مكونات الثروة الكلية. وطبقا لفريدمان فإن النقود يمكن اعتبارها أصل كباقي الأصول الأخرى سواء كانت أوراق مالية أو أصول حقيقية أو سلع استهلاكية.²

وعلى ضوء هاته الحقائق ترى النظرية الكمية الجديدة حسب فريدمان أن الطلب على النقود من طرف الفرد أو الوحدة الانتاجية يتوقف بالإضافة الى الادواق وترتيب الافضليات على مجموعة من الاعتبارات، أهمها ما يلي:

1-1- الثروة الكلية للوحدات الاقتصادية: يعتقد فريدمان أن الثروة الكلية للوحدات الاقتصادية هي المحدد الأساسي للطلب على النقود، وتمثل هذه الثروة مجموع الاصول المالية والنقدية والحقيقية الى جانب الثروة البشرية، التي تتمثل أساسا في عنصر العمل وقدرته على الانتاج، مما يتولد عنه تيار الدخل الناتج عن العمل، وقد ميز فريدمان بين الاصول المكونة للثروة والمتمثلة في:³

- النقود (وهي المحدد الأول للثروة باعتبارها أصل نقدي)؛

- الاصول المالية وتتمثل في الاسهم والسندات؛

- الأصول الحقيقية من عقارات وأراضي، وغيرها؛

- رأس المال البشري المتمثل في القدرة على العمل والذي يترجم في الدخل المتحققة من العمل.

¹: Gilles Jacoud, op cit. p. 27.

²: سهير محمد السيد حسن، النقود والتوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، 1985، ص، 145 - 146.

³: نفس المرجع، ص. 147 - 148.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

وبذلك نجد أن فريدمان قد قام بتعريف الثروة بالمعنى الواسع بما يمكن من تقييم ثروة الوحدات الاقتصادية بمقدار ما تحققه أو ما تحصل عليه من دخل دائم، كما اعتبر أن النقود من ضمن الموارد البشرية لأن قيمة هذه الأخيرة تتحدد بما تحصل عليه نتيجة العمل الذي تؤديه، وبذلك فإن طلب هذه الوحدات على النقود يتوقف أساسا على تقديرها لثرواتها المستقبلية.

1-2- تكلفة الفرصة البديلة: إن الاحتفاظ بالنقود في شكل سائل يضيع على حائزها إمكانية الحصول على دخل أو عائد إذا ما استثمرها في أي وعاء من الأوعية الادخارية أو في شراء أصل حقيقي يحقق له العائد السنوي. وتتحدد تكلفة الفرصة البديلة على أساس سعر الفائدة والمستوى العام للأسعار، إذ ميز فريدمان بين تكلفة الاحتفاظ بالنقود في صورتها النقدية وبالتالي عدم الحصول على أي عائد من الاحتفاظ بها مقارنة بمعدلات الفائدة السائدة في السوق، والنقص في القيمة الحقيقية للنقود نتيجة الارتفاع في المستوى العام للأسعار. فإذا ارتفعت الأسعار ستتخفض القيمة الحقيقية لوحدة النقد وبالتالي لا يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها في صورة نقدية بل يفضلون استخدامها في شراء إحدى الأصول غير النقدية التي تدر لهم عائد يعوضهم عن التآكل النقدي الناتج عن ارتفاع الأسعار.¹

وعليه فإن كل من المستوى العام للأسعار وسعر الفائدة يرتبطان ارتباطا إيجابيا مع تكلفة الفرصة البديلة، إذ كلما زادت تكلفة الفرصة البديلة أي العوائد المتحصل عليها من الأصول الأخرى فإن الطلب على النقود سينخفض، والعكس يحدث عند انخفاض تكلفة الفرصة البديلة أو انعدامها، وتتجسد دالة الطلب على النقود عند فريدمان وفق الصيغة التالية:²

$$M_d = f(P, r_e, r_b, 1/p (d_p/d_t), W, Y, U)$$

حيث: P: المستوى العام للأسعار؛

r_e : عائدات الأسهم؛

r_b : عائدات السندات؛

$(1/p)(d_p/d_t)$: معدل توقع التضخم؛

W: النسبة بين الثروة البشرية وغير البشرية؛

Y: الدخل الدائم؛

¹: احمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، مرجع سابق، ص. 148-150.

²: Pascal Gaudron, op cit, P.50-60.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

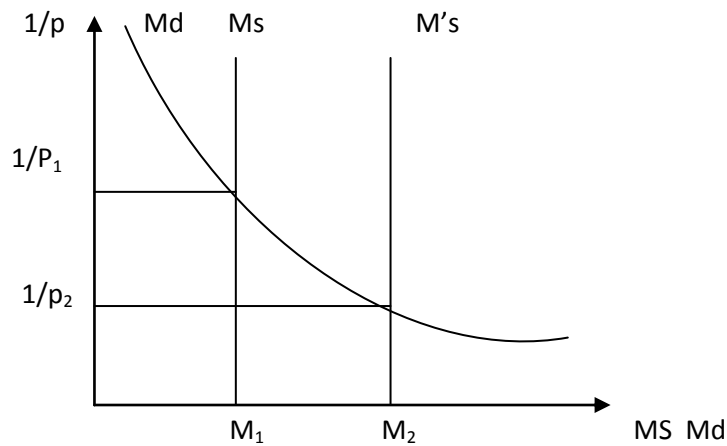
U: أذواق المستهلكين (ترتيب الأفضليات).

وتكون دالة الطلب على النقود الحقيقية كدالة للمتغيرات الحقيقية المستقلة عن المتغيرات النقدية

$$M_d/p = f(r_e, r_b, 1/p (d_p/d_t), W, Y/p, U)$$

ويمكن توضيح ظاهرة التضخم بحسب هذه النظرية من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (4): يوضح التضخم بحسب تحليل منهج مدرسة شيكاغو



المصدر: ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص، 393.

يتضح من الشكل أن فريدمان يعتبر أن المحدد النهائي لمستوى الاسعار يتمثل في كمية النقود، فالزيادة في عرض النقود من M_1 الى M_2 سوف تؤدي الى زيادة الاسعار من $1/p_2$ الى $1/P_1$ لأن الافراد سيحصلون على أرصدة نقدية تفوق ما يرغبون به في ظل مستويات معينة من الأسعار، وبذلك يلجؤون إلى استبدال أرصدتهم النقدية بأصول حقيقية، مما يؤدي الى ارتفاع الأسعار نتيجة الطلب المتزايد على الاصول الحقيقية، وبهذا يرى فريدمان أن التضخم المتوقع يتحدد بزيادة كمية النقود باعتبار أن المستوى العام للأسعار يتغير بصورة متناسبة مع تغير عرض النقود.

وعليه فإن نظرية فريدمان ترى أن الارتفاع التضخمي يرجع إلى زيادة الرصيد النقدي في المجتمع عن الحجم الامثل للإنتاج الذي يحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، والذي يتمثل في المعدل الذي يقابل التغير في كل من الناتج الوطني وسرعة دوران النقود، وعليه تعتبر النظرية النقدية الحديثة أكثر واقعية في تحليلها للعلاقة بين كمية النقود والأسعار، كونها تأخذ في الاعتبار أثر كل من التغير في

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

الناتج أو الدخل الوطني الحقيقي، وكذلك التغير في الطلب على النقود على مستويات الاسعار كمفسر للقوى التضخمية في البلاد المتخلفة.

2- نظرية التضخم الهيكلي: يرى أصحاب المدرسة الهيكلية أن التضخم ظاهرة اقتصادية واجتماعية ترجع الى اختلالات هيكلية موجودة بالاقتصاديات المتخلفة. وقد كان شارل شولتز أول من لفت النظر الى أهمية التحليل الهيكلي للتضخم، إذ يرى أن التغيرات التي تطرأ على مكونات الطلب الكلي يمكن أن تكون سببا في إحداث التضخم دون زيادة في الطلب الكلي، حيث يزداد الطلب على بعض المنتجات بمعدل أكبر من معدل الزيادة في الطلب على المنتجات الأخرى، وفي هذه الحالة ترتفع أسعار السلع التي ازداد الطلب عليها بدرجة كبيرة خاصة عندما لا يزداد عرض هذه السلع بنفس المعدل نتيجة للقصور النسبي في عوامل الانتاج اللازمة لزيادة انتاجها، كما ترتفع أجور العمال في هذه القطاعات، ومن جهة أخرى لا تتخفف أسعار السلع التي تراجع الطلب عليها نظرا لمحاربة النقابات العمالية اي انخفاض في الاجور، وهو ما يؤدي الى ارتفاع الاسعار على الرغم من عدم وجود مؤشرات تدل على زيادة حجم الطلب الكلي أو التكاليف الدافعة للتضخم.¹ وهذا بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية التي تشترك هذه الصناعات في استخدامها مع الصناعات التي توسع الطلب على منتجاتها، وكل هذا يترتب عليه ارتفاع المستوى العام للأسعار مع تغير هيكل الطلب.²

ويرى الاقتصاديون الهيكليون أن العوامل الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية تؤدي الى عجز العرض عن التغير بما يتلاءم مع تغير الطلب، ويفسرون التضخم بمجموعة من الاختلالات تشمل: الطبيعة الهيكلية للتخصص في انتاج المواد الأولية ومواد الطاقة، وضعف القطاع الزراعي، بالإضافة الى جمود الجهاز المالي وضآلة حجم العائد الضريبي، فضلا عن عملية التنمية وما تولده من اختلالات في مراحلها الأولى، ويرى الهيكليون أن التغلب على هذه الاختلالات الهيكلية يكون عن طريق زيادة كفاءة النظام الضريبي واتباع سياسة مالية فعالة تؤدي الى تشجيع الادخار وزيادة الاستثمار التي ستؤدي الى دفع عجلة التنمية.³

¹ : Abdelhake Lamiri, *théories économiques et crises contemporaines*, office des publications universitaires, Alger, 1994, p. 185.

² عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص. 247-248.

³ علاء الدين عادل الرفاتي، ظاهرة التضخم تحد كبير للمحاسبة في الاقتصاد الفلسطيني قطاع غزة، تنمية الرفادين، جامعة الموصل، المجلد 30، العدد 89، 2008، ص، 192.

ومن المشاكل التي تعد أيضا سببا هيكليا في التضخم هي النمو السكاني، فارتفاع معدلات النمو السكاني تؤدي إلى عدم كفاية الانتاج الزراعي، وبالتالي يصبح الطلب أكثر من العرض فترتفع الاسعار، إضافة إلى أن معظم المنتجين للسلع الغذائية يخصصون جزء من انتاجهم للاستهلاك الذاتي مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.¹

3- المدرسة السويدية لتفسير التضخم: تعتبر من أهم المدارس الاقتصادية التي أدلت برأيها في قيمة النقود والدورة الاقتصادية نتيجة موجة البطالة التي انتشرت في السويد في أعقاب أزمة الثلاثينيات العالمية، كمحاولة منها للتقليل من شدة الانتقادات الموجهة لنظرية كينز التي فشلت في حل مشكلة الكساد الاقتصادي الواسعة التي اجتاحت معظم البلدان المتقدمة الرأسمالية، ويمثل هذه النظرية كل من ليندبرج وليندال واوهين وميردال، وهي تقوم بالتفريق بين التجارب التي تتم في الماضي والمشروعات المعدة للمستقبل، أي ما تحقق في الماضي وما يتوقع في مدة مقبلة.²

وتعتمد هذه النظرية على التوقعات في الاقتصاد القومي وتعطيها أهمية خاصة في التحليل الاقتصادي والنقدي، وبالتالي التأثير على المستوى العام للأسعار، فهي ترى أن العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي لا تتوقف على مستوى الدخل فقط كما تذهب إليه النظرية الكينزية، وإنما تتوقف أيضا على تقديرات أو توقعات خطط الاتفاق القومي من طرف أصحاب الدخول، وخطط الانتاج القومي من طرف كل من يقوم بالنشاط الانتاجي، وبالتالي فهذه النظرية تعطي أهمية للتوقعات في تفسير الفجوة التضخمية حيث ادخلت في تحليلها السوق النقدي والمالي.³

وعليه فهي ترى أن العلاقة بين الطلب والعرض الكليين تتوقف على العلاقة بين خطط الاستثمار وخطط الادخار. كما تؤكد النظرية السويدية على التمييز بين الادخار المتوقع والاستثمار المتوقع، وعلى الادخار المحقق والاستثمار المحقق، ووفقا لها فإن الادخار المحقق لا يتساوى مع الاستثمار المخطط إلا في حالة التوازن، لأن قرارات الاستثمار يتخذها فريق من الأفراد تدفعهم حوافز ورغبات تختلف عن الحوافز والرغبات التي تدفع الافراد للقيام بالادخار، ويؤدي عدم التساوي بين الادخار المخطط والاستثمار

¹: محمد مروان السمان، محمد ظافر محبك، احمد زهير شامية، مبادئ التحليل الاقتصادي، الطبعة الاولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص، 324.

²: عادل احمد حشيش، مرجع سابق، ص. 120.

³: احمد رمضان شنبيش، مرجع سابق، ص. 244.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

الى تقلب مستوى الاسعار، فإذا زاد الاستثمار المتوقع عن الادخار المتوقع فإن ذلك يعني ان الطلب أكبر من العرض وهو ما يؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار.¹

كما تستند هذه النظرية على فكرة بنت هانسن المتمثلة في أن الضغط النقدي التضخمي يواجه أسواق خدمات الانتاج كما يواجه أيضا أسواق السلع، أي أن الضغط التضخمي يتعلق بفائض الطلب النقدي في سوق السلع أو سوق عوامل الانتاج أو الاثنين معا، إذ يتحقق فائض الطلب النقدي في سوق السلع عندما يكون فائض الطلب في اسواق السلع الفردية موجبة، في حين ينشأ فائض العرض النقدي في مجموع سوق السلع إذا كانت القيم سالبة، أما إذا كانت القيمة الكلية لفائض الطلب في أسواق السلع صفرا فإن هذا يشير الى وجود توازن نقدي في مجموع سوق السلع، وبنفس الطريقة يتحدد فائض الطلب في سوق عوامل الانتاج.²

وعليه فالنظرية السويدية تعتبر أن زيادة الاستثمار عن الادخار سببا في رفع الاسعار وزيادة النشاط وميزة من ميزات مرحلة الانتعاش، بينما ترى الخطر في زيادة الادخار عن الاستثمار، إذ يتجاوز المعروض من السلع الطلب عليها وعندها تميل الاسعار الى الانخفاض، وتوضح الاهمية التي تضعها المدرسة السويدية على التباين بين الاستثمار والادخار المقبلين، إذ تعتبر أن قيمة النقود تحدد العوامل الكامنة في نفوس الأفراد وليس العوامل الموضوعية التي يمكن قياسها. كما أنها تنظر الى مستوى الاسعار على ضوء الدخل بمعنى أنها لا تنتظر الى المدفوعات التي تتعلق بالدخل، وبذلك تنقص من أهمية الأثر المباشر لكمية النقود على مستوى الاسعار.³

4- **نظرية ميزان المدفوعات:**⁴ يتزعم هذه النظرية هيلفريش في فترة التضخم المفرط الذي عرفته ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، حيث وضع علاقة بين التحويلات المالية للخارج (إعادة البناء والصيانة لما هدم في الحرب بالنسبة لألمانيا)، واعتبر أن عجز ميزان المدفوعات وتغيير سعر الصرف يؤديان الى اتجاهات تضخمية جامحة.

¹: كمال عبد حامد ال زيارة، حكمت عبد الرزاق الدباغ، مرجع سابق، ص. 30.

²: نبيل الروبي، **نظرية التضخم**، الطبعة الثانية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1984، ص. 71-72.

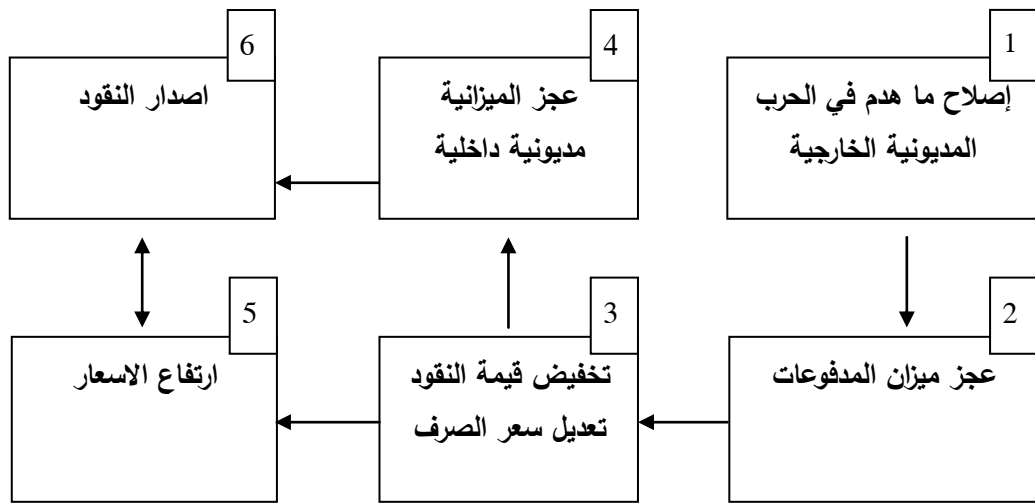
³: خليفي عيسى، مرجع سابق، ص. 115.

⁴: Célia Himelfarb, **Libéralisme et hyperinflation**, Tiers-Monde, tome 33 n°129, 1992, p. 107-109.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

ومن خلال هذه النظرية نلاحظ عدة مراحل تؤدي من جهة إلى تغيير الأسعار النسبية، ومن جهة أخرى إلى تعميم الارتفاع العام لمستوى الاسعار. ورغم أن نظرية ميزان المدفوعات ظهرت الى الوجود لتحليل ظاهرة التضخم المفرط في ألمانيا بسبب الحرب العالمية الأولى، إلا أنه تظهر فعاليتها في حالة الأرجنتين لإيجاد العلاقة بين المديونية الخارجية، ميزان المدفوعات، تحديد سعر الصرف ومصادر التضخم، وكذلك العلاقات الموجودة بينهما وبين تحديد سعر الصرف الذين يمثلان المصادر التضخمية، والشكل الموالي يوضح المراحل التي تؤدي الى ارتفاع الاسعار.

الشكل رقم (5): يوضح مراحل ارتفاع المستوى العام للأسعار حسب نظرية ميزان المدفوعات



تمثل المرحلة الأولى من الشكل عملية التحويلات المالية الى الخارج، وبالنسبة للدولة التي تعاني من مديونية خارجية تعتبر مدينة للدول التي اقرضتها، وبالتالي هذه العملية تكون في شكل تحويلات صافية بالعملة الصعبة، فيترتب على الدول المدينة عجزا في ميزان مدفوعاتها، وهو ما يمثل المرحلة الثانية في الشكل، ولاستعادة التوازن في ميزان المدفوعات يجب تخفيض في قيمة العملة بإجراء تعديل في سعر الصرف وبهذا نصل الى المرحلة الثالثة.

ووفقا لنظرية ميزان المدفوعات فإن تخفيض العملة المحلية ينتج عنه أثرين اثنين، أولهما ارتفاع عام للأسعار، وثانيها ارتفاع عجز الميزانية، والمرحلة الرابعة من الشكل وهي عجز الميزانية الناتج عن النفقات والإيرادات وثقل المديونية الداخلية. أما المرحلة الخامسة فتمثل مرحلة ارتفاع الأسعار والأجور بسبب تخفيض قيمة العملة.

5- نظرية التسارع:¹ تجمع هذه النظرية بين جانبي العرض والطلب في تفسير ظاهرة التضخم مع إعطاء أهمية خاصة لعاملين هما:

- السياسة النقدية والمالية للحكومة ودورها في التأثير على جانب الطلب؛

- توقعات الاسعار في التأثير على ارتفاع الأجور ومنه على جانب العرض.

إن التضخم بالتكاليف ليس دوماً سهل التصحيح بل يصعب فصله غالباً عن التضخم بالطلب، فزيادة الاجور والأرباح يرتفع عائد الاعوان الاقتصاديين، مما يؤدي الى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية، كما أن ارتفاع الطلب لا يمكن أن يحدث دون تأثير على تكاليف الانتاج.

6- نظرية مدرسة اقتصاديات جانب العرض: ارتبط ظهورها بتطبيقات السياسة الاقتصادية في عهدي الرئيس الامريكى ريغان سنة 1986 ورئيسة الوزراء البريطانية تاتشر سنة 1988، لقيامهما بحركة الاصلاحات الضريبية في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا،² ويرى أصحاب هذه المدرسة أن أزمة الركود التضخمي في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة لا تكمن في نقص الطلب الكلي الفعال كما ذهب إلى ذلك الكينزيون، وإنما في نقص قوى العرض، وأن الخروج من هذه الأزمة يكون بالعمل على إنعاش الحوافز التي من شأنها أن تزيد من قوى الادخار والاستثمار والعمل والإنتاج.³ وهي ترجع فشل النظرية الكينزية في تفسير التضخم إلى أنها تقوم على تحفيز الطلب الكلي من خلال زيادة التدخل الحكومي في الاقتصاد الوطني عن طريق زيادة حجم النفقات العامة وتمويل هذه الأخيرة بزيادة معدلات الاصدار النقدي ومعدلات الضرائب، وبالتالي أدت الزيادة في المعروض النقدي الى حدوث تضخم، في حين أدت الزيادة في معدلات الضرائب الى التأثير السلبي على معدلات الاستثمار ومنه معدلات النمو فتزداد البطالة.

كما يعتقد أصحاب هذه المدرسة بخلو النظام الرأسمالي من الآليات الداخلية التي تدفع به إلى أزمات فائض الانتاج إيماناً منهم بصحة "قانون ساي" الذي ينص على أن العرض الكلي يخلق الطلب

¹: منشورات جامعة دمشق، الاقتصاد النقدي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 2009-2010، ص. 145.

²: سمير عبد الرسول العبيدي، مدخل في مدارس الفكر الاقتصادي: نظرة تحليلية للتطورات الاقتصادية المعاصرة من منظور الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الرأسمالي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 44، 2013، ص. 189.

³: محمد جلال مراد، البطالة والسياسات الاقتصادية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الحادية والعشرون حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2008، ص. 19.

الكلّي المساوي له، ومن ثم لا توجد احتمالات لوقوع أزمات إفراط إنتاج عامة، كما يعتبر هؤلاء أن الرأسمالية نظام مستقر أي أنها قادرة بشكل آلي وتلقائي على تصحيح اختلالات السوق دون الحاجة لأي تدخل من طرف الدولة.¹

وانطلاقاً من نظرة أنصار هذا الاتجاه فإنهم يتفقون مع النقديين فيما ذهبوا إليه من أن التضخم ما هو إلا إفراط في عرض النقود بصورة لا تتناسب مع النمو الاقتصادي، إذ يؤكد جورج جيلدر وهو أحد الاعلام البارزين في هذه المدرسة على أن أي نمو في عرض النقود يفوق الزيادة في الانتاجية سيُسبب في النهاية في رفع الاسعار وهبوط قيمة النقود، كما يشيرون إلى إمكانية اعتبار الضرائب المرتفعة سبباً من أسباب التضخم فالضرائب في رأيهم عبارة عن تكاليف وعندما ترتفع هذه التكاليف تتناقص الأرباح وينخفض الانتاج لكن الطلب يستمر في الزيادة فترتفع الاسعار، فيؤكد رواد هذه النظرية على أهمية زيادة الانتاج والعرض بدلاً من التأثير في الطلب الكلي.²

7- نظرية مدرسة التوقعات الرشيدة: ينتمي أنصار هذا الاتجاه الى التيار النيوكلاسيكي الذي يركز على المنافسة الكاملة وضرورة توفر المرونة التامة لتغيرات الأسعار والأجور، وأهمية ذلك في تحقيق التوزيع الأمثل للدخول، ففي سنوات 1950 و1960 افترض الاقتصاديون أن الاشخاص يشكلون توقعاتهم انطلاقاً من تجاربهم الماضية، وبذلك تسمى التوقعات المبنية على هذه الطريقة بالتوقعات التكيفية، وقد كانت أول إشارة لنظرية التوقعات العقلانية من طرف جون موث من خلال بحث له بعنوان التوقعات العقلانية ونظرية حركات الاسعار سنة 1961،³ ومع بداية السبعينيات بدأت النظرية في الظهور بوضوح في الأدبيات الاقتصادية بعد أن تم تبنيها من طرف بعض الاقتصاديين المهتمين بالاقتصاد الكلي أمثال لوكا سنة 1972، سيرجون سنة 1973، بارو سنة 1977، وغيرهم ممن حاول التفسير النيوكلاسيكي

¹: بالنور علاء الدين، الشراكة المجتمعية كآلية لتفعيل سياسة التشغيل وتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011، ص. 4.

²: بتول مطر عبادي، التضخم الركودي في بلدان متقدمة مختارة للمدة (1970-2004)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العراق، المجلد 2، العدد 7، 2007، ص. 114.

³: John F. Muth, Rational expectations and the theory of price movements, Econometrica, V 29, N 3, July 1961, p. 315-335

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

للنتاج والتضخم والذين اعتبروا أن نظرية التوقعات الرشيدة تفترض أن الأشخاص يستعملون المعلومات المتاحة لديهم لتوقع مستوى المتغير وأن هذه التوقعات مطابقة للتوقعات المثلى في المستقبل.¹

ومن أهم الدعائم التي اعتمد عليها نموذج أنصار هذه المدرسة في تفسير التضخم هو مبدأ حيادية النقود في الحياة الاقتصادية، حيث اعتبروا النقود على أنها مجرد عربة لنقل القيم إلى الأسواق، ولهذا فإن التغيرات التي تحدث في كمية النقود ليس لها أي تأثير على الجانب الحقيقي في الاقتصاد الوطني، فتغيراتها لا تؤثر على الأجور والنتاج والتشغيل، بل يتجه تأثيرها فقط نحو المستوى العام للأسعار.

وتقوم هذه النظرية على فرضيتين أساسيتين هما:²

- إن توقعات الأفراد هي توقعات عقلانية لأنها تستند إلى معلومات وافية وكافية عن الحالة الاقتصادية، ولا تختلف عن تلك التي تستند إليها السياسات الاقتصادية الحكومية من الناحية النظرية والعملية، لذا فمن غير الممكن أن تتمكن الحكومة من خلال سياساتها الاقتصادية أن تخدع الوحدات الاقتصادية، كون هذه الأخيرة على اطلاع جيد بالمعلومات المتوفرة لدى الحكومة.

- مرونة التغير في الأسعار والأجور والتي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب في جميع الأسواق وبشكل تلقائي، إذ ينطلق أصحاب هذه المدرسة من أن الوحدات الاقتصادية تسعى إلى تحقيق المنافع إلى أقصى حد ممكن، وأنها تتوفر على كم من المعلومات حول المتغيرات الاقتصادية الكلية بما يمكنها من اتخاذ القرارات الواقعية بشأن تغيرات السياسة الاقتصادية، وبالتالي لن يكون لهذه التغيرات سوى تأثير ضئيل لا يؤخذ في الحسبان، أي أن الوحدات الاقتصادية على دراية بكيفية سير النشاط الاقتصادي وبرامج الحكومة وسياساتها.

على ضوء هاتين الفرضيتين، تعتبر أفكار هذه المدرسة نقيضاً لأفكار المدرسة الكينزية، حيث تشير إلى أن البطالة الموجودة في النظام الرأسمالي هي بطالة اختيارية وليست إجبارية، فهم يعتبرون أن أسواق العمل تتكيف بسرعة مع الصدمات، وأن الأجور تتغير تبعاً لتغيرات العرض والطلب، وحسب رأيهم

¹: Jean – Paul Tsasa V. Kimbambu, **Politique Macroéconomique et Anticipations rationnelles Une présentation non folklorique de la Critique de Lucas**, Laboratoire d'Analyse – Recherche en Economie Quantitative, V 3, N 2, 2012, p. 15-16.

²: عامر كامل، نظرية التوقعات الرشيدة وكفاءة اسواق المال، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 11، المجلد 2، 2014، ص. 134.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

تزايد البطالة لأن الناس يبحثون عن وظائف أفضل في فترة الكساد، وليس بسبب أنهم لا يجدون وظائف.¹

وتتلخص أفكار هذه المدرسة في أنه لو تمكن الناس من توقع اتجاه السياسة الكلية وآثارها في أعمالهم بشكل صحيح، لقاموا بالتكيف مع هذه السياسة تبعاً لذلك مما يجعلها غير فعالة، حيث تستمر الأسعار في الارتفاع ولن تنخفض معدلات البطالة، في نفس الإطار تؤدي السياسة النقدية الانكماشية التي تستهدف الحد من التضخم إلى بطء الإنتاج وزيادة معدل البطالة، إذ من الصعوبة خفض التضخم دون أن يواكب ذلك انكماش وبطالة، فمهما بذلت الحكومة من جهود لخفض معدل البطالة، فإنها ستجذب دائماً نحو معدلها الطبيعي، لهذا فمن الأفضل أن يكون هناك استقرار في السياسات الحكومية، لذلك فهم يعتبرون أن تصحيح الاختلالات الكلية المتمثلة في الركود والبطالة المرتفعة يتطلب الحرية الاقتصادية وتقييد دور الحكومة في إدارة النشاط الاقتصادي.²

وقد انتقد لوكاس الافتراضات التي يقوم عليها فيليبس الذي يفترض فيه أنه بمقدور الدولة أن تخفض معدل البطالة من خلال رفع معدل التضخم، أي أن معدلات التضخم العالية ستدفع بالأجور إلى الارتفاع بسرعة، وبالتالي توهم العمال العاطلين أن الأجور قد ارتفعت في حين أن الواقع يدل على أنها تكيفت مع معدلات التضخم، وعلى هذا الأساس يقوم العمال العاطلون بالانخراط في العمل فتتخفض البطالة، ولهذا يشدد لوكاس بأنه لا يمكن الاستمرار في إيهام العمال بمعدلات التضخم ستخفض في النهاية بزيادة الاستخدام.³

وعلى الرغم من أن نظرية جون موث قد اعتبرت على أنها ثورة في عالم صياغة التوقعات، حيث كان لها أثراً واضحاً في إعادة صياغة النماذج الاقتصادية الكلية، إلا أن الفرضية لم تخلو من الانتقادات على أساس أنه:⁴

¹: رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، علم المعرفة، العدد 226، الكويت، 1998، ص. 472-473.

²: بالنور علاء الدين، مرجع سابق، ص، 5.

³: سلمان عبد الله سلمان، سعد ساهي عباس، الأزمة المالية (المفهوم، الأسباب، الآثار) من وجهة نظر المدارس الاقتصادية المختلفة، أزمة 2007-2008 نموذجاً، مجلة السياسية والدولية، العدد 22، 2012، ص. 10.

⁴: محمد إبراهيم طه السقا، محمد إبراهيم السقا، التطبيقات الحديثة لفرضية التوقعات الرشيدة 1990-1995، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، ص. 6-7.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التخلف

- ليس من المعقول أن نفترض أنه عند قيام الفرد ببناء التوقعات بأنه سوف يكون واعيا بحيث يستخدم كافة المعلومات المتاحة حول المتغير في حين أن الكثير من الناس يجهل الأمور الاقتصادية.
- فرضية التوقعات الرشيدة تفترض أن الوحدات الاقتصادية لديها حرية الوصول إلى كافة مصادر المعلومات الضرورية التي تمكنها من بناء توقعاتها وفقا للفرضية، ولكن كيف تتمكن الوحدات الاقتصادية من تشكيل توقعاتها إذا كانت المعلومات غير متاحة.
- إن فرضية التوقعات الرشيدة تتجاهل تكلفة المعلومات، حيث تفترض أن كافة المعلومات متاحة لكافة الوحدات الاقتصادية، ولذلك يطلق على الصياغة القوية للتوقعات الرشيدة "مدخل كل المعلومات"، غير أن الحصول على المعلومات من الناحية الواقعية أمر مكلف للغاية، فإذا ما كان ذلك صحيحا فإن الصياغة الأساسية لـ Muth تصبح غير متوافقة مع فروض تعظيم المنافع للوحدات الاقتصادية، ولقد حاول [1976] Feige, E. Pearce, D. بناء نموذج للتوقعات آخذا في الاعتبار تكلفة الحصول على المعلومات وأطلقا على التوقعات المستخرجة من النموذج عبارة "التوقعات الرشيدة اقتصاديا" Economically Rational Expectations .
- ان فرضية التوقعات الرشيدة تقوم على أساس أن الوحدات الاقتصادية لديها القدرة التي تمكنها من صياغة التوقعات على طريقة موث، أي على أساس أن الوحدات الاقتصادية تقوم بتكوين توقعاتهم كما لو أنها تعلم هيكل العملية الاقتصادية نفسها ، أي النموذج القياسي الصحيح للاقتصاد.
- ان فرضية التوقعات الرشيدة مبسطة للغاية وربما تكون غير مناسبة في حالة التغير الهيكلي الناتج عن اجراءات السياسة، فالتغيرات الهيكلية سوف تحدث فترة تحول قد لا تستطيع الوحدات الاقتصادية خلالها التصرف بمقتضى فرضية التوقعات الرشيدة.
- 8- المدرسة المؤسسية:** يعتقد أنصار هذه المدرسة أن المنافسة واقتصاديات السوق قد فقدت فاعليتها كمنظم شامل وفاعل للاقتصاد الوطني مع سيادة الاحتكارات التي تعد السمة البارزة للرأسمالية، لذا لابد من تدخل نشط للدولة في الحياة الاقتصادية والرقابة على الاسعار والأجور من أجل السيطرة على

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

التضخم.¹ وقد أعطى جون كنت جالبريث أحد مفكري هذه المدرسة أهمية خاصة لقوة الاحتكارات وقوة النقابات العمالية كقوتين مسؤولتين في إحداث التضخم.²

- أما القوة الأولى فيخلص جالبريث إلى أنه في ظل قطاع تنافس القلة تستطيع الشركات الانتاجية بما لها من تأثير على جانب العرض أن تتحكم في تحديد السعر، حيث أن هذه الشركات لها استراتيجية سعرية خاصة بها تعمل على رفع الاسعار بالرغم من النمو الذي يحدث في انتاجية العمل.

- وأما عن القوة الثانية التي أولها جالبريث أهمية خاصة لما ينجم عنها من حركة تراكمية للأسعار والأجور، فإنه عندما ترتفع أسعار السلع وتتنخفض القيمة الحقيقية للأجور، فإن العمال من خلال قوة النقابات العمالية يستطيعون فرض زيادة في الأجور لتعويض هذا الانخفاض، لكن المؤسسات الاحتكارية تكون في وضع يمكنها من نقل عبء هذه الزيادة في الأجور الى الأسعار مرة أخرى، وينجم عما سبق ما يسمى بالحركة التراكمية للأسعار والأجور، أي رفع أسعار المنتجات النهائية وزيادة الاجور بشكل متتالي، ويكون للولب الاسعار والاجور تأثير شديد عندما يكون الاقتصاد في وضع التوظيف الكامل.

كما يرى جون جالبريث أن فاعلية السوق قد فقدت تحت تأثير القوى الاحتكارية، فلا يمكن الخروج من وطأة الركود التضخمي إلا من خلال التدخل النشط للدولة في الحياة الاقتصادية عن طريق الدعوة إلى نوع من الرقابة على الأجور والأسعار حتى يمكن السيطرة على التضخم وتهيئة المناخ المناسب للارتفاع بمعدلات النمو من ناحية أخرى، ويتطلب تغطية وتدارك عيوب التوزيع في النظام الرأسمالي إلى وجود قوانين خاصة بالحد الأدنى للأجور واستمرار إعانات الضمان الاجتماعي للعمال العاطلين، والأخذ بالتخطيط الاقتصادي من أجل تحقيق النمو والتوازن الاقتصادي، وتحقيق التنسيق بين الشركات والقطاع العام.³

9- نظرية تقسيم الدخل:⁴ تذهب هذه النظرية في تفسيرها للتضخم مذهباً اجتماعياً كونها تهتم بإدخال ديناميكية المداخل. وقد تزعم هذه النظرية كل من ميشال كالكسكي وأوجاك وبحسب هذه النظرية فإن التضخم ناتج عن علاقات قوية بين الفئات الاجتماعية، فالأجراء يرفضون تقسيم دخولهم مما يؤدي بدوره

¹: محمد جلال مراد، مرجع سابق، ص. 20.

²: بتول مطر، مرجع سابق، ص. 115.

³: بالنور علاء الدين، مرجع سابق، ص. 5.

⁴: Célia Himelfarb, op cit, p. 110-111.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

الى ارتفاع التكاليف ومنه ارتفاع الاسعار وانخفاض هوامش الربح، كما أن رجال الاعمال يرفضون توزيع أرباحهم مما يؤدي الى ارتفاع الاسعار وبالتالي يطالب الاجراء بدورهم بالزيادة في اجورهم، وحسب كالسكي يؤدي هذا الى ظهور حلقة مفرغة تتمثل في:

- إذا كانت علاقة القوى إيجابية أي هناك استجابة لمطالب الأجراء برفع أجورهم، وبالتالي هذا الارتفاع يعتبر تكاليف تنعكس على الاسعار، في هذه الحالة المؤجرون يرفضون التوزيع من جديد مع ارتفاع الاسعار.

- إذا كانت العلاقة غير إيجابية، ففي هذه الحالة يتدهور مستوى المعيشة للأجراء مع ارتفاع عام للأسعار.

وقد اعتبر خبراء الأمم المتحدة أن لولب أو حلقة الأجور- الاسعار لا يمكن أن تكون في الاقتصاديات المخططة مركزيا، حيث لا تستطيع الاتحادات العمالية أن تخلق أجور تضخمية بالتهديد بالإضراب، ومع ذلك يلاحظ أن الزيادة في نفقات المعيشة سيترتب عنه وجود ضغوط من اجل زيادة الأجور.

نلاحظ من خلال كل النظريات المفسرة لظاهرة التضخم انها تختلف في وجهة النظر، حيث نجد ان هناك من ينسبها الى ارتفاع الطلب الكلي مما دفعهم الى البحث في الاسباب التي تدفعه نحو الارتفاع، ومنهم من يرجعها الى انخفاض العرض الكلي جراء ارتفاع التكاليف الانتاجية أو بسبب ضعف مرونة الجهاز الانتاجي، أو نتيجة لحدوث اختلالات هيكلية في الاقتصاد، وعلى الرغم من هذا الاختلاف في وجهات النظر بين مختلف هذه النظريات الا اننا نجدها تتفق في كون التضخم هو نتيجة لتفاوت الزيادة بين الطلب الكلي والعرض الكلي مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع فتتخفص قيمة العملة مما يفقدها قوتها الشرائية.

المطلب الثاني، أسباب التضخم: اختلف تفسير التضخم تبعا لمراحل تطور الفكر الاقتصادي واختلافه، لذلك لا يمكن إرجاع حدوث هذه الظاهرة لسبب وحيد أو أسباب معينة ومتفق عليها، وهو ما أثار الجدل حول تفسير ما إذا كان الارتفاع في المستوى العام للأسعار يمثل سببا للتضخم أم نتيجة له، غير أن معظم الآراء الاقتصادية تتفق على أن أسباب التضخم يمكن إرجاعها إلى العوامل التالية:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

أولاً، العوامل الدافعة بالطلب الكلي الى الارتفاع: يفترض أصحاب هذه النظرية في تفسيرهم لظاهرة التضخم زيادة الطلب على السلع والخدمات بنسبة تفوق الزيادة في العرض، مما يعني الإفراط في كمية السلع والخدمات المطلوبة وقصور الجهاز الانتاجي عن تلبية هذا الطلب سيما عند الاستخدام الكامل لعوامل الانتاج، حيث تتخفف مرونة الجهاز الانتاجي مما يؤدي الى اختلال التوازن الكلي الذي ينعكس على ارتفاع المستوى العام للأسعار استجابة لفائض الطلب، فارتفاع الاسعار هو نتيجة إفراط الطلب على السلع والخدمات سواء ترتب الطلب عن الانفاق الاستهلاكي أو الاستثماري أو الحكومي.¹ ويستند هذا التفسير الى قوانين العرض والطلب حيث أن السلعة يتحدد سعرها عند تعادل الطلب عليها مع المعروض منها، فإذا حدث إفراط في الطلب نتيجة زيادة كمية النقود يرتفع سعر السلعة، ومع كل ارتفاع في السعر يتناقص الفرق بين العرض والطلب حتى يتلاشى.² ولذلك فإن الارتفاع في الطلب يحدث جراء عوامل عديدة أهمها:³

1- زيادة الانفاق الاستهلاكي والاستثماري: ان النظريات الخاصة بالتوازن سيما المتعلقة بالعرض والطلب الكلي تفترض اقتران الخلل في التوازن بالزيادة في الانفاق الكلي عن مستوى التشغيل الكامل، أي زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، وبالتالي يظهر التضخم نتيجة الزيادة في الانفاق الكلي التي لا يقابلها زيادة مماثلة في المنتجات والسلع المعروضة على فرض بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل، وعليه فإن حجم الانفاق الكلي هو الحاسم كسبب من أسباب التضخم.

ويعتبر هذا النوع من التضخم محبذ للنمو الاقتصادي، وهو يندرج ضمن نماذج التنمية في الدول النامية التي عادة ما يترتب عنها ضغوطا تضخمية متعددة، حيث أنها تعتمد عند تنفيذ برامجها الانمائية على تطوير البنية الاساسية، فتوجه معظم استثماراتها لإقامة مشروعات طويلة الأجل، وبالتالي ففي هذه المرحلة يواجه الاقتصاد زيادة في الانفاق على الأجور ومختلف التجهيزات دون أن تقابلها زيادة في الانتاج، فينعكس أثر الانفاق على المستوى العام للأسعار، وبمجرد انطلاق العملية الانتاجية وزيادة الانتاج الذي يمتص الزيادة في الطلب تبدأ الأسعار في الانخفاض الى أن يستعيد الاقتصاد مستواه التوازني من جديد.

¹: إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2006، ص. 243.

²: مروان عطون، مقاييس اقتصادية: النظريات النقدية، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1989، ص. 180-181.

³: بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص. 149-159.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

2- التوسع في فتح الاعتمادات من قبل البنوك: إن توسع البنوك التجارية في منح الائتمان والاعتمادات يعتبر عاملاً مهماً في تزويد الأسواق بمبالغ نقدية كبيرة، خاصة عندما تهدف الدولة إلى تنشيط الأعمال العامة وزيادة الإنتاج فتشجع المصارف على فتح عمليات الائتمان بوسائلها المعروفة، كتخفيض سعر الفائدة فيزيد إقبال رجال الأعمال على الاستثمار وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، معلناً عن ظهور ظاهرة تضخمية كان سببها الأول الاعتمادات التي فتحتها المصارف للمنتجين.

غير أن هذا يتوقف على نوعية القروض، فإن كانت قروض استثمارية فإن هذا يحفز على النمو الاقتصادي، أما إن كانت قروض استهلاكية فإنها تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار نتيجة زيادة الإنفاق الاستهلاكي بمعدل يفوق المعروض من السلع والخدمات، لذلك تعمل السياسة النقدية في فترات التضخم على رفع معدلات الفائدة على القروض الاستهلاكية لينخفض الطلب عليها بغرض امتصاص السيولة الزائدة، في حين تخفض معدلات الفائدة على القروض الاستثمارية لضخ السيولة الكافية لزيادة معدلات الإنتاج فيرتفع معها العرض الكلي حتى يتم الوصول إلى مرحلة الاستقرار الاقتصادي. وبالتالي فإن التوسع في منح القروض يترتب عليه إما زيادة في معدلات التضخم (إذا كانت القروض استهلاكية) أو زيادة في معدلات النمو (إذا كانت القروض استثمارية) وهذا يتوقف على قدرة السياسة النقدية في توجيه الائتمان، ففي حالة حدوث تضخم فإن هذا يدل فشلها أما في حالة حدوث نمو اقتصادي فهو يدل على نجاحها.

3- العجز في الميزانية: وهي تعتبر الطريقة السهلة التي تلجأ إليها الدولة من أجل تمويل مشروعاتها الإنتاجية وتشغيل العناصر الإنتاجية المعطلة في المجتمع. والعجز في الميزانية لا يحدث صدفة بقدر ما تعتمد الدولة إحدائه من أجل تمويل خطط التنمية التي ترغب الحكومة في القيام بها، فتلجأ إلى توفير النفقات الضرورية اللازمة لها بوسائل كثيرة.

ويحدث عجز الموازنة عندما يتجاوز الإنفاق الحكومي الإيرادات، ويتعلق الأمر هنا بطريقة تلبية هذه النفقات المتزايدة، إذ تلجأ الحكومة إلى تغطية عجزها المالي من خلال الاقتراض من الجمهور مما يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية المتداولة في كل مرة تسدد فيها الحكومة دينها الداخلي، فعندما تقوم بتسديد الديون إلى رجال الأعمال والدائنين المحليين الآخرين، فإن هذا يؤدي عموماً إلى زيادة المعروض النقدي لأن هؤلاء يدفعون الأجور لعمالهم، والذين يستخدمونها بدورهم في شراء السلع والخدمات، وهو ما يدفع

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

بالأسعار إلى الارتفاع مرة أخرى سيما عند عدم زيادة المعروض من هذه السلع ووصول الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل لعناصر الانتاج.¹

ولكن عندما تلجأ الدولة لزيادة الانفاق العام بهدف انعاش النشاط الاقتصادي أي عند عدم بلوغ الاقتصاد مرحلة التوظيف الكلي للطاقات الانتاجية، فإن ذلك سيترتب عنه زيادة المعروض الكلي من السلع والخدمات وتحقيق رواج اقتصادي.

4- تمويل العمليات الحربية: تعتبر الحروب من أسباب التضخم لما يتخللها من نفقات عامة كبيرة، ففي هذه الحالة إذا ما رأت الدولة أن قدرتها المالية قد ضعفت فإنها تلجأ إلى أقرب الموارد وهي إصدار النقود، غير أن الحاجة إلى المال تبدأ قبل اندلاع الحرب للاستعداد لها، وأثناء الحرب لتسيير أمور البلاد، وكذلك ما بعد الحرب لمعالجة ما خلفته من آثار تنصب معظمها على الاقتصاد. بالإضافة إلى ازدياد طلب الدولة على السلع المخصصة للنشاط العسكري، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها كما يترتب على الانفاق في القطاعات المخصصة للإنتاج العسكري إعادة توزيع الدخل لصالح هذه القطاعات على حساب القطاعات الأخرى.

5- الارتفاع في معدلات الاجور: ويرجع ارتفاع معدلات الأجور ونفقات المعيشة إلى طبيعة الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية التي تسمح بحرية النقابات العمالية وإعطائها حق الاضراب تبريرا لتحقيق مطالبهم في رفع الاجور، فزيادة الأجور ترفع من حدة التكاليف الانتاجية مما يخفض من معدلات الأرباح عند مستوى التشغيل الكامل.

أما في حالة ضغط النقابات العمالية لزيادة الأجور بما يتوافق مع الزيادة في الانتاجية، فإن هذا لا يؤدي إلى حدوث ضغوط تضخمية، خاصة عند عدم بلوغ الاقتصاد مرحلة التوظيف الكلي للطاقات الانتاجية وقدرة الجهاز الانتاجي على كفاية الطلب الكلي واستيعاب حجمه، فيتقلص الفارق بين الطلب الكلي والعرض الكلي ويرتفع حجم الناتج القومي، مما يؤثر إيجابا على النشاط والنمو الاقتصادي.

6- التوقعات: قد يرجع الارتفاع في الطلب الكلي الفعال إلى عوامل نفسية وتقديرية أكثر من العوامل الاقتصادية، فكثيرا ما يكون للحالات النفسية للأفراد الأثر الكبير في نشوء بعض الظواهر التضخمية ولعل أفضل هذه الحالات هي فترات الحروب حيث تكون الظروف مهيأة للتنبؤات بارتفاع الاسعار

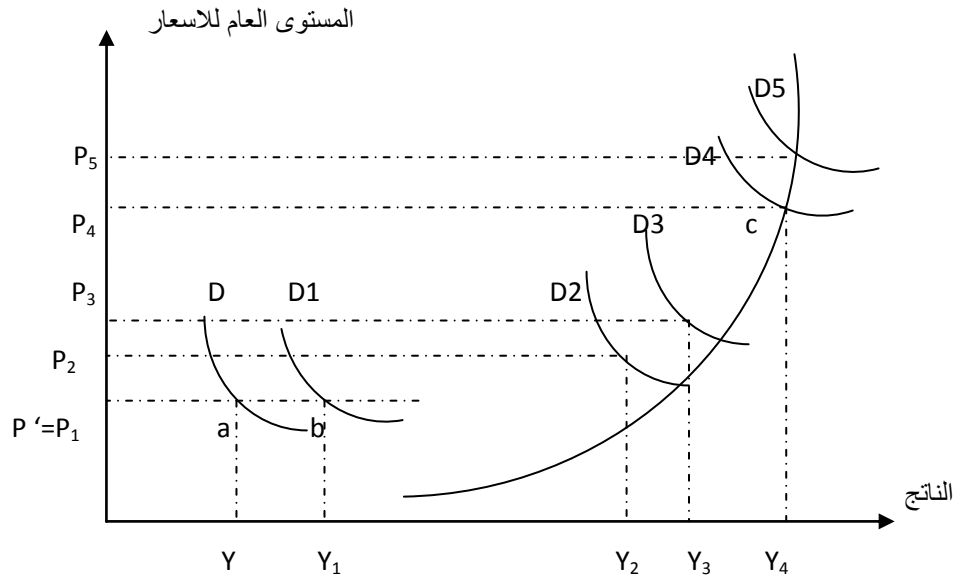
¹ :Owolabi Usman, Arulogun Olaleye Ola, **The effectiveness of inflation control on economic growth in Nigeria**, Research Journal in Organizational Psychology and Educational Studies, V3, N 2, 2014, p. 123.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

مستقبلاً مما يزيد من حركة النشاط والانتعاش، كما يترتب على التنبؤ بارتفاع الاسعار قيام المنتجين بتشغيل أصولهم الحالية للحصول على معدلات أكبر من الارباح، فترتفع الكفاية الحدية لرأس المال المستمر مما يزيد من حدة ارتفاع الطلب الكلي الفعال والعكس عند التنبؤ بانخفاض الاسعار.

ويمكن توضيح اتجاهات التضخم بحسب هذه النظرية من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (6): يوضح أثر الزيادة في الطلب الكلي على المستوى العام للاسعار



المصدر: ايمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص، 245.

يتضح من خلال المنحنى ان:

- زيادة الطلب الكلي لا تكون تضخمية في المنطقة (b-a)، حيث أن ارتفاع منحنى الطلب الكلي من D إلى D1 سيؤدي إلى زيادة في الناتج من Y إلى Y1 دون أن تحدث زيادة كبيرة في الاسعار.
- زيادة الطلب الكلي بعد النقطة c تؤدي إلى حدوث تضخم، حيث أن زيادة الطلب الكلي من D4 إلى D5 تؤدي إلى ثبات الناتج عند Y4 مع زيادة المستوى العام للاسعار من P4 إلى P5.
- زيادة الطلب الكلي تكون تضخمية بصورة جزئية، حيث تؤدي زيادة الطلب الكلي من D2 إلى D3 إلى زيادة الناتج من Y2 إلى Y3 مع ارتفاع الاسعار من P2 إلى P3. ويتوقف تأثير الزيادة في الطلب الكلي على الاسعار والانتاج حسب درجة الاقتراب من التشغيل الكلي لعوامل الانتاج.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

ثانياً، العوامل الدافعة بالعرض الكلي الى الانخفاض: تهتم هذه النظرية (نظريه العرض) بتحليل جانب العرض أكثر مما تهتم بجانب الطلب في تفسير ظاهرة التضخم، خاصة في الدول الصناعية المتقدمة، حيث أنها لم تهمل التأثيرات الناجمة عن الطلب إلا إنها ركزت وبدرجة كبيرة على جانب العرض في تفسير التضخم،¹ وبما أن التضخم يعود الى اختلال العلاقة بين الطلب الكلي وما يقابله من عرض السلع والمنتجات عند مستوى التشغيل الكامل، فإن عدم مرونة الجهاز الانتاجي في كفاية الطلب الكلي الفعال يعود لأسباب كثيرة منها:²

1- تحقيق مرحلة الاستخدام التام: أي وصول الاقتصاد الوطني لمرحلة من الاستخدام والتشغيل الكامل والتام لجميع العناصر الانتاجية أين يعجز الجهاز الانتاجي عن كفاية متطلبات الطلب الكلي المرتفع عند ذلك المستوى.

2- عدم كفاية الجهاز الانتاجي: قد يتصف الجهاز الانتاجي بعدم المرونة الكافية لتزويد السوق بالمنتجات والسلع الضرورية ذات الطلب المرتفع، وقد يرجع عدم المرونة الى نقص الفن الانتاجي المستخدم في العمليات الانتاجية، أو ضعف الاساليب المتبعة وقدمها، بالإضافة إلى عدم استيفائها لمتطلبات الأسواق الحديثة، كما قد يكون نتيجة النقص في العناصر الانتاجية كالعمال والموظفين المختصين والمواد الأولية.

ثالثاً، ارتفاع التكاليف الانتاجية: حيث ترتفع اسعار السلع النهائية نتيجة زيادة تكلفة مختلف عوامل الانتاج سيما اجور العمال التي تشكل نسبة كبيرة من تكلفة الانتاج، بالإضافة الى عوامل أخرى أهمها:³

1- ارتفاع اسعار مستلزمات الانتاج: قد يكون ارتفاع تكاليف الانتاج ناجم عن ارتفاع أسعار المواد الأولية، أو ارتفاع تكلفة رأس المال وارتفاع أسعار الآلات الحديثة مما يؤدي الى ارتفاع نفقة استهلاكها، فتزداد أسعار المنتجات لتتمكن المشروعات من تعويض التكاليف المرتفعة.

2- ارتفاع اسعار الواردات: حيث تعتمد بعض الدول بشكل كبير على الواردات سيما المواد الاولية والوسيلة التي تستعمل في انتاج المنتجات النهائية، وعليه يؤدي ارتفاع اسعار الواردات الى ارتفاع نفقات الانتاج للسلع والخدمات، وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار.

¹: ناظم محمد نوري الشمري وآخرون، **مدخل في علم الاقتصاد**، دار زهران، عمان، 1999، ص. 368.

²: بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص. 151-152.

³: محمد مروان السمان وآخرون، مرجع سابق، ص. 322.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

3- قيام المشاريع الاحتكارية برفع هوامش الأرباح ورفع الأسعار: حيث تسعى المشروعات الاحتكارية الى زيادة أرباحها من خلال زيادة النسبة المئوية التي تضيفها إلى نفقة الإنتاج في صورة ربح أو عائد على الاستثمار بما لا يتناسب مع الزيادة في الكفاية الانتاجية مما يترتب عليه ارتفاع أسعار المنتجات.

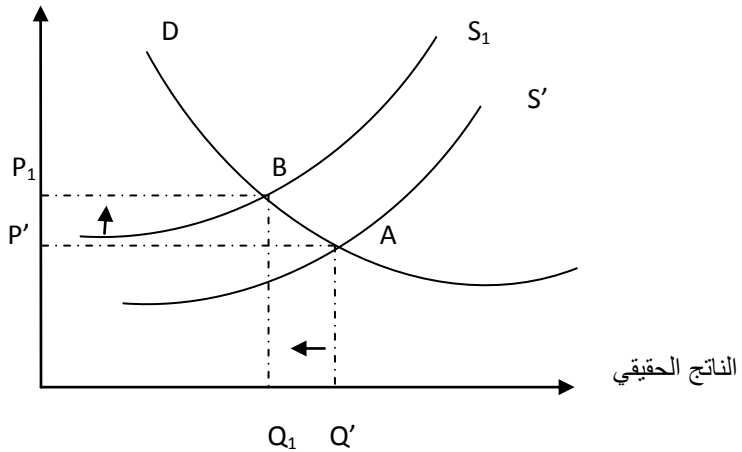
4- ارتفاع تكاليف الأجور: يعتبر الارتفاع في الأجور الصورة الغالبة لتضخم التكاليف، حيث انها تشكل الجانب الأكبر من تكاليف الانتاج، فقد تستطيع نقابات العمال بحكم قوتها التفاوضية أن تقنع المنتجين برفع الأجور، مما يؤدي الى ارتفاع تكاليف الانتاج، ونتيجة القوة الاحتكارية التي يتمتع بها المنتجون فإنهم يقومون بنقل هذه الزيادة في الأجور الى الأسعار، ومن ثم فإن زيادة معدلات الأجور ستؤدي الى زيادة أسعار المنتجات ودفع المستوى العام للأسعار نحو الأعلى، غير أنه لا تعتبر الزيادة في الأجور زيادة تضخمية إلا إذا تجاوزت الزيادة الكلية في إنتاجية العمل.

كما ينتج هذا النوع من التضخم نتيجة ارتفاع الأجور في بعض القطاعات التي تستخدم تقنيات حديثة في الانتاج لتقليل التكاليف وزيادة الانتاجية، أو التي تعمل على زيادة الأجور بهدف جذب اليد العاملة ذات المهارات والكفاءات العالية لأنها أكثر إنتاجية، الأمر الذي يؤدي بالعمال في القطاعات الأخرى إلى المطالبة بزيادة أجورهم رغم انخفاض إنتاجية العمل، وبالتالي حدوث ارتفاع في المستوى العام الاسعار على مستوى الاقتصاد ككل.

ويمكن توضيح اتجاهات التضخم بحسب هذه النظرية من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (7): يوضح تضخم العرض

المستوى العام للأسعار



المصدر: ايمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص، 247.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

يتضح من الشكل (7) ان ارتفاع نفقة الانتاج تؤدي الى انتقال منحنى العرض من S' الى S_1 ، مما يترتب عليه انتقال نقطة التوازن من A الى B ، حيث تحدث زيادة في الاسعار من P' الى P_1 مع انخفاض حجم الانتاج الحقيقي من Q' الى Q_1 .

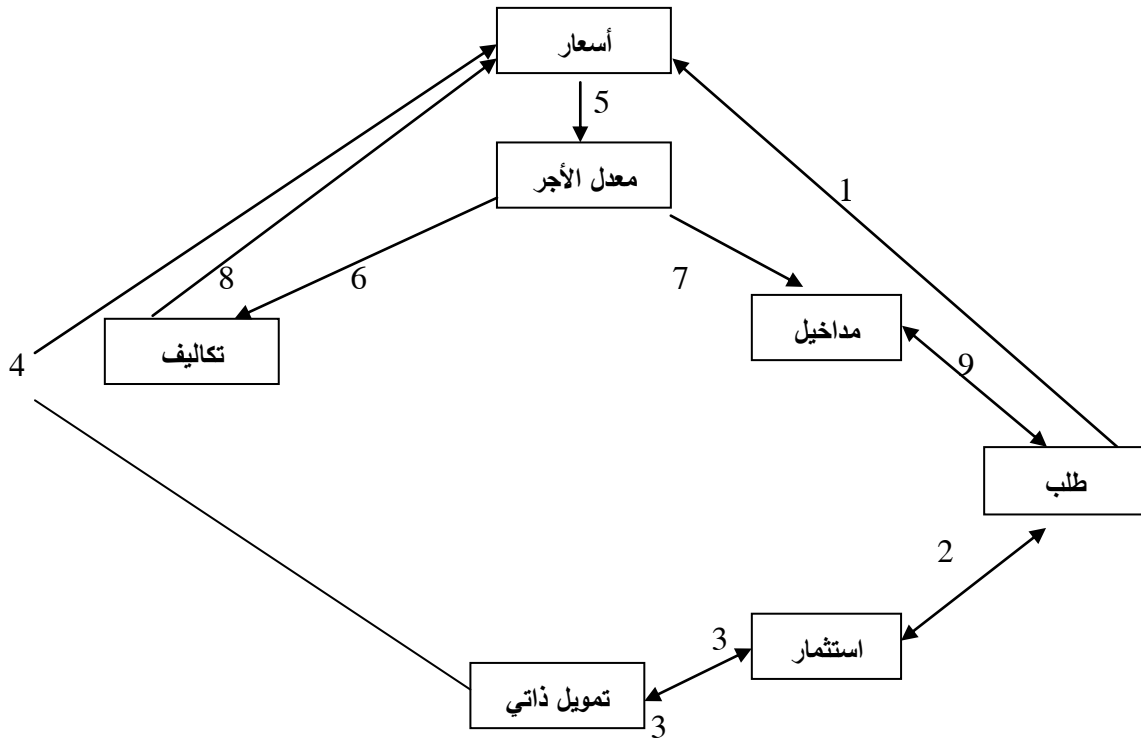
وقد أثبتت الدراسات الاقتصادية أن تضخم جذب الطلب وتضخم دفع النفقة لا يؤثر أحدهما بمفرده في الاسعار، وإنما تتفاعل التأثيرات فيما بينهما وكثيرا ما تتشابك الاثار وينجم عنها ارتفاع الاسعار نتيجة لسحب الطلب ودفع التكلفة في آن واحد، أي بسبب زيادة كمية النقود في التداول دون زيادة مصاحبة في انتاج السلع والخدمات وبنفس الوقت زيادة في تكاليف عناصر الانتاج (الاجور او اسعار مشتريات الانتاج الاخرى)، مما يتطلب اتباع توليفة من السياسات (النقدية والمالية) للتأثير على جانب الطلب من خلال السيطرة على التوسع النقدي، وفي نفس الوقت وضع سياسات تسعى الى زيادة الانتاج والانتاجية من خلال توقعات الاسعار في التأثير على ارتفاع الأجور وهذا يكون من جانب العرض.¹

وأخيرا فان مسألة التفرقة بين تضخم الطلب وتضخم التكاليف يمكن أن تكون في الفترة القصيرة، لكن إذا استمرت عملية التضخم طويلا فان هذه التفرقة تكون مرفوضة لأنه في الأجل الطويل ينقلب تضخم الطلب إلى تضخم تكاليف والعكس بالعكس، مما يولد العلاقة الحلزونية المعروفة أجر - سعر، ويتضح هذا التداخل بين التضخم بالطلب والتضخم بالتكاليف من خلال الشكل الموالي:

¹: أسماء خضير ياس، تحليل معدلات التضخم في العراق للفترة 2000-2010، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 36، 2013، ص، 53.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

الشكل رقم (8): يوضح تداخل التضخم بالطلب مع التضخم بالتكاليف



المصدر: برينيه واسيمون، ترجمة عبد الامير ابراهيم شمس الدين، اصول الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1989، ص. 302.

ففي حالة زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي فإن هذا يؤدي الى ارتفاع الاسعار (1)، مما يدفع المشروعات لزيادة استثمارها (2)، وهو ما يتطلب زيادة التمويل الذاتي (3) والذي يستدعي الضغط على الاسعار (4)، فينعكس الارتفاع فيها على الزيادة في الاجور (5) التي يترتب عنها ارتفاع التكاليف (6) وزيادة المداخيل (7)، كما يؤدي ارتفاع التكاليف الى زيادة الاسعار (8)، أما ارتفاع المداخيل فيؤدي الى زيادة الطلب (9) مما يغذي من جديد الارتفاع في الاسعار (1) ويعيد اللولب التضخمي.

رابعاً، العوامل الهيكلية لنشوء التضخم: وتتمثل في العوامل التي تحدث اختلالات في هيكل الاقتصاد سواء من جانب الطلب الكلي أو من جانب العرض الكلي، ومنها:

1- الهيكل السكاني: ويتمثل في الزيادة الكمية في الحجم الكلي للسكان، فإذا تناقص عدد السكان النشطين بالمقارنة مع السكان غير النشطين فإن هذا يعني أن هناك طاقة انتاجية بسيطة تتحمل عبء اشباع حاجات عدد كبير من العاملين وغير العاملين، وكلما ارتفع معدل السكان العاملين الى الحجم

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التخخم

الكلي للسكان وتناقصت البطالة، كلما أدى ذلك الى مواجهة الضغوط التضخمية، ذلك أن الطلب يرتبط بحجم السكان في حين أن الانتاج يتحدد بالطاقة العاملة فعلا.¹

2- الطبيعة الهيكلية للتخصص في انتاج وتصدير المواد الأولية: قد تعمل الطبيعة الهيكلية للتخصص في انتاج وتصدير المواد الاولية على زيادة كمية النقود خاصة في الدول النامية، فزيادة الطلب العالمي على المواد الأولية يؤدي الى ارتفاع أسعارها، وفي ظل سيطرة هذه السلع على صادرات الدول النامية فإنها تؤدي الى زيادة الدخل الناجمة عن زيادة حصيلة تلك الصادرات بشكل غير عادي، بالإضافة الى زيادة إيرادات الدولة من الضرائب وفي ظل العرض غير المرن للإنتاج فان الاسعار سوف ترتفع.² أما في الحالة العكسية عندما تنخفض أسعار الصادرات من المواد الاولية فإن هذا يؤدي الى انخفاض حصيلة الدولة من الإيرادات العامة مما يدفعها الى الاقتراض من الجهاز المصرفي وطبع نقود جديدة، بالإضافة الى انخفاض حجم السلع المستوردة مما يدفع الى ارتفاع الاسعار المحلية.

¹ : Owolabi Usman, Arulogun Olaleye Ola, op cit, p. 123

²: جمال خريس وآخرون، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الاردن، 2002، ص. 131.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

المبحث الثالث، أثار التضخم وسياسات الحد منه:

يعتبر التضخم ظاهرة غير مرغوبة في الاقتصاد نتيجة ما يترتب عنه من آثار سلبية سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، مما يدفع صانعي السياسات الاقتصادية الى العمل جاهدة للتقليل من هذه الآثار والتخفيف من حدة التضخم.

المطلب الأول، أثار التضخم: تبدأ أثار التضخم عادة في الظهور على البعد الاقتصادي للبلد لتعكس فيما بعد على الجانب الاجتماعي وتنتقل الى باقي الاصعدة الأخرى، ولهذا يمكن أن نميز بين الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم كالتالي:

أولاً، الآثار الاقتصادية: تتفاوت درجة تأثير التضخم على الاقتصاد حسب حدته، وحسب الأطراف والقطاعات الاقتصادية التي تتعرض لهذا التضخم والتي تختلف بين مستفيد ومتضرر، ويمكن توضيح بعض هذه الآثار فيما يلي:

1- أثر التضخم على أسعار الفائدة: يسبب التضخم خسارة كبيرة لأصحاب الديون أو المقرضين، ولتفادي هذه الخسارة وتشجيعهم على إقراض أموالهم لمن هم بحاجة لرؤوس الاموال وإلى المؤسسات المالية يجب أن تأخذ آلية تحديد سعر الفائدة في اعتبارها بمعدل التضخم المتوقع بهدف تعويض أصحاب الأموال عن خسارتهم من خلال إضافة ما يعرف بعلاوة التضخم الى سعر الفائدة، على أن يتم التمييز بين سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي، حيث أن هذا الأخير هو ما يحصل عليه المقرض بعد توقعات معدل التضخم، ويتم حسابه وفق معادلة فيشر من خلال الصيغة التالية:¹

$$r = i - f$$

حيث: r : معدل الفائدة الحقيقي؛

i : معدل الفائدة الكلي؛

f : معدل التضخم.

2- أثر التضخم على ميزان المدفوعات: يعبر ميزان المدفوعات عن سجل لكل المعاملات التي تتم بين بلد معين وبين البلاد الأخرى خلال فترة زمنية معينة، ومن أهم الآثار الضارة بالاقتصاد الوطني التي

¹: عبد الحليم كراجه، عبد الناصر العبادي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2001، ص.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

يسببها التضخم ذلك الأثر السلبي على ميزان المدفوعات للدولة، لأنه يعبر عن قوة شرائية داخلية متزايدة لا تواجهها زيادة كافية في الانتاج الداخلي، ومن ثم يزيد الميل الحدي للاستيراد وتقل مقدرة الاقتصاد القومي على التصدير وتهتز قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية، وتختل بالتالي معدلات المبادلة بين السلع الوطنية والسلع الأجنبية فترتفع أسعار السلع الوطنية بالنسبة للسلع الأجنبية ويقل الميل الحدي للتصدير، وهكذا يتفاقم العجز في ميزان المدفوعات بالنسبة للاقتصاد الذي يعاني من التضخم وهذا العجز يؤدي الى استهلاك الموارد الأجنبية والاحتياطي النقدي الدولي للاقتصاد الداخلي، مما يحدث اختناق في مراكز الانتاج الداخلية عندما لا تتوافر الموارد النقدية الدولية التي بواسطتها تحصل القطاعات الانتاجية الداخلية على مستلزماتها الانتاجية من الاقتصاد العالمي.¹

3- الاثر على الادخار والاستثمار والاستهلاك: يؤدي انخفاض الدخل الحقيقية بسبب التضخم الى انخفاض الادخار لأن معظم الدخل النقدي سيوجه الى الاستهلاك من السلع المتزايدة أسعارها، كما أن ارتفاع الأسعار المتواصل سيؤدي في الوقت نفسه الى انخفاض قيمة المدخرات بسبب تخوف الافراد من تدهور قيمة العوائد المكتسبة من هذه المدخرات، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى انخفاض الادخار وبالتالي انخفاض كل من الاستثمار ومعدلات نمو الناتج القومي. كما يؤدي التضخم إلى إرباك خطط رجال الاعمال والمنتجين، حيث يصعب وضع تقديرات دقيقة للتكاليف والايرادات في المستقبل، نتيجة عدم التأكد من الاسعار المستقبلية للمنتجات، وبالتالي اتخاذ قرارات غير صحيحة بشأن معدلات العائد من هذه الاستثمارات فيكونوا أقل استعدادا لزيادة استثماراتهم سيما في المشاريع ذات المدى الطويل. أما على المدى القصير فإن الافراد والمؤسسات تزداد استثماراتهم في النشاطات غير المنتجة التي لا تعود بالنفع على الاقتصاد وتحفز على خلق بيئة تضخمية.²

وعليه فالتضخم يؤدي الى عدم كفاية المدخرات لتمويل الاستثمارات اللازمة لمواجهة الطلب المتنامي على السلع والخدمات الاستهلاكية، وخاصة عندما تكون أسعار الفائدة على الودائع سلبية بمعنى انخفاض سعر الفائدة الحقيقي على الودائع الادخارية، كما أن ارتفاع كلفة الاستثمار من شأنه أن يوسع نشاطات المضاربة في الأسواق المختلفة، مثل أسواق الاراضي والعقارات والعملات، وغيرها، باعتبارها توفر عوائد سريعة قياسا بالعوائد المتحققة في مجال الاستثمار بالقطاعات الانتاجية، وهو ما يزيد من

¹: سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص. 143.

²: monetary authority of singapore, inflation, Economics explorer series, ecomie policy department, p. 08.
<http://www.mas.gov.sg/~media/manual%20migration/Economics%20Explorer%20Series/explorer3.pdf>

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

التوجهات نحو المجالات غير المنتجة مما يساهم في انتقال راس المال والأيدي العاملة من مجال الانتاج السلعي الى مجال المضاربة والاستثمارات غير الانتاجية.¹

4- أثر التضخم على سعر العملة: حيث يترتب عن التضخم تدهور قيمة العملة وبالتالي اضعاف ثقة الافراد فيها، وهذا نتيجة ارتفاع الاسعار وتزايد سرعة تداول النقود، كما يزداد التفضيل السلعي لدى الافراد سيما بعدما يؤدي التدهور المستمر في قيمة العملة الى فقدانها لوظائفها الاساسية. وبالإضافة إلى ذلك فان ارتفاع الاسعار والخوف من التدهور المستمر في قيمة العملة يؤدي الى استبدالها بعملات اخرى ثابتة نسبيا مما يفقد العملة المحلية قيمتها نتيجة انخفاض الطلب عليها وارتفاع الطلب على العملة الاجنبية.²

5- أثر التضخم على التجارة الخارجية: يؤدي ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا إلى انخفاض تنافسيتها في أسواقها الخارجية، مما يعني تراجع حجم الصادرات في البلد المعني، كما يؤدي انخفاض اسعار السلع المستوردة نسبة الى نظيراتها المحلية التي ارتفعت أسعارها الى ازدياد حجم الاستيراد، مما يعني زيادة الاعتماد على الخارج واختلال الميزان التجاري للبلاد، وتصبح محصلة ذلك النزوع نحو الاستيراد والإحجام عن السلع المحلية، وتراجع حجم الانتاج المحلي وتعطل جزء كبير من الطاقة الانتاجية وقوة العمل في البلاد وظهور البطالة بشكل كبير.³

6- اثر التضخم على هيكل الانتاج: يؤدي التضخم إلى حدوث ارتفاعات متتالية ومستمرة في الاسعار وذلك بنسب متفاوتة في مختلف القطاعات، حيث ترتفع أسعار السلع الاستهلاكية بنسبة أكبر من أسعار السلع الإنتاجية، مما يعني ارتفاع الأرباح والأجور في القطاعات المنتجة للسلع الاستهلاكية مقارنة بالقطاعات الانتاجية التي تحقق أرباحا منخفضة وغير كافية لزيادة استثماراتها وتوسيع طاقتها الانتاجية، وبالتالي فإن القطاعات الاستهلاكية ستجذب إليها رؤوس الأموال والعمالة على حساب القطاعات الانتاجية والاستثمارية والتي تعتبر أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي. وبما أن القطاعات الانتاجية هي

¹: مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص. 210-211.

²: بسام الحجار، مرجع سابق، ص. 152-153.

³: خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، مرجع سابق، ص. 264.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

التي تم كافة القطاعات الأخرى بالصناعات الأساسية والثقيلة، فسيحدث اختناق في الجهاز الانتاجي تتعكس أثاره على كافة القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي يؤدي الى بطء معدلات النمو الاقتصادي.¹

7- الأثر على الأشخاص الاقتصاديين: إن التضخم لا يعني انخفاض القوة الشرائية للنقود بقدر ما يعني انخفاض القدرة الشرائية لحائزي النقود، والذي يتحقق بصورة متفاوتة بين الافراد الاقتصاديين بالشكل الذي يعيد التوازن لصالح الأشخاص الاقتصادية ذات الدخل القوية على حساب الأشخاص الاقتصادية الضعيفة الدخل، ونجد أن المقرضون أو الدائنون هم أول من يعانون من التضخم نظرا لاستحقاق ديونهم بقيمة حقيقية أقل من قيمتها الاسمية، في حين تتخفف أعباء المقرضين أو المدينين نتيجة تسديد الدين بقيمة إسمية أقل من قيمته الحقيقية وقت الاقتراض. وقد رأى الكثير بأن هذا الأثر لا يعتبر تكلفة حقيقية للتضخم كونه لا يمثل خسارة صافية وذلك بسبب انتقال العبء من المدين الى الدائن، إلا أن التضخم قد يتسبب في الحد من عرض المبالغ الموجهة للانتماء من طرف المقرضين؛ خاصة إذا كانت معدلات التضخم متفاوتة ولا يمكن التنبؤ بها، وهو ما يمثل الخسارة الحقيقية للاقتصاد مقارنة بالوضع في حالة التوازن النقدي،² كما تتأثر بشدة عمليات البيع لأجل في الفترات التي يتوقع فيها ارتفاع الاسعار بشكل مستمر سيما في الدول التي تشهد ارتفاعا متسارعا في المستوى العام للأسعار بشكل مستمر.

وبالنسبة للمشروعات والمستثمرين فهم يستفيدون من التضخم لما يحققه لهم من زيادة اسعار منتجاتهم، فضلا عن الأرباح الإضافية الناتجة عن الاستفادة من كميات السلع المخزونة والمنتجة في فترات ما قبل التضخم أين كانت التكاليف منخفضة نسبيا. وعلى الرغم من ارتفاع الأجور في فترات التضخم فإن المشروعات تتوقع زيادة في الطلب على منتجاتها مع استمرار ارتفاع الاسعار، مما يجعلها تزيد من حجم انتاجها، سيما وأنها تقوم بدفع سعر فائدة ثابت متفق عليه مسبقا مما يعني أنها استفادت من فترات التضخم.³

أما بالنسبة للعمال وأصحاب الدخل الثابتة فهم من يتحمل الأثار الضارة للتضخم، لان دخولهم ثابتة، وبالتالي فإن التضخم يغير من قيمة دخولهم الحقيقية، وذلك حتى في الوقت الذي يطالب فيه

¹: سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص. 141 - 142.

² : Steven Horwitz ; **The Costs of Inflation Revisited**, The Review of Austrian Economics, V 16, N 1, Kluwer Academic Publishers, Netherlands , 2003. P. 2.

³: اسامة كامل، النقود والبنوك، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، عمان، 2006، ص. 230.

العمال بزيادة أجورهم ويستجيب أصحاب الاعمال لذلك، لأنه غالباً ما تمر فترة زمنية بين ارتفاع الاسعار والزيادة في الاجور، كما أن هذه الاخيرة غالباً ما تكون اقل من الزيادة في الاسعار.¹

8- التضخم والكفاءة الاقتصادية: يؤدي التضخم الى إضعاف الكفاءة الاقتصادية كونه يؤثر على مؤشرات الأسعار، فإذا ارتفع سعر السوق لسعة معينة في اقتصاد ذي تضخم منخفض فإن البائعين والمشتريين يكونون على علم بتغيير فعلي في شروط العرض أو الطلب لتلك السلعة، وبالتالي يستطيعون مواجهة ذلك بشكل مناسب، في حين يكون من الصعوبة التمييز بين التغيرات في الأسعار النسبية والتغيرات في الاسعار في المستوى الاجمالي للأسعار في اقتصاد ذي تضخم مرتفع.²

9- اثر التضخم على النمو الاقتصادي: اختلفت الآراء حول أثر التضخم على النمو الاقتصادي، إذ يرى فريق من الاقتصاديين أن التضخم يخلق حالة من عدم اليقين حول الاوضاع الاقتصادية المستقبلية، الأمر الذي يؤثر على قرارات الاستثمار ويؤخرها، كما يؤثر على الحافز على الادخار ونتاجية العمال وحماسهم نتيجة انخفاض دخولهم الحقيقية، بينما يرى فريق آخر أن التضخم قد يكون دافعا لعملية النمو الاقتصادي، حيث يُتوقع أن ارتفاع الاسعار لفترة يعمل على زيادة الأرباح فتزيد الاستثمارات ويزيد التشغيل وتخفض البطالة. وتتوقف صحة أي من الرأيين على نوع وحدة التضخم، فالتضخم الشديد والسريع سيضر بالنمو الاقتصادي، بينما قد يكون التضخم البطيء والمعتدل دافعا للنمو إذا ما صاحبه سياسات اقتصادية حكيمة.³

ثانياً، الآثار الاجتماعية: بما أن التضخم يؤثر على قيمة العملة فإنه من المؤكد أن تمتد هذه الآثار الى المستوى الاجتماعي، نتيجة ما يحل بالقوة الشرائية لهذه العملة فيتدهور المستوى المعيشي لفئات معينة، بينما يحدث العكس لفئات أخرى تستفيد من التضخم، ومن بين هذه الآثار الاجتماعية نجد:

1- الاثر على اعادة توزيع الدخل الحقيقي: ويقصد بالدخل الحقيقي مجموع كميات السلع والخدمات التي يستطيع أفراد المجتمع الحصول عليها بدخولهم النقدية، وينقسم أصحاب الدخل الى:

¹: مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص. 90.

²: احمد حسين الهيتي وآخرون، التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 1990-2007 الاسباب والاثار ودور السياسة المالية في معالجته، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية، العدد 3، 2010، ص. 11.

³: احمد حسين الوادي، احمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار الميسرة، عمان، 2010، ص. 188.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

أ- أصحاب الدخل الثابتة: وهم الأشخاص الذين يحصلون على دخولهم من فوائد السندات، ومعاشات التقاعد، والإعانات الاجتماعية، وودائع التوفير، وشهادات الاستثمار والديون العقارية. وبما أن هذه الدخل ثابتة المقدار لأجل طويلة، فإنها تتأثر تأثراً كبيراً بانخفاض القوة الشرائية وارتفاع الأسعار الذي يؤدي بالضرورة إلى تقليل قدرة الدخل على شراء السلع والخدمات.¹

ب- أصحاب المرتبات: وتشتمل هذه الفئة على موظفي المؤسسات والهيئات المختلفة، وهي تتمتع بدخول أقل ثباتاً بالمقارنة مع الفئة الأولى، فارتفاع الأسعار يؤدي إلى تناقص الدخل الحقيقية لهذه الفئة، لكن عادة ما تحصل زيادات في المرتبات قد تؤدي إلى تخفيف آثار ارتفاع الأسعار على الدخل الحقيقية. وبالمقابل فإن هذه الأخيرة ترتفع في حال انخفاض المستوى العام للأسعار، وبما أن الانخفاض السريع والحاد في الأسعار في النظام الرأسمالي يكون مصحوباً عادة بتدهور في النشاط الاقتصادي والانتاجي، فقد يتعرض البعض من أصحاب هذه الدخل إلى انقطاع دخولهم نتيجة فقدانهم لعملهم.²

ج- أصحاب الأجور: وتشكل الفئات العمالية معظم أصحاب هذه الدخل وتتميز الأجور بقابلية أكبر للتغير بنفس اتجاه تغير الأسعار، فارتفاع الأسعار المستمر يصاحبه عادة ارتفاع في الدخل النقدية لهذه الفئة، أما مدى توافق ارتفاع الدخل النقدية مع ارتفاع الأسعار فيتوقف على عوامل كثيرة، قد يكون من بينها قدرة الاتحادات العمالية على رفع معدلات الأجور بنسبة قريبة من معدل ارتفاع الأسعار بشكل سريع يتبع ارتفاع الأسعار مباشرة. والملاحظ في الدول الصناعية الرأسمالية أن الأجور لا ترتفع بنفس السرعة التي ترتفع بها الأسعار، حيث تنقضي فترة من الزمن بين ارتفاع الأسعار وارتفاع الأجور، بالإضافة إلى ذلك فإن معدل ارتفاع الأجور النقدية عادة ما يكون أقل من معدل ارتفاع الأسعار، وبالمقارنة مع أصحاب الدخل في الفئتين السابقتين فإن أصحاب الأجور أقل تعرضاً لانخفاض القوة الشرائية لدخولهم.³

2- الأثر على توزيع الثروة: خلال عملية التضخم يعاد توزيع الثروات في المجتمع بشكل قد يكون عشوائياً، إذ ترتبط التغيرات في الملكية ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات في الدخل الحقيقية، فالأفراد الذين انخفضت دخولهم الحقيقية أثناء التضخم ونتيجة الارتفاع المستمر في الأسعار، قد يقومون بالتصرف في

¹: خليفي عيسى، مرجع سابق، ص. 134-135.

²: مروان عطون، مرجع سابق، ص. 190.

³: نفس المرجع.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

ثروتهم الحقيقية بالبيع وذلك للمحافظة على مستوى الاستهلاك الذي اعتادوا عليه، ومثال ذلك أصحاب الاراضي والعقارات السكنية الذين انخفضت دخولهم بارتفاع الاسعار، وما يشجعهم على البيع هو ارتفاع القيمة النقدية لهذه الاصول بمعدلات تفوق معدل الارتفاع العام في الأسعار، فتنقل بذلك ملكية هذه الأصول الحقيقية من فئات تناقصت دخولها الحقيقية إلى فئات تزايدت دخولها الحقيقية.¹

3- احتدام التمايز بين طبقات المجتمع: لعل من أسوأ آثار التضخم الاجتماعية هي زيادة وتعميق حدة التمايز الاجتماعي لتركيبية المجتمع، وذلك من خلال تأثيراته السلبية على بعض فئات المجتمع، وتأثيراته الايجابية على فئات أخرى في آن واحد، فبعض الفئات تزداد مداخيلهم على حساب فئات أخرى، وبالتالي فإن هذه الظاهرة تتضمن الكثير من الحرمان والمعاناة لفئة كبيرة متمثلة في الموظفين والمتقاعدين وغيرهم من ذوي الدخل الثابتة الذين يمثلون الجزء الاكبر من المجتمع، حيث تتخلف مداخيلهم النقدية عن اللحاق بتصاعد الأسعار، في حين تستفيد أصحاب المداخل المتغيرة من تجار ومنتجين. وبالتالي فالتضخم يؤدي إلى اتساع الهوة بين دخول أفراد المجتمع الواحد وخلق حالة من التوتر والتذمر الاجتماعي بين أفرادها، الأمر الذي يؤدي الى ظهور عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في المجتمع، وهذا ما يتعارض مع متطلبات عملية التنمية.

4- نفشي الرشوة والفساد الاداري: يسبب التناقص المطرد لقيمة النقود انخفاضا في مداخيل موظفي الحكومة والقطاع العام بسبب الثبات الذي تتصف به مداخيلهم، الأمر الذي يجعلهم في عوز دائم بسبب عدم قدرتهم على توفير احتياجات عائلاتهم، وهو ما يدفع موظفي الدولة للفساد الاداري والمالي باستغلال المواقع التي يشغلونها من أجل الحصول على مورد إضافي عن طريق الرشاوى والهدايا التي يحصلون عليها من المتعاملين وأصحاب المصالح وحتى المعاملات الورقية البسيطة مقابل تسهيل هذه المعاملات، كما قد يتعدى الأمر المعاملات القانونية بقيام الموظف بتمرير معاملات لا تتوفر على جوانب قانونية مقابل الحصول على رشوة.²

5- ازدياد معدلات الفقر: يترتب عن التضخم تغييرات جذرية في البيئة الطبقيّة للمجتمع، أي أنه يعمق ثنائية كل من الفقر والغني، حيث تتكدس الثروات لدى فئات قليلة في المجتمع وهم التجار والمستثمرون

¹: مروان عطون، مرجع سابق، ص. 191-192.

²: عدنان كريم نجم الدين وآخرون، التضخم الاقتصادي وتحليل العلاقة بين التضخم وعرض النقد في العراق للمدة 1985-2008، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 6، 2012، ص. 8.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

والمضاربون، بينما تظل قطاعات واسعة من المجتمع تعيش عند خط الفقر أو تحته، كما تتجه الطبقة المتوسطة تدريجياً لتتضم إلى الطبقة الفقيرة.¹

المطلب الثاني، سياسات الحد من التضخم: إن الآثار المترتبة عن التضخم ستدفع بصانعي السياسات إلى تفعيل مختلف الأدوات الممكنة بهدف التخفيف من أثاره وكبح ارتفاعه، ومن أهم السياسات المعتمدة في مختلف الاقتصاديات نجد:

أولاً، **السياسة النقدية:** هي عبارة عن سيطرة وتحكم البنك المركزي في كمية النقود ومعدلات الفائدة بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، حيث تعمل على زيادة كمية النقود وتخفيض أسعار الفائدة في فترات الانكماش، ورفع أسعار الفائدة وتخفيض كمية النقود في فترات التوسع بهدف المحافظة على الاستقرار والتوازن الاقتصادي.²

كما أنها إحدى مكونات السياسة الاقتصادية، ويقصد بها مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في المجتمع بغرض الرقابة على الائتمان والتأثير عليه بما يتقف وتحقيق الأهداف الاقتصادية التي تصبو إليها الحكومة.³

وتعرف أيضاً بأنها مجموعة من الإجراءات التي يقوم بها البنك المركزي بما يساعد على تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي، من خلال التأثير على مجموعة من العوامل المالية مثل كمية النقود ومستوى أسعار الفائدة، وبذلك فهي تسعى لتحقيق الأهداف العامة لسياسة الاستقرار الكلي مثل استقرار الأسعار، النمو الاقتصادي، توازن ميزان المدفوعات واستقرار سعر الصرف. غير أنها تركز على بعض الأهداف مثل استقرار سعر الفائدة وتعزيز النظام المالي.⁴

ومن بين الوسائل التي تستخدمها السياسة النقدية للسيطرة على المستوى العام للأسعار وبالتالي التأثير على النشاط الاقتصادي، نجد:

¹: عدنان كريم نجم الدين، نفس المرجع.

²: محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، دار غيداء للنشر، عمان، 2009، ص. 18.

³: محمد مروان السمان واخرون، مرجع سابق، ص. 256.

⁴: Armida S. San Jose, MONETARY INSTRUMENTS AND THE CONTROL OF LIQUIDITY IN THE PHILIPPINES: FOCUS ON OPEN MARKET OPERATIONS, JOURNAL OF PHILIPPINE DEVELOPMENT, n 30, v 17, 1990, p. 133.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

1- عمليات السوق المفتوحة: تؤثر هذه الأداة بصورة غير مباشرة على الاداء الاقتصادي، وهي تهدف الى التأثير على العرض النقدي للبنوك أي على السيولة البنكية، كما تعمل على التأثير على أسعار التوازن في السوق وذلك بتدخل البنك المركزي في السوق النقدي سواء من خلال عمليات البيع او الشراء للأوراق المالية قصد التأثير على سعر الفائدة، غير أن دورها يتوقف على الاطار المؤسسي والنظام المالي.¹

ولعلاج الضغوط التضخمية يتدخل البنك المركزي في السوق المالية لعرض الاوراق المالية بهدف امتصاص الفائض في السيولة من البنوك التجارية التي تشتري هذه الاوراق، مما يخفض من سيولتها ومقدرتها الاقراضية وبالتالي ينخفض عرض النقود، مما يساعد على التقليل من حدة الضغط التضخمي في الاقتصاد الوطني.

2- نسبة الاحتياطي القانوني: يقصد به احتفاظ البنوك التجارية بأرصدة معينة لدى البنك المركزي تمثل نسبة معينة من الودائع لديها، وهي النسبة القانونية للاحتياطي النقدي التي تمثل الحد الأدنى لما يجب أن تحتفظ به البنوك التجارية من أرصدة نقدية مقابل ودائعها، وتختلف نسبة الاحتياطي من اقتصاد لآخر سواء من حيث مبلغ المكافأة عليها أو مدتها.²

وتستعمل هذه الأداة لتعويض سياسة سعر الفائدة أو تعزيز دورها، ففي حالة التضخم يلجأ البنك المركزي إلى رفع معدل الاحتياطي الإلزامي بهدف زيادة تكلفة السيولة البنكية والحد من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، فارتفاع نسبة الاحتياطي الإلزامي يعني انخفاض النسبة من الودائع التي تستخدمها البنوك في منح القروض، مما يدفع هذه الاخيرة الى نقل هذا الارتفاع الى أسعار الفائدة المطبقة على قروض العملاء بسبب انخفاض فوائدها النقدية، فينخفض الطلب على القروض مما يقلل من حدة الضغوط التضخمية. أما في حالة الكساد وتباطؤ النشاط الاقتصادي فإن البنك المركزي سيعمد الى تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي بهدف تخفيض تكلفة السيولة لتشجيع الاستثمارات ودعم قيمة العملة الوطنية.³

¹: Dominique plihon, **la monnaie et ses mécanisme**, 4^{ème} édition, édition la découverte, paris, 2004, p.89.

²: César Carrera, **The Evolving Role of Reserve Requirements in Monetary Policy**, The Business and Economics Research Journal, Volume 6, Issue 1, 2013, p. 11.

³: Christian Ottavj, **monnaie et financement de l'économie**, hachette, paris, 2010, p. 271.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

وتعد هذه الوسيلة أكثر أدوات السياسة النقدية فعالية في معالجة التضخم، كما أنها تقلل من ضرورة تدخل البنك المركزي في تحقيق الاستقرار في اسعار الفائدة في السوق النقدي، بالإضافة إلى أنها تجعل المضاعف في السوق النقدي أكثر استقراراً وقابل للتنبؤ، وهي تساهم في السيطرة على التوسع في القروض والإصدار النقدي في الاقتصاد كما تمثل مصدراً لزيادة مداخل البنك المركزي.¹

3- معدل إعادة الخصم: هو السعر الذي يفرضه البنك المركزي على القروض التي يمكن أن تحصل عليها البنوك التجارية لقاء إعادة خصم الأوراق التجارية لدى البنك المركزي، وعن طريق رفع سعر الخصم يقلص حجم الائتمان الموجه، وتتوجه سياسة البنك المركزي نحو السيطرة على القوى التضخمية داخل الاقتصاد، إذ يؤدي سعر الخصم إلى تقليل رغبة البنوك التجارية في الاقتراض نظراً لارتفاع تكاليف الاقتراض، وبعبارة أخرى عندما يكون عرض الائتمان أكبر من العرض السلعي، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الاسعار وفي هذه الحالة يتدخل البنك المركزي ليرفع من سعر الخصم مما يضطر البنوك التجارية إلى إعادة النظر في سياستها الإقراضية وتغير شروط الائتمان.²

وقد أثارت هذه الاداة جدلاً كبيراً لعدة اسباب، أهمها:³

- أنها تتأثر بوسائل الاعلام والتي قد تؤثر على نفقات المستهلكين، فإذا اتجه هؤلاء إلى تخفيض نفقاتهم وتأجيلها للمستقبل في الوقت الذي تنتهج السلطات النقدية سياسة توسعية، فإن سياسة سعر الخصم ستحقق في تحقيق أهدافها بسبب التأثير الاعلامي المعاكس.
 - ضرورة تتبع البنوك التجارية للخطط التي يضعها البنك المركزي كشرط لنجاح سياسة سعر الخصم، سيما البنوك التي تعتمد على البنك المركزي في توفير السيولة، أما بالنسبة للبنوك التي تمتلك السيولة اللازمة للإقراض وتسيير نشاطها، فإن سياسة سعر الخصم تعتبر غير فعالة بالنسبة لها لذلك تصنف هذه الأخيرة على أنها أقل أدوات السياسة النقدية فعالية.
- وهناك من يرى أن فاعلية هذه الأداة تتوقف على:

- وجود سوق نقدي منظم تتحقق فيه علاقة وثيقة بين سعر الخصم وبقيّة اسعار الفائدة في السوق النقدي؛

¹ : Giorgio Di Giorgio, **Financial development and reserve requirements**, Journal of Banking & Finance, n 23, 1999, p. 1032.

² : ضياء مجيد، مرجع سابق، ص. 232-233.

³ : محمد ضيف الله القطابري، مرجع سابق، ص. 27.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

- وجود أسواق مالية متطورة لبيع وشراء الأوراق المالية الأخرى.

ثانياً، السياسة المالية: يقصد بها استخدام عناصر الميزانية من أجل تحقيق الاهداف الاقتصادية المرغوبة، وبهذا يمكن التأثير على الانفاق والإيراد الحكومي من الضرائب والقروض لتحقيق الاستقرار الداخلي للاقتصاد الوطني، وبعبارة أخرى استخدام أوعية الميزانية في تحقيق النمو المتوازن، وفي هذا الشأن تستعمل أدوات مختلفة، منها:

1- الرقابة الضريبية: تعتبر أكثر الوسائل فعالية لضبط التضخم والحد من ضغوطه بصفة خاصة في المجتمعات التي يغلب عليها تخلف العادات المصرفية والائتمانية، ففي حالة وجود فائض في الطلب في اقتصاد يسوده التوظيف الكامل فإن السياسات المالية تقوم بفرض ضرائب عالية من أجل تخفيض المستوى العام للأسعار، إذ أن فرض الضرائب المباشرة على الدخل والثروات واقتطاع جزء كبير منها سيؤدي إلى امتصاص القوة الشرائية الزائدة في السوق. ويجبر الأفراد على ادخار ثروتهم وأموالهم مما يقلل استهلاكهم وانفاقهم، فينخفض بذلك الطلب الكلي النقدي مقارنة بالمعروض من السلع والخدمات مما يؤدي بدوره إلى انخفاض المستوى العام للأسعار.¹

ومع هذا يرى بعض الخبراء الماليين ان الطاقة الضريبية للممول لها حدود، وينصحون بأن لا تصل الضريبة إلى الحد الذي يقضي على الحافز في زيادة الانتاج ودفع الممول إلى التهرب من دفع الضريب، فزيادة الضرائب المباشرة سيحد من حوافز التوسع في الانتاج والأنشطة المختلفة بواسطة الاستثمار، وفي حالة زيادة أسعار الضريبة سيؤدي ذلك إلى انخفاض الحصيلة الضريبية المباشرة للموازنة، لأن اللجوء إلى الغش والتهرب الضريبي سيكون كبيراً أو مكلفاً بقدر أكبر إذا جرى الاعتماد على توسيع عناصر الجباية الضريبية.

2- الرقابة على الانفاق العام: تباشر السياسة المالية تأثيرها على التضخم من خلال الرقابة على الانفاق الحكومي سواء الاستهلاكي او الاستثماري، وهذا يكون بتخفيضه والتقليل منه حيث تكون الرقابة بالتقليل من حجم الانفاق في جانبه الاستهلاكي أقوى وأكثر فعالية من التأثير في جانبه الاستثماري، ويترتب عن تخفيض الانفاق العام انخفاض مستويات الدخل التي تولدها تلك النفقات،

¹: احمد حسن الهيتي وآخرون، مرجع سابق، ص. 25.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

وبالتالي انخفاض مستويات الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد مما يساهم في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

3- الرقابة على الدين العام: تقوم هذه السياسة على تحويل القدرة الشرائية من الافراد والمشروعات بغرض استخدامها في تمويل الانفاق العام، ويتم ذلك من خلال طرح الحكومة للسندات من أجل أن يتم الاكتتاب فيها من طرف الجمهور، مما يسمح بإعادة توزيع كمية النقود في المجتمع بين الحكومة وبين الافراد والمشروعات، كما يعني أن زيادة الانفاق الحكومي قد تمت من خلال الحصول على جزء من دخول الافراد والمشروعات، والذي ينعكس أثره في تخفيض الزيادة في الطلب على السلع والخدمات والتي تفوق مقدرة العرض الحقيقي لجهاز الإنتاج المحلي، بهدف إعادة التوازن إلى الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.¹

وعليه فإن هذا الأسلوب في تمويل عجز الموازنة يختلف عن الاصدار النقدي من حيث الآثار، حيث يترتب عن هذا الأخير زيادة الطلب الكلي نتيجة زيادة كمية النقود دون زيادة الإنتاج في المجتمع، مما ينعكس على ارتفاع المستوى العام للأسعار وتساعد حدة التضخم، كون أن الحكومة ستنافس الافراد والمشروعات في الحصول على السلع والخدمات.

ثالثاً، سياسة الاجور:² اتضح فيما سبق أن أحد أسباب التضخم هو زيادة الأجور نتيجة ما يترتب عنها من ارتفاع في تكاليف الإنتاج دون زيادة في الانتاجية، وبالتالي فإن تجنب هذا النوع من التضخم يتطلب زيادة الاجور بما يتوافق والزيادة في انتاجية العمال من خلال الربط بين معدلي زيادتهما، وهو ما يسمى " بسياسة الدخول" التي تقوم على ربط الزيادة في دخول عوامل الإنتاج بالزيادة في انتاجية هذه العوامل، ومن أجل ذلك اقترح خبراء الأمم المتحدة تدخل من جانب الحكومات والنقابات العمالية بهدف ربط الأجر بالإنتاجية.

وقد تم اقتراح انشاء مجالس قومية للأجور والاسعار والكفاية الانتاجية، يكون غرضها تخطيط نمط الاجور بطريقة منسقة وبذلك تعالج بعض المسائل غير المنظمة التي تسود سوق العمل، وتُشكل هذه المجالس من ممثلين عن الاتحادات العمالية وأصحاب الاعمال والحكومة للتوصل الى تحديد دقيق للزيادة

¹: حمدي احمد العناني، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق: دراسة في اتجاهات الاصلاح المالي الاقتصادي، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2003، ص. 346-347.

²: نبيل الروبي، مرجع سابق، ص. 448-450.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

السنوات في معدل الأجر التي يمكن منحها دون أن يؤثر ذلك على استقرار الأسعار، وذلك على ضوء تقديرات الزيادة في الإنتاج الحقيقي المنتظر في السنة القادمة، بالإضافة إلى اتباع سياسات أخرى مثل سياسة المفاوضات في الأجر، حيث يتم التفاوض على ضرورة التقشف وعدم الزيادة في الأجر نظرا للتضخم، وكذلك سياسة تجميد الأجر التي تتركز في عدم السماح للأجر بالارتفاع، ويحدث هذا بصفة خاصة عندما لا تستطيع الحكومات التوصل إلى اتفاق مع النقابات العمالية حول الأجر.

- رابعا، السياسة الإذخارية: تتمثل في إجراءات اختيارية وأخرى إجبارية، وتعتبر الإجراءات الاختيارية غير فعالة في تشجيع الأفراد على رفع حجم مدخراتهم، كما أن تفعيلها يتطلب تحقيق الادخار على نطاق واسع والذي يتطلب استجابة أصحاب الدخل المنخفضة اختياريًا لتقليل حجم انفاقهم الاستهلاكي، وقد وصف كينز وسيلة الادخار الاختياري بقوله " قيام العمال بادخار جزء من مدخولاتهم التي لم يكونوا ليدخروها بمحض ارادتهم لولا وسيلة الادخار الاختياري التي حولت إجباريا جزء من دخولهم إلى ادخارات اختيارية مثل التي يقوم بها المنظمون".¹

أما الإجراءات الإجبارية "الادخار الإجمالي" فتتمثل في اقتطاع جزء من الأجر والرواتب والاحتفاظ بها في حساب خاص بادخارات العمال، ولا يجوز إطلاقها حتى ينتقل الاقتصاد من حالة التضخم إلى حالة الركود.

خامسا، سياسة القيود المباشرة: من بين الوسائل التي تتبعها هذه السياسة نجد:²

1- تثبيت الأسعار: يقصد بها قيام الدولة بتثبيت الأسعار وإيقافها عند الحد الملائم، أي تستهدف جعل الأسعار في مستوى أقل مما لو تركت لتفاعل العرض والطلب، غير أن التجربة أثبتت أن هذه الوسيلة قد أخفقت في تحقيق الاستقرار (للقطاع الانتاجي والاقتصادي معا) المنشود حيث انتشرت حالات التعامل في السوق السوداء وتخزين السلع لحين ارتفاع أسعارها.

2- نظام البطاقات أو تقنين السلع: نظرا لما يصاحب سياسة تثبيت الأسعار من قيام السوق السوداء، فإن الأمر تطلب اللجوء إلى وسائل أخرى متمثلة في وضع الدولة نظام يقضي بتحديد الاستهلاك من السلع الضرورية وتوزيع الموارد في المجتمع بموجب بطاقات، وقد طبقت هذه الوسيلة في دول كثيرة خاصة في فترة الحرب العالمية الثانية ونجحت في كبح الارتفاع في الأسعار.

¹: ضياء مجيد، مرجع سابق، ص. 230.

²: نبيل الروبي، مرجع سابق، ص. 452-454.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

3- منح الاعانات: في هذه السياسة تقوم الدولة بتحديد سعر ثابت للمواد الاستهلاكية الضرورية دون سعر التكلفة على أن تتحمل فرق السعر وهذا الفرق يتمثل في الاعانة.

وعلى الرغم من أن بعض الاقتصاديين يرون عدم فعالية هذه السياسة باعتبارها لم تمنع الارتفاع في الأسعار، ولم تقضي على فائض الطلب في أحيان كثيرة، والبعض الآخر يرى بأنها فعالة كونها ساهمت في امتصاص الانفاق خاصة في فترات الحرب، فإنه يمكن القول أن سياسة القيود المباشرة تعمل على إبطاء معدل التضخم وإن كانت لا تنجح تماما في القضاء عليه، فهي عبارة عن قيود مؤقتة بحيث تزول بزوال الأسباب التي تدعو إليها.

خلاصة:

تبين من خلال هذا الفصل أن التضخم ظاهرة اقتصادية أخذت حيزا كبيرا من التفكير الاقتصادي وتضاربت حوله الافكار ووجهات النظر، إذ ركز البعض على الأسباب الدافعة لحدوثه بينما اتجه البعض الآخر الى الاهتمام بالنتائج والآثار المترتبة عنه، ورغم هذا الاختلاف إلا أنه يتفق على أن التضخم يعبر عن الارتفاع العام والمستمر في مستوى الاسعار، مما يؤدي الى تدهور قيمة العملة وفقدانها لقوتها الشرائية، وذلك نتيجة لعوامل عديدة قد تدفع بالطلب الكلي نحو الارتفاع أو العرض الكلي نحو الانخفاض، أو ظهور اختلالات هيكلية في الاقتصاد.

وبما أن التضخم يعتبر ظاهرة اقتصادية غير مرغوب فيها، فإن ذلك سيترتب عنه جملة من الآثار على مستوى النشاط الاقتصادي والوضع الاجتماعي، نتيجة ما يسفر عنه من انخفاض قيمة العملة والتأثير في مستوى الاستهلاك والادخار والاستثمار، بالإضافة الى إعادة توزيع الدخل وتعميق حدة التمايز الطبقي في المجتمع.

كل هذه الآثار ستدفع بالسياسات الاقتصادية سيما النقدية والمالية منها للبحث بجدية في الوسائل والأدوات الناجعة للتخفيف من حدتها والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، مثل: معدل إعادة الخصم، سياسة الاحتياطي الاجباري، عمليات السوق المفتوحة، بالإضافة الى كل من السياسة الضريبية وسياسة الانفاق العام. وذلك من خلال استهداف التضخم مباشرة أو من خلال التأثير على العوامل والمتغيرات المسببة له، وهو ما دفعنا الى البحث في العلاقة بين التضخم وهذه المتغيرات في الفصل الثاني وفقا لما ورد في النظريات الاقتصادية المفسرة للتضخم.

الفصل الثاني

علاقة التخزين ببعض المتغيرات الاقتصادية

تمهيد

يعتبر التضخم من بين الظواهر الاقتصادية التي تولد عنها نقاشا وجدلا كبيرا بين مختلف النظريات الاقتصادية، حيث استحوذ على اهتمام العديد من الاقتصاديين والباحثين الذين حاولوا تفسير هذه الظاهرة، والبحث في أهم العوامل التي تقف وراء تفاقم معدلاتها.

وفي ظل تحليل هذه الظاهرة، بينت النظريات أن التضخم يرتبط بجملة من المتغيرات المفسرة لديناميكية العملية المولدة له والتي تختلف تبعا لوجهة نظر كل منها، وبالتالي فإن فهم علاقته بمختلف المتغيرات الاقتصادية تمثل جزءا رئيسيا من فهم هذه الظاهرة، لما لهذه المتغيرات من أثر على اتجاهات المستوى العام للأسعار، ذلك أن فهم هذه العلاقات يسفر عن إعطاء تقييم موضوعي للقوى التي تتسبب في حدوث التضخم، والتي تعد بمثابة الخطوة الأولى لرسم السياسات من طرف متخذي القرارات الاقتصادية، مما يساعد الدولة على تأدية دورها الاقتصادي للتخفيف من حدة آثار هذه الظاهرة وتحقيق مستويات معقولة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

ولهذا الغرض سيتطرق هذا الفصل الى علاقة التضخم بأهم المتغيرات الاقتصادية على الصعيدين الداخلي والخارجي للاقتصاد، وذلك من خلال البحث في علاقته بكل من سعر الصرف، التضخم المستورد، واسعار النفط كمتغيرات خارجية للاقتصاد في المبحث الأول، ثم الانتقال في المبحث الثاني الى علاقة التضخم بكل من: سعر الفائدة، عجز الموازنة، الانفاق العام، الاجور، البطالة، عرض النقود، والنمو الاقتصادي كمتغيرات داخلية، في حين خصص المبحث الثالث للبحث في العلاقة بين التضخم ودوال الاستهلاك.

الفصل الثاني: علاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية

المبحث الأول، علاقة التضخم بالمتغيرات الاقتصادية الخارجية:

إن فهم ظاهرة التضخم يتطلب تحليل العلاقات التي تربطه بباقي المتغيرات الاقتصادية، حسب ما أشارت إليه النظريات الاقتصادية ووفقا لما تحدده من اتجاه لهذه العلاقات، وعليه سوف نسلط الضوء على أهم هذه المتغيرات بدءا بالمتغيرات المرتبطة بالاقتصاديات الخارجية، ومنها:

المطلب الأول: العلاقة بين التضخم وسعر الصرف: يعتبر التضخم وسعر الصرف من أهم المتغيرات التي تؤثر على استقرار الاقتصاد الكلي، وعلى الرغم من اتفاق الدراسات الاقتصادية حول وجود علاقة بينهما، إلا أنه لا يوجد إجماع كامل بين نتائج هذه الدراسات التي اختلفت آرائها بشأن اتجاه هذه العلاقة، حيث ترى بعض الدراسات أن لسعر الصرف تأثير واضح على معدلات التضخم، في حين ترى دراسات أخرى أن لمعدلات التضخم دور في تحديد سعر صرف العملة، أما البعض الآخر فيرى أن تعقد هذه العلاقة يعتمد على طبيعة واختلاف أنظمة الصرف.

أولا، علاقة التضخم بسعر الصرف من خلال نظرية تعادل القوة الشرائية: يعود أصل نظرية تعادل القوة الشرائية إلى الاقتصادي السويدي غوستاف كاسل بصياغتها عام 1916، عندما أصدر كتاب بعنوان "النقود وأسعار الصرف الأجنبي بعد عام 1914 أين تناول معدل التوازن في الاقتصاد الذي يتأثر بمعدلات التضخم. وتعادل القدرة الشرائية هي النظرية التي وضعت علاقة بين معدلات التضخم وأسعار الصرف في سوق الصرف لعملة بلدين،¹ وهي تقوم على الفرضيات التالية:²

- وجود السلع والخدمات غير المتداولة التي تحول دون وجود الرقابة؛
- تكاليف كبيرة للمعاملات التي ترافق تبادل السلع، بما في ذلك تكاليف النقل والحصول على تفاصيل الأسعار والضرائب، والحواجز غير الجمركية الأخرى للتجارة التي تجعل عملية التحكيم مكلفة؛
- الاختلاف من دولة لأخرى في تكوين سلة السلع والخدمات المدرجة في حساب المستوى العام للأسعار، وخاصة في حالة المؤشر الذي يستند على دالة الانتاج بدلا من دالة الاستهلاك.

¹ : ADOUKA Lakhdar, **Modélisation du taux de change du dinar algérien à l'aide des modèles ECM**, Thèse de doctorat, UNIVERSITE ABOU-BAKR BELKAÏD, TLEMCEN, 2010-2011, p. 39.

² : Robert Lafrance, Lawrence Schembri, **Purchasing-Power Parity: Definition, Measurement, and Interpretation**, BANK OF CANADA REVIEW, 2002, p. 28.

الفصل الثاني: علاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية

- سعر الصرف الحقيقي ليس ثابت في المدى القصير (بسبب مرونة المستويات العامة للأسعار وكذا تأثير الصدمات النقدية..) أو على المدى الطويل بسبب الصدمات الحقيقية المستمرة.

وخلاصة هذه النظرية أن القوة الشرائية للعملة داخل البلد هي التي تحدد قوتها الشرائية خارجه، بمعنى أن الأسعار الداخلية هي التي تحدد سعر الصرف الخارجي، فقد كانت تقلبات الأسعار الداخلية عقب الحرب العالمية الأولى كبيرة إلى الحد الذي حمل كاسل على تفسير حركة أسعار الصرف بالتقلبات في القوة الشرائية الناتجة عن الفروق التضخمية،¹ وعليه فإن العلاقة بين عملتين تتحدد تبعاً للعلاقة بين مستويات الأسعار السائدة في كل من الدولتين، مما يعني أن التغيرات التي تحدث على مستوى أسعار الصرف تعكس التباين في الأسعار النسبية في كلا الدولتين، وبالتالي فإن السعر التوازني الذي يستقر عنده سعر الصرف في زمن معين يعني تساوي القوة الشرائية للعملتين.

1- صيغ نظرية تعادل القوة الشرائية: تعتمد هذه النظرية على صيغتين هما:

أ. **الصيغة المطلقة:**² تعتبر هذه الصيغة امتداداً لقانون السعر الوحيد، والذي يستلزم أن وحدة نقدية بعد تحويلها تبادل بنفس سلة السلع والخدمات في الدولة المحلية والأجنبية، وهي تستند على غياب تكاليف المبادلات، بالإضافة إلى أن أسعار نفس السلع متساوية في مختلف الدول تحت اثر الموازنة في حالة اعتمادها لنفس العملة، وتبين هذه الصيغة أن سعر الصرف التوازني لعملتين مختلفتين يساوي العلاقة بين مستويات الاسعار، أي أن القوة الشرائية لعملة ما هي إلا مماثلة لقوتها الشرائية في بلد آخر، ومنه:

$$P_i = E P_i^*$$

حيث أن:

E: سعر الصرف للسلعة i وهو يعبر عن سعر العملة الاجنبية.

P_i: مستوى الأسعار للسلعة i معبرا عنها بالعملة المحلية.

P_i^{*}: مستوى الأسعار للسلعة i معبر عنها بالعملة الاجنبية.

¹ : Serge Rey, Les taux de change bilatéraux adoptés pour l'entrée dans l'euro sont-ils des taux d'équilibre? Une tentative de réponse à l'aide de la parité des pouvoirs d'achat et de la parité des coûts, L'Actualité économique, vol. 77, n° 1, 2001, p. 77.

² : Robert Lafrance and Lawrence Schembri, op cit, p. 29

الفصل الثاني: علاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية

كما أن P_i و P_i^* تحسب انطلاقا من متوسط مرجح لأسعار n سلعة من سلات وطنية للإنتاج أو الاستهلاك، وبالتالي فإن:

$$P = \sum_{i=1}^n w_i P_i$$

$$P^* = \sum_{i=1}^n w_i^* P_i^*$$

حيث: w_i و w_i^* هي معاملات الترجيح للسلعة i في السلة، وبافتراض أن معاملات الترجيح متجانسة وقانون السعر الواحد محقق بالنسبة لجميع السلع فإن:

$$EP^* = P$$

$$E = P / P^* \quad \text{أو}$$

ب. **الصيغة النسبية:** اهتمت الصيغة النسبية بالحالة التي تكون فيها الأسعار الأجنبية مختلفة عن الأسعار المحلية ولكنها مرتبطة من خلال علاقة مستقرة: $P^* = P k e$

حيث: k الفرق بين أسعار السلع المحلية والسلع الأجنبية، وبالتالي فإن أي تغيير في أسعار السلع الأجنبية (التضخم الأجنبي P^*) سيقابله تغيير نسبي في سعر الصرف كالتالي:¹

$$e_t = e_t + P_t - P_t^* = 0 \quad \text{أو} \quad e_t = P_t^* - P_t$$

ووفقا لهذه الصيغة فإن سعر الصرف بين عملتين يتحدد من خلال النسبة بين المستوى العام للأسعار في البلدين، مما يعني أن الانخفاض في القوة الشرائية الداخلية للعملة الناتج عن ارتفاع المستوى العام للأسعار سيؤدي إلى انخفاض نسبي للعملة في سوق الصرف، ويمكن الحصول على الصيغة النسبية بإدخال اللوغاريتم على الصيغة المطلقة كالتالي:²

$$\text{Log} S = \log P - \log P^*$$

وإذا عبرنا عن المعادلة الأخيرة بالتغيير نحصل على:

$$\Delta S_t = \Delta P - \Delta P^*$$

هذه المعادلة تبين أن معدل إنخفاض سعر الصرف الإسمي يساوي إلى فرق مستوى التضخم بين البلد محل الدراسة والبلد الأجنبي.

¹ : bernard Guillochon, Annie Kawecki, *économie internationale*, 5^{ème} édition, Dunod, paris, 2006, p. 297.

² : Jerry Coakley and al, **Purchasing power parity and the theory of general relativity: the first tests**, Journal of International Money and Finance, N 24, 2005, P. 295

الفصل الثاني: علاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية

وعليه فان نظرية تعادل القوة الشرائية تعني أن أسعار الصرف بين عملتين تبقى في مستوى التعادل طالما ظلت القوة الشرائية لكل من العملتين بدون تغيير، فإذا تغير مستوى الاسعار في إحدى البلدين ينعكس ذلك على سعر الصرف.

وتبين هذه النظرية أن أي اختلال في المستوى النسبي للأسعار يكون مؤقتا، لأن قوى السوق ستعمل على إعادة التوازن وهذه القوى هي عملية الموازنة السلعية، وتعني هذه العملية أن ارتفاع معدل التضخم في دولة أ سيؤدي إلى جعل أسعار هذا البلد اقل تنافسية من أسعار البلد ب ويزيد الطلب على عملته ولهذا يتغير سعر الصرف بين العملتين لصالح عملة البلد ب، وسيؤدي إلى انخفاض سعر الصرف أ إلى رجوع أسعاره إلى الحالة التنافسية ويكثر الطلب عليه، بينما سعر العملة ب التي ارتفع معدلها سيؤدي الى جعلها أقل جاذبية وبهذا يعود توازن سعر الصرف مرة اخرى.

ثانيا، أنظمة الصرف الأجنبي والتضخم: حاول عدد كبير من الاقتصاديين العمل على اختبار العلاقة القائمة بين نظام سعر الصرف الأجنبي ومعدلات التضخم، وعلى رأس هذه الدراسات تلك التي قام بها الاقتصادي Edwards سنة 1993، الذي حاول استخدام سعر الصرف الأجنبي لمعرفة هل له تأثير على الأداء التضخمي للاقتصاد في ظل درجة معينة من الانضباط المالي، حيث استعمل في ذلك عينة متكونة من 52 دولة نامية بمعطيات إحصائية تمتد من سنة 1980-1989 كما استعمل ترتيبات نظم الصرف لصندوق النقد الدولي، وتوصل الى أن مستويات التضخم منخفضة في الدول التي تتبنى نظم الصرف الثابتة، ومن جهة أخرى قام كل من Edwards سنة 2001 و Mendoza في سنة 2003 بدراسة تجريبية أخرى، واستنتج أن المزيد من الثبات تكون فعالة في تحسين مصداقية السلطات النقدية وتحقيق معدلات تضخم مقبولة.¹

وفي سنة 1997 وجد Ghosh et al أن الأنظمة الثابتة والوسيلة سمحت بتخفيض التضخم الى 5% و 1,5% على التوالي، ومع إضافة عرض النقود في الانحدار انخفض معدل التضخم في ظل نظام الصرف الثابت من 5% الى 1,8%، وتوصلوا الى أن نظام الصرف الثابت يمكن أن يلعب دورا كبيرا في التأثير على مصداقية وانضباط السياسة النقدية.² كما قام Ghosh et al سنة 2002 باستخدام مجموعة

¹ : Mohamed Daly Sfia, **Le choix du regime de change pour les économies émergentes**, MPRA Paper , No 4075, posted 17. July 2007 , p. 75

² : Mouhamadou Bamba DIOP, Alsim FALL, **La problématique du choix du régime de change dans les pays de la CEDEAO**, DIRECTION DE LA PREVISION ET DES ETUDES ECONOMIQUES, Document d'Etude N°20, 2011, p. 27.

الفصل الثاني: علاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية

كبيرة من البيانات من 147 دولة على مدى ثلاثين عاما (1970-1999) وذلك بالاستناد الى ترتيبات FMI، حيث وجدوا ان مستويات التضخم جد منخفضة في نظم الصرف الثابتة مقارنة بالنظم المرنة أو الوسيطة.¹

كما قام (2002) Rienhart et Rogoff و (2000) Levy – yeyati et Stureneger (2002) باستعمال ترتيبات صندوق النقد الدولي للمقارنة بين الأداء الاقتصادي لمختلف أنظمة الصرف الأجنبي، والتي توصلت الى أن الأنظمة الثابتة ترتبط بأفضل مردودية فيما يتعلق بالتضخم مقارنة بالأنظمة المرنة،² حيث قامت دراسة Levy – yeyati et Stureneger (2002، 2000) باستعمال ترتيبات FMI لمقارنة الأداء التضخمي لعينة مكونة من 154 دولة خلال الفترة 1974-1999، وافترضت أن أنظمة الصرف الاجنبي تؤثر بطريقة مباشرة على التضخم من خلال توقعات أقل للتضخم، وبطريقة غير مباشرة من خلال التغيير في عرض النقود، مع استثناء الدول ذات التضخم المرتفع من الدراسة. وقد توصلت الى أن تأثير أنظمة الصرف الثابتة على التضخم يكون فقط في الدول غير الصناعية، وذلك دون الدول الصناعية حيث لا يكون لأنظمة الصرف تأثير كبير على التضخم.³

وفي سنة 2003 قام كل من Ghosh, Guld, Wolf بدراسة عينة مكونة من 136 دولة عضو في صندوق النقد الدولي للفترة 1960-1990 ومقارنة الأداء التضخمي لأنظمة الصرف، حيث بينت أن مستويات التضخم كانت عالية بالنسبة لنظام الصرف العائم مقارنة بالنظام الثابت.⁴

التفسير المرتبط بأفضلية مردودية لنظام سعر الصرف الثابت مقارنة بمردودية الأنظمة العائمة في مكافحة التضخم يكمن في القاعدة التنظيمية (الانضباط النقدي) التي ينطوي عليها تبني نظام سعر الصرف الثابت، حيث أن الدول المتبنية لهذا النظام تعرف نمواً ضعيفاً في الكتلة النقدية (عرض النقود) التي تترجم أثر القواعد التنظيمية والمصادقية التي تحدثها هذه الأنظمة، بالإضافة الى أن تثبيت سعر الصرف يرفع ويزيد من ثقة الاحتفاظ بالعملة المحلية، ويحفز على زيادة الطلب على العملة (الرغبة في

¹: Michael Bleaney, Manuela Francisco, **The Performance of Exchange Rate Regimes in Developing Countries– Does the Classification Scheme Matter?**, CREDIT Research Paper, No. 07/04, p. 2.

²: Mohamed Daly Sfia, *ibid*, p. 76-77.

³: EDUARDO LEVY-YEYATI, FEDERICO STURZENEGGER, **Exchange Rate Regimes and Economic Performance**, IMF Staff Papers, Vol. 47, Special Issue, 2001, p. 67-72.

⁴: Darine GHANEM, **Fixed Exchange Rate Regimes and Price Stability: Evidence from MENA Countries**, document de recherche, laboratoire montpelliérain d'économie théorique et appliquée, 2010, p. 6.

الفصل الثاني: علاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية

الاحتفاظ بالنقود بدلاً من إنفاقها) عند مستوى معطى للعرض النقدي، مما يساهم في المحافظة والإبقاء على معدلات تضخمية ضعيفة.¹

ثالثاً، سعر الصرف كمثبت اسمي في برامج مكافحة التضخم: تعاني العديد من الدول النامية من ظاهرة التضخم الجامح والمستمر لفترات طويلة، وتحاول بعض هذه البلدان توظيف أسعار الصرف لمحاربة التضخم وتخفيض معدلاته ومراقبته، وتعتبر برامج التثبيت باستعمال سعر الصرف كمثبت بمثابة برامج لمحاربة التضخم، والتي تحتوي على مسار معلن عن حدود تغيرات أسعار الصرف الاسمية، أين يكون هدف التثبيت هو سعر الصرف بشكل عام بالنسبة لعملة قوية ذات تضخم منخفض. وتشير بعض الدراسات الى أن سياسة تخفيض سعر الصرف استخدمت كأداة رئيسية لتخفيض معدلات التضخم، حيث أنه بعد تطبيق هذه البرامج فإن أثر التثبيت لسياسة سعر الصرف على الأسعار والتوقعات يسمح بتخفيض التضخم بسرعة كبيرة، وفي السنة الثالثة من البرامج فإن التضخم ينخفض إلى أرقام العدد الواحد، وحتى في حالات إلغاء تعهد سياسة سعر الصرف المعلنة فإن التضخم يبقى أقل من مستوياته ما قبل البرنامج.²

وقد استخدمت سياسة القضاء على التضخم التي تركز على التثبيت الاسمي لسعر الصرف كاستراتيجية في الكثير من الدول، إذ حققت نتائج جد مرضية مما يدل على نجاعة استعمال سعر الصرف كمثبت اسمي لتخفيض معدلات التضخم، حيث نجحت كل البرامج في تخفيض معدلات التضخم من مستوياتها المرتفعة، ومنها: إيطاليا (1980) ، أيرلندا (1980) ، البرتغال (1990) ، واليونان (1990)، وغيرها بفضل مصادقية السياسة المالية والاجتماعية المصاحبة له، وذلك على خلاف بعض التجارب في أمريكا اللاتينية حسب ما يشير إليه Detragiache و Hamann (1997). كما أن الإقبال المكثف على اختيار الربط الاسمي لسعر الصرف على حساب النقود في مكافحة التضخم، يعتبره كل من Guidotti و Vegh بسيط الفهم والاستيعاب، لأن سعر الصرف كأداة لمحاربة التضخم تظهر بأنها بسيطة وفعالة، وفيما يخص بساطة هذه الأداة وبشكل خاص في الاقتصاد الصغير والمنفتح على الخارج،

¹: جبوري محمد، أنظمة الصرف الاجنبي على التضخم والنمو الاقتصادي دراسة نظرية وقياسية باستعمال بيانات بانل، اطروحة دكتوراه، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012، ص. 212.

²: عيسى محمد الغزالي، سياسات اسعار الصرف، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23، 2003، ص.

الفصل الثاني: علاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية

فإن مراقبة تغير سعر الصرف يسمح بالتدخل بشكل مباشر للتأثير على القدرة الشرائية، والذي بدوره يضمن استقرار الأسعار خلال فترة كافية من الزمن، حيث أن الربط بعملة قوية لبلد يعرف معدلات تضخمية معتدلة ومستقرة يسمح باستقرار أسعار السلع القابلة للتداول.¹

وعموما يتوقف الاختيار بين سعر الصرف وعرض النقود كأداة وركيزة اسمية على درجة مراقبة هذه الأداة، ففي الدول التي يكون فيها سعر الصرف ثابتاً، يكون إطار سياسة القضاء على التضخم بسيطاً على اعتبار أن كل المعلومات الضرورية لتوجيه سياسة السلطات العامة تختزل في متغير واحد ألا وهو سعر الصرف.

غير أن التجارب الجديدة لبرامج مكافحة التضخم تبرز المخاطر المرتبطة بهذه البرامج والمتمثلة في ارتفاع القيمة الحقيقية للعملة، وتوسع العجز في الميزان التجاري ممول بانتقال رؤوس الأموال الناجم عن تعزيز ثقة المستثمرين والتوقعات ببقاء الالتزام تجاه سعر الصرف، هذه التدفقات تؤدي إلى ارتفاع مخزون الاحتياطي من العملة ولكن في نفس الوقت تؤدي إلى ارتفاع الخصوم الأجنبية، وعليه تصبح هذه الدول تابعة للأسواق العالمية لرؤوس الأموال، وكذلك ترتفع درجة تعرضها للمخاطر الخارجية، كما أن عدم الاتساق ما بين سياسات سعر الصرف والسياسة الاقتصادية أدى إلى أزمات سعر صرف.

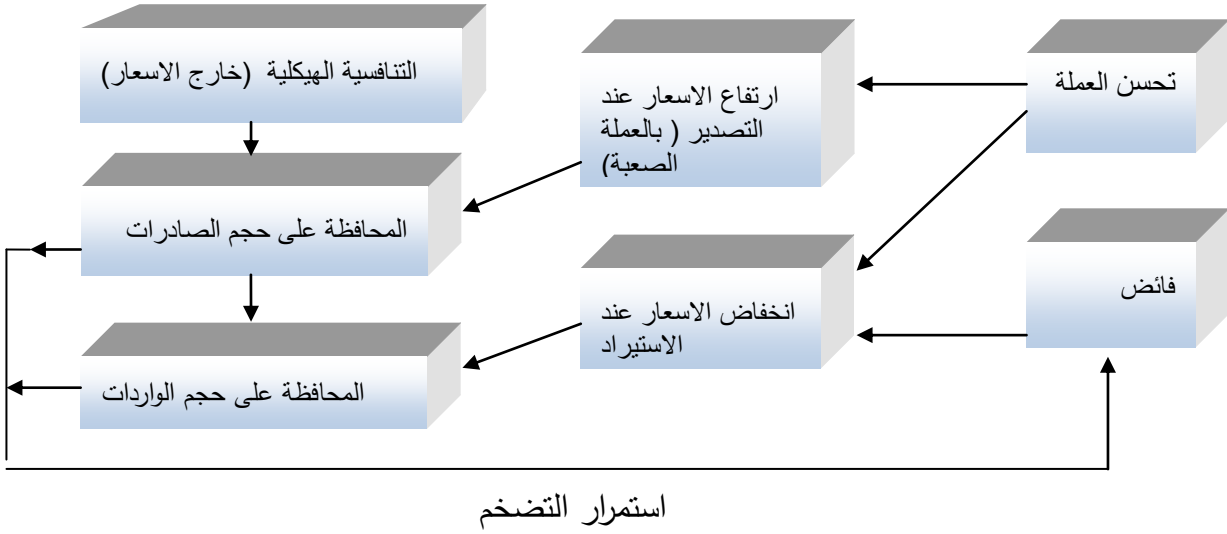
رابعاً، مقاومة التضخم كأحد أهداف سياسة سعر الصرف: إن تحسن سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم وتتضاعف أرباح المؤسسات، مما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط، وهذا ما يمكنها أيضاً من تحقيق عوائد إنتاجية وانتاج سلع ذات جودة عالية ما يعني تحسن تنافسياتها، وتسمى هذه الظاهرة بالحلقة الفاضلة للعملة القوية وتم اعتمادها كأساس للسياسة المناهضة للتضخم التي تبنتها فرنسا انطلاقاً من 1983.² وتوضح هذه الحلقة وفق الشكل الموالي:

¹: جبوري محمد، مرجع سابق، ص، 199-200.

²: قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003، ص، 131-132.

الفصل الثاني: علاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية

الشكل رقم (09): يوضح الحلقة الفاضلة للعملة القوية

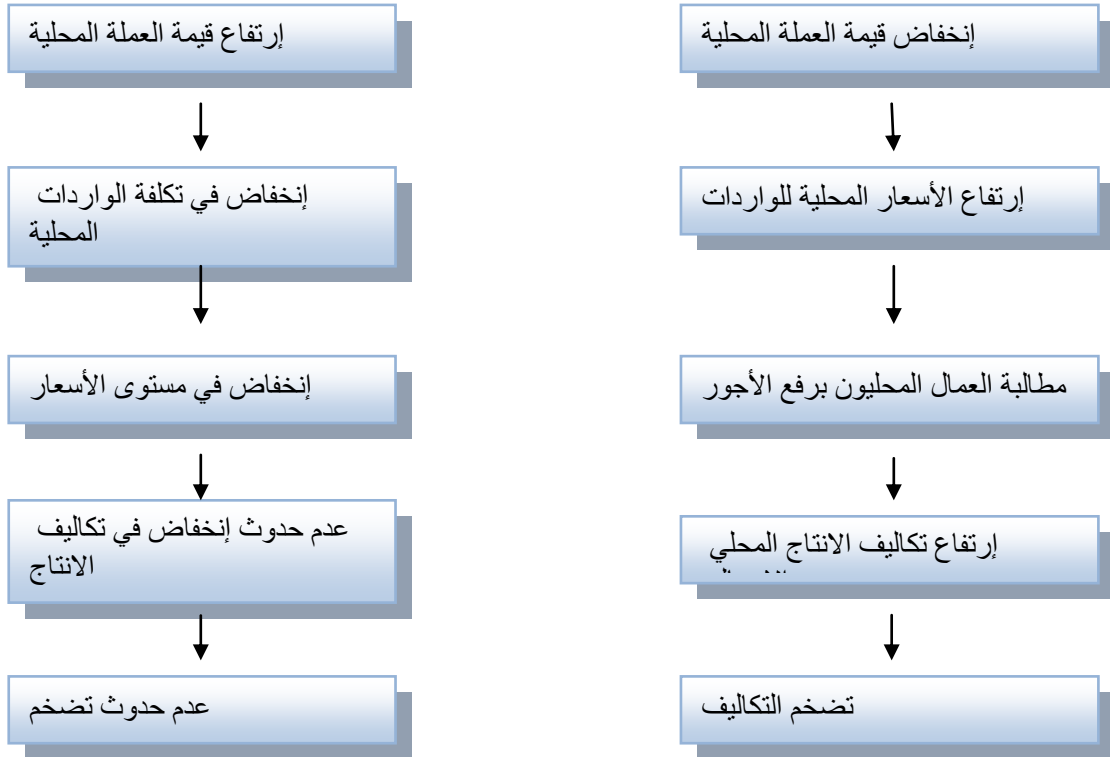


المصدر: قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص، 132.

يتضح من خلال هذه الحلقة أن تحسن قيمة العملة سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الصادرات مقابل انخفاض أسعار الواردات، وفي ظل المحافظة على حجم الواردات والصادرات فإن هذا سيجتنب عنه تحقق فائض.

خامسا، تأثير المسننة: ينتج عن العلاقة بين سعر الصرف والتضخم تأثير يطلق عليه بتأثير المسننة، وهو يعبر عن تقلبات أسعار الصرف بارتفاع مستويات الأسعار، إذ أنه عند انخفاض قيمة العملة ينخفض المستوى المتوسط للأسعار المحلية في البداية، ورغم ذلك يرفض العمال المحليين تخفيض أجورهم، ولعدم مرونة الإنتاج يؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار المحلية للواردات، وبالتالي تطالب نقابة العمال بالزيادة في الأجور فترتفع بذلك تكاليف الإنتاج أي تضخم التكاليف، أما عند ارتفاع قيمة العملة تنخفض تكلفة الواردات، مما يؤدي إلى الانخفاض في مستوى الأسعار، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (10): يوضح تأثير المسننة

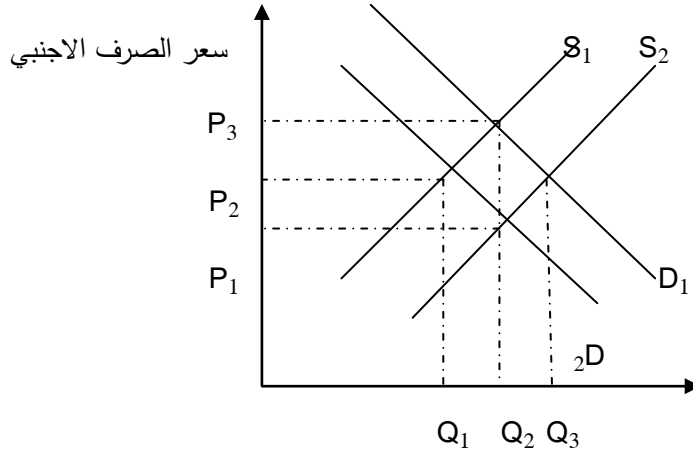


المصدر: رنان راضية، أنظمة سعر الصرف في البلدان النامية ودورها في مكافحة التضخم في ظل التحولات المالية الدولية، دراسة حالة البلدان الناشئة (الشيلي والمكسيك)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص. 46.

سادسا، تأثير التضخم على سعر الصرف: إن زيادة معدلات التضخم المحلي بنسبة أكبر من معدلات التضخم الاجنبي سيؤدي الى انخفاض قيمة العملة المحلية في سوق الصرف، حيث يترتب عن التضخم المحلي ارتفاع أسعار الصادرات الوطنية، مما يجعلها أقل منافسة في الأسواق الدولية كما يجعل أسعار الواردات أرخص نسبيا من السلع المحلية، ويترتب على هذه العملية ارتفاع الطلب على السلع والخدمات الاجنبية وعلى العملة الاجنبية، مقابل انخفاض طلب الاجانب على العملة الوطنية لانخفاض طلبهم على السلع والخدمات الوطنية فتتدهور قيمة العملة المحلية،¹ ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

¹: هيل عجمي جميل الجنابي، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2014، ص. 99-100.

الشكل رقم (11): يوضح العرض والطلب على العملة



المصدر: هيل عجمي جميل الجنابي، مرجع سابق. ص، 100.

يتضح من خلال المنحنى (11) أن انخفاض الطلب على العملة المحلية سيؤدي الى انتقال منحنى الطلب نحو اليسار اي من D_1 الى D_2 ، وتخفض الكمية المطلوبة من العملة الوطنية من Q_1 الى Q_2 ، وبالمقابل مادامت السلع الاجنبية رخيصة الثمن من وجهة نظر المستورد الوطني، فانه يزيد الطلب الوطني عليها ويترتب على ذلك زيادة الكمية المعروضة من العملة الوطنية لغرض شراء العملة الاجنبية من S_1 الى S_2 ، أي ينتقل منحنى عرض العملة الوطنية نحو اليمين والى الاسفل وتزداد الكمية المعروضة من العملة الوطنية من Q_1 الى Q_3 ، فيتحدد سعر الصرف الجديد للعملة الوطنية والذي يقل عن سعر الصرف القديم.

وعليه فالتضخم المحلي هو المتسبب الرئيسي في إحداث الاختلال على مستوى ميزان المدفوعات، ويتجلى هذا التضخم من خلال زيادة في أسعار السلع والخدمات، مما يستدعي تغيير سعر الصرف بما يتوافق ومستوى الأسعار السائدة في الاقتصاد، على أن لا يكون هناك تدخل للدولة في تحديد سعر الصرف مما يعني حيادية السياسة النقدية.

سابعاً، آلية سعر الصرف وتأثيرها في التضخم: تهدف البرامج المدعمة من قبل صندوق النقد الدولي الى تحقيق مستوى ادنى من التضخم بما يحقق انسجاماً واستقراراً في اسعار الصرف، وتستمد هذه الفكرة من النموذج البسيط الذي يركز على مبدأ تكافؤ القوة الشرائية والذي يخص الاقتصاد الانتاجي للسلع المتبادل بها دولياً، إذ يعبر مبدأ تعادل القوة الشرائية عن وجود حد أعلى لمعدل التضخم يعادل بشكل عام معدل الشركاء التجاريين، ويستند الى هذا المبدأ سياسات مختلفة لسعر الصرف أهمها سياسة تخفيض العملة

الفصل الثاني: علاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية

التي تتمثل في تخفيض سعر الصرف الاسمي الى المستوى التوازني او الحقيقي بهدف رفع القدرة التنافسية للاقتصاد وتصحيح اختلال ميزان المدفوعات.¹

وبما أن التضخم المستورد يعبر عن التضخم الناتج عن العلاقات الاقتصادية الدولية الذي يكون نتيجة لتقلبات اسعار الصرف سواء في ظل التعويم الحر او التثبيت، فإنه لا يمكن أن يكون لتخفيض قيمة العملة تأثيرا مباشرا على التضخم المستورد، وإنما التأثير ينعكس من خلال آلية الحساب الجاري أي التغير في مرونة الصادرات والواردات. وقد تناولت النظرية الاقتصادية دراسة أثر سياسة تخفيض العملة على مرونة الصادرات والواردات من خلال منهج المرونات.²

ومن أهم ما تبرزه النظرية الاقتصادية للتخفيض هو ارتباط تصحيح الميزان التجاري باختفاء الضغوط التضخمية او التحكم في الاسعار المحلية، ذلك أن ارتفاع الاسعار يؤدي إلى انخفاض الصادرات وزيادة الواردات، ويثبت الواقع عدم إمكانية التحكم في التضخم أو مستويات الاسعار فغالبا ما يكون التخفيض في بداياته تضخيميا، حيث تتمثل أهم الضغوط التضخمية التي يولدها التخفيض فيما يلي:³

- ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة، وهو ما يؤثر على النفقات الضرورية للمعيشة؛

- ارتفاع أسعار المنتجات الوسيطة المستوردة، الأمر الذي يدفع بتكاليف الانتاج المحلية نحو الارتفاع؛

- زيادة طلب المقيمين على السلع المحلية البديلة أو الأقرب للاستبدال بالسلع المستوردة.

وإذا لم تكن هناك طاقات عاطلة تصلح للتشغيل مباشرة ومرونة في اعادة توزيع وتخصيص الموارد على نحو سريع بزيادة هذا النوع من المنتجات، فإن أسعارها تتجه نحو الارتفاع، كما تزداد حدة التضخم إذا زاد الطلب العالمي على سلع التصدير في الوقت الذي يصعب فيه زيادة انتاجها في الأجل القصير أو المتوسط.

¹: رنان راضية، انظمة سعر الصرف في البلدان النامية ودورها في مكافحة التضخم في ظل التحولات المالية الدولية، دراسة حالة البلدان الناشئة (الشيلي والمكسيك)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص، 56.

²: نفس المرجع، ص، 57.

³: رمزي زكي، التضخم المستورد، دراسة اثار التضخم للبلاد الراسمالية على البلاد العربية، القاهرة، 1986، ص. 231-232.

الفصل الثاني: علاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية

- من المتوقع أن تزداد دخول المصدرين والمنتجين للسلع البديلة للواردات وكذلك دخل الحكومة من الضرائب، لهذا فمن المحتمل أن تؤدي الزيادة في الدخل الى زيادة واضحة في الطلب الاستهلاكي على المنتجات المحلية او المستوردة، كما أن ارتفاع أسعار السلع الاستثمارية المستوردة يؤدي الى ارتفاع النفقة الاستثمارية للمشروعات.

فضلا عن زيادة عبء المديونية ومنح التخفيض ميزات نسبية للمستثمرين الاجانب، مما يعرض المستثمرين المحليين لمنافسة غير متكافئة معهم.

المطلب الثاني، التضخم وأسعار النفط: بالنسبة للاقتصاديات التي تعتمد على قطاع المحروقات بشكل كلي او شبه كلي، فإنها تستورد معظم احتياجاتها الاستهلاكية والاستثمارية من العالم الخارجي، وفي محيط عالمي مليء بالضغوطات التضخمية، فإن هذه الأخيرة ستنقل لتضاف لسلة التضخم المحلي نتيجة الترابط القوي بين صادرات النفط والواردات في هذه الدول، خصوصا إذا ما كانت أسعار النفط في العالم مرتفعة.

ويرجع ارتفاع معدل التضخم الناتج عن ارتفاع أسعار النفط لأسباب مختلفة من بينها، أنها تؤدي إلى زيادة مباشرة في أسعار الطاقة والتي تؤدي بدورها الى ارتفاع تكاليف الإنتاج والتوزيع، لأن النفط يمثل مادة أولية تدخل في الزراعة والصناعة وقطاع الخدمات، وبالتالي ارتفاع الأسعار، بالإضافة الى ما يترتب عن ذلك من آثار ثانوية تزيد من الضغط على التضخم، وهو ما يدخل الدول المستهلكة للنفط في أزمات مالية وضغط اجتماعي رهيب. وقد أجريت العديد من الدراسات لمناقشة تفاصيل أثر زيادة اسعار النفط على الاقتصاد، حيث خلصت الى أن أسعار المواد الغذائية هي الأكثر تضررا من ارتفاع أسعار النفط، بسبب التأثير المباشر لارتفاع تكاليف الإنتاج، ولكن بشكل غير مباشر أيضا من خلال الانخفاض في العرض الناتج عن استبدال المحاصيل الغذائية بإنتاج الوقود البيولوجي أو الحيوي المستخرج من الحبوب كالقمح والذرة في محاولة للعثور على بدائل أقل تكلفة من النفط، وهو ما يرفع من أسعار هذه السلع العالية الاستهلاك في الدول المصدرة للنفط. كما أن ارتفاع اسعار النفط في الأسواق العالمية سينقلب على الدول المصدرة للنفط في شكل تضخم مستورد.¹

¹: بيبي يوسف، اثر تقلبات اسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص. 74.

الفصل الثاني: علاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية

وعلى الرغم من أنه يمكن لجانب العرض والنمو الاقتصادي أن يخفض من التضخم، إلا أن هذا لا ينطبق على الدول المصدرة للنفط التي تعاني من تشوه في هيكلها الانتاجي، كما أن الإيرادات الحكومية والإنفاق العام في ظل الطفرات النفطية عادة ما تزيد من الضغوط التضخمية في هذه الدول. وقد يزداد التضخم الناتج عن تقلبات اسعار النفط من خلال نظام الصرف المتبع وإدارة السياسة النقدية، حيث أنه يتم ربط عملات الدول النفطية بالدولار سعياً للحفاظ على الإيرادات النفطية المسعرة بالدولار، وهو ما يمنع البنوك المركزية من استغلال اسعار الفائدة المحلية كأداة للسيطرة على التضخم، وفي حال وجود اختلاف في دورة الاعمال بين الدول النفطية والولايات المتحدة الأمريكية، فإن هذا يؤدي الى جدل كبير بشأن مدى ملائمة السياسة النقدية المحلية، إذ نجد مثلاً أنه في الولايات المتحدة قد أدى تباطؤ اقتصادها في اواسط عام 2007 إلى تسهيل السياسة النقدية وخفض أسعار الفائدة، وبالتالي كانت دول مجلس التعاون الخليجي مرغمة على خفض اسعار الفائدة أيضاً على الرغم من أن اقتصادياتها كانت محمومة النمو وتعاني من ضغوط تضخمية، وعليه أسفرت معدلات التضخم المرتفعة وسعر الفائدة الاسمية المنخفضة عن سعر فائدة حقيق سلبي مما أدى الى نمو سريع للانتمان وتعزيز الطلب المحلي.¹

كما أن ارتفاع التضخم خلال سنوات السبعينيات يرجع في جانب منه الى الارتفاع السريع في اسعار النفط، والانخفاض في معدلات التضخم خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي تزامن مع الانخفاض في اسعار النفط، ومن ثم يتضح لنا مدى الارتباط بين تغيرات اسعار النفط والتضخم، ورغم أن معظم الأمثلة على هذه العلاقة ذات طبيعة تاريخية، إلا أنه لا يمكن إهمال تأثير اسعار النفط على التضخم، ومن جهة أخرى يؤثر التضخم على القيمة الحقيقية للعوائد النفطية التي تتلقاها الدول المصدرة لهذه المادة.²

ويمكن القول أن أهم علاقة تربط عائدات النفط والإنفاق العام تتمثل في التوسع في الإنفاق العام المدعم بإيرادات استثنائية، أي أنها ليست حقيقية والتي يمكن استغلالها في عملية التنمية، وفي ظل ضعف الجهاز الانتاجي وعدم مرونته سيترتب عن زيادة هذه الإيرادات نمو في الطلب الكلي يقابله

¹: بوسكاني رشيد، ميزان امينة، الاستقرار المالي رهينة قطاع المحروقات في الجزائر، ابحاث اقتصادية وإدارية، العدد 10، 2011، ص. 247-248.

²: حمادي نعيمة، تقلبات اسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية 1986-2008، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008-2009، ص. 63.

الفصل الثاني: علاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية

عرض محدود، مما يجعل الدول المصدرة للنفط تعيش تبعية مستمرة للخارج نتيجة نمو وارتدادها من مختلف السلع، وبالتالي فإن التضخم المترتب عن عائدات النفط يعتبر تضخماً هيكلياً.

المطلب الثالث، علاقة التضخم المحلي بالتضخم المستورد: يمكن التعبير عن التضخم المستورد من خلال الحالة التضخمية التي يتم انتقالها من البلد الشريك التجاري، وذلك عندما يكون معدل التضخم في هذا البلد أعلى منه في البلد المحلي فينتقل بذلك التضخم عبر آليات مختلفة، أهمها الميزان التجاري الذي تسجل فيه المدفوعات الناتجة عن التدفقات السلعية من وإلى الخارج، حيث ينتقل التضخم عن طريق الواردات نتيجة ارتفاع الاسعار المحلية للسلع المستوردة، ونتيجة تحسن الايرادات وتزايد النقد الاجنبي بالنسبة للصادرات، ومن أهم القنوات التي تنتقل من خلالها القوى التضخمية، نجد:¹

1- آلية التضخم من خلال اسعار السلع المتبادلة: تتحدد أسعار السلع القابلة للتبادل عموماً في الاسواق الدولية، وتتأثر بالحقوق الجمركية والدعم عند التصدير وتكاليف النقل الدولي وكذلك سعر الصرف، ونتيجة الزيادة في أنشطة الصادرات تزداد القوة الشرائية لدى العاملين في تلك الأنشطة، الأمر الذي يعني زيادة الطلب على السلع والخدمات، مما يدفع بأسعار السلع المحلية الى الارتفاع. كما ان انخفاض سعر الصرف يؤدي الى ارتفاع اسعار السلع المستوردة، خاصة إذا كانت تمثل سلعة غذائية اساسية. بالإضافة الى أن زيادة الصادرات السلعية تؤدي الى نقص المعروض منها محلياً، فترتفع أسعارها وينعكس ذلك على السلع الأخرى مسببة بذلك حلقة تضخمية مفرغة.

2- آلية التضخم من خلال اسعار السلع غير المتبادلة بها دولياً: تتمثل هذه الآلية في أن تكلفة المدخلات المستوردة اللازمة لإنتاج السلع الغير متبادلة تشكل نسبة من اجمالي التكاليف، والتي تأخذ من بيع السلع المتبادلة مؤشراً لها عند تسعيرها.

3- آلية التضخم من خلال العلاقة بين سعر الصرف والتعريف الجمركية: استهدفت هذه الآلية التخفيض من الارتفاع في الاسعار بصورة تدريجية، إلا أنه يلاحظ على هذا الاسلوب انه أدى الى تعددية الحلقة التضخمية في الاسعار، إذ كلما انخفض سعر الصرف الجمركي المطبق، كلما دعا ذلك الى تأكيد التوقعات بمزيد من الانخفاض في سعر الصرف، ومن ثم الارتفاعات في الاسعار لكثير من السلع والخدمات مما يخلق حلقة تضخمية حلزونية.

¹: رنان راضية، مرجع سابق، ص، 48- 50.

الفصل الثاني: علاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية

4- آلية التضخم من خلال تحويلات العاملين: تظهر هذه الآلية من خلال التأثير في الطلب على الواردات والسلع المحلية معاً، ومن خلال التأثير في السيولة المحلية وعلى التوسع في الائتمان، وبذلك فإن التحويلات تلعب دوراً مهماً في إيجاد حلقات تضخمية مستمرة، بعضها يمثل تضخم في الطلب والآخر تضخم في التكاليف.

5- آلية التضخم من خلال السياحة: يشكل الدخل السياحي أحد مقومات الدول السياحية، إذ أن تشجيع وتنمية النشاط السياحي يؤدي لاستقطاب أكبر قدر ممكن من النقد الاجنبي للبلد، إلا أن زيادة الطلب على السلع والخدمات سواء محلية أو مستوردة تؤدي الى ارتفاع الاسعار وتزايد الضغوط التضخمية.

6- آلية التضخم من خلال الاستثمار المباشر: يؤدي الاستثمار الاجنبي المباشر الى التضخم من خلال آليتين هما: التوسع في الطلب على الائتمان المصرفي لتلبية النفقات المحلية، بالإضافة الى زيادة الطلب على بعض الخدمات والسلع، وبما أن استجابة العرض لزيادة الطلب ضعيفة في الفترة القصيرة فقد تؤدي الى ضغوط تضخمية.

7- آلية التضخم من خلال خدمة الدين الخارجي: يؤدي الانفتاح الاقتصادي واعتماد سياسة التنمية الاقتصادية الى زيادة عملية الاستدانة التي تفرز موجات تضخمية شديدة الارتفاع، وتتبعكس على مستويات الاسعار وذلك من خلال الية الاصدار النقدي والتسعير. وتكون آلية التضخم من خلال خدمة الدين الخارجي خلال فترة التصحيح كبيرة، إذ أنه بقدر تباطؤ عملية تحريك سعر الصرف من قبل البنك المركزي بقدر ما يولد ذلك ضغوطاً تضخمية أكبر مع مرور الوقت.

وقد تم تقسيم هذه القنوات الناقلة للتضخم الاجنبي الى الاقتصاد المحلي من طرف العديد من الاقتصاديين كل حسب وجهة نظره، حيث نجد أن:¹

جوغمو Jongmoo ميز بين نوعين من القنوات التي ينتقل عبرها التضخم، كالتالي:

✓ قناة مباشرة للأسعار: هذه القناة تخص العلاقة المباشرة بين السوق العالمية وقطاعات التجارة الخارجية للاقتصاد المحلي، ويتم التأثير عبرها من خلال إحلال المدخلات في الإنتاج والاستهلاك النهائي.

¹: عبوة حسام الدين سياسة الحد من ظاهرة التضخم المستورد مع الإشارة الى حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، 2008-2009، ص، 18-19.

الفصل الثاني: علاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية

✓ قناة غير مباشرة للدخول : هذه القناة تخص أثر ميزان المدفوعات على العرض النقدي والدخل المحلي.

أما هنري Henri Mercillon فقد قسمها الى:

✓ قناة المداخيل : هي تلك المداخيل القادمة من البلد المصدر الى البلد المستقبل (الاقتصاد المحلي) والتي تحدث ارتفاع في الطلب الفعلي، ويمكن حصر هذه المداخيل في ارتفاع مداخيل الصادرات أو في الارتفاع المباشر للمتاحات النقدية للبلد المحلي خارج عائد الصادرات (أي تدفقات أخرى داخلة لرؤوس الأموال).

✓ قناة التكاليف : تؤدي هذه القناة إلى ارتفاع التكاليف للمنتجين وارتفاع الأسعار بالنسبة للمستهلكين (السلع النهائية)، وتعتمد درجة تأثير هذه القناة على درجة مرونة الواردات.

ووفقا لما توصل إليه نموذج المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية فإن قنوات التضخم المستورد تقسم إلى ما يلي:

✓ قناة إحلال السلع: عن طريق الأثر المباشر للأسعار العالمية على الأسعار المحلية.

✓ قناة تدفقات الأصول والروابط النقدية: وذلك عن طريق تأثير المداخيل القادمة من الخارج على العرض النقدي والطلب المحلي الفعال.

وبالنسبة للتقسيم الذي قدمه Samuel، فيمكن للتضخم أن ينتقل من الاقتصاد العالمي الى الاقتصاد المحلي من خلال قناتين اثنتين هما :

✓ قناة الاسعار: هي تلك القناة التي يمكن من خلالها أن تؤثر الأسعار العالمية على الأسعار المحلية.

✓ قناة السيولة : تخص الآثار المترتبة من المعاملات الدولية على كل من الدخل والسيولة التي تؤثر على الطلب المحلي الفعال.

ووفقا للتقسيمات السابقة، يتضح أنها تتشابه في مضمون قنوات انتقال التضخم الى الاقتصاد المحلي، حيث تتلخص في قناتي التكاليف والمداخيل، غير ان تأثير ارتفاع اسعار الواردات على الاسعار

الفصل الثاني: علاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية

المحلية يتوقف على عدة مؤشرات تبرز علاقة الاقتصاد المحلي بالاقتصاد الدولي، وتعتبر مؤشرات لانتقال التضخم المستورد، ومن بين هذه المؤشرات نجد:¹

1- **نسبة التجارة الخارجية او الانفتاح الاقتصادي:** وهي تعكس مدى انفتاح الاقتصاد المحلي على الاقتصاد الدولي، وتقاس هذه النسبة بقسمة مجموع الصادرات والواردات على الناتج المحلي الاجمالي، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما زاد تأثير ارتفاع اسعار الواردات على الاسعار المحلية، وزادت حساسية الاقتصاد لاستيراد التضخم.

2- **نسبة الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي:** يشير ارتفاع الميل الحدي للاستيراد الى أن معدل نمو الواردات يزيد بكثير عن معدل نمو الناتج القومي، مما يؤدي الى زيادة درجة الانكشاف الاقتصادي للخارج، الأمر الذي يضعف أثر السياسة النقدية والمالية الداخلية في التأثير على النشاط الاقتصادي.

3- **نسبة الاستيعاب المحلي الى الناتج القومي:** تعكس هذه النسبة مدى تلبية النشاط الاقتصادي المحلي لاحتياجات الانفاق المحلي، ويمكن الاستدلال عليها باستخدام مؤشر الميزان المحلي الذي يمثل مقدار الفجوة التضخمية، والتي تساوي اجمالي الاستخدامات مطروحا منها اجمالي الموارد.

4- **طبيعة هيكل الواردات:** يتم من خلال هذا المؤشر معرفة امكانية مواجهة وتجنب اثار الارتفاع الذي يحدث في اسعار الواردات، وذلك عن طريق الضغط على الواردات وتقليل حجمها سيما إذا كانت السلع استهلاكية كمالية.

5- **مرونة الطلب على الواردات:** كلما كانت مرونة الطلب السعرية للواردات قليلة كلما زاد تأثير اسعار الواردات على السلع المحلية، وكلما كانت مرونة الطلب السعرية مرتفعة كان ذلك مؤشرا على قدرة البلد النامي في احلال الواردات.

6- **طبيعة التوجه الجغرافي للواردات:** كلما انساب الجزء الاكبر من الواردات من البلاد الرأسمالية التي تشهد التضخم، كلما زادت الحساسية لاستيراد التضخم مقارنة بما لو كانت الواردات تتميز بالتوازن الجغرافي بين مناطق العالم المختلفة.

¹: يوسف فالح الحنيطي، اثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الاردن، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الاردن، 1996، ص، 62-78.

الفصل الثاني: علاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية

7- التغيير في سعر صرف: عندما يتعرض سعر الصرف للعملة المحلية لضغوط التخفيض فان الاقتصاد سيكون اكثر عرضة لاستيراد التضخم حيث ترتفع الاسعار المحلية للسلع المستوردة على الاقل بنفس نسبة التخفيض في العملة.

الفصل الثاني: علاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية

المبحث الثاني، علاقة التضخم بالمتغيرات الاقتصادية الداخلية:

إضافة إلى المتغيرات الخارجية، فإن التضخم يرتبط بمتغيرات أخرى داخلية للاقتصاد يؤثر فيها ويتأثر بها، وأهمها:

المطلب الأول، علاقة التضخم بعرض النقود وسعر الفائدة: يعتبر عرض النقود من أهم المتغيرات التي أشارت إليها الكثير من النظريات الاقتصادية كسبب مهم للتضخم سيما النظرية الكمية، مما يدفع معظم السياسات الاقتصادية إلى استخدام أدوات مهمة للتأثير فيها بغرض تخفيف حدة التضخم، ومن هذه الأدوات نجد سعر الفائدة لهذا سينتظر هذا المطلب لعلاقة كل من المتغيرين بالتضخم.

أولا التضخم وسعر الفائدة: يعتبر سعر الفائدة من أهم المتغيرات الاقتصادية سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، حيث ترى النظرية الاقتصادية أن معدل الفائدة يؤثر على قرارات الفرد الاستهلاكية والادخارية، كما يؤثر أيضا على قرارات الاستثمار ومن ثم على حجمه، ولذلك تعتمد البنوك من أجل تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية والتي من بينها الاستقرار النسبي في المستوى العام للأسعار ومستويات مقبولة من التضخم.

1- اثر التضخم على سعر الفائدة: يرى فيشر أن سعر الفائدة الحقيقي يتحدد بالقوى الحقيقية للادخار والاستثمار، إلا أن هذا السعر ليس بالضرورة هو السعر الذي يحصل عليه المقترض، إذ قد يقترض بسعر السوق أو السعر الاسمي للفائدة، وهو سعر التبادل بين النقود الحاضرة والمستقبلية. وفي غياب التضخم، وعندما تكون كل المبادلات بالنقود، فسعر الفائدة الحقيقي والسعر الاسمي يكونان متطابقان، إلا أن سعر الفائدة الاسمي يتأثر بالتضخم المتوقع، وعليه فقد اختلفت آراء الاقتصاديين حول نوعية العلاقة التي تربط بين التضخم وسعر الفائدة، خاصة وأن التضخم هو الذي يخلق الفرق بين سعر الفائدة الحقيقي وسعر الفائدة الاسمي¹.

ويعتبر تحليل فيشر امتداد للطرح الذي قام به Gibson سنة 1923 والذي سمي بـ "مفارقة جيبسون Le paradoxe de Gibson"، وهو قائم على أساس التمييز بين سعر الفائدة الحقيقي وسعر الفائدة الاسمي، وقد بين أن معدلات الفائدة المنخفضة ترتبط بمستوى أسعار مرتفع، وهذا لأن انخفاض معدل الفائدة يؤدي إلى ارتفاع الاستثمار، مما يترتب عنه ارتفاع الطلب على القروض والذي يؤدي بدوره إلى

¹: بناي فتيحة، تقييم دور معدل الفائدة في الاقتصاد على ضوء الواقع العملي والمساهمات الفكرية الاقتصادية -دراسة تحليلية لحالة الاقتصاد الأمريكي الفترة (2000-2014)، اطروحة دكتوراه، جامعة بومرداس، 2015-2016، ص. 45-46.

الفصل الثاني: علاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية

ارتفاع كمية النقود وبالتالي ارتفاع الأسعار، فإذا كان الأعوان الاقتصاديون يتوقعون ارتفاعا للأسعار، فمنحنيات العرض والطلب على الأرصدة النقدية المتاحة للإقراض تتحول إلى الأعلى ويتحدد سعر السوق، وهو أكبر من السعر الحقيقي، فالفرق بين السعر الحقيقي المتوقع والسعر الجاري الإسمي هو إذن توقعات التضخم.¹

وقد افترض فيشر ان سعر الفائدة الحقيقي مستقل عن معدل التضخم، وأن الطلب على النقود كمحدد للطلب على الأرصدة النقدية المتاحة للإقراض مرتبط عنده بسعر الفائدة الحقيقي، إلا أن مندل Mundell رأى سنة 1963 أن التكلفة الحقيقية للحصول النقدي هو سعر الفائدة الاسمي وليس الحقيقي، وعليه كلما كانت التوقعات التضخمية قوية كلما كان السعر الاسمي مرتفعا، وكلما انخفض طلب التحصيل النقدي انعكس ذلك على سعر الفائدة الحقيقي بالانخفاض، وعليه فإن هذا الأخير إذن ليس مستقلا عن معدل التضخم. وقد بينت الدراسات الإحصائية الحديثة التي قام بها كل من Eckstein وFeldstein سنة 1970 بأمريكا، أنه في المدى الطويل يكون سعر الفائدة الحقيقي فعلا مستقلا عن معدل التضخم،² وعليه فالتضخم المتوقع عند سعر فائدة إسمي معين سوف يخلق اختلافا بين إنتاجية الاستثمار والعائد من الادخار؛ وهذا الاختلاف يساوي معدل التضخم، وللحفاظ على التساوي بين الادخار والاستثمار عند حدوث التضخم لا بد أن يرتفع سعر الفائدة الاسمي بمعدل التضخم.

وقد عارض كينز هذا التحليل التقليدي عن سعر الفائدة في ظروف التضخم، والذي استنتج فيه أن سعر الفائدة يرتفع بسبب توقعات معدل التضخم أو ينخفض بسبب توقعات الانكماش، وعليه فهو يرى أن هذه التوقعات تنصب على الكفاءة الحدية لرأس المال وليس على سعر الفائدة الذي يقل عنها أهمية في قرار الاستثمار.³

وانطلاقا من فرضية استقلالية التصرفات الحقيقية عن التصرفات النقدية، فإنه إذا كانت اسعار الفائدة الحقيقية مستقلة عن التضخم، فيتوقع وجود ارتباط موجب وقوي بين اسعار الفائدة الاسمية والتضخم، غير أن دراسة Fried-Howitt (1983) ترفض استقلالية اسعار الفائدة الحقيقية عن التضخم،

¹: مراد عبد القادر، دراسة اثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي خلال الفترة 1974-2003، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2010-2011، ص.50.

²: بناي فتيحة، مرجع سابق، ص. 46.

³: بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص، 26.

الفصل الثاني: علاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية

إذ اقترحت أنه حتى في الأجل الطويل تتخفص أسعار الفائدة الحقيقية مع التضخم مفترضة بأن أسواق رأس المال تفشل في التنبؤ بدقة باثر السعر المتوقع على أسعار الفائدة وهو ما يسمى باثر فيشر، فمع سعر الفائدة الثابت تقريبا في الأجل الطويل ومع توقعات تضخمية، تتعدل أسعار الفائدة نحو التضخم السائد، وتنص معادلة فيشر على العلاقة الموجبة بين أسعار الفائدة الاسمية والتضخم على النحو التالي:¹

$$r=i+\pi$$

حيث ان: i ، r و π هي أسعار الفائدة الاسمية والحقيقية ومعدل التضخم على الترتيب.

و دراسة اثر التضخم على سعر الفائدة يعتمد على العلاقة الخاصة بسعر الفائدة الحقيقي:

$$1+r=\frac{1+i}{1+\pi}$$

وبضرب الطرفين نجد ان:

$$1+i=(1+r+\pi+r.\pi)$$

وإذا كان π صغيرا نحصل على: $0 \rightarrow r\pi$ والنتيجة هي:

$$i=r+\pi.....(4).$$

ويكون من المهم التمييز هنا بين سعر الفائدة الحقيقي المتحقق في المستقبل وسعر الفائدة الحقيقي المتوقع، وبما أن معدل التضخم الخاص بالفترة القادمة هو مجهول، فإنه يؤخذ الفرق بين سعر الفائدة الاسمي ومعدل التضخم المتوقع على انه سعر الفائدة الحقيقي المتوقع r^e . وإذا بحثنا في معادلة فيشر بدلالة القيم المستقبلية، يمكن اعادة كتابة المعادلة (4) انطلاقا من توقعات التضخم وسعر الفائدة الحقيقي كالتالي:

$$i=r^e+\pi^e.....(5)$$

يتبين من هذه العلاقة أنه إذا تم توقع ارتفاع في معدل التضخم بنسبة 3% وفي ظل عدم تغير سعر الفائدة الحقيقي، فإن سعر الفائدة الاسمي سيرتفع كذلك بـ 3% في ظل اعتبار أن سعر الفائدة الحقيقي يعطى بواسطة علاقة التوازن كما يشرحها ويكسل في نموذج لاسنقرار الاسعار.

¹: تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار اسامة للطباعة والنشر، الجزائر، 2009، ص. 382.

الفصل الثاني: علاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية

من خلال المعادلة (5) يعرف سعر الفائدة الحقيقي على أنه الفرق بين سعر الفائدة الاسمي والتضخم المتوقع، لكننا لا نملك بيانات عن التضخم المتوقع، وبالتالي نكتب اسعار الفائدة الحقيقية السائدة فقط عوضا عن اسعار الفائدة الحقيقية المتوقعة، غير أنه في الأجل القصير المتوقع ومع تضخم قابل للتنبؤ لا توجد فروقات كبيرة بين اسعار الفائدة الحقيقية الفعلية والمتوقعة.

وتجدر الإشارة الى أن معادلة فيشر تقوم على فرضية عقلانية الاشخاص الاقتصاديين سواء مستثمرين أو مدخرين، وبما أن التضخم يضعف القوة الشرائية لوحدة النقد، فإنه بذلك يخفض معدل العائد الحقيقي، مما يتطلب التعويض عن الخسارة في القوة الشرائية بسبب ارتفاع مستوى الاسعار من خلال اضافة معدل التضخم المتوقع الى سعر الفائدة، وهو ما توضحه معادلة فيشر في وضعها للعلاقة بين التضخم المتوقع ومعدلات الفائدة الاسمية وسعر للفائدة الحقيقي.¹

2- اثر سعر الفائدة على التضخم: استنادا الى التحليل الاقتصادي فإن سعر الفائدة يمارس تأثيرا قويا على التضخم، وذلك من خلال تأثيره على كمية النقود وعلى تكلفة الاستثمار، فانطلاقا من تعدد أنواع التضخم الناتجة عن تعدد واختلاف مصادره وأسبابه نجد التضخم الناتج عن زيادة كمية النقود وسرعة دورانها، أين يكون لسعر الفائدة دورا مهما في ايجاد هذا النوع من حيث تأثيره في كمية النقود المعروضة، خاصة النقود الائتمانية التي تخلقها المصارف بهدف الحصول على الفائدة أو فروق الفائدة.

يعتبر سعر الفائدة من أدوات السياسة النقدية المستخدمة للتحكم في حجم السيولة العامة للاقتصاد وبالتالي في المستوى العام للأسعار، فعندما يرتفع سعر الفائدة تزداد تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود، أي تزداد تكلفة القروض مما يؤثر سلبا في الطلب عليها فينخفض حجم الكتلة النقدية المتداولة والذي يؤدي بدوره الى انخفاض المستوى العام للأسعار، أما عند انخفاض أسعار الفائدة فإنه يزداد الطلب على القروض بغرض الانتاج او الاستهلاك فيزداد الانفاق ويرتفع المستوى العام للأسعار.

وبالنسبة للاستثمار فإن سعر الفائدة يعتبر تكلفة لرأس المال، وبالتالي فهو يؤثر على الربح ذلك ان سعر الفائدة يمثل تكلفة بالنسبة للقروض الموجهة للاستثمار، وبالتالي فإن انخفاض سعر الفائدة يعتبر انخفاضاً لهذه التكلفة ومنه يصبح معدل الكفاءة الحدية للاستثمار أعلى من تكلفة الحصول على

¹: Safdari Mahdi, Soleymani Masood, **The long run relationship between interest rates and inflation in Iran: Revisiting Fisher's hypothesis**, Journal of Economics and International Finance, Iran, Vol. 3, n14, 2011, p. 706.

الفصل الثاني: علاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية

القروض، مما يعني زيادة الأرباح وزيادة الاستثمار، لكن عند زيادة التكلفة الحدية للاستثمار بما يفوق الزيادة في الإنتاجية الحدية له، فإن هذا يؤدي إلى انخفاض الأرباح مما يؤدي إلى تراجع الاستثمار وارتفاع الأسعار لتعويض الانخفاض في الأرباح.¹

من جهة أخرى فإن التغيرات في سعر الفائدة قد تؤثر على التوازن في سوق السلع وبالتالي على الأسعار، فارتفاع أسعار الفائدة سيؤثر على الدخل المتاحة للأفراد وبالتالي على قراراتهم الاستهلاكية لهذا الدخل، حيث أن معدل الفائدة الصافي يضاف إلى الدخل المتاحة للمقرضين في الاقتصاد في حين يخفض من الدخل المتاحة للمقترضين، وبالتالي من المتوقع أن يزيد استهلاك الفئة الأولى بينما ينخفض بالنسبة للفئة الثانية، ومنه فإن ارتفاع سعر الفائدة قد يؤدي إلى انخفاض الطلب على الاستهلاك لأن الميل الحدي للاستهلاك بالنسبة للمقترضين هو أعلى منه بالنسبة للمقرضين، أي أن تأثير سعر الفائدة على الطلب الكلي ومن ثم على المستوى العام للأسعار يتوقف على المحصلة النهائية للفرق بين استهلاك كل من المقرضين والمقترضين.² ونشير إلى أن تأثير سعر الفائدة على الاستهلاك ينخفض في حالة غياب الأسواق المالية وضعف القروض الاستهلاكية الممنوحة من طرف البنوك وهو ما ينطبق على الاقتصاد الجزائري.

وعليه فإن سعر الفائدة يؤثر على التضخم من خلال التأثير في كمية النقود ومن ثم في مقدار الطلب، إذ يتضح أنه في النماذج النقدية الداخلية التي تعتبر عرض النقود دالة لسعر الفائدة، فإن ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى زيادة كمية النقود، وبالرجوع إلى النظرية الكمية التي تستند على أن زيادة كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، تظهر العلاقة بين تأثير أسعار الفائدة على التضخم من خلال زيادة كمية النقود سيما في المدى المتوسط والطويل، فعلى الرغم من أن عرض النقد ليس له تأثير على التضخم في فترات الركود، إلا أن تأثيره إيجابي وكبير في المدى المتوسط والطويل في الظروف العادية،³ ولذلك لم يكن مستغرباً بأن يجتاح العالم التضخم بمجرد خروجه من النظام الذهبي ودخوله في النطاق النقدي المصرفي، كما أن ارتفاع معدل الفائدة يؤدي إلى انخفاض الاستثمار وزيادة الادخار وبالتالي

¹ : Sulaiman D. Muhammad and others, **Rate of Interest and its Impact on Investment to the Extent of Pakistan**, Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences, 2013, Vol. 7 , N 1, p. 92-93.

² : Safdari Mahdi, Soleymani Masood, *ibid*, p. 706.

³ : Hossein Asgharpur, Lotfali Agheli Kohnehshahri, Azhdar Karami, **The Relationships Between Interest Rates and Inflation Changes: An Analysis of Long-Term Interest Rate Dynamics In Developing Countries**, International Economic Conference on Trade and Industry, Malaysia, Bayview Hotel Georgetown, Penang, 2007, P. 3.

الفصل الثاني: علاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية

انخفاض الطلب. وفي حالات التضخم المرتفعة يؤدي ارتفاع سعر الفائدة بالمؤسسات الى توقع تضخم مرتفع، الامر الذي يدفعهم الى تخفيف ديونهم او تقادي المزيد من الديون مما يخفض من حجم المعروض النقدي.¹

أما عن تضخم التكاليف الذي يقصد به زيادة متوالية في التكاليف التي تنعكس بدورها على اسعار المنتجات، فإن تأثير سعر الفائدة في هذا النوع من التضخم يتضح في كون أن سعر الفائدة يمثل عنصر أساسي من عناصر التكلفة التي تنعكس في ارتفاع اسعار المنتجات، ويمكن القول أن سعر الفائدة يؤثر تأثيراً جوهرياً في التضخم ليعود فينتأثر به مرة أخرى فيزداد سعر الفائدة، حيث كلما كانت معدلات التضخم عالية وقع الاقتصاد القومي والعالمي في علاقة دائرية لسعر الفائدة والتضخم.

ثانياً، التضخم وعرض النقود: إن العلاقة القائمة بين كمية النقود والأسعار والتضخم تتطلب المرور بالنظرية الكلاسيكية (نظرية كمية النقود)، إذ أنها تؤكد على وجود علاقة تناسبية بين كمية النقود المعروضة كمتغير مستقل وبين المستوى العام للأسعار كمتغير تابع، أي ان التغيرات التي تحدث في كمية النقود المعروضة لها انعكاسات على المستوى العام للأسعار ومنه على التضخم، وفي ظل افتراض الكلاسيك الخاص بثبات حجم الإنتاج وثبات سرعة دوران النقود، فإن مسؤولية السلطات النقدية تنحصر في التأثير في كمية النقود المعروضة زيادة أو نقصاناً، مما سينعكس تلقائياً على المستوى العام للأسعار وبالتالي على التضخم للحفاظ عليه ضمن المستويات المسموح بها.²

وعلى الرغم من أن المدرسة الكينزية تفسر التضخم على أنه تضخم طلب، أي ناتج عن زيادة الطلب الكلي او زيادة بعض مكوناته، كالاستثمار أو صافي التجارة الخارجية، والذي ينتج عنه ارتفاع المستوى العام للأسعار وحدوث تضخم، إلا أنه لا يوجد خلاف بين المذهب الكينزي والنقودي حول تأثير النقود على المستوى العام للأسعار المحلية، إذ يرى الكينزيون أن زيادة المعروض النقدي تؤدي الى زيادة في المستوى العام للأسعار بنفس النسبة وذلك في الاجل القصير، ورغم أن الكينزيين لم يوضحوا شكل هذه العلاقة في الامد الطويل، إلا أنه يمكن توقع إصرار الكينزيين على نفس الرأي في الأمد الطويل.³

¹: Michel Vaté, *leçons d'économie politique*, 8^{ème} édition, economica, paris, 1999, p. 487.

²: عبد الحسين الجليل الغالبي، سوسن كريم الجبوري، اثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة، الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 2، العراق، العدد 10، 2008، ص. 10.

³: عدنان كريم نجم الدين وآخرون، مرجع سابق، ص، 14-15

الفصل الثاني: علاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية

وقد أوضح رأي المدرسة الكينزية أن النظرية الكمية للنقود لا تكون صحيحة إلا بعد وصول الاقتصاد إلى مستوى التوظيف الكامل، ولكن هذا المستوى الكامل للتوظيف يمثل حالة خاصة قد يتعذر وصول الاقتصاد إليها، بل إنه من المؤكد عدم بقاء التوظيف عند مستوى التشغيل الكامل حتى في حالة وصول الاقتصاد لهذا المستوى.

ويرى كثير من الاقتصاديين أن كمية النقود تؤدي قبل وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل إلى نتيجتين، تتمثل الأولى في زيادة حجم التشغيل والثانية في ارتفاع الأسعار في بعض قطاعات النشاط الاقتصادي فقط، أي أن ارتفاع مستوى الأسعار لا يكون بنفس نسبة زيادة كمية النقود، وهذا هو الفرق الجوهرى بين النظرية الحديثة والنظرية التقليدية في تفسير آثار الزيادة في كمية النقود على قيمتها عند مستوى التشغيل الكامل، أين تكون جميع الموارد الإنتاجية موظفة، وبالتالي فلا بد أن يستتبع زيادة الطلب عليها ارتفاع في أسعارها، فإذا كانت القوى العاملة موظفة جميعا فإن الطلب الإضافي عليها سوف يزيد الأجور، وبالمثل فإن الموارد الإنتاجية سوف ترتفع أسعارها، يعني ذلك أن زيادة كمية النقود تؤدي إلى زيادة مماثلة في الأسعار عند مستوى التوظيف الكامل، وفي هذا السياق تتفق النظرية الحديثة مع النظرية الكمية للنقود، حيث أن كمية النقود تؤثر تأثيرا مباشرا ومتساويا على مستوى الأسعار وبالتالي على قيمة النقود.¹

وجاء رأي النقديين وأولهم فريدمان داعمين للرأي الكلاسيكي، إذ أنهم يعتقدون أن الزيادة في عرض النقد هي المسؤولة عن ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي هي المسؤولة عن التضخم، حيث رأى فريدمان أن التغيير في كمية النقود يؤثر على التغيير في المستوى العام للأسعار وعلى الدخل الحقيقي على المدى القصير، لكن على المدى المتوسط والطويل فإن تأثيره يقتصر على المستوى العام للأسعار فقط، ولهذا اقترح فريدمان القاعدة النقدية القائلة بضرورة تغيير كمية النقود بمعدل ثابت يساوي معدل التغيير الطويل الأجل في الدخل الحقيقي.²

وحسب النقديين، فإن السلطات النقدية قد تلجأ تحت وطأة الكساد الاقتصادي إلى التوسع في عرض النقد، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وحدوث التضخم، في حين تضطر تلك

¹: احمد رمضان شنيش، مرجع سابق. ص، 242-243.

²: عبد الحق بوعتروس، احمد دهان، أثر التغيير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري، ابحاث اقتصادية وإدارية، بسكرة، العدد5، جوان 2009، ص، 5.

الفصل الثاني: علاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية

السلطات الى اتباع سياسة انكماشية بهدف التخلص من التضخم وذلك بتقليص عرض النقد، وهم يريدون على الكينزيين بعدم وجود تناسب بين تغيرات المعروض النقدي وتغيرات الاسعار في الاجل الطويل، كون ان اتجاه سرعة دوران النقود حسبهم يتأثر في الأجل الطويل بالتطورات الحديثة في الاطار المصرفي، وبما ان سرعة تداول النقود تخضع لاعتبارات طويلة الاجل، فانه من الصعوبة القول بوجود علاقة نسبية بين تغيرات المعروض النقدي وتغيرات الاسعار، كما يرفضون دور الاجور والانفاق في رفع الاسعار فهُم ينظرون الى التضخم على أنه ظاهرة نقدية بحتة وأن مصدره الرئيسي هو نمو كمية النقود بنسبة اكبر من نمو الانتاج.¹

المطلب الثاني، علاقة التضخم بالانفاق العام وعجز الموازنة: يعتبر الانفاق العام من أهم مسببات التضخم باعتباره احد مكونات الطلب الكلي وهذا في حالة عدم مرونة العرض الكلي، كما ان تزايد هذا الانفاق قد يخلق عجز في الموازنة العامة والذي يمول عن طريق الاصدار النقدي عند عدم وجود موارد حقيقية لتغطيته مما يخلق ضغوط تضخمية، ولهذا سيتم من خلال هذا المطلب عرض العلاقة التي تربط بين كل من الانفاق العام وعجز الموازنة بالتضخم.

أولاً، التضخم والانفاق العام: يتفاوت اثر الانفاق العام على الاسعار بتفاوت مستويات النشاط الاقتصادي الكلي في المجتمع، وعموما فإن زيادة الانفاق الحكومي خلال فترات الانخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي يكون اثرها ضعيفا على الاسعار عكس الحال في فترات الرواج الاقتصادي، ولعل هذا التفاوت هو السبب الرئيسي الذي يجعل الكثير من علماء المالية العامة يدعون الى ضرورة زيادة الانفاق في فترات الانكماش والكساد والى خفض الانفاق في فترات الرواج والانتعاش.²

كما يؤدي توجيه الانفاق الحكومي لزيادة الاستثمار الى تغييرات في هيكل الاسعار تختلف عما اذا وجه الانفاق الحكومي لزيادة الاستهلاك، فإذا وجهت النفقات للاستثمار فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض نسبي في الأسعار والسبب في ذلك هو زيادة العرض على الطلب فيحدث التوازن بين العرض والطلب عند مستوى من الأسعار أقل نسبيا من المستوى السابق، أما إذا وجهت النفقات العامة لتشجيع الاستهلاك فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع مستوى أسعار المنتجات نتيجة توسع الطلب عليها بما يفوق العرض، لكن

¹: عدنان كريم نجم الدين، مرجع سابق، ص. 15.

²: ديلمي هجيرة، تأثير السياسة الميزانية على التضخم (اشارة لحالة الجزائر 1988 - 2007)، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2010 - 2011، ص. 77.

الفصل الثاني: علاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية

هذه الزيادة النسبية في الاسعار قد تتوقف لتعاود الانخفاض إذا ما كانت حافزا للمنتجين على التوسع في الإنتاج.¹

وقد تحاول الحكومات توجيه انفاقها بطريقة تحول دون ارتفاع الاسعار، وذلك عندما تقوم بشراء مواد تتميز اسعارها بتقلبات حادة في فترات زيادة الكمية المنتجة منها، أي فترة صعوبة تصريفها وجعلها متوفرة عند الحاجة اليها مما يساعد على استقرار اسعار هذه المواد، كما قد تقوم بمنح إعانات للمنتجين رغبة في إبقاء السعر ثابتا بالنسبة للمستهلكين، فهي تضمن سعرا مجزيا للمنتج بمنحه الاعانات، وفي نفس الوقت تبقي على الاسعار ثابتة بالنسبة للمستهلكين،² حيث أن بعض المنح قد تفيد في إيقاف الضغوط التضخمية إذا استعملت بحكمة، فيمكن للمنح أن تقلل من حدة التضخم بزيادة إنتاج السلع الاستراتيجية، كما يمكن أن تعطى المنح لمنتجات أصناف المواد الاستهلاكية اللازمة لمقاصة زيادات التكلفة. وقد استخدم هذا النوع من المنح في الحرب العالمية الثانية، حيث ظهر فيها بعض الاتجاهات التضخمية، وتظهر الاعانات حينئذ كمكمل لسياسة تنظيمية ومثبتة للأسعار بواسطة السلطة. وكذلك الملاحظ أن الشكل الأكثر شيوعا والأكثر اتساعا في دائرة التطبيق للإعانات الاقتصادية، هو بكل المقاييس الذي يتجه للمحافظة على استقرار الأسعار وتكلفة المعيشة.³

وهناك من يرى أن سياسة التوسع في الإنفاق يؤدي إلى ارتفاع معدلات الأسعار، ويرجع ذلك للطبيعة الهيكلية للعملية الإنتاجية، خاصة في الاقتصاديات النامية أين تطول الفترة الزمنية بين بدء الإنتاج وتحقيقه، إلا أنه بالرغم من ذلك فإن السياسة الانفاقية تعتبر أداة ووسيلة فعالة لعلاج الأزمات الاقتصادية المختلفة، لما لها من تأثيرات مباشرة ودور فعال في التحكم في الظواهر التضخمية أو حتى الانكماشية للتوصل للتوازن والاستقرار الاقتصادي.⁴

وعموما فان الفجوة التضخمية تنتج عندما يفوق الطلب الكلي العرض الكلي، وبالتالي فإن زيادة الانفاق العام عن مستوى التشغيل الكامل سيؤدي الى حدوث تضخم، ذلك أن زيادة الانفاق سيترتب عنه

¹: مقراني حميد، اثر الانفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر 1988 - 2012، رسالة ماجستير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2014-2015، ص، 23.

²: فوزي عبد المنعم، المالية العامة والسياسة المالية، منشأة المعارف، الاسكندرية، بدون سنة نشر. ص، 76-77.

³: السيد عطية عبد الواحد، مبادئ واقتصاديات المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص، 351.

⁴: محمد كمال حسين رجب، مرجع سابق، ص، 41.

الفصل الثاني: علاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية

زيادة الطلب على السلع والخدمات دون قدرة الاقتصاد على الاستجابة لهذا الطلب مما يترتب عنه ارتفاع الاسعار.

ثانياً، التضخم وعجز الموازنة: تواجه العديد من الدول النامية عجزاً في موازنتها العامة مما يدفعها الى البحث عن ادوات وسياسات لمعالجتها، ومن بين هذه الأدوات نجد الاصدار النقدي الذي تلجأ إليه الدولة لتمويل العجز في ميزانيتها، خاصة في الدول التي تكون غير قادرة على تفعيل الهيكل الضريبي لها والحصول على الايرادات الكافية، وبالتالي يترتب عن ذلك ضغوط تضخمية ناتجة عن زيادة عرض النقد، حيث ان زيادة معدلات التضخم ستؤدي الى زيادة الانفاق الحكومي بما يفوق الايرادات الحكومية فيظهر عجز في الموازنة العامة، والذي يدفع بالحكومة الى اصدار المزيد من النقود مما يترتب عنه ارتفاع الاسعار، فتظهر بذلك الحلقة المفرغة بين التضخم وعجز الموازنة.¹

وفي الدراسات الاقتصادية نجد أن هناك اتجاهين لتفسير العلاقة بين التضخم وعجز الموازنة، حيث اعتبر العديد من الاقتصاديين أن عجز الموازنة له آثار تضخمية مستتدين في ذلك على النظرية الكينزية للدخل والاستخدام والفائدة، بينما يرى البعض الآخر أن العلاقة تتجه من التضخم الى عجز الموازنة ولذلك قدم كل من (Sargent & Wallace 1981, 1985) في دراستيهما مقارنة بين وجهتي النظر المالية والنقودية كالآتي:²

- في وجهة النظر المالية تتخذ السلطة المالية التدابير اللازمة لتمويل العجز في الموازنة دون الأخذ بعين الاعتبار معدل التضخم في الاجلين القصير والطويل، ويتم هذا التمويل عن طريق الاصدار النقدي الذي يعني زيادة في الكتلة النقدية التي تؤدي الى ارتفاع معدل التضخم.

- أما حسب وجهة نظر النقديين فيتم تمويل العجز عن طريق الدين العام، وبما أن التضخم يخفض من القيمة الحقيقية للأوراق المالية للدين العام، فإن الجمهور سيتقبل الزيادة في التضخم حين يكون هناك عجز مرتفع بسبب السلوك السلبي للعامة تجاه الزيادة في العبء المالي، وزيادة التضخم غير المتوقع

¹: احمد حسن الهيبي واخرون، اثر تقلبات اسعار الصرف في معدلات التضخم في الاقتصاد الاردني والتركي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 2، جامعة الموصل، العراق، العدد 3، 2010، ص، 9-10.

²: عقيل شاكر الشرع، اختبار العلاقة بين عجز الموازنة ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 16، العراق، 2014، ص، 3-4.

الفصل الثاني: علاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية

يعكس الضريبة التضخمية، اضافة الى ذلك يعكس عجز الموازنة الذي يمثل الطلب الكلي الاضافي المحفز لزيادة معدل التضخم.

وإذا كان تمويل العجز بواسطة اقتراض الحكومة بصورة مباشرة او غير مباشرة من البنك المركزي، فإن ذلك سيؤدي الى زيادة عرض النقد، ويرى النقديون أن آثار تمويل العجز عن طريق خلق نقود جديدة تعتمد على مستوى التشغيل ومعدل نمو عرض النقد، ففي المدى القصير عندما يعمل الاقتصاد دون مستوى التشغيل الكامل فان عجز الموازنة العامة الذي تم تمويله بواسطة زيادة عرض النقد وما يترتب عنه من انخفاض في اسعار الفائدة سيكون له اثر توسعي بالغ الاهمية في الناتج والدخل الكليين، أما في المدى الطويل وعند بلوغ الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل، فإن نمو كمية النقد بما يفوق معدل نمو الناتج الحقيقي سيؤدي الى تقادم معدلات التضخم.¹

وعليه فان عجز الموازنة العامة يؤدي الى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات المحلية والمستوردة، وعندما تفوق هذه الزيادة الناتج الكلي الحقيقي او العرض الكلي، فإنها ستخلق فجوة تضخمية تسمى فجوة الطلب وهي الفجوة التي يستند اليها الكينزيون في تفسيرهم للتضخم، في حين يرى النقديون ان مصدر فائض الطلب يعود الى عوامل نقدية تتولد نتيجة افراط السلطات النقدية في خلق النقود بشكل يفوق حجم العرض الحقيقي للسلع والخدمات، مما ينجم عنه فائض في الطلب يدفع المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع.

أما المدرسة الهيكلية فهي ترى أن اختلال الأوضاع المالية لموازنة الدولة تعد من بين الاختلالات الهيكلية المولدة للضغوط التضخمية، خاصة حالة العجز في الموازنة الذي يعتبر طبيعة مالية ملازمة للدول النامية، بالإضافة الى طرق معالجة هذا العجز والتي غالباً ما تكون في شكل وسائل نقدية كالاقتراض أو الاصدار النقدي، كما ترى هذه النظرية بأن ارتفاع حصيلة الدولة من الايرادات العامة سيؤدي الى زيادة انفاقها وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم، وعلى العكس من ذلك، فإن انخفاض إيراداتها قد لا تؤدي الى انخفاض نفقاتها بنفس النسبة.²

¹: هاشم محمد عبد الله العركوب، اثر متغيرات مالية ونقدية على التضخم دراسة لبلدان نامية مختارة مع اشارة الى العراق للمدة 1985-2000، مجلة بحوث مستقبلية، العدد 16، العراق، 2006، ص، 103.

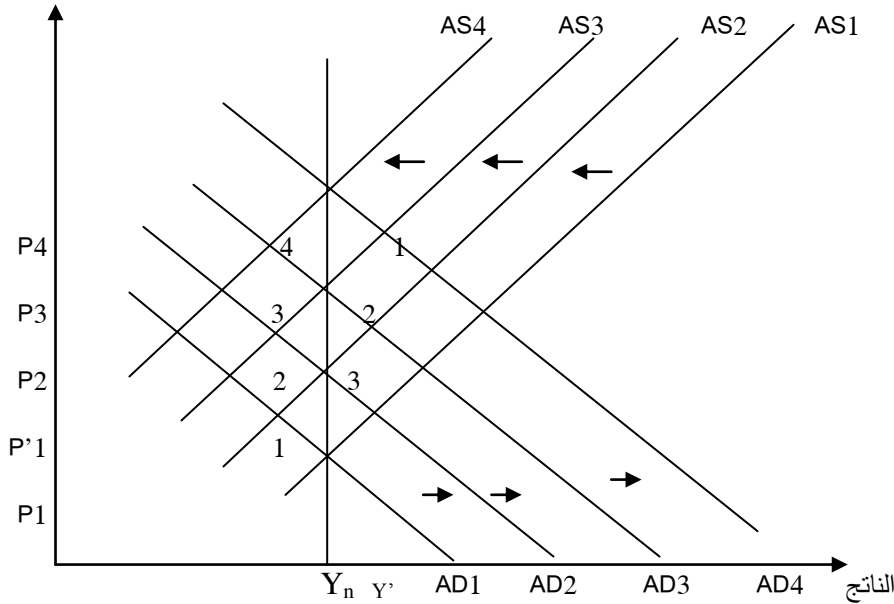
²: نفس المرجع، ص، 104.

الفصل الثاني: علاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية

المطلب الثالث، علاقة التضخم بالأجور والبطالة: تعتبر الأجور من أهم العوامل المسببة لارتفاع التكاليف الانتاجية والتي غالبا ما يترتب عنها ارتفاع معدلات التضخم، ولهذا جاءت العديد من الافكار الاقتصادية التي تربط بين التضخم والاجور، ثم تطورت فيما بعد فأصبحت تعبر عن العلاقة بين التضخم والبطالة، وعليه سيتم خلال هذا المطلب تحديد العلاقة الاقتصادية بين التضخم وكل من الاجور والبطالة.

أولا، علاقة التضخم بالأجور: ركزت نظرية التضخم الناجم عن دفع التكاليف على دور الأجور في إحداث التضخم، حيث أجريت العديد من الدراسات حول ارتفاع معدلات الأجور وأثرها على تكاليف الإنتاج ومن ثم مستويات الأسعار. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (12): يوضح العلاقة بين التضخم والأجور مستوى الاسعار العام



Source : Frederic Meshkin, Monnaie, **banque et marchés financiers**, 8^{eme} édition, université de Columbia, Etats Unis, 2007, p. 837.

يتضح من خلال الشكل رقم (12) أن الناتج والأسعار في وضع توازني عند المستوى (1) الذي يتقاطع فيه منحنى الطلب الكلي AS_1 مع منحنى العرض الكلي AD_1 ، فإذا قرر العمال رفع أجورهم النقدية للحفاظ على قدرتهم الشرائية الحقيقية حسب معدل التضخم الذي يتوقعون حدوثه مستقبلا عندئذ ينتقل منحنى العرض الكلي إلى الأعلى AS_2 ، عند هذا الوضع يحدث انخفاض في الناتج وارتفاع في المستوى العام للأسعار، وإذا كان هدف الحكومة تحقيق مستوى عال من التوظيف فإنها تقوم بدفع الطلب الكلي للعودة إلى الوضع التوازني الأول- الناتج الطبيعي-، فترتفع الأسعار مرة أخرى الأمر الذي يشجع

الفصل الثاني: علاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية

العمال من جديد على المطالبة برفع أجورهم والنتيجة هي انتقال منحى العرض الكلي مرة أخرى إلى الأعلى.¹

وإذا استمرت الحكومة في انتهاج نفس السياسة السابقة، فإن الأسعار ستستمر في الارتفاع وتصاحبها ارتفاعات مستمرة في الأجور وتنشأ حلقة أجر - سعر، أو ما يسمى بتضخم دفع التكاليف، غير أن هذا النوع من التضخم يكون تلقائياً بسبب الارتفاعات المتتالية للأسعار والأجور، حيث تتميز هذه الأخيرة بعدم مرونتها نحو الانخفاض كونها أصبحت مداراة وتحدد من قبل المؤسسات الاقتصادية القائمة (النقابات، المنتجون، الحكومة...)، وبذلك فإن الأجور لم تعد ترتفع فقط كنتيجة لزيادة الطلب على العمل عن العرض منه، حيث تلعب النقابات العمالية دوراً هاماً وفعالاً في رفع معدلات الأجور خاصة في الأنظمة الرأسمالية.²

وحسب توازن سوق العمل فإنه يفترض وجود علاقة موجبة بين إنتاجية العامل وأجره، فإذا حدث ارتفاع في مستويات الأجور بمعدل يفوق الزيادة في الإنتاجية تكون النتيجة الحتمية ارتفاع في المستوى العام للأسعار السائدة في السوق، لانحراف التوازن بين الدخول النقدية المتزايدة وإنتاجية العمال التي لم تواكب الارتفاعات الحاصلة في الأجور، إذ يمثل ارتفاع مستويات الأجور تكلفة إضافية للمنتجين وأرباب الأعمال الذين يسعون إلى تعظيم أرباحهم، وبغية تحقيق هذا الهدف فإنهم يرفعون من أسعار منتجاتهم لامتناص الزيادة الحاصلة في الأجور فيتحمل المستهلك عبء الأسعار المرتفعة.³

وقد يؤدي وجود فائض في الطلب في سوق العمل إلى حدوث فروق أجرية بين العمال، مما يدفع المنظمات العمالية إلى المطالبة برفع الأجور النقدية للعمال ذوي الدخول المنخفضة (لعدم وجود فائض في الطلب في القطاعات التي يعمل بها هؤلاء) عما اتفق عليه من قبل مع أرباب الأعمال فتتسأ ظاهرة مسايرة الأجور، حيث يهدف العمال إلى حماية القدرة الشرائية لدخولهم النقدية عن طريق ربط الأجور بالأسعار من خلال المقايسة التي ينجر عنها ارتفاعات متتالية للأجور والأسعار، والتي يترتب عليها

¹ : Frédéric mishkin, **monnaie banques et marchés financier**, 8^{ème} édition, université de Columbia, états unis, 2007, p. 838-839.

² : حمادي خديجة، علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة 1970-2005 دراسة قياسية اقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص. 25-26.

³ : Michel Vaté, Ibid, p. 486-487.

الفصل الثاني: علاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية

تسابق الأجور والأسعار نحو الارتفاع، وبذلك فإن ربط الأجور بالأسعار بهدف إزالة آثار التضخم لا يجب أن يكون كاملاً وذلك للأسباب التالية:¹

1- ربط الأجور بالأسعار يعرض الاقتصاد الوطني إلى هزات العرض من خلال الزيادات المتتالية للأجور والأسعار.

2- يتطلب التوزيع الكفء للموارد ربط الأجور بالإنتاجية وهذا ما لا يتحقق في حالة المقايسة² التامة.

3- إن هدف الحكومة من التحكم في معدلات التضخم هو الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي ومنه السياسي وعليه فإن الهدف من الربط غير التام هو سياسي بالدرجة الأولى.

وتجدر الإشارة إلى إن معدل نمو الأجور خلال فترة ما هو إلا تابع لمعدل نمو الأسعار للفترة التي تسبقها، مما يعني أن التوقعات المستقبلية الخاصة بالتضخم تقود الأجراء إلى المطالبة برفع الأجور النقدية بدلالة التضخم المستقبلي، حيث أن المطالبة برفع الأجور في هذه الحالة تكون بمثابة ضمان للعمال أو حماية لقدرتهم الشرائية المستقبلية من الارتفاع المتوقع للأسعار.

كما أن ارتفاع الأسعار والأجور يختلف حسب طبيعة السوق، ففي ظل أسواق المنافسة التامة يُفسر ارتفاع المستوى العام للأسعار بوجود فائض في الطلب ناتج عن ارتفاع الأجور النقدية للعمال، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف وانتقال منحنى العرض الكلي نحو الأعلى. أما في حالة أسواق الاحتكار فإن الزيادة في الأجور لا يترتب عنها فائض في الطلب رغم ارتفاع المستوى العام للأسعار، وإنما هي نتيجة لتحكم المحتكرين في أسعار السلع ورفعها بما يحقق لهم الأرباح المطلوبة.

ثانياً، التضخم والبطالة: على غرار المتغيرات الاقتصادية الأخرى، اكتست ظاهرتي البطالة والتضخم أهمية كبيرة في النظريات الاقتصادية، حيث يعد كلاهما من المشكلات الاقتصادية التي تسعى الحكومات إلى التخفيف من حدتها، وذلك من خلال سعيها لتخفيض مستويات البطالة والحفاظ على معدلات

¹: حمادي خديجة، مرجع سابق، ص. 27.

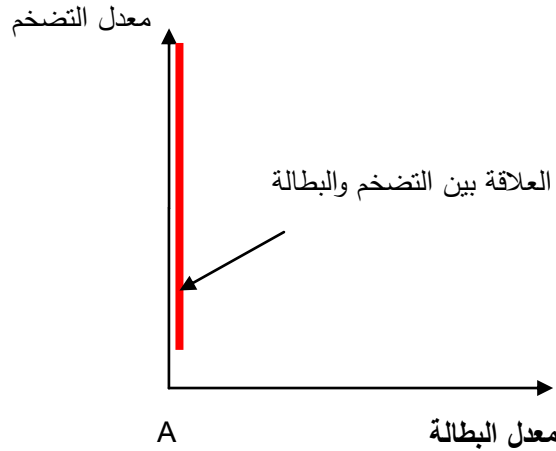
²: المقايسة هي ربط القيمة الاسمية لمتغير اقتصادي بالمستوى العام للأسعار للحصول على قيمته الحقيقية، قصد تعديل قيمتها بما يتناسب والتغير في المستوى العام للأسعار، وقد تكون المقايسة تامة وذلك عند ربط قيمة المتغير بنفس معدل التضخم، كما قد تكون جزئية عند ربط قيمة الاجور مثلا بمعدل اقل من معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار.

الفصل الثاني: علاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية

التضخم ضمن حدود معقولة في الوقت نفسه، وهو ما دفع المفكرين الاقتصاديين الى تحديد وإبراز العلاقة بين هاتين الظاهرتين.

1- التحليل الكلاسيكي: يفترض الكلاسيك أن المجتمع يعمل دائما في ظل التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، وأن المجتمع تسوده ظروف المنافسة الكاملة دائما وأن مرونة الأسعار أو الأجور كفيلة بتحقيق التوظيف الكامل في السوق، وفي ظل هذه الظروف لا توجد بطالة في المجتمع وإذا وجدت فهي اختيارية، وأي بطالة إجبارية تكون ظاهرة مؤقتة تزول بمجرد انخفاض مستويات الأجور الحقيقية وزيادة الطلب على العمل فيعود التوازن. كما أن التضخم عند الكلاسيك هو ظاهرة نقدية بحتة تكون نتيجة لزيادة كمية النقود في المجتمع بنسبة معينة والتي يترتب عليها ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة، حيث يكون الإنتاج ثابتا وكذلك العمالة لأن المجتمع يعمل في ظل ظروف التوظيف الكامل، وطبقا لذلك فإنه لا توجد علاقة بين البطالة والتضخم،¹ وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (13): يوضح العلاقة بين التضخم والبطالة حسب التحليل الكلاسيكي



المصدر: محمد عطية عبد القادر، مرجع سابق، ص، 322.

من خلال الشكل (13) يتضح أنه لا توجد أي علاقة بين البطالة ومعدل التضخم، وإذا وجدت بطالة فهي اختيارية في المجتمع وتقدر بالمسافة AB، وعند زيادة كمية النقود فهذا يؤدي الى ارتفاع الأسعار وزيادة معدل التضخم دون أن تتأثر البطالة الاختيارية بالزيادة أو النقصان. وتستطيع السلطة النقدية من خلال التحكم في الاصدار النقدي أن تحدد مستوى التضخم المرغوب في المجتمع.

¹: السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2008، ص. 303.

الفصل الثاني: علاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية

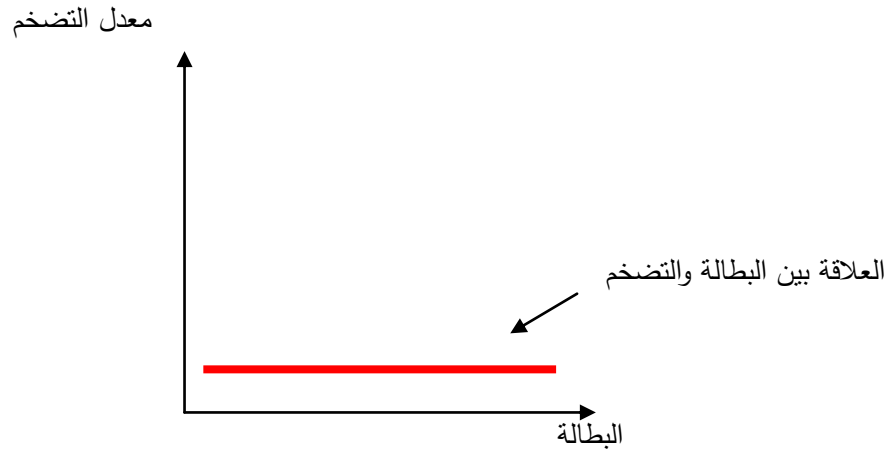
2- التحليل الكينزي: ترتب عن عجز النظرية الكلاسيكية في تفسير ظاهرة البطالة، التي سادت في ثلاثينيات القرن الماضي بمعدلات كبيرة واستمرارها لفترة زمنية طويلة، توافر الظروف المواتية لظهور النظرية الكينزية، وقد انتقد كينز النظرية الكلاسيكية، حيث يرى ما يلي:¹

- أن الأجور عادة ما تكون مرنة في الإتجاه الصعودي وليس في الإتجاه النزولي بسبب وجود النقابات العمالية.

- وجود الاحتكارات في مجال الإنتاج التي يرغب في ظلها رجال الأعمال رفع الأسعار باستمرار لزيادة أرباحهم.

- أنه حتى إذا كانت الأجور مرنة في الإتجاه النزولي فهذا لا يضمن تحقيق التوظيف الكامل لأن انخفاض الأجور سوف يترتب عليه انخفاض الطلب الكلي، ومن ثم انخفاض مستوى الإنتاج وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض الطلب على العمل، ومن ثم ظهور البطالة أو زيادتها. وبالتالي فإن جمود الأجور والأسعار يؤدي إلى اختفاء التضخم، ومن ثم لا تكون هناك علاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم، كما يوضح الشكل الموالي:

الشكل رقم (14): يوضح العلاقة بين التضخم والبطالة حسب التحليل الكينزي.



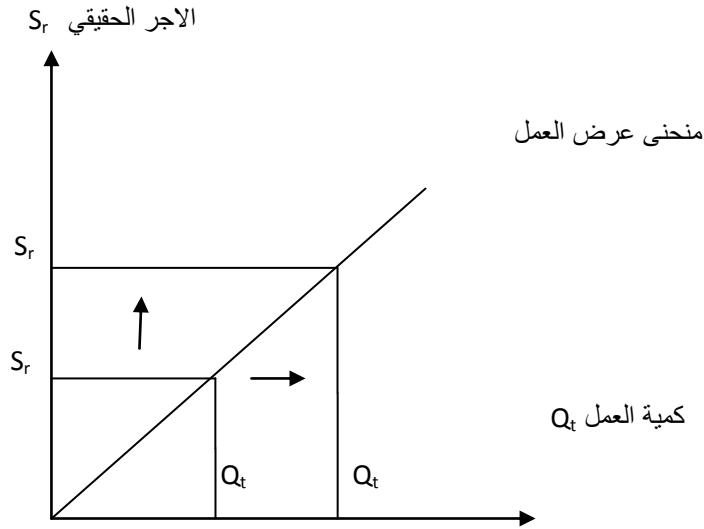
المصدر: محمد عطية عبد القادر، مرجع سابق، ص. 326.

¹: قنوني حبيب، بن عدة محمد، ريغي مليكة، البطالة والتضخم في الجزائر، دراسة العلاقة بين الظاهرتين 1990-2013، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 11، بسكرة، 2014، ص، 116

الفصل الثاني: علاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية

يتضح من الشكل (14) أنه لا توجد أي علاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم، ويرجع ذلك للظروف التي ظهرت فيها النظرية الكينزية والتي اتسمت بسيادة ظروف الركود وانتشار البطالة، غير أن هذا التحليل انتقد من طرف الكينزيين الجدد خاصة مع ارتفاع معدل التضخم، لذا فقد ظهرت الحاجة إلى نظرية جديدة لتفسير هذه الظاهرة، ووفقا لهذا التحليل فإن تحديد العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم يعتمد على مستوى النمو في الطلب الكلي، بالإضافة إلى مرونة منحنى العرض الكلي وظروف التوظيف في الاقتصاد كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (15): يوضح دالة عرض العمل



المصدر: السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص، 307.

من الشكل رقم (15) نلاحظ أنه إذا كان:¹

أ- منحنى العرض الكلي لا نهائي المرونة: ويتحقق ذلك في حالات الكساد حيث يوجد قدر كبير من الموارد عاطلا، وبالتالي فإن زيادة الطلب الكلي تنعكس في زيادة مستوى التوظيف فقط، ومن ثم تقل البطالة بينما لا تتأثر الأسعار، وبالتالي لا توجد علاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم كما تم توضيحه وفقا للنظرية الكينزية في صورتها الأولى.

¹: قنوني حبيب، مرجع سابق، ص. 117.

الفصل الثاني: علاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية

ب- منحى العرض الكلي عديم المرونة: ويتحقق ذلك عندما يكون الاقتصاد في حالة توظيف كامل، ومن ثم فإن زيادة الطلب الكلي تنعكس في ارتفاع الأسعار فقط ولا يتأثر مستوى التوظيف، وبالتالي لا توجد علاقة بين معدل البطالة وهذا ما يتفق مع التحليل الكلاسيكي.

ج- منحى العرض الكلي موجب الميل: وفي هذه الحالة يوجد قدر من الموارد بدون استغلال أي توجد بطالة، وبالتالي فإن زيادة الطلب الكلي تنعكس جزئيا في زيادة مستوى الإنتاج والتوظيف فتقل البطالة، وجزئيا في ارتفاع الأسعار أي ارتفاع معدل التضخم، وبالتالي تكون العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم علاقة عكسية، وهذه الفكرة جاء بها الكينزيين الجدد والتي تمثل الأساس في منحى فيليبس.

3- **منحى فيليبس**: يعتبر الاقتصادي الأمريكي فيشر سنة 1926 أول من تطرق للعلاقة بين التضخم والبطالة، حيث فسّر سلوك الأجور النقدية مشيرا الى أن حالة التضخم في الاقتصاد يلازمها مستوى منخفض من البطالة، في حين ان ارتفاع مستوى البطالة يرافقه حالة من الكساد، وقد أطلق على تحليله اسم أثر Fisher.¹

وبالرغم من كل الجهود المتطورة والمتلاحقة لم يُعتمد هذا التحليل الا بعد محاولة الاقتصادي النيوزيلندي فيليبس الذي قام بنشر دراسة تطبيقية عن الاقتصاد الانجليزي مستخدما بيانات لـ 98 سنة، تمتد بين 1861 و1957 وكان موضوع بحثه العلاقة بين منحنيات ظاهرتي الاجور والبطالة، وقد توصل الى أن الأجور ترتفع بشكل واضح حينما تتخفض معدلات البطالة، وعندما ترتفع هذه الاخيرة تتخفض معدلات الأجور، حيث يشار إلى هذه العلاقة بمنحى فيليبس² وكانت النتيجة أن هناك نوعا من المفاوضة بين التضخم والبطالة، أي أن هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم،³ ففي حالة الركود أو الكساد يقل الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي تتخفض مستويات الأسعار وينخفض معدل التضخم وفي الوقت نفسه يقل الطلب على العمال ويقل مستوى التوظيف مما يؤدي إلى ارتفاع

¹: جنان سليم هلال، نبيل مهدي الجنابي، طروحات نظرية لدور التوقعات في تحليل منحى (Phillips)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12 العدد 2، 2010، ص. 98.

²: Jonathan Nitzan, *Macroéconomic perspectives on inflation and Unemployment*, Discussion Paper, Department of Economics, McGill University Quebec, 1990, p. 4.

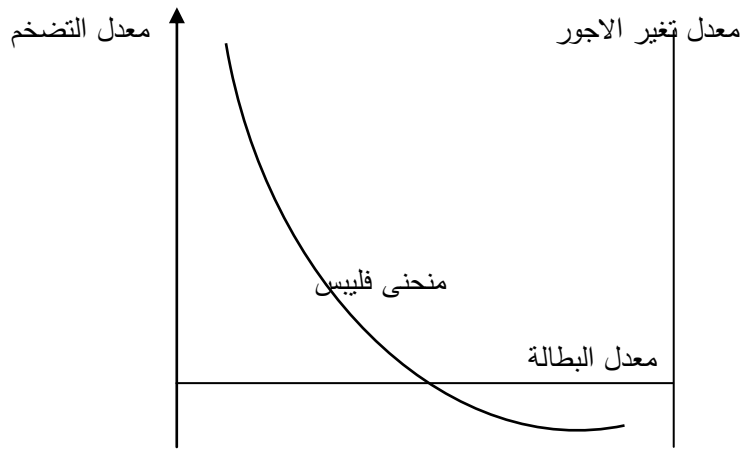
³: هشام لبزة، محمد الهادي ضيف الله، دراسة السببية الاقتصادية بين ظاهرتي التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة 2010 - 1984، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 9، 2014، ص. 10.

الفصل الثاني: علاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية

معدل البطالة، ويحدث العكس في حالة الرواج، حيث تكون العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم علاقة عكسية، لذلك فإن منحنى فيليبس سالب الميل لأنه يوضح مبادلة البطالة والتضخم.

كما ساهمت أبحاث كل من ر.ليبسي R.Lipsey، وبول سامويلسون P.Samuelson وسولو R.M-solow في تطوير هذه الفكرة، إذ أمكن التوصل إلى وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة للفترة 1991 - 2002، وهو ما يفسره منحنى فيليبس إذ أن ثمن خفض معدل البطالة هو قبول معدل أعلى للتضخم، وعلى هذا الأساس أصبحت معظم البرامج الاقتصادية للدول الصناعية تختار النقطة التي تفضلها على منحنى فيليبس، وما تشير إليه من معدل معين للبطالة ومعدل معين للتضخم، وتقوم بعد ذلك باختيار السياسة النقدية والمالية التي تحدد الطلب الذي يضمن تحقيق هذين المعدلين المرغوب فيهما،¹ وقد تم تمثيل تلك العلاقة لمنحنى فيليبس بالشكل التالي:

الشكل رقم (16): يوضح منحنى فيليبس



المصدر: خالد واصف الوزني، أحمد حسين، مرجع سابق، ص. 265.

حيث يمثل المحور الأفقي معدل البطالة السنوي، أما المحور العمودي الأيسر فيمثل معدل التضخم السنوي، في حين يمثل المحور العمودي الأيمن معدل الزيادة السنوي في الأجور النقدية، وكما هو موضح في الشكل (16) فإن محور الأجور يزيد عن محور التضخم بمقدار ثابت هو 3% سنويا، الأمر الذي يعني أن التضخم السنوي يقل بمقدار 3% سنويا عن معدل الزيادة السنوي للأجور النقدية، ذلك أن

¹: نادية علي عايد، دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 36، المجلد 9، 2014، ص، 160.

الفصل الثاني: علاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية

إنتاجية عنصر العمل تزيد سنويا بمعدل 3%، وأن الاسعار تتحدد في النهائي بمتوسط تكلفة عنصر العمل لكل وحدة منتجة، وعليه فإن: معدل التضخم = معدل زيادة الاجور - معدل نمو انتاجية العمل.¹

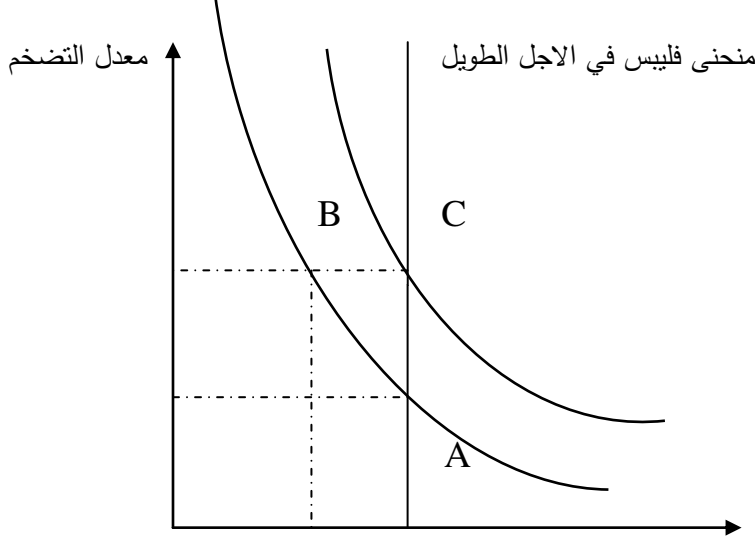
وعليه فإن هذا المنحنى يشير إلى صعوبة علاج البطالة والتضخم معا في الوقت نفسه، نظرا لوجود تعارض بين هدفي الحد من البطالة والحد من التضخم، فتخفيض معدل البطالة من خلال اتباع سياسات مالية ونقدية توسعية يترتب عليه زيادة معدل التضخم، والعكس صحيح، لذلك يصبح على واضعي السياسات الاقتصادية المفاضلة بين علاج مشكلة البطالة وعلاج مشكلة التضخم طالما أن السياسات التي تسهم في الحد من إحدى المشكلتين يترتب عليها زيادة حدة المشكلة الأخرى، وبالتالي صعوبة تحديد التوليفة المثلى بين معدل البطالة المقبول ومعدل التضخم المعتدل.

4- تحليل النقديين: تعرضت العلاقة العكسية القائمة بين التضخم والبطالة للانهايار بسبب عجز منحنى فيليبس في السبعينيات عن تفسير حالة الركود التضخمي، حيث اعتبر فريدمان أن سبب ذلك هو أخذ فيلبس بالافتراض الكينزي الذي ينص على أن التغيرات المتوقعة في الأجور الاسمية تكون مساوية للتغيرات المتوقعة في الأجور الحقيقية، واقترح أن يشير المحور الرأسي في منحنى فيلبس إلى معدل التغير في الأجور الاسمية مطروحا منه المعدل المتوقع للتغير في الأسعار، وبالتالي فإن معادلة تكوين الأجور يجب أن تأخذ بعين الاعتبار التوقعات التضخمية، وقد كان هذا هو أهم انتقاد وجه لمنحنى فيلبس، ولذلك فقد حاول بعض الاقتصاديين إثبات أن منحنى فيلبس في الأجل الطويل يأخذ شكلا عموديا، وأن هناك علاقة تبادلية بين التضخم والبطالة في الأجل القصير فقط، وأن معدل البطالة سوف يساوي المعدل الطبيعي في الأجل الطويل بغض النظر عن معدل التضخم، مما يعني أن منحنى فيلبس يأخذ شكلا عموديا في الأجل الطويل،² وهو يشير إليه الخط العمودي الموضح في الشكل الموالي:

¹: رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سابق، ص، 264.

²: نفس المرجع، ص. 369-372.

الشكل رقم (17): يوضح منحنى فليبس في الاجل الطويل



المصدر: رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سابق، ص. 371.

المطلب الرابع، التضخم والنمو الاقتصادي: من المثير للاهتمام ان النظريات الاقتصادية لم تضع استنتاجات نهائية حول العلاقة بين التضخم والنمو حيث اعتبر الهيكليون ان التضخم كثيرا ما يتبع بتحسن في النمو وعليه فان الاصدار النقدي ضروري، وجميع السياسات المتعلقة بتحقيق الاستقرار في معدل التضخم ستجعل الاسعار تخفض من النمو الاقتصادي. أما النقديين فإنهم يرون ان استقرار الاسعار شرط اساسي لاستمرار التطور وان التضخم له اثر سلبي على النمو الاقتصادي.¹ ويمكن الاشارة لوجهات النظر الاقتصادية من خلال:

أولاً، الدراسات النظرية للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي:

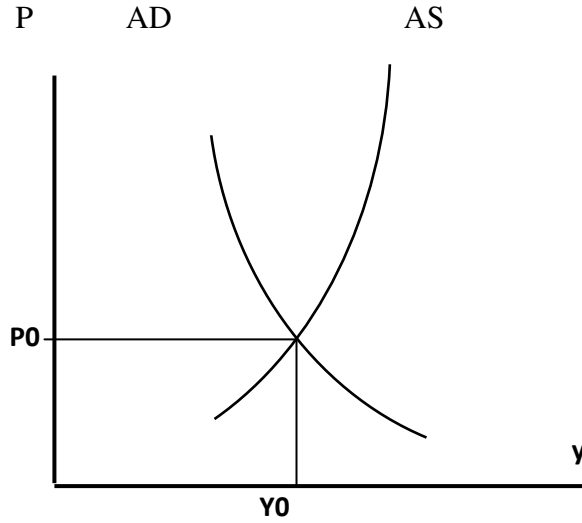
1- النظرية الكينزية: تضمن النموذج الكينزي الكلاسيكي منحنى الطلب الكلي والعرض الكلي الذي يوضح جيدا العلاقة تضخم-نمو، ففي المدى الطويل يكون منحنى العرض الكلي رأسياً وعليه فإن التغيرات في جانب الطلب تؤثر فقط على الاسعار، ولكن عندما يكون المنحنى متصاعداً فان التغيرات ستؤثر في السعر والنتائج معاً.² ويمكن توضيح ذلك خلال الشكلين المواليين:

¹ : Mondjeli Mwa Ndjokou Itchoko Motande, **Non-linéarité entre inflation et croissance économique: quels enseignements pour la zone BEAC?**, 32^{èmes} Journées Internationales Monnaie Banque Finance Nice Sophia-Antipolis, 11-12 juin 2015, Groupement de Recherche Européen, p. 6.

² : Jeremiah Femi Olu, Emmanuel Ogwu Idih, **Inflation and economic growth in Nigeria**, Journal of Economics and International Business Management, Vol. 3, N 1, Nigeria, 2015, p. 24-25.

الفصل الثاني: علاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية

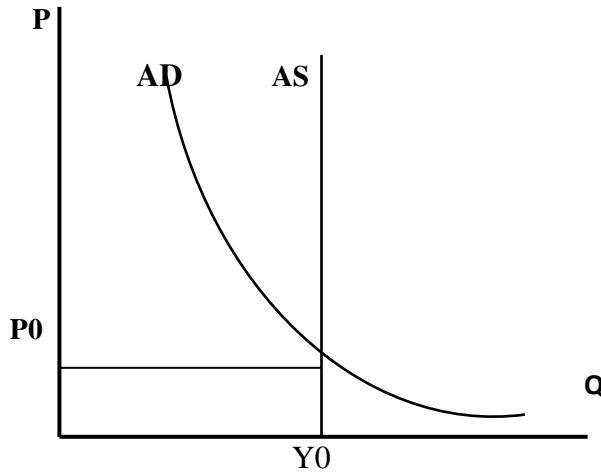
الشكل رقم (18): يوضح العرض والطلب في الاجل القصير



المصدر: ضياء مجيد موسوي، النظرية الاقتصادية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص.

357

الشكل رقم (19): يوضح العرض والطلب في الاجل الطويل



المصدر: ضياء مجيد موسوي، النظرية الاقتصادية، مرجع سابق، ص. 365.

يتضح من الشكل (18) أن منحنى العرض الخاص بالمدى القصير له ميل موجب، حيث يعكس العلاقة الطردية بين المستوى العام للأسعار والكمية المعروضة. أما منحنى العرض الكلي الخاص بالمدى الطويل (الشكل 19) فهو عبارة عن خط عمودي، حيث يصل الاقتصاد في المدى الطويل إلى طاقته الانتاجية القصوى، مما يعني أيضاً ثبات كمية الناتج الإجمالي على الرغم من التغيرات المحتملة في المستوى العام للأسعار.

الفصل الثاني: علاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية

وعليه فان العلاقة التي تربط بين التضخم والنمو أو الناتج تظهر من خلال العلاقة بين العرض الكلي والطلب الكلي، فعند ارتفاع هذ الأخير في الفترة القصيرة وقبل وصول الاقتصاد الى مرحلة التشغيل الكامل لعوامل الانتاج فإنه سيؤدي الى ارتفاع الناتج والاسعار معا، لكن في المدى الطويل وعند وصول توظيف كافة عوامل الانتاج في الاقتصاد، فإن كل زيادة في الطلب لا تجد ما يقابلها من زيادة في العرض، فينعكس الأثر بكامله على المستوى العام للأسعار.

2- النظرية النقدية: افترض فريدمان أن التضخم هو نتيجة لزيادة عرض النقود أو سرعتها بمعدل يفوق معدل النمو الاقتصادي، وقد ذكر فريدمان العديد من الخصائص الرئيسية للاقتصاد على المدى الطويل، بما في ذلك حيادية النقود والنظرية الكمية للنقود التي تربط بين التضخم والنمو (علاقة عكسية) من خلال المساواة بين مجموع الانفاق في الاقتصاد ومجموع كمية النقود، حيث اعتقد الكلاسيكيون عند صياغة هذه المعادلة أن أثر التغيرات في كمية النقود تتسم بالحياد التام، وأن الطلب على النقود يكون فقط من أجل المعاملات، وأن النمو الاقتصادي يقاس بالقدرة على زيادة السلع. كما أخذت نظرية حيادية النقود مكانا مهما، حيث اعتبرت أن القيم المتوازنة للمتغيرات الحقيقية - بما فيها مستوى الناتج المحلي الاجمالي- مستقلة عن العرض النقدي في المدى الطويل، وعليه يرى النقديون أنه في المدى الطويل تتأثر الأسعار أساسا بمعدل نمو المعروض النقدي دون أن يكون هناك تأثير حقيقي على النمو الاقتصادي، وعندما يفوق نمو العرض النقدي مستوى النمو الاقتصادي يظهر التضخم.¹

3- الكينزيون الجدد: من أهم المفاهيم الأساسية التي اشار إليها الكينزيون الجدد هي الناتج المحتمل أو ما يسمى بالناتج الطبيعي، أين يكون الاقتصاد عند المستوى الأمثل من الانتاج والذي يتوافق مع معدل البطالة الطبيعي، أو ما يسمى بمعدل التضخم غير المتسارع للبطالة. ووفقا لهذه النظرية يعتمد معدل التضخم على المستوى الفعلي للناتج (الناتج المحلي الإجمالي) والمعدل الطبيعي للعمل، فإذا تجاوز الناتج المحلي الإجمالي إمكاناته وكانت البطالة أقل من معدلها الطبيعي، فإن التضخم سيتسارع والموردين سيرفعون أسعارهم فتزداد معدلات التضخم سوءا، وإذا انخفض الناتج المحلي الإجمالي عن مستواه المحتمل وكانت البطالة أعلى من المعدل الطبيعي لها، فإن التضخم سيرتفع وسيقوم الموردون بمألاً الطاقة الفائضة، والحد من ارتفاع الأسعار مما يؤدي إلى الانكماش. أما في حالة تساوي الناتج المحلي مع

¹ : Monaheng Seleteng, **Inflation and Economic Growth: An estimate of an optimal level of inflation in Lesotho**, Central Bank of Lesotho, 2005, p. 4.

الفصل الثاني: علاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية

امكاناته وتساوي البطالة مع معدلها الطبيعي، فإن معدل التضخم لن يتغير طالما لا توجد صدمات عرض.¹

4- نظرية النمو الداخلي: ترى هذه النظرية أن النمو يعتمد على متغير داخلي واحد هو معدل العائد على رأس المال، وأن التضخم يقلل من هذا العائد وبالتالي من تراكم رأس المال الذي يخفض النمو. وقد وجدت بعض الدراسات المتعلقة باقتصاديات النمو الداخلي أن آثار التضخم على النمو ضعيفة، ومن بين هذه الدراسات نجد دراسة Gomme (1993) حيث توصل إلى أن الارتفاع في التضخم يقلل من القيمة الحدية للاستهلاك ويدفع الناس للعمل أقل، ومع انخفاض العمالة ينخفض الناتج الحدي لرأس المال بشكل دائم، مما يؤدي إلى تباطؤ تراكم رأس المال، كما وجد Gomme في هذا الصدد أن القضاء على معدل تضخم معتدل (على سبيل المثال 10 في المئة) سيكون له مكاسب صغيرة جدا فقط في نمو الناتج (أقل من 0.01 نقطة مئوية).²

ثانيا، الدراسات التجريبية للعلاقة بين التضخم والنمو: أظهرت الدراسات التجريبية نتائج متضاربة، حيث توصلت بعض الدراسات إلى وجود علاقة عكسية بين التضخم والنمو، في حين أظهرت دراسات أخرى أن انخفاض مستوى التضخم يساعد على تحقيق مردودية أفضل للنمو الاقتصادي، كما أثبتت دراسات أخرى عدم وجود علاقة بين المتغيرين، ومن بين الدراسات التجريبية التي بحثت في طبيعة هذه العلاقة نجد:

1- دراسة خان وصنهاجي (Mohsin S. Khan and Abdelhak S. Senhadji) 2001: درسوا العلاقة بين التضخم والنمو باستخدام بيانات لـ 140 بلد (صناعية ونامية)، وذلك خلال الفترة 1960-1998 بتطبيق طريقة المربعات الصغرى لدراسة لا خطية العلاقة بين التضخم والنمو، وتوصلوا إلى وجود علاقة عكسية بين التضخم والنمو مع تقدير عتبة التضخم ما بين 1% و3% للدول المتقدمة وما بين 11% و12% في الدول النامية.³

¹ : Vikesh Gokal, Gokal, Subrina Hanif, **Relationship between inflation and economic growth**, Working paper, Reserve Bank of Fiji, 2004, p. 14-15.

² : ibid , p. 16-17.

³ : Abu Bakkar Tarawalie, Momodu Sissoho, **Inflation et croissance dans la ZMAO: preuves d'une analyse de seuils d'inflation**, COLLECTION DE DOCUMENTS SUR DES SUJETS D'ACTUALITÉ DE L'IMAO, NO. 1, 2012, p. 12.

الفصل الثاني: علاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية

2- دراسة لفيشر (Stanley Fischer) سنة 1993: وجد أن هناك علاقة سلبية بين التضخم والنمو، حيث أن التضخم يقلل من كفاءة تخصيص الموارد ويخفي دور مؤشرات التغير في الأسعار النسبية. وقام بارو (Robert J. Barro) 1995 بإجراء تقييم حول آثار التضخم على الأداء الاقتصادي باستخدام بيانات لحوالي 100 بلد خلال الفترة 1960-1990. وقد أشارت نتائج الانحدار إلى أن الزيادة في متوسط معدل التضخم بـ 10% سنويا يؤدي إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي بـ 0,2% أو 0,3% سنويا،¹ كما توصل إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين نمو الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي في المدى الطويل، لكن هذا يكون فقط في الدول التي تعرف متوسط معدلات تضخم منخفضة نسبيا، وفي حالة التضخم المرتفع فإن سرعة دوران النقود تترجم بزيادة معدل التضخم، وعليه تشير هذه النتائج إلى أنه يمكن تخفيض معدل التضخم المرتفع دون تغيير معدل النمو الاقتصادي، وفي الاقتصاديات التي يكون فيها معدل التضخم ضعيفا، فإن تبني هدف معدل تضخم معدوم قد يكون له أثر كبير على النمو الاقتصادي.

3- دراسة شاري وآخرون shari et al سنة 1995 استنتج الباحثون أن هناك علاقة بين التضخم والنمو من خلال اختبار علاقة لمقطع عرضي لمجموعة من البلدان المختارة، وقد أثبتت أن هناك ترابطا سلبيا واضحا بين التضخم والنمو وأن التقديرات الدقيقة تتباين من دراسة إلى أخرى، إلا أن البرهان العملي الذي قدمته الدراسة أثبتت أن زيادة قدرها 15% في متوسط معدل التضخم يؤدي إلى تناقص متوسط معدل النمو بين 0,7% و 0,2%، وقد استخدم معدل النمو في عرض النقد في قياس الترابط بين التضخم والنمو، وبالرغم من أن العديد من النماذج أكدت أن الزيادة في معدل نمو عرض النقود في الأمد الطويل تؤدي إلى تناقص معدل نمو الناتج، إلا أن الدراسات الحديثة أثبتت أن التغيرات في معدل نمو عرض النقود له أثر ضئيل على نمو الناتج المحلي، بسبب أن نماذج النمو الداخلية تتطلب تغيرات في معدلات نمو الناتج إلى تغيرات في المعدلات الحقيقية للعائد، وبالتالي على معدلات نمو الناتج، وبالرغم من أن ارتفاع معدلات التضخم يشوه تركيبة راس المال بين المقترضين والمقرضين ومن ثم انخفاض في معدل النمو، إلا أن هذا الانخفاض لا يشكل سوى نسبة صغيرة من الناتج.²

¹ : Omoke Philip Chimobi, **Inflation and Economic Growth in Nigeria**, Journal of Sustainable Development, Vol. 3, No. 2, Nigeria, 2010, P. 161

²: احمد حسين الهيتي، اوس فخر الدين ايوب، دور السياسات النقدية والمالية في النمو الاقتصادي، مجلة جامعة الانبار الاقتصادية والادارية، المجلد 4، العدد 8، 2012، الاردين، ص، 26.

الفصل الثاني: علاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية

4- وفي دراستين لفيشر سنتي 1991 و 1993 باستخدام بيانات المقطع العرضي وتحليل الانحدار فقد أثبت أن العلاقة بين النمو والتضخم يمكن أن تكون لا خطية من خلال تقسيم البلدان الى ثلاث مجموعات على أساس متوسط معدل التضخم فيها خلال فترة من الزمن (البلدان ذات التضخم المنخفض: اقل من 10%، البلدان ذات معدل التضخم المتوسط: من 10% الى 40%، البلدان ذات معدل التضخم المرتفع: اكثر من 40%). وقد أثبتت الدراسة أن البلدان ذات معدل التضخم المنخفض انخفض معدل النمو فيها بنسبة 1,3%، في حين انخفض معدل النمو بالنسبة للبلدان متوسطة التضخم الى 0,75%، أما البلدان ذات معدل التضخم المرتفع فقد انخفض معدل النمو فيها بحوالي 0,2%.¹

5- دراسة Gregorio سنة 1992: حيث استخدم فيها بيانات لـ 12 دولة من امريكا اللاتينية والتي شهدت معدلات مرتفعة من التضخم، وقد توصلت هذه الدراسة الى وجود علاقة عكسية بين التضخم والنمو الاقتصادي في المدى الطويل، وفي سنة 1996 عزز هذه الدراسة وسلط الضوء على أهمية البنك المركزي للتحكم في التضخم، وخلصت أيضا لنفس النتائج المتحصل عليها في 1992، حيث وجد أن العلاقة العكسية بين التضخم والنمو لا تزال قوية.²

وعليه فقد اختلفت الآراء حول أثر التضخم على النمو، حيث نجد أن هناك من يعتبر التضخم ضروري للنمو، وأن الانتقادات والآثار السلبية التي توجه له تكون في فترات الزيادة السريعة لمستوى الأسعار وليس لفترات الزيادة البطيئة والمعتدلة، في حين يرى الاتجاه الآخر أن التضخم يؤثر على نوع الاستثمار والانتاج، ويشجع الأفراد على الاستثمار في المضاربات والتجارة والصناعة التي تحقق أرباحا طائلة، وإهمال الميادين الأخرى ذات المنفعة الحقيقية للمجتمع، كما يفسد توزيع الدخل لأنه يزيد من أرباح رجال الأعمال ويسبب خسائر لذوي الدخل الثابت، ويضعف الثقة في العملة ويقلل الرغبة في الادخار، وبذلك تؤثر هذه العوامل سلبا على النمو الاقتصادي.

¹: نفس المرجع، ص. 27.

² : Jing Xiao, **The Relationship between Inflation and Economic Growth of China: Empirical Study from 1978 to 2007**, lund university, school of economics management, Sweden, 2009, p. 15.

الفصل الثاني: علاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية

المبحث الثالث، العلاقة بين التضخم والاستهلاك:

يعتبر الاستهلاك من المواضيع التي تشغل مجالا واسعا في البحث الاقتصادي، نظرا لما يمثله من أهمية في النشاط الاقتصادي من خلال تأثيره على المتغيرات الاقتصادية الكلية وفي مقدمتها التضخم، كون أن الاستهلاك النهائي يعد من أهم مكونات الطلب الكلي، ومن جهة أخرى نجد أن مستويات الاستهلاك أيضا تتأثر ارتفاعا أو انخفاضاً نتيجة التغير في المستوى العام للأسعار.

المطلب الأول، النظريات الأساسية لدوال الاستهلاك: يعتبر الدخل من أهم العوامل المحددة لمستوى الاستهلاك، لذلك نجد أن معظم النظريات ركزت في تفسيرها للعوامل المحددة للإنفاق الاستهلاكي على الدخل، ومن أهم هذه النظريات نجد:

أولاً، نظرية الدخل المطلق (صيغة دالة الاستهلاك الكينزية): إن نظرية كينز في الاستهلاك غالباً ما تسمى "نظرية الدخل المطلق"؛ وذلك للتأكيد على أن قرارات الاستهلاك مبنية على القدر المطلق من الدخل الجاري الذي يحصل عليه الأفراد؛ هذا لا يعني أن العوامل الأخرى لا تؤثر على الاستهلاك، وإنما درجة تأثيرها تبقى ثابتة على المدى القصير حسب كينز، حيث أثبتت التجربة في واقع الأمر أن الإنفاق الاستهلاكي يزداد أهمية كلما ارتفع الدخل بالنسبة للأفراد والعائلات، غير أن هذه الزيادة في الاستهلاك عادة ما تكون أقل منها في الدخل.¹

وقد اقترح كينز نظرية الدخل المطلق بالاعتماد على الفرضيات التالية:²

- يمكن اعتبار الإنفاق الاستهلاكي دالة لحجم الانتاج والعمالة، وبالتالي يمكن ربط الاستهلاك بهما في المدى القصير، كما اعتبر كينز أن الإنفاق الاستهلاكي يتحدد أساساً بحجم الانتاج الكلي أو الدخل الكلي الحقيقي، الأمر الذي دفعه الى جمع العوامل الأخرى فيما يسمى بالميل للاستهلاك، وعليه فإن الإنفاق الاستهلاكي دالة مستقرة للدخل الكلي المتاح: $C = f(Y)$

- يرى كينز أن الميل الحدي للاستهلاك موجب وأقل من 1 أي $0 < \frac{\Delta C}{\Delta Y} < 1$.

¹ : Clotilde champeyrache, **introduction générale à l'économie : microéconomie, macroéconomie**, Ellipses, paris, 2009, p. 152-153.

² مبارك بوعشة، صيغ دالة الاستهلاك والسياسات الاقتصادية، مجلة البحوث والدراسات في العلوم الإنسانية، سكيكدة، العدد 4، 2009، ص. 69.

الفصل الثاني: علاقة الترخيم ببعض المتغيرات الاقتصادية

- كلما ارتفع مستوى الدخل كبرت الفجوة بين الدخل والاستهلاك، مما يعني أن الميل المتوسط للاستهلاك $\frac{C}{Y}$ اقل من 1.

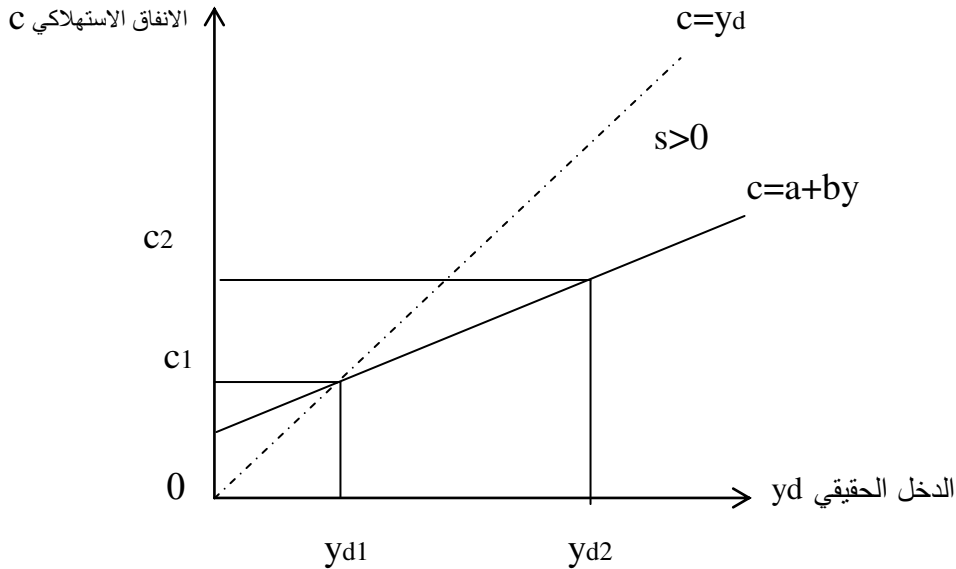
وانطلاقاً من هذه الفرضيات يمكن صياغة دالة الاستهلاك كالتالي:

$$C_{y-t} = AVT + pmc(y-T)$$

حيث: C: الاستهلاك، t: الضرائب، y: الدخل المتاح، AVT: الاستهلاك المستقل عن الدخل، pmc: الميل المتوسط للاستهلاك.

وفي الواقع فإن عدم الانسجام بين دالة الاستهلاك المقدره في الأجل القصير ودالة الاستهلاك المقدره في الأجل الطويل أدت الى التقليل من أهمية فرضية الدخل المطلق، والتحول الى محاولات أخرى مختلفة للتوفيق بين دوال الاستهلاك طويلة الاجل ودوال الاستهلاك قصيرة الاجل. ويمكن تمثيل دالة الاستهلاك الكينزية وفق الشكل الموالي:

الشكل رقم (20): يوضح دالة الاستهلاك الكينزية



المصدر: ضياء مجيد موسوي، النظرية الاقتصادية، مرجع سابق، ص، 106.

حيث:

- c الاستهلاكي الانفاق؛

- Y_d المتاح الدخل؛

- S : الادخار؛

- a : الاستهلاك التلقائي؛

- b : ميل دالة الاستهلاك.

ووفقا لهذه النظرية فان كل زيادة في الدخل يترتب عنها زيادة في الاستهلاك ولكن بنسبة أقل، أي أنه يوجد استهلاك معين مستقل عن الدخل يسمى بالاستهلاك التلقائي a.

ثانيا، **نظرية الدخل النسبي**: قدم هذه النظرية الأميركي ديزنبري Duesenberry لتفسير السلوك الاستهلاكي، وهي تقوم على أن الإنفاق الاستهلاكي يتحدد مقطوعيا، أي في فترة زمنية معينة، حسب المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه الفرد، وترى هذه النظرية أن الاستهلاك لا يعتمد على الدخل المطلق وإنما على الدخل النسبي، أي أن إنفاق الأسرة يتوقف على إنفاق الأسر الأخرى التي تعيش مجاورة لها، وقد قدم ديزنبري نظريته من خلال انتقاده لفرضيتين أساسيتين للنظرية الكينزية هما:¹

- استهلاك الأسرة مستقل عن استهلاك الأسر الأخرى المجاورة لها، وهنا قدم ما يعرف بأثر التقليد والمحاكاة، حيث يرى بأن الفرد عندما يشعر بأن راتبه منخفض نسبياً بالنسبة للأسر المجاورة فإنه يخفض من استهلاكه، وأن زيادة الدخل لن تؤدي إلى التحرك على نفس دالة الاستهلاك، إنما تنقل الدالة بأكملها إلى أعلى، كما أن الميل المتوسط للاستهلاك يبقى ثابتاً ولا يتغير كما في النظرية الكينزية.

وعليه فان دوزنبري بنى نظريته على افتراضين هما:²

- الأفراد يهتمون بمستوى الاستهلاك النسبي أي نسبة استهلاكهم مقارنة باستهلاك الآخرين؛

- أن المستوى الحالي للاستهلاك لا يتأثر فقط بمستوى الدخل الحالي (المطلق) وإنما يتأثر أيضا بمستوى الدخل السابق، وبالفارق بين الدخل الجاري وأقصى دخل محقق في السابق، أي أنه توجد علاقة بين الاستهلاك الحالي و الدخل السابق. كما يرى ديزنبري بأن العائلات في حالة انخفاض دخلها لا يمكنها

¹: عمر محمود ابو عيدة، تحليل العوامل المؤثرة في الانفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي الفلسطيني وفقا لنظريات الاستهلاك الحديثة: دراسة ميدانية، المجلة الاردنية للعلوم التطبيقية، سلسلة العلوم الانسانية، المجلد 15، العدد 1، فلسطين، 2013 . ص، 40.

²: Stéphane Auray, **Consommation, effet de substitution intertemporelle et formation des habitudes**, L'Actualité économique, vol. 85, n° 4, 2009 p. 444.

الفصل الثاني: علاقة التخصم ببعض المتغيرات الاقتصادية

تخفيض استهلاكها الذي بلغته، لأنها تجد صعوبة في ذلك ولكن عند زيادة دخلها فإنها تزيد من استهلاكها في المدى الطويل.

من خلال هذين الافتراضين يمكن كتابة دالة الاستهلاك كما يلي:¹

$$C_t = c_a + c'_1 y_{t-1} + c'_2 y_{t-2} + \dots + c'_n y_{t-n}$$

وإذا كانت دخول جميع الفترات الماضي متساوية ولها قيمة مشتركة y فإننا نجد: $C_t = c_a + c'_t y$

وبما أن ديزنبري يرى أن الاستهلاك الحاضر هو تابع للدخل الأكبر الذي حصل عليه الافراد

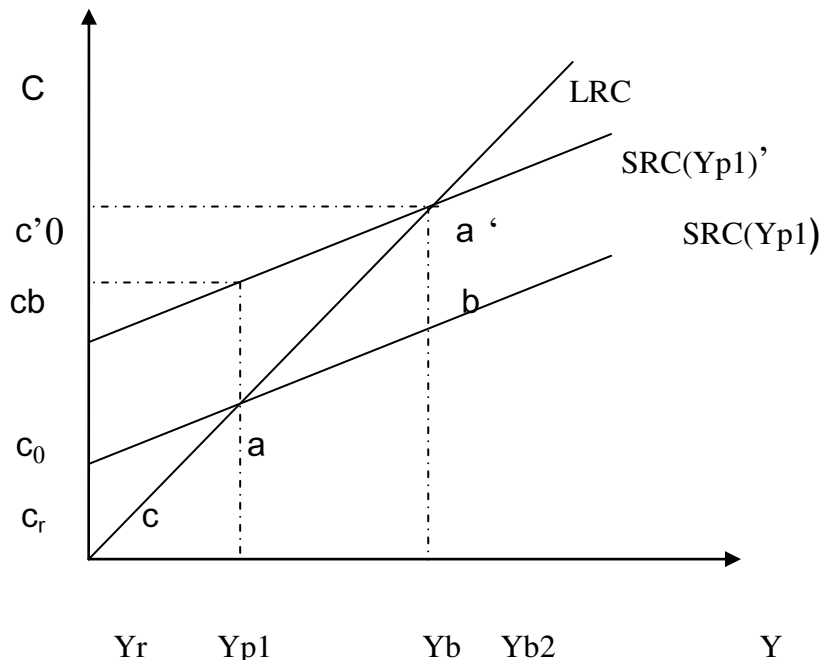
والدخل في الفترة الجارية، فإنه يعبر عن دالة الاستهلاك كما يلي: $C_t = b y_0 + c'_t y_t$

حيث تمثل y_0 الدخل الأكثر ارتفاعا الذي تم التوصل إليه في الماضي و y_t دخل الفترة الجارية،

أما b و c' فيمثلان على التوالي الميل الحدي للاستهلاك للدخل الجاري والميل الحدي للاستهلاك للدخل

الأكثر ارتفاعا. ويمكن توضيح نظرية الدخل النسبي من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (21): يوضح دالة الاستهلاك حسب نظرية الدخل النسبي



المصدر: كريمة ميغاري، دراسة دوال الاستهلاك في بعض بلدان شمال افريقيا باستعمال نماذج بيانات بانيل 1990-

2009، اطروحة دكتوراه، قياس اقتصادي، جامعة الجزائر، 2013-2014، ص، 52

¹: بريش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم، الجزائر، 2007، ص، 121-122.

الفصل الثاني: علاقة التخصُّم ببعض المتغيرات الاقتصادية

فالخط المار بنقطة الأصل هو دالة الاستهلاك طويلة الأجل (LRC)، وفيه الميل المتوسط للاستهلاك يساوي الميل الحدي للاستهلاك، وسيكون كلاهما ثابت لكل مستويات الدخل. وقد رسم دالة استهلاك قصيرة الأجل (SRC) لكل مستوى من مستوى أعلى دخل (Y_p)، فالتقلبات القصيرة الأجل في الميل المتوسط للاستهلاك إنما هي نتيجة لتحرك إلى أعلى أو إلى أسفل على دالة الاستهلاك القصيرة الأجل، فعندما يزيد الدخل الجاري عن أعلى دخل السابق فإن دالة الاستهلاك القصيرة الأجل تتحرك إلى أعلى لتتقاطع مع دالة الاستهلاك الطويلة الأجل عند مستوى أعلى دخل الجديد (Y_p).

ثالثاً، نظرية الدخل الدائم (دالة الاستهلاك عند فريدمان): في إطار فرض الدخل الدائم الذي طوره فريدمان يعتمد الاستهلاك الجاري على الدخل الحالي والدخل المتوقع في المستقبل، حيث اقترح فريدمان في نظريته لدالة الاستهلاك تفسير لعدم استقرار ميل الاستهلاك، والذي يتوقف على التمييز بين متغيرين سواء على مستوى الدخل أو الاستهلاك، إذ اعتبر فريدمان أن الدخل الجاري Y يمكن أن ينقسم إلى دخل دائم Y_p ودخل عابر Y_T : (1)

$$Y = Y_p + Y_T \quad (1)$$

حيث أن الدخل الدائم هو التدفق الثابت للدخل والذي يعادل القيمة الفعلية للثروة، أما الدخل العابر فهو دخل عرضي مؤقت ناتج عن عناصر غير متوقعة سواء موجبة أو سالبة (ربح أو خسارة) والتي قد تؤدي إلى زيادة أو تخفيض الدخل الدائم. أما الاستهلاك الجاري C فهو ينقسم أيضاً إلى استهلاك دائم مرتبط بحاجات وعادات الاستهلاك، واستهلاك عابر ذو طابع استثنائي: (2) $C = C_p + C_T$ ، وعليه فالنموذج يرى أن الانفاق الاستهلاكي الدائم يتغير تناسيباً مع الدخل الدائم، بينما العناصر الأخرى للدخل والاستهلاك فهي تتغير بطريقة عشوائية ومستقلة عن بعضها البعض.¹

كما افترض فريدمان أن:²

$$C_p = K \bullet Y_p \quad \dots(3) \quad \text{- الاستهلاك الدائم نسبة ثابتة من الدخل الدائم فيقول أن:}$$

حيث أن K نسبة تتراوح قيمتها بين الصفر والواحد الصحيح، ويقول أن الاستهلاك يمثل نسبة ثابتة لا تتغير من الدخل، ولكن K نفسها تتوقف على عوامل أخرى تتمثل في سعر الفائدة، مستوى الذوق والعادات، ونسبة الثروة البشرية إلى الثروة المادية: $C_p = K(r, u, w) \bullet Y_p$

¹ : Sophie Brana, Marie-Claude Bergouignan, *macroéconomie*, Dunod, paris, 2003, p. 35-36.

²: عمر محمود ابو عيدة، مرجع سابق، ص، 41-42.

الفصل الثاني: علاقة التخصم ببعض المتغيرات الاقتصادية

وعليه فإن دالة الاستهلاك وفقا لنظرية الدخل الدائم دالة نسبية تشير الى أن التغير في الدخل الدائم بنسبة معينة يؤدي لتغير الاستهلاك الدائم¹ بنفس النسبة، و من ثم فإن الميل الحدي للاستهلاك ثابت عبر الزمن ويساوي الميل المتوسط للاستهلاك، كما يعني هذا أن تأثير الدخل المؤقت على الاستهلاك الدائم يقترب من الصفر.

- لا توجد علاقة بين الدخل الدائم والدخل المؤقت، وهذا صحيح لأن أي تقلبات تحدث في الدخل المؤقت لا تؤثر على الدخل الدائم إنما هي عملية فجائية سرعان ما تنتهي، كما افترض عدم وجود علاقة بين الاستهلاك الدائم والاستهلاك المؤقت، وافترض أيضا عدم وجود علاقة بين الدخل المؤقت والاستهلاك العابر، بمعنى أن: الميل الحدي للاستهلاك معدوم $MPC=0$. وقد كان هذا الافتراض مجال انتقاد الاقتصاديين حيث اعتبروا أن هناك علاقة بين الدخل العابر والاستهلاك الانتقالي.

$$Y_p = Y - Y_T \quad \dots (4) \quad \text{ومن خلال المعادلة (1) نجد:}$$

$$C_p = K(Y - Y_t) \quad \dots (5) \quad \text{بتعويض (4) في (3) نجد:}$$

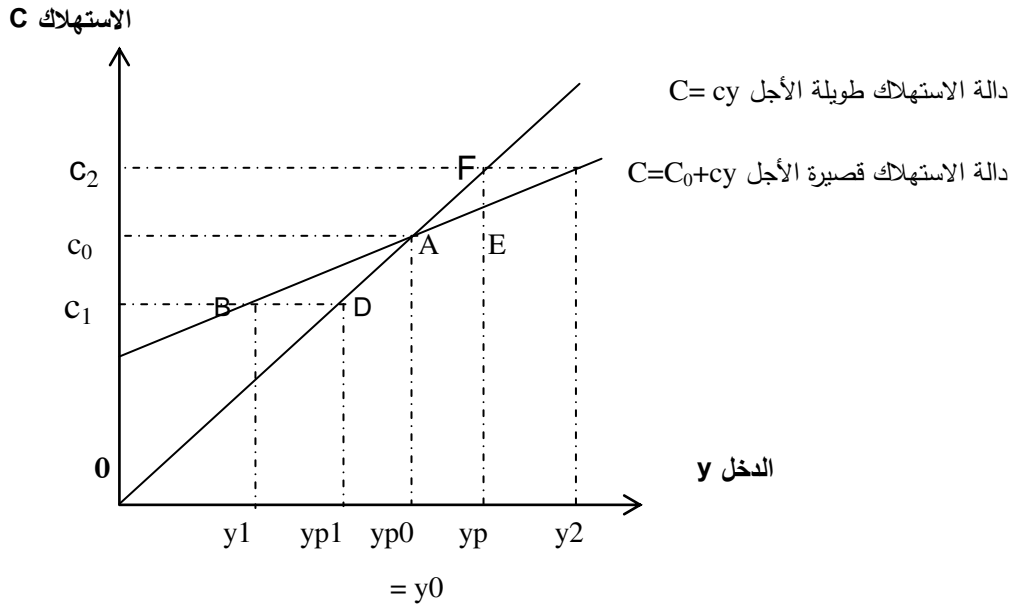
$$C_p = K(Y - Y_t) + C_t \quad \dots (6) \quad \text{وبتعويض (5) في (2) نجد:}$$

وتبين العلاقة الأخيرة بأن الإستهلاك الجاري ما هو إلا جزء من الفرق بين الدخل الجاري والدخل المؤقت مضاف إليه احتمال حدوث إستهلاك مؤقت (سلبى أو إيجابى). ويمكن توضيح دالة الاستهلاك وفقا لنظرية الدخل الدائم لفريدمان من خلال الشكل الموالي:

¹: الاستهلاك الدائم حسب فريدمان هو ذلك المستوى الذي يريد المستهلكون الحفاظ عليه عبر الزمن، أي أنه مخطط ومقدر مسبقا، أما الاستهلاك العابر فلا يمكن التنبؤ به على غرار الدخل العابر.

الفصل الثاني: علاقة التخصم ببعض المتغيرات الاقتصادية

الشكل رقم (22): يوضح دالة الاستهلاك عند فريدمان



Source : Emil Glassen, *Macroéconomie, base de la théorie macroéconomique*, bordas ,paris,France 1981, p. 25

من خلال الشكل رقم (22) لدالتي الاستهلاك طويلة الأجل وقصيرة الأجل، تمثل النقطة A حالة السكون التي يكون عندها الدخل الدائم مساويا للدخل الحالي أي $y_0 = y_{p0}$ ، ولنعبر أن هناك مرحلتان مرحلة ركود حيث ينخفض فيها الدخل الحالي من y_0 إلى y_1 ويخفض فيها المستهلك استهلاكه من c_0 إلى c_1 ، وكذا مرحلة رواج حيث عندها يرتفع مستوى الدخل من y_0 إلى y_2 كما يرتفع في هذه المرحلة مستوى الاستهلاك من c_0 إلى c_2 .

رابعا، نظرية دورة الحياة: ظهرت هذه النظرية سنة 1950 وتمت صياغتها النهائية سنة 1963 من طرف مودقلياني Modigliani وبعض الاقتصاديين، وهي تقوم على أن المستهلك عقلاني بحيث يحاول المحافظة على نمط استهلاكي أو مستوى معيشة مستقر، وأن الاستهلاك يمثل نسبة ثابتة من دخل الأسرة طيلة مراحل حياة الفرد التي قسمها مودقلياني إلى مراحل مختلفة، كما أن الانفاق على الاستهلاك يتم عن طريق الاعتماد على المدخرات التي تم تشكيلها عند ارتفاع الدخل، وعن طريق الاقتراض عندما تكون الدخل ضعيفة ومنخفضة، وبذلك فإن الادخار والاقتراض يسمح للمستهلك بتحويل دخله من مرحلة إلى أخرى للإبقاء على مستوى استهلاك ثابت نسبيا خلال حياته. وقد اعتبرت نظرية دورة الحياة أن الثروة

الفصل الثاني: علاقة الترخيم ببعض المتغيرات الاقتصادية

تعتبر متغير ثاني مفسر لدالة الاستهلاك لتختلف بذلك عن النظرية الكينزية التي اعتمدت على الدخل الجاري فقط.¹

وتستند هذه النظرية على فرضية أن المستهلك يعيش عدد من السنوات T ويملك ثروة أولية W ويحصل على دخل Y خلال R فترة، وأنه يبحث عن مستوى استهلاك يحافظ عليه طول حياته، وللتبسيط تفترض النظرية ان $r=0$ ، وعليه فإن المستهلك سيوزع موارده الاجمالية ليكون الاستهلاك خلال كل سنة كما يلي:²

$$C = (w + Ry)T$$

حيث:

W : الثروة الاساسية، R : عدد سنوات العمل لكسب الدخل، Y : دخل العمل، T : عدد سنوات حياة الفرد أو المستهلك.

ويمكن إعادة كتابة المعادلة أو دالة الاستهلاك كالتالي:

$$C = \frac{1}{T}W + \frac{R}{T}y$$

وعليه فإذا كان كل شخص يخطط لاستهلاكه بهذه الطريقة، فان دالة الاستهلاك الكلي للاقتصاد تأخذ الشكل التالي:

$$c = \sigma w + \delta y$$

حيث:

$$\sigma \left(\frac{1}{T}\right): \text{الميل الحدي للاستهلاك من الثروة المتراكمة،}$$

$$\delta \left(\frac{R}{T}\right): \text{الميل الحدي للاستهلاك من الدخل.}$$

وترى هذه النظرية أنه في المدى القصير تكون الثروة ثابتة، وبالتالي فإن دالة الاستهلاك لنظرية دورة الحياة تكون مماثلة لدالة الاستهلاك الكينزية، أما في المدى الطويل وبارتفاع الثروة فان دالة

¹ : Bernard Bernier, Yves Simon, **initiation à la macroéconomie**, 9^{ème} édition, Dunod, Paris, 2007, p. 111-113.

² : Santos Alimi, **Keynes' Absolute Income Hypothesis and Kuznets Paradox**, MPRA Paper, No. 49310, posted 26, 2013, p. 5.

الفصل الثاني: علاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية

الاستهلاك تنتقل نحو الأعلى والميل المتوسط للاستهلاك لا ينخفض بارتفاع الدخل، وبهذا استطاع مودفلياني حل معضلة الاستهلاك الناجمة عن اختلاف الميل المتوسط للاستهلاك بين المدى القصير والمدى الطويل.

وبصياغة أخرى فإن نظرية دورة الحياة ترى أن:¹

$$C_o = L = Y_o = R$$

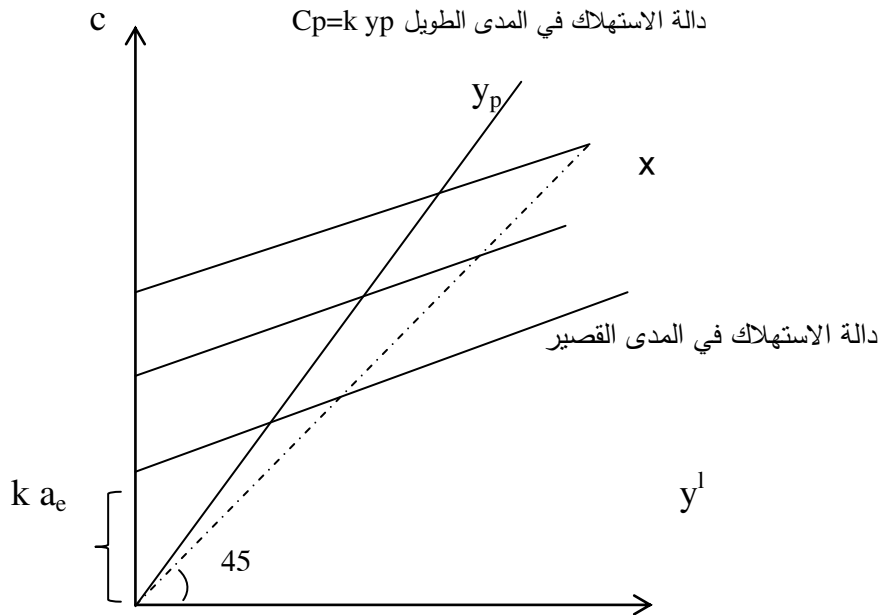
حيث أن: C_o : الاستهلاك Y_o : الدخل

R : الحياة العملية L : عمر الإنسان الزمني

$$C_o = \frac{R}{L} Y_o \text{ : وعليه يكون:}$$

بمعنى أن الاستهلاك يساوي نسبة الحياة العملية إلى العمر الزمني للفرد مضروبة في الدخل. ويوضح الشكل الموالي دالة الاستهلاك عند مودفلياني، كالتالي:

الشكل رقم: (23): يوضح دالة الاستهلاك لمودفلياني



المصدر: ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية، مرجع سابق، ص، 169.

¹: محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص.

الفصل الثاني: علاقة التخصُّم ببعض المتغيرات الاقتصادية

نلاحظ من خلال الشكل أن نسبة الاستهلاك إلى الدخل تبقى ثابتة على امتداد الخط OX ، وإذا كان $\frac{c}{yl}$ ثابت عند نمو y^1 طيلة الفترة الزمنية فإن الخط OX سيمتد من نقطة الأصل وتبقى هذه النسبة ثابتة بثبات $\frac{a}{yl}$ أي ثبات نسبة الثروة إلى الدخل $\frac{yl}{y}$.

المطلب الثاني، أثر العوامل غير الدخلية على الاستهلاك: رغم أهمية الدخل في تحديد الانفاق الاستهلاكي، إلا أنه توجد عوامل أخرى لا يمكن إهمالها، والتي من الممكن أن تؤثر في قرارات ومستويات الاستهلاك، ومن هذه العوامل نجد:

أولاً، **سعر الفائدة وتوفر الائتمان:** فيما يخص علاقة الاستهلاك بسعر الفائدة، فإن هذا السعر يعكس الدخل الذي يحصل عليه الأفراد المالكين للسندات، أو على العكس هو الثمن الذي يدفعه الأفراد الذين يحصلون على القروض الاستهلاكية، فمن هذا الباب يعتبر سعر الفائدة الحقيقي محددًا لمستوى الاستهلاك، فزيادة سعر الفائدة له تأثيرين؛ تأثير إيجابي عن طريق زيادة الثروة الصافية للأفراد المالكين للسندات، وتأثير سلبي للأفراد المقترضين من أجل الاستهلاك، وتتوقف المحصلة النهائية على حجم القوتين، فإن ساد الجانب الإيجابي ارتفع الاستهلاك وإلا حدث العكس. وفي اعتقادنا أن سعر الفائدة ليس له تأثير على الاستهلاك في الجزائر نتيجة غياب الأسواق المالية (البورصة) وضعف القروض الاستهلاكية الممنوحة من طرف البنوك.¹

كما أن سعر الفائدة المرتفع سوف يشجع على الادخار ويكون الاستهلاك هو الضحية، حيث يخفض المستهلك كميات الشراء بهدف الادخار والحصول على العائد المرتفع، أي كما يقول الكلاسيك الفائدة هي تأجيل استهلاك اليوم لاستهلاك أكبر في المستقبل، فكلما ازداد معدل سعر الفائدة تزداد المدخرات. وبالمقابل عند انخفاض سعر الفائدة يزداد الاستهلاك لأن الأفراد يشعرون بأن الاحتفاظ بالأموال لن يحقق لهم نفعاً في المستقبل وعليه يفضلون الاستهلاك الحالي، لذلك عندما تحدد الدولة سعر الفائدة تأخذ الاستهلاك بعين الاعتبار، لأن انخفاض حجم الاستهلاك سوف يؤثر على الإنتاج نفسه الذي تشجعه الدولة.²

¹: البشير عبد الكريم، معدل الربح كبديل لمعدل الفائدة في علاج الازمة المالية والاقتصادية، ملتقى دولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية، 2009، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص، 3.

²: علي كنعان، الاستهلاك والتنمية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة حول التحولات في السياسات الاقتصادية الكلية، جامعة دمشق، 2007، ص، 9. http://www.mafhoum.com/syr/articles_07/kanaan.pdf

الفصل الثاني: علاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية

ويؤدي توفر الائتمان وتحسن شروطه الى ارتفاع الاستهلاك، خاصة ما يتعلق بالسلع المعمرة التي يرتفع سعرها مقارنة بدخول المستهلكين خصوصا محدودي الدخل، إذ يتم الحصول على هذه السلع من خلال الائتمان أي بالدفع المؤجل وبالتفريط اعتمادا على توفره وشروطه الميسرة، في حين يتجه الاستهلاك نحو الانخفاض عندما ينخفض الائتمان نتيجة صعوبة شروطه والتي من بينها سعر الفائدة.¹

ثانيا، اعادة توزيع الدخل: إذا كانت سياسة إعادة توزيع الدخل تؤدي الى رفع مستوى الاستهلاك الكلي، فإنه يمكن القول أن الاستهلاك الكلي دالة من حجم الدخل الجاري؛ والطريقة التي يتم بها توزيع هذا الدخل، إذ أن إعادة توزيع الدخل من شأنها أن تؤثر على الانفاق الاستهلاكي الكلي إذا كان الميل المتوسط للاستهلاك مختلف عند مستلمي الدخل، وفي هذه الحالة ستتحول دالة الاستهلاك الكلية وقد يحصل تغير في انحدار هذه الدالة أيضا، ذلك أن المستفيدين من إعادة توزيع الدخل يتمتعون بميل حدي للاستهلاك أكبر من المستهلكين الذين تم تحويل جزء من دخولهم الى المستفيدين،² أي أن الأسر ذات الدخل الأدنى لها ميل متوسط للاستهلاك أعلى، ومن ثم تتفق نسبة أعلى من دخلها مقارنة مع الأسر ذات الدخل المرتفعة.

غير أن هناك من الدراسات ما أثبت عدم وجود علاقة بين إعادة توزيع الدخل والاستهلاك، وذلك في حالة قيام الطبقات الفقيرة ذات الميل الحدي المرتفع للاستهلاك بادخار الزيادة التي تحدث في دخولها بعد عملية إعادة توزيع الدخل الوطني، مما يعني انخفاض الميل الحدي للاستهلاك لهذه الطبقات، ومن جهة أخرى قد يزداد استهلاك الطبقات المنخفضة الدخل كما كان متوقع، في حين قد ينخفض الميل الحدي للاستهلاك بالنسبة للطبقات الغنية التي تم اقتطاع دخولها، فيتعاقل هذا الانخفاض مع الزيادة في الانفاق الاستهلاكي للطبقات الفقيرة.³

ثالثا، التوقعات: تلعب توقعات الأفراد حول المستوى العام للأسعار دورا هاما في تغير العلاقة المعروفة بين الكمية المطلوبة من سلعة معينة و ثمنها أي قانون الطلب، فالمستهلكون الذين يعيشون في ظل معدلات معينة للتضخم قد يلجؤون إلى زيادة مشترياتهم من السلع الاستهلاكية نتيجة توقعاتهم المتعلقة

¹: فليح خلف، الاقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديث، اريد، 2007، ص، 159.

²: ضياء مجيد، النظرية الاقتصادية، مرجع سابق، ص. 119-120.

³: عبد الرحمن يسري، مرجع سابق، ص، 73.

الفصل الثاني: علاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية

باتجاه التضخم في المستقبل، فإذا توقع الأفراد ارتفاع معدلات التضخم في المستقبل فإنهم يتجهون نحو زيادة استهلاكهم الحالي لتفادي انهيار القوة الشرائية لما بحوزتهم من نقود، ويتم تقدير دور التوقعات عند المستهلكين فيما يتعلق باتجاه الاسعار من خلال استخدام معامل تقريبي لمرونة التوقعات بالنسبة للأسعار، فإذا كانت المرونة مثلا أكبر من الواحد فهذا يعني احتمال زيادة كبيرة في مستويات الاستهلاك الحالية نتيجة توقع ارتفاع المستوى العام للأسعار.¹

كما أن توقع الأسر زيادة الأجور والمرتببات قد تؤدي إلى زيادة في الانفاق الاستهلاكي الجاري، أي أن تغير التوقعات يسبب تغير في حجم الانفاق الاستهلاكي عند مستوى دخل معين، فالأفراد الذين يتوقعون اتجاه دخولهم إلى التزايد يميلون إلى الاكثار من الانفاق الاستهلاكي وتخفيض الادخار عن أولئك الذين يتوقعون اتجاه دخولهم للانخفاض، وعليه فإن دالة الاستهلاك تنتقل الى أعلى عند شيوع حالة الرواج وتوقع الافراد اتجاه دخولهم للتزايد، ويحدث نفس الشيء عندما تسود التوقعات بالارتفاع المستمر في الأسعار، حيث يلاحظ تحقق زيادة في انفاق المستهلك وبالتالي انتقال دالة الاستهلاك الى أعلى.²

رابعا، الاصول المالية: إن الدخل لا يشكل المورد الوحيد للمستهلكين، حيث نجد أن بعض هذه الموارد قد تأخذ شكل أصول نقدية سائلة أو ودائع بنكية للمدى القصير، ويمكن اللجوء لهذه الودائع لتمويل انفاقهم الاستهلاكي. كما أن حيازة أصول مالية في شكل أسهم وسندات أو أصول عينية في شكل عقارات تمكن الافراد من بيعها لمواجهة مشترياتهم من السلع الاستهلاكية، إذ أن زيادة هذه الموارد تدل على تحسن المركز المالي لصاحبها مما يشجعه على زيادة الانفاق، وبالتالي انتقال دالة الاستهلاك الى الأعلى، إلا أن عملية تحقيق السيولة للأصول المختلفة ليست ممكنة في جميع الأحوال، إذ قد تواجه صعوبات أو قد تستغرق بعض الوقت لتحقيقها. ويمكن الإشارة أيضا إلى أن وجود أصول صافية متراكمة قد يؤثر على قرارات الانفاق فكلما زادت درجة الثراء الحقيقي زاد الميل للانفاق الاستهلاكي.³

خامسا، النمو الديمغرافي (السكاني): مما لا شك فيه أن الزيادة السكانية بشكل عام تعني زيادة الاقبال على الاستهلاك، غير أن البعد السكاني للاستهلاك لا يتوقف عند عامل الزيادة السكانية بل يتعدى الى

¹: احمد مندور، احمد رمضان، مقدمة في الاقتصاد التحليلي، الدار الجامعية، 1991، ص، 244-245.

²: حسام علي داود واخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، دار الميسرة، عمان، 2000، ص، 104.

³: احمد فريد مصطفى، مرجع سابق، ص. 107-108.

الفصل الثاني: علاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية

التوزيع العمري للسكان والبعد التعليمي والثقافي وغيرها، ومن هنا فإن الزيادة في عدد السكان لا تعني زيادة الاستهلاك في المطلق، إذ أن التوزيع العمري والبعد التعليمي والثقافي لهم يخلق أنماط استهلاكية متنوعة ومتجددة باستمرار، مما يعني زيادة حجم الاستهلاك مثلا في المجتمعات الشابة ذات المستوى التعليمي المرتفع والثقافي المنفتح، خاصة في الأنماط الاستهلاكية التي ترتبط بالتطور والحدثة والانفتاح على المجتمعات الأخرى.¹

المطلب الثالث، العلاقة بين التضخم والاستهلاك: يرتبط التضخم والاستهلاك بعلاقة في اتجاهين، أي أن كلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر، إذ نجد أن الاستهلاك يمثل أحد مكونات الطلب الكلي، والذي يترتب عن زيادته بما يفوق مستويات العرض الكلي ارتفاع حدة التضخم، ومن جهة أخرى فإن ارتفاع أو انخفاض المستوى العام للأسعار يؤثر على قرارات الأفراد نحو توجيه دخولهم للانفاق الاستهلاكي أو الادخار. أولا، أثر الاستهلاك على التضخم: يعرف الطلب الكلي بأنه مجموع الانفاق الكلي على السلع والخدمات بالأسعار الجارية لهذا يكون الطلب الكلي مساويا إلى إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الدخل الوطني، وانطلاقا من قانون ساي " العرض يخلق الطلب"، فإن التغيرات في حجم الطلب الكلي هي السبب الرئيسي للتغيرات الحاصلة في حجم الانتاج الوطني، وأن احتمال وجود فائض في الانتاج غير ممكن لأن كل عرض سيخلق الطلب عليه،² مما يعني أن عدم استقرار الطلب الكلي يعتبر المشكلة الرئيسية في التحليل الاقتصادي الكلي، إذ يؤدي الانخفاض غير المرغوب فيه في الطلب الكلي بسبب انخفاض أحد مكوناته إلى ارتفاع معدلات البطالة نتيجة انخفاض الاسعار وتراجع الانتاج، في حين تؤدي الزيادة غير المرغوبة في الطلب الكلي إلى حصول ارتفاع كبير في معدلات التضخم، باعتبار أن هذا الأخير هو نتيجة لوجود افراط في الطلب الكلي عن العرض الكلي عند مستوى سعر معين وفي ظل التشغيل الكامل لعوامل الانتاج.

ويعتبر الاستهلاك أهم مكونات الطلب الكلي كون أن النسبة الأكبر من دخول الأفراد توجه للاستهلاك، وبالتالي فمن شأنه دفع عجلة الاقتصاد وتحريك النشاط الاقتصادي للازدهار، كما يمكنه خلق فجوة تضخمية إذا أدى إلى زيادة في الطلب الكلي تفوق ما هو متاح وممكن من العرض الكلي، إلا

¹: حسام علي داود واخرون، مرجع سابق، ص، 104.

² : André Tiran, Jean-Baptiste SAY, **La logique de l'offre**, Communication au Colloque du 11 janvier 2007 Modernité des économistes français, France. 2007 , p.21.

الفصل الثاني: علاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية

أن الانفاق الاستهلاكي قد لا يؤثر على الطلب الكلي ومنه على الاسعار، وذلك إذا ما قابله انخفاض في المكونات الأخرى للطلب الكلي، لكن من المؤكد أن عدم التكافؤ بين الارتفاع في الانفاق الاستهلاكي والانخفاض في هذه المكونات هو الذي يحدد مدى تأثير التوسع في الانفاق الاستهلاكي على الطلب الكلي ومن ثم على المستوى العام للأسعار.

وعليه فإن الانفاق الاستهلاكي يؤثر في التضخم شأنه في ذلك شأن باقي مكونات الطلب الكلي، إذ أن الطلب على السلع الاستهلاكية قد يكون حافزا للمنتجين لزيادة الإنتاج، كما قد يكون سببا في ظهور ضغوط تضخمية، وبالتالي فإن هذا الأثر يتوقف أيضا على مستوى النشاط الاقتصادي العام، فيكون أثر الانفاق الاستهلاكي ضعيف على مستوى الأسعار في حالة الركود الاقتصادي، أما في حالة زيادة الانفاق الاستهلاكي عن مستوى التشغيل الكامل، فإن ذلك سيؤدي الى حدوث تضخم ناتج عن زيادة الطلب الكلي بما يفوق الزيادة في العرض الكلي.

وبالتالي فإن كل سياسة توسعية استهلاكية يقوم بها الفرد قد تكون مصدرا للتضخم ومن ثم الاختلال الاقتصادي.

ثانيا، أثر التضخم على الاستهلاك: الطلب الاستهلاكي هو مجموع استهلاك الأفراد من كافة السلع والخدمات الاستهلاكية، وهو يتأثر ويتحدد بمستوى الدخل الذي يمثل العامل الرئيسي في تحديد الطلب الاستهلاكي والتأثير عليه، إذ قد يتأثر هذا الأخير بالتغير في المستوى العام للأسعار وما يترتب عنها من آثار على الدخل الحقيقي للفرد، حيث تقل كمية السلع والخدمات الاستهلاكية التي يشتريها الفرد باستخدام دخله النقدي عند ارتفاع المستوى العام للأسعار. كما أن توقع تغير المستوى العام للأسعار مستقبلا يؤثر على الطلب الاستهلاكي من خلال العلاقة التنافسية بين استخدام الدخل للاستهلاك والادخار، بالإضافة إلى ما ينجم عنه من تخفيض في القيمة الحقيقية لثروة الفرد وأصوله السائلة، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى انخفاض الطلب.¹

ومن جهة أخرى فإن تقدير دالة الاستهلاك ينبغي أن يتم باستخدام القيم الحقيقية وليس القيم النقدية، وبالتالي يتم التوصل من خلال دالة الاستهلاك هذه الى العلاقة بين الاستهلاك الحقيقي والدخل الحقيقي، مما يعني استبعاد التغيرات في الأسعار التي تتضمنها القيم النقدية لكل من الاستهلاك والدخل

¹: فليح خلف، مرجع سابق، ص، 154-155.

الفصل الثاني: علاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية

عند حسابها بالأسعار الجارية والمتحققة فعلا في السوق، لذلك يتم هذا الحساب لهما بالأسعار الثابتة التي يتم من خلالها استبعاد التغيرات في الأسعار، والاقتصار على القيم الحقيقية لكل من الاستهلاك والدخل.

ويتوقف أثر التضخم في الاستهلاك على مجموعة من العوامل:¹

1- التمييز بين التغير في مستوى الأسعار المصحوب بتغير متناسب في الدخل النقدي الجاري الكلي المتاح، وذلك التغير غير المتناسب (بالزيادة أو النقصان) في الدخل النقدي الكلي المتاح، فلو أن الدخل النقدي الجاري المتاح ارتفع أو انخفض بنفس مقدار ارتفاع أو انخفاض المستوى العام للأسعار، فإن الدخل الحقيقي المتاح سوف يبقى دون تغير، أما إذا كان التغير بنسبة أكبر أو بنسبة أقل فإن الدخل الحقيقي المتاح بطبيعة الحال سوف يرتفع أو ينخفض تبعا لذلك.

2- إذا كان الارتفاع أو الانخفاض في المستوى العام للأسعار قد عوض بارتفاع أو انخفاض متناسب في الدخل النقدي الجاري الكلي المتاح، فإن المستهلكين كمجموعة فيما يتعلق بالدخل الحقيقي لن يعتبروها أحسن حالة أو أسوأ حالة عما كان وضعهم قبل ذلك، وغالبا ما يبقون على إنفاقهم الاستهلاكي الحقيقي وادخارهم الحقيقي دون تغير، هذه النتيجة هي أساس نظرية "كينز" الخاصة بأن الاستهلاك الحقيقي إنما هو دالة في الدخل الحقيقي.

ولكن قد يقع البعض تحت تأثير وهم النقود الذي يؤثر على قرارات الأفراد الاستهلاكية بإحدى

الطريقتين:

- عندما يُنظر إلى المستوى العام للأسعار على أساس أنه قد ارتفع، ويتغاضى عن حقيقة أن الدخل النقدي المتاح قد ازداد بالنسبة نفسها، فإن الأفراد سيخفضون من نسبة الدخل الذي يدخر، أو يزيدون من نسبة الدخل الذي يستهلك، ويتضمن ذلك زيادة في مقدار الاستهلاك الحقيقي رغم أن دخلهم الحقيقي في واقع الأمر لم يتغير؛

- بعض العائلات تنتظر فقط لارتفاع دخولها النقدية الجارية وتتغاضى عن الارتفاع الذي حدث بالنسبة نفسها في المستوى العام للأسعار، مما يجعلها تشعر بأنها في حالة أحسن، فتزيد من نسبة دخلها الذي يدخر أو أنها تخفض من نسبة دخلها الذي يستهلك، مما يعني انخفاضا في الاستهلاك الحقيقي رغم أن

¹: كريمة ميغاري، دراسة دوال الاستهلاك في بعض بلدان شمال افريقيا باستعمال نماذج بيانات بانيل 1990-2009، اطروحة دكتوراه، قياس اقتصادي، جامعة الجزائر، 2013-2014، ص، 12-13.

الدخل الحقيقي في حقيقة الأمر لم يتغير. وإذا فرضنا أن وهم النقود لم ينتشر بين المستهلكين، فإننا لن نتوقع تغيراً ملحوظاً في مقدار النسبة من الدخل النقدي الكلي المتاح الذي يخصص للإنفاق الاستهلاكي كنتيجة لتغير في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات الاستهلاكية المصحوبة بتغير متناسب في الدخل النقدي المتاح.

وفي حالة التغيرات في المستوى العام للأسعار التي لا يصاحبها تغيرات في الدخل فإنه يحدث تغير في الدخل الحقيقي المتاح والذي من المتوقع أن يكون له أثراً مباشراً على الإنفاق الاستهلاكي؛ فارتفاع الأسعار الذي يؤدي إلى انخفاض في الدخل الحقيقي المتاح سوف يؤدي إلى تحريك المستهلكين كمجموعة إلى أسفل على دالة الاستهلاك الكلية القصيرة الأجل، وعند هذه النقطة يكون هناك نقص مطلق في الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي، وزيادة في نسبة الدخل الحقيقي المتاح الذي سيوجه إلى الإنفاق الاستهلاكي. ومن جهة أخرى فإن الانخفاض في الأسعار الذي يؤدي إلى ارتفاع في الدخل الحقيقي المتاح سوف يؤدي بالمستهلكين كمجموعة إلى التحرك إلى أعلى على الدالة، مما يعني زيادة في المقدار المطلق من الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي، ونقص في النسبة من الدخل الحقيقي المتاح التي ستوجه إلى الإنفاق الاستهلاكي.¹

وعليه يمكن القول أن المستوى العام للأسعار لن يؤثر في الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي، إذا كان هذا التغير في المستوى العام للأسعار قد ألغى أثره بتغيرات متناسبة في الدخل النقدي، شرط ألا يقع المستهلكون تحت وطأة وهم النقود. أما فيما عدا ذلك، فإن تغيرات المستوى العام للأسعار سوف تؤثر في الإنفاق الاستهلاكي.

وهناك فترات زمنية يحدث فيها ارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات الاستهلاكية ويصحب ذلك تغير متناسب في الدخل النقدي المتاح، ومع ذلك فإن الإنفاق الاستهلاكي يكون متزايداً، ويعني ذلك أنه في هذه الفترات الزمنية فإن الإنفاق الاستهلاكي يزداد دون زيادة في الدخل الحقيقي المتاح، وهو ما يحدث عندما يرتفع المستوى العام للأسعار بشدة لفترة من الوقت، لذلك يلجأ المستهلكون إلى تخصيص نسبة أكبر من الدخل الحقيقي للإنفاق الاستهلاكي الحالي متوقعين أسعار مرتفعة في

¹: كريمة ميغاري، مرجع سابق، ص، 13.

الفصل الثاني: علاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية

المستقبل، كما قد يحدث العكس، فتوقعات مستوى أسعار أقل في المستقبل قد تؤدي إلى تأجيل الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي الجاري بالرغم من أن الدخل الحقيقي لم ينخفض في الفترة الجارية.

وتجدر الإشارة الى أن أثر المستوى العام للأسعار يكون على الإنفاق الاستهلاكي الكلي وليس على سلعة او خدمة معينة حتى لا يترتب على ارتفاع المستوى العام للأسعار احلال سلعة او خدمة معينة، بمعنى أن الإنفاق لا يوجه الى سلعة أو خدمة بديلة وإنما البديل الوحيد للمجتمع هو الادخار بدلا من الإنفاق الاستهلاكي.

خلاصة:

تم التعرض من خلال هذا الفصل الى علاقة التضخم بأهم المتغيرات الاقتصادية التي أشارت إليها النظريات في سياق تفسيرها لهذه الظاهرة، حيث تبين وجود تغذية عكسية بين التضخم ومختلف هذه المتغيرات، فباعتبار أن التضخم هو أحد المتغيرات الفاعلة في أي اقتصاد فإن ارتفاع معدلاته سيكون له آثار بالغة على باقي المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وبالتالي زعزعة الاستقرار الاقتصادي. كما اتضح من جهة أخرى أن هذه المتغيرات تؤدي دورا بالغ الأهمية في تحديد الاتجاهات التضخمية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك تبعا لخصوصية كل اقتصاد من حيث هيكله ودرجة انفتاحه على العالم الخارجي وكذلك طبيعة المخططات والعادات الاستهلاكية المتبعة فيه... الخ.

وعليه يمكن القول أن التأثير على هذه المتغيرات في إطار ما يخدم متطلبات الاقتصاد المحلي والخارجي من شأنه أن يجعل السياسات الاقتصادية المتبعة للحد من التضخم فعالة، حيث يمكن للسياسة النقدية مثلا أن تعمل على التقليل من كمية الإصدار النقدي أو التأثير في قيمة العملة الوطنية وأسعار الفائدة التي تعتبر أهدافا وسيطة بغية تحقيق الهدف النهائي والمتمثل في الحد من ارتفاع المستوى العام للأسعار. كما نجد أيضا أن السياسة المالية تؤثر على الانفاق العام سواء من خلال زيادة الانفاق الاستثماري لزيادة العرض الكلي، أو بغرض التقليل من الانفاق الاستهلاكي والتخفيض من الأجور مثلا، قصد التقليل أيضا من الضغوط التضخمية والتخفيف من حدتها.

الفصل الثالث

تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر

تمهيد

عملت الجزائر منذ الاستقلال على إرساء قواعد لمجموعة من السياسات التنموية للانطلاق نحو تحقيق النمو والرفاه الاقتصادي والاجتماعي، غير أن هذه السياسات غالبا ما كانت تواجهها عقبات واختلالات اقتصادية تحول دون تحقيق الأهداف المنشودة، ومن ضمن هذه الاختلالات نجد التضخم على اعتبار أن الاستقرار النقدي يعد غاية ملحة وهدف جوهري من أهداف النظام الاقتصادي، وقد عانت الجزائر من التضخم منذ السبعينيات، إلا أنه ومع بداية الثمانينات ازدادت حدته نتيجة أزمة البترول سنة 1986 وما ترتب عنها من تردي الأوضاع الاقتصادية، الأمر الذي دفعها الى البحث في سياسات بديلة للنهوض بالاقتصاد الوطني في إطار إبرام اتفاقيات مع صندوق النقد والبنك الدوليين، وتغيير نظام الاقتصاد من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق بما في ذلك تحرير الاسعار والتي استمرت في الارتفاع إلى يومنا هذا .

وعليه يكاد يجمع معظم الاقتصاديين الجزائريين على أن التضخم يعد أحد المشاكل الجوهرية التي لا تزال تشغل حيزا كبيرا في تفكير واضعي السياسات لما له من اثار سلبية على الاقتصاد والمجتمع، ولهذا نجد أنه من الضروري توضيح خلفيات هذه الظاهرة ضمن هذا الفصل، وذلك من خلال تحديد طبيعتها ومميزاتها الخصوصية بالنسبة للاقتصاد الوطني خلال مراحل تطوره في المبحث الأول، ومحاولة حصر أهم الأسباب المغذية للضغوط التضخمية في المبحث الثاني، ثم التطرق في المبحث الثالث إلى أهم الآثار المترتبة عنه على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة الى السياسات الموجهة نحو التخفيف من حدته ومحاربة الآثار المترتبة عنه.

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر

المبحث الأول، تطور التضخم في الجزائر:

إن دراسة ظاهرة التضخم في الجزائر تتطلب أولاً تحديد الطرق والخطوات المتبعة لقياس معدله، ثم تحليل مساره خلال مختلف أنظمة ومراحل تطور الاقتصاد الجزائري، إلا أن هناك مشكلة تطرح في طرق وكيفيات حساب التضخم من جهة، مما يطرح دائماً اختلافات بين المعدل المصرح به رسمياً والمعدلات الحقيقية، هذا الاختلاف مرده إلى طرق حساب التضخم والبيانات المعتمدة في ذلك.

المطلب الأول، كيفية حساب التضخم: يتم تقدير حجم التضخم وحساب معدله في الجزائر بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات التي تمكن من رصد حركة التغير في المستوى العام للأسعار، وفي هذا الإطار اعتمد الإحصائيون على الرقم القياسي لأسعار المستهلك كمؤشر لحساب معدل التضخم في الجزائر.

أولاً، **الرقم القياسي لأسعار المستهلك:** هو مؤشر لقياس التطور الذي يحدث في سعر نفس السلة من السلع والخدمات، أي أنه يبين حجم الانفاق اللازم في وقت معين للحصول على نفس الكمية من السلع والخدمات التي تم اقتنائها في وقت سابق (سنة الأساس)¹، ويعتبر مؤشر أسعار الاستهلاك أدق مؤشر للأسعار في الجزائر مقارنة بمؤشر الاسعار الوطني الذي يجمع شهرياً من قبل الديوان الوطني للإحصائيات، وهو يتكون من 260 سلعة وخدمة ويأخذ سنة 1989 كسنة أساس، ويحسب بواسطة مؤشر لاسبير²، وسوف نتطرق لكيفية جمع أسعار السلع والخدمات ثم كيفية حساب هذا المؤشر كالتالي:

1- انتقاء السلع: من المستحيل إدخال جميع السلع والخدمات في حساب الرقم القياسي لذلك يتم الاعتماد على عينات من السلع والخدمات تمثل استهلاك الأفراد، يتم تصنيفها في مجموعات مختلفة، تضم كل واحدة منها السلع والخدمات المتجانسة وذلك لاستحالة تتبع أسعار كل السلع والخدمات، إضافة إلى التكلفة الكبيرة المترتبة في حال القيام بذلك، بشرط أن تحتوي العينة على الخصائص التالية:³

- السلع والخدمات المختارة تتصف بالتكرار والاستهلاك الواسع من طرف العائلات الجزائرية؛

¹ :Office National des Statistiques, **Indice des prix à la consommation**, collection statistiques,, N° 171, 2012, p. 4.

² : International Monetary Fund, **Algeria: Selected Issues and Statistical Appendix**, ReportN°:04/31, February 2004, p. 19.

³ : Office National des Statistiques, Aicha KADI, Séminaire sur l'**Indice des Prix à la Consommation**, Genève du 7 au 9 mai 2008, p. 3

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر

- السلع والخدمات المختارة تسمح بإعطاء نظرة واضحة عن المستوى العام للأسعار، كما تتميز بسهولة وصفها، وتكون نوعيتها ثابتة ومستمرة، مما يسهل من عملية قياس أسعارها بدقة ومقارنتها عبر الزمن؛
- تطور أسعار هذه السلع والخدمات يتم اعتبارها ممثلة للاستهلاك المرجح بكميات سنة الأساس.
- يتم تصنيف السلع والخدمات التي يتم اختيارها لتتبع تطور أسعارها في المجموعات التالية:¹

✓ الأغذية والمشروبات غير الكحولية والتبغ؛

✓ الملابس والأحذية؛

✓ السكن وأعبائه؛

✓ الأثاث ولوازم التأثيث؛

✓ الخدمات الطبية والصحية؛

✓ النقل والمواصلات؛

✓ تربية، ثقافة وترفيه؛

✓ سلع وخدمات أخرى (مختلفة غير مذكورة).

ويتم الحصول على أسعار السلع والخدمات المختارة، إما عن طريق الشركات والمؤسسات كما هو الحال بالنسبة لأسعار الكهرباء، الغاز... إلخ، أو بالاعتماد على نقاط بيع قانونية وموثوقة فيما يخص السلع الأخرى مثل الخضر والفواكه، شرط أن تكون هذه النقاط موزعة بالشكل الذي يضمن أنها تعبر عن الواقع، وبالنسبة لجمع الأسعار فتتم دوريا حسب نوعية السلع والخدمات، وبأخذ أسعار التجزئة بعين الاعتبار، أما عن نوعية الاسعار فتختلف حسب الأنظمة السائدة.²

2- حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك: بعد جمع الأسعار من مختلف النقاط للسلع والخدمات المدرجة في الرقم القياسي يتم حساب متوسط كل سلعة أو خدمة معينة، وعن طريق هذه المتوسطات يتم حساب السعر المتوسط لكل مجموعة ثم السعر المتوسط الاجمالي، وبمقارنة هذا الأخير بما كان سائدا

¹ :Office National des Statistiques, Rétrospective 1962 – 2011, Indices des prix, p. 81.

² :Office National des Statistiques, Collections Statistiques N° 171/2012, Statistiques Economiques N° 68, p. 5-6.

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر

خلال سنة الأساس يتم الوصول إلى الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك والذي يتم حسابه وفق الصيغة التالية:¹

$$I_m / 01 = \sum_i (w_i / \sum_i w_i) (P^m_i / P^1_i)$$

w_i : وزن السلعة i

p^m_i : السعر الجاري للسلعة i في الفترة m .

P^{01}_i : سعر الأساس للسلعة i في الفترة 1 (سنة الأساس).

ويقوم الديوان الوطني للإحصائيات بنشر بيانات دورية عن مؤشرات الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك التي تخص المستوى الوطني ككل، وكذا بعض المدن على حدى وتكون شهرية، ثلاثية أو سنوية، مع الأخذ بعين الاعتبار سنة الأساس كمعيار للقياس، هاته الأخيرة تتغير حسب عمليات المسح التي تقوم بها الهيئات المختصة.

وعلى الرغم من أن الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك يعكس التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية، إلا أنه لا يقيس تكلفة المعيشة أو تغيراتها أو ميزانية الاستهلاك للأسر،² كما أنه يعاني من عدة عيوب كاعتماده على سلة ثابتة من السلع والخدمات، وبالتالي لا يأخذ بعين الاعتبار إمكانية إحلال السلع ذات الأسعار المنخفضة محل السلع التي تشهد ارتفاعا في الأسعار، بالإضافة إلى إهماله للتغير في نوعية هذه السلع والخدمات، كما أن السلة المستعملة تعتبر غير مثالية من حيث السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد مما يضعف من دقة قرارات الشراء لدى الفرد العادي.³

المطلب الثاني، سياسة الاسعار في الجزائر: شهد نظام الأسعار المعمول به في الجزائر عدة تغيرات تبعا للمراحل المختلفة لتطور السياسات الاقتصادية، انطلاقا من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق، حيث كانت السلطات في كل مرة تعتمد نظام معين حسب ما يخدم المصالح الاقتصادية للدولة وأهدافها التنموية، وهذا نتيجة لما تمثله الأسعار من دور مهم في النظام الاقتصادي، لذلك يمكن تقسيم نظام الأسعار في الجزائر الى مرحلتين:

¹ : Office National des Statistiques, op cit, p. 07

² :Hamid Bali, **inflation et mal développement en Algérie**, office des publication universitaires, Alger, 1993 , p. 111

³ : Alan Stuart, Junior Sophister, **Inflation: Tile Cruellest Tax?**, Student Economic Review, 1997, p. 90.

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر

أولاً، نظام الأسعار في مرحلة الاقتصاد الموجه: ترتب عن عدم فعالية نظام الأسعار المعمول به في سنوات السبعينيات إعادة النظر من طرف السلطات الجزائرية في نظام الأسعار واستبداله بنظام جديد مع بداية سنة 1983، وذلك بهدف جعل تكوين الأسعار أقل غموضاً وأكثر فعالية لتوجيه الاستثمارات، بالإضافة إلى رفع إنتاجية عوامل الإنتاج خاصة عنصر العمل، وكذلك تجنب التدعيم خلال مرحلة الإنتاج لما يترتب عنه من إخفاء التكلفة الحقيقية للإنتاج، ويعتمد هذا النظام الجديد للأسعار على:¹

1- نظام الأسعار المثبتة : يتعلق بالسلع والخدمات الإستراتيجية، الضرورية ذات الاستهلاك الواسع والتي لها تأثير على الاقتصاد الوطني وعلى القدرة الشرائية للمستهلكين، ويتم تحديد هذه الأسعار إما على المستوى المركزي أو من خلال النصوص واللوائح التنظيمية، فأسعار السلع والخدمات الأساسية الموجهة للقطاع العائلي، وكذلك التجهيزات والأدوات الضرورية الموجهة للنشاط الاقتصادي ذو الطابع الأولوي يتم تحديدها بواسطة المراسيم، أما على المستوى المحلي فإنه يمكن للوالي تحديد أسعار السلع والخدمات المحلية.

2- نظام الأسعار المراقبة: ترتبط هذه الأسعار بكل من السلع والخدمات التي تخرج من نطاق تطبيق النظام السابق، والتي ليس لها تأثير على الوضعية الاقتصادية للبلاد وعلى استهلاك الطبقات الاجتماعية، وتتم المراقبة عن طريق وسيط لعملية وضع الأسعار والتي تعتبر إجبارية على كل سلعة وخدمة معروضة في السوق الوطنية، وفي حالة تجاوز أسعار السلع والخدمات للمجال المحدد لها فإنه يتدخل الوالي ضمن صلاحياته في الضبط والتنظيم لإجراء التعديلات الضرورية.

ومن أجل ضمان فعالية النظام تم إرفاقه بمجموعة من الآليات لتدعيم وحماية الأسعار، وذلك عن طريق:²

- إنشاء صندوق للمقاصة بين الأسعار سنة 1982 لتجنب الاختلالات الناجمة عن تطبيق سياسة الأسعار، ويهدف إلى جمع الأموال الضرورية التي تمكنه من تغطية العجز الذي يتولد عن هذا النظام وذلك بفرض رسوم تعويضية على أسعار السلع التي تصنف على أنها كمالية، وقائمة هذه السلع تحدد سنوياً عن طريق مرسوم وفي حالة عدم كفاية هذه الأموال يتم اللجوء إلى التسبيقات التي تمنحها الخزينة العامة؛

¹ : Hamid Bali, ibid, p. 100-101.

² : ibid, 101-103.

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التخضع في الجزائر

- بذل كل الجهود لجعل أسعار كل المواد الضرورية موحدة على مستوى التراب الوطني؛
- الرفع التدريجي لأسعار السلع المستوردة أو المدخلات المستوردة حتى تصل إلى مستواها العالمي وذلك بهدف حماية المستهلك بالدرجة الاولى؛
- إعادة إحياء المعهد الوطني للأسعار الذي كلف بمهمة دراسة الأسعار وتعريفها ومراقبة تطورها وكذلك دراسة تطور العرض والطلب الوطنيين، غير أن هذا النظام لم يطبق على بعض السلع كالخضر والفواكه واللحوم نتيجة الخصوصية التي تتمتع بها هذه المنتجات حيث بقيت خاضعة لقانون العرض والطلب.

ثانيا، نظام الأسعار الحرة ما بعد 1989: في إطار الاصلاحات الاقتصادية المعتمدة وابتداء من سنة 1989، تم اتباع سياسة سعرية عرفت بقانون 89-12 الصادر في 5 جويلية 1989، هذه السياسة ميزت بين ثلاثة انظمة للأسعار: ¹

1- الاسعار المضمونة: أي ضمان أسعار السلع والخدمات التي تعمل الدولة على تشجيعها وحمايتها وتعزيزها بصفة خاصة، وذلك من خلال تثبيت الأسعار من طرف السلطات العامة لتشجيع الانتاج واحلال الواردات، ومن بين السلع التي تخضع لهذا النظام نجد الحبوب بما فيها القمح الصلب والقمح اللين؛

2- تسقيف الاسعار أو الهوامش: والتي تطبق:

- ✓ على المنتجات التي لها تفضيلات اقتصادية واجتماعية خاصة من طرف الدولة حرصا منها على حماية النشاطات الاقتصادية، مناطق معينة، أو فئات اجتماعية محددة.
- ✓ كل مرة عند ظروف تشغيل السوق تصبح ضرورية خاصة في حالة المنافسة الكاملة أو التنظيم غير الكافي.

3- الاسعار الحرة: تعلن من قبل السلطات إذ يتم التصريح بأسعار بيع المنتجات من قبل المؤسسات التي تنتجها في مرحلة الانتاج أو الاستيراد ويتضمن مجموعة السلع والخدمات التي تستوفي شروط تشغيل السوق وتسمح بتحديد الأسعار من خلال قانون العرض والطلب.

¹ : Abdelhamid Bencherif et autres, **la filière blé en Algérie**, karthala, 1996, P. 162-163.

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر

وقد هدف هذا النظام إلى جعل حرية الأسعار قاعدة أو نظاما للأسعار باستثناء بعض السلع التي تبقى مدعومة، وبالتالي يتم تخفيض قائمة السلع والخدمات الخاضعة لهذا النظام الأخير إلى حد كبير، إذ مع بداية شهر جوان 1991 لم تكن هناك أكثر من 22 سلعة محددة إداريا وتتمثل في السلع الغذائية الأساسية للسكان، ويترجم تحرير الأسعار هنا بالكشف عن التضخم المكبوت، مما يجعل تطوره أكثر ارتفاعا إذ انتقل من 6% سنة 1988 إلى 25,9% سنة 1991، وفي ظل تحرير الأسعار وإلغاء الاحتكارات حاولت السلطات اتخاذ تدابير عديدة لاستعادة التوازنات النقدية والمالية لوضع حد للسيولة الزائدة التي تغذي السوق الموازية وذلك للتحكم في التضخم وإعطاء العملة الوطنية قيمتها الحقيقية وفي هذا الإطار اعتُمد قانون مهم مرتبط بالنقد والقرض منذ سنة 1990.¹

إن تحرير الأسعار كشف عن الوجه الحقيقي لظاهرة التضخم السائد في الاقتصاد الوطني في مرحلة الاقتصاد الموجه وهو التضخم المكبوت، حيث أن الانتقال إلى اقتصاد السوق وتحرير الأسعار قد بين أن التضخم ظاهرة حقيقية تهدد الاقتصاد الوطني وتكشف عن الاختلالات الهيكلية داخل السوق الوطني، الأمر الذي يجعل البحث في تطور معدل التضخم خلال المرحلتين أمر ضروري.

المطلب الثالث، تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2014: إن التغير في معدلات التضخم يختلف من اقتصاد لآخر وحتى في الاقتصاد الواحد حسب اختلاف طبيعة الأنظمة السائدة فيه، وهو حال اقتصاد الجزائر، فالعوامل الدافعة لارتفاع المستوى العام للأسعار وخلق الضغوط التضخمية فيه خلال مرحلة الاقتصاد الموجه تختلف عنها في مرحلة اقتصاد السوق، ولذلك سيتم تتبع تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال المرحلتين:

أولا، مرحلة الاقتصاد الموجه (الفترة 1980-1989): عرفت معدلات التضخم زيادات معتبرة تفاقمت أكثر خلال نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الماضي، حيث تم تسجيل معدل تضخم بلغ 15,6% سنة 1978 و14,7% سنة 1981، ورغم التراجع الذي عرفه التضخم خلال الفترة 1982-1984 بسبب نظام تحديد الاسعار، إلا أنه عاد للارتفاع من جديد ليبلغ ذروته في سنتي 1985 و1986 حيث بلغ 10,5% و12,3% على التوالي، وذلك بسبب الاختلالات التي أحدثها جهاز التنظيم المركزي للأسعار، بالإضافة إلى الإصدار النقدي وتحرير المزيد من الأسعار لمواجهة عجز الميزانية نتيجة انهيار

¹ : Smaïl Goumeziane, *L'incontournable libéralisation*, CONFLUENCES Méditerranée, revues-plurielles , N° 11, 1994, p. 51

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر

أسعار البترول سنة 1986، والتي أثرت بشكل كبير على عملية التنمية في ذلك الوقت، ثم تراجعت معدلات التضخم نسبيا بعد ذلك حيث بلغت 7,5% و 5,9% خلال سنتي 1987 و 1988 مما يدل على أن نوع التضخم السائد هو تضخم مكبوت نتيجة نظام الأسعار المنتهج خلال هذه الفترة، ويعبر الجدول والشكل المواليين عن التغيرات التي حدثت في معدل التضخم خلال الفترة 1980-1989.

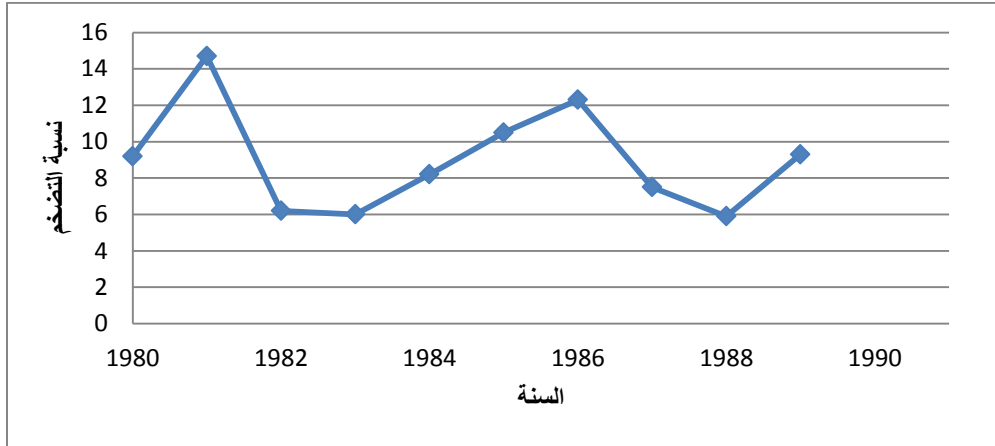
الجدول رقم (01): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-1989.

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
معدل التضخم	9,2	14,7	6,2	6	8,2	10,5	12,3	7,5	5,9	9,3

المصدر: من اعداد الطالبية بالاعتماد على:

- <http://www.ons.dz/IMG/pdf/IPC1969-2015.pdf>.

الشكل رقم (24): يوضح تطور معدل التضخم خلال الفترة 1980-1989.



المصدر: من اعداد الطالبية بناء على معطيات الجدول رقم (1).

وابتداء من سنة 1988 اختارت السلطات الجزائرية اتباع مسار الاصلاحات الاقتصادية، غير أن هذه الأخيرة انطلقت في ظروف تميزت بتشدد الضغوط المالية الخارجية وتدهور ميزان المدفوعات مما استوجب التوجه إلى تطبيق نظام اقتصاد السوق نظرا لعدم مرونة سياسة الأسعار المطبقة في إطار الاقتصاد المخطط، حيث أعلنت السلطات الجزائرية في جويلية 1989 عن اتباع نظام جديد للأسعار يرتكز على التحرير شبه الكامل للأسعار بغية التخلص من القيود التي جسدها نظام الاسعار، ولتحقيق التوافق بين اهداف المؤسسة في تغطية تكاليف الانتاج من جهة، وأهداف السلطات العمومية في الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن والقضاء على الندرة والسوق الموازية من جهة أخرى.

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر

ثانيا، مرحلة اقتصاد السوق، (الفترة 1990-2014): لقد عرف الرقم القياسي السنوي لأسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 ارتفاعا متواصلا، مما يدل على أن المستهلك يدفع أسعار أكثر في كل سنة للحصول على مقتنياته اليومية نتيجة التغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار، ويمكن تقسيم هذه الفترة الى مرحلتين:

- المرحلة الأولى (1990-2000): تميزت بالاتجاه نحو إرساء قواعد السوق الحر وما ميزه من تحرير للأسعار وعقد برنامج التعديل الهيكلي، وخصوصة المؤسسات، ويمكن توضيح تطور معدل التضخم خلال هذه المرحلة من خلال الجدول والشكل المواليين:

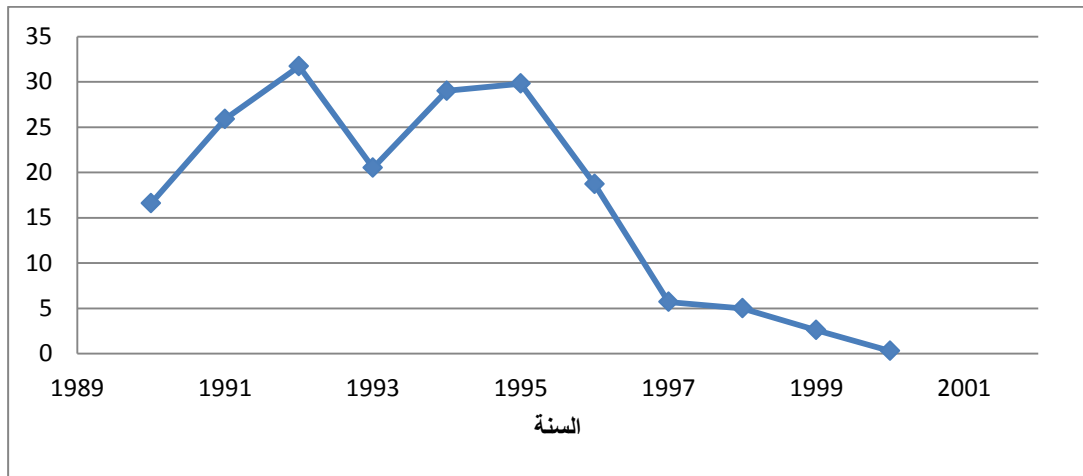
الجدول رقم (02): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2000.

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
% التضخم	16,6	25,9	31,7	20,5	29	29,8	18,7	5,7	5	2,6	0,3

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- <http://www.ons.dz/IMG/pdf/IPC1969-2015.pdf>.

الشكل رقم (25): يوضح تطور معدل التضخم خلال الفترة 1990-2000.



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2).

يتضح من خلال الجدول رقم (2) أن معدلات التضخم في الجزائر قد شهدت مستويات مرتفعة جدا خلال الفترة (1990-1995) مقارنة بما كانت عليه سنة 1989، حيث أخذت في الارتفاع من 9,3 % سنة 1989 إلى 25,9 % سنة 1991، وهو أقصى قيمة لها خلال الفترة، وذلك تزامنا مع تسارع عملية تحرير الأسعار منذ 1989 والتي ترتب عنها تحرير 85% من الأسعار، بالإضافة الى التخفيض الكبير

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر

في قيمة الدينار الجزائري لمواجهة تدهور معدلات التبادل التجاري، وما ترتب عنه من ارتفاع أسعار السلع المستوردة.¹

وقد بلغ متوسط معدل التضخم خلال هذه الفترة 24,6 % مما يشير إلى أن السياسات النقدية قد أخفقت في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، والأسباب في ذلك تعود إلى التوسع في الإصدار النقدي الذي كان يمول عجز الميزانية، وانتهاج سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي في مجال الاستثمار خاصة ابتداء من سنة 1992، بالإضافة إلى تزايد حدة عمليات تحرير الأسعار بداية من سنة 1994 في إطار الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، كما كان لتخفيض قيمة الدينار بـ 21,02% في 1994 دورا أساسيا في ارتفاع الأسعار المحلية وزيادة التضخم.²

وبعد استقرار الأوضاع الاقتصادية بدأ معدل التضخم في الانخفاض منذ سنة 1996، وفي سنة 1997 بلغ 5,7% ثم استمر في الانخفاض إلى غاية سنة 2000 نتيجة الإصلاحات المتبعة وفعالية السياسة النقدية المنتهجة حيث قدر بـ 0,3% وهو يعد أدنى معدل تضخم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، مما يدل على قدرة التحكم في الائتمان وامتصاص السيولة النقدية الزائدة، بالإضافة إلى إجراءات الحكومة في إطار برنامج التعديل الهيكلي وما تبعه من سياسة تقشفية وتعديل الأسعار، وتخفيض عجز الموازنة العامة إلى مستويات معقولة، والصرامة في تسيير الكتلة النقدية، وكذا البحث عن أساليب أخرى للتمويل بدل الإصدار النقدي المفرط ومنه التحكم في مستويات الأسعار،³ كما أن انخفاض معدل إعادة الخصم من 15% سنة 1994 إلى 9,5% سنة 1998 كان دافعا لانخفاض معدل التضخم.

- المرحلة الثانية 2001-2014: تميزت هذه المرحلة بارتفاع أسعار المحروقات ودخول الاقتصاد في وضعية مالية مريحة، مما مكن من التخلص من عبء المديونية والتحكم التدريجي في ظاهرة التضخم بواسطة سياسة نقدية أساسها التدخل المباشر لاحتواء الظاهرة، ويمكن تتبع تطور معدل التضخم خلال هذه الفترة من خلال الجدول والشكل المواليين:

¹ : Boutaleb Kouider, **politique des salaires, fondements théoriques et analyses empiriques de l'expérience Algérienne**, office des publications universitaires, Alger, 2013, p. 287-288.

²: احمد سلامي، اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1970-2014)، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، ورقة، العدد 7، 2015، ص33.

³: محمد كريم قروف، السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1999-2011، مجلة الاكاديمية العربية في الدانمارك، العدد 14، 2014، ص، 272.

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر

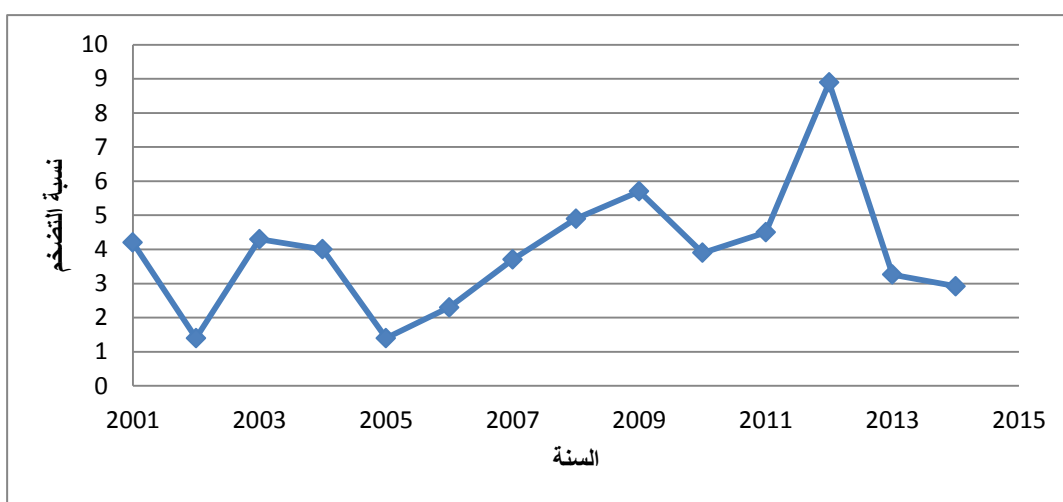
الجدول رقم (03): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
% التضخم	4,2	1,4	4,3	4	1,4	2,3	3,7	4,9
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
% التضخم	4,9	5,7	3,9	4,5	8,89	3,26	2,92	

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على:

- <http://www.ons.dz/IMG/pdf/IPC1969-2015.pdf>.

الشكل رقم (26): يوضح تطور معدل التضخم خلال الفترة 2001-2014.



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (26) ان معدل التضخم لم يستمر في الانخفاض، إذ سرعان ما عاد للارتفاع مباشرة سنة 2001 حيث بلغ 4,2%، ومرد ذلك ارتفاع نمو الكتلة النقدية بنسبة 22,3% بسبب الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية، بالإضافة إلى إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي سنة 2001، مما أدى إلى تزايد نفقات الموازنة التي ترتب عنها ارتفاع معدل التضخم، والذي سجل بعد ذلك انخفاضا سنة 2002 حيث بلغ 1,4%، ثم عاد للارتفاع إلى 4,3% سنة 2003 و 4% سنة 2004 نتيجة ارتفاع نفقات الدولة في إطار الحد الأدنى للأجور، إضافة إلى ضعف الانتاج الفلاحي الذي تسبب في اختلال بين العرض الكلي والطلب الكلي، ثم عاد معدل التضخم إلى الانخفاض مرة أخرى سنة 2005 أين بلغ 1,4%، وابتداء من سنة 2006 أخذت معدلات التضخم في الارتفاع بعد إطلاق

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر

برنامج ثاني وهو البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي أقرته الحكومة استكمالاً للبرنامج الأول، حيث نجم عنه زيادة حجم النفقات العامة التي ضاعفت من عجز الموازنة العامة.¹

وفي سنة 2007 وصل معدل التضخم إلى 3,7% نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية وأسعار السلع المستوردة خصوصاً الزراعية منها بسبب ارتفاع الأسعار عالمياً في هذا العام، بالإضافة إلى ارتفاع الرواتب والأجور دون أن تقابلها زيادة في الإنتاجية، وارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية إلى 21,5% ومعدل فائض السيولة المصرفية إلى 74,47%، وهنا يمكن القول أن معدل التضخم المسجل عام 2007 كان ضمن الحدود المستهدفة من السياسة النقدية،² وقد عاد معدل التضخم للارتفاع أيضاً في عام 2008 حيث وصل إلى 4,9% لنفس الأسباب التي أدت إلى ارتفاعه سنة 2007،³ بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المحروقات وما ترتب عن الأزمة المالية لسنة 2008 التي صدرت للجزائر تضخماً من الخارج من خلال ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج والمواد الاستهلاكية في السوق العالمية تبعاً لارتفاع أسعار البترول.

وفي سنة 2009 بلغ معدل التضخم 5,7% بسبب تضخم أسعار المواد الغذائية الطازجة وارتفاع معدلات التضخم المستوردة منذ 2008، حيث أدت الأزمة المالية العالمية إلى ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار مما أثر على الواردات الجزائرية كون أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك الأول للجزائر. وفي سنة 2010 تراجع معدل التضخم إلى 3,9% نتيجة الانخفاض النسبي في أسعار المنتجات الطازجة.⁴

وبحسب بنك الجزائر فإن أسباب التضخم خلال الفترة 2000-2010 كانت بسبب ارتفاع أسعار المواد الزراعية الأساسية المستوردة والتوسع الكبير في الكتلة النقدية وارتفاع أسعار الجملة للخضر والفواكه، حيث ساهمت هذه العوامل في إحداث التضخم بالنسب التالية: 31%، 62%، و 7% على

¹: ربحان الشريف، هوم لمياء، دور مناخ الاستثمار في دعم و ترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري: دراسة تحليلية تقييمية، مجلة الاكاديمية العربية في الدانمارك، الدانمارك، العدد 14 ، 2014، ص، 233

²: ريس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر 2000-2011، مجلة بحوث اقتصادية، العددان: 61-62، 2013، ص، 204.

³ : Banque d'Algérie, *évolution économique et monétaire en Algérie*, rapport 2008, p. 42.

⁴: انظر: علي لزعر، فضيل ريس، الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر 1999-2009، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الاعمال، العدد الافتتاحي، بسكرة، 2014، ص. 195

Fonds monétaire international, *Rapport du FMI*, n° 11/39 , Mars 2011, p. 5.

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر

التوالي.¹ بالإضافة إلى تأثير الأسعار الخارجية والارتفاعات المتتالية في أسعار المحروقات وعلاقتها بارتفاع سعر صرف العملة الوطنية.

أما في سنة 2011 فقد بقي معدل التضخم ثابتا نوعا ما حيث وصل إلى 4%، كما تميزت أسعار المستهلك بارتفاع بنسبة 4,5% ما بين 2010 و 2011 مؤدية بذلك الى زيادة معدل التضخم بـ 0,6%،² ومن العوامل المحددة للتضخم في هذه السنة نجد:³

- الارتفاع الكبير في الكتلة النقدية؛
- الزيادة الكبيرة في الأجور وما تبعها من ارتفاع الطلب وارتفاع تكاليف الانتاج، مقابل انخفاض إنتاجية العوامل؛
- انخفاض تنافسية الأسواق واحتكار القلة بالنسبة لإعادة بيع المنتجات الفلاحية المستوردة؛
- ارتفاع مرونة الطلب على الواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية، وانتقال التضخم المرتفع من الدول المصدرة.

وفي سنة 2012 تقادم معدل التضخم ليبلغ المعدل الأكثر ارتفاعا للعشرية أين قدر بـ 8,89 % أي ارتفع بنسبة 4,37% خلال هذه السنة، وتكمن أهم محددات التضخم خلال سنة 2012 أساسا في زيادة الكتلة النقدية والتي تساهم في التضخم بنسبة 84%، وهي أقوى مساهمة خلال العشر سنوات الأخيرة (67% كمتوسط خلال الفترة 2001-2012)، وبدرجة أقل في ارتفاع الأسعار الصناعية لفرع الصناعة الغذائية وكذلك أسعار المواد ذات المحتوى المستورد القوي، بينما يبقى أثر سعر الصرف الفعلي الاسمي ضئيلا ويقدر بـ 2% مقابل 7% في سنة 2011، هذا ولا تزال المحددات الأخرى المرتبطة باختلالات الأسواق قائمة، نظرا لضعف التقدم في مجال تنظيم الأسواق والمنافسة.⁴

ومن جهة أخرى فإن الرفع المعتبر للأجور مقارنة بما كان عليه في سنة 2011، قدر ترتب عنه صدمة جديدة للطلب والتي أدت الى ارتفاع في الأسعار، بسبب عدم مرونة العرض على المدى القصير للعديد من المواد الاستهلاكية (المواد الغذائية الطازجة والسلع الاستهلاكية الصناعية المنتجة محليا).

¹ :banque d'Algérie, **Evolution Economique et monétaire en Algérie**, Rapport 2010, p. 151.

² :ONS, Collections Statistiques N° 171, 2012, p. 9

³ : banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, rapport 2011, mai 2012, p. 32.

⁴ : Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, rapport 2012, juillet 2013, p. 35-36.

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر

ونتيجة لارتفاع مستوى التضخم خلال سنة 2012 أدخل بنك الجزائر أداة جديدة للسياسة النقدية منذ جانفي 2013 وهي استرجاع السيولة لـ 6 اشهر بمعدل 1,5% بهدف تعزيز أدوات السياسة النقدية لامتناع السيولة المستقرة للمصارف ومن ثم تخفيض مستوى التضخم.

وفي سنة 2013 سجل معدل التضخم تراجعا واسعا وعرف ارتفاع الأسعار وتيرة أكثر اعتدالا تتوافق مع الهدف المسطر من طرف مجلس النقد والقرض على المدى المتوسط في هذا المجال، حيث بلغ التضخم السنوي المتوسط في 2013 نسبة 3,26%، وهو أدنى معدل تعرفه الجزائر منذ 7 سنوات، ويرجع ذلك الى تراجع تضخم أسعار المواد الغذائية الذي بلغت وتيرته 3,18%، وهي أضعف وتيرة لهذه الفئة من السلع منذ 2006، بالإضافة إلى انخفاض الأسعار الدولية السنوية المتوسطة للمنتجات الفلاحية المستوردة.¹

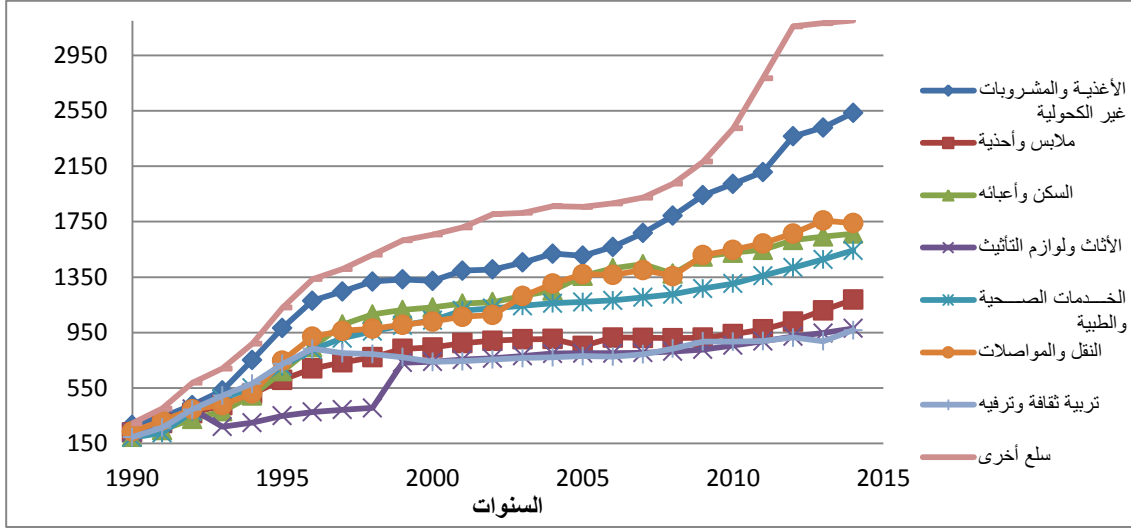
وواصل معدل التضخم تباطؤه في سنة 2014 بتسجيله لمعدل 2,92%، وهو ما يمثل مكسبا للدفع نحو الاستقرار النقدي خاصة في ظل الظرف المتميز بانخفاض في إيرادات الميزانية المتزامن مع انخفاض أسعار البترول، مما يجعل الصعوبات المالية للجزائر أقل حدة.

وتجدر الإشارة الى أن التطور الذي يطرأ على الرقم القياسي لأسعار مجموعة الغذاء والمشروبات غير الكحولية يعد من أهم المؤشرات الخاصة بالرقم القياسي لنفقات المعيشة بسبب الوزن الذي يمثله هذا البند من مجموع الانفاق الاستهلاكي لغالبية المواطنين، ذلك أن التغير الذي يطرأ على أسعار هذا البند له دلالة خاصة لاتصاله بأهم مقومات الحياة المعيشية للفرد وحاجة المواطن اليومية لهذا النوع من الاستهلاك، وعليه يعتبر البند الأساسي الذي تكون وطأة التضخم فيه أكثر تأثرا وبأسرع وقت لدى السكان بالمقارنة مع بقية البنود الاستهلاكية الأخرى، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

¹ : Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2013, p. 26.

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر

الشكل رقم (27): يوضح تطور أسعار مجموعات الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر خلال الفترة 1990-2014.



المصدر: من اعداد الطالبية بالاعتماد على: ons, Rétrospective Statistique 1962 – 2011, p. 82.

http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH4-INDICE_.pdf

- BANK OF ALGERIA, BULLETIN STATISTIQUE TRIMESTRIEL, N°29 : Mars 2015, p. 29.
http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_29f.pdf

نلاحظ من الشكل (27) أن انفاق العائلات الجزائرية يتوزع ضمن هذه المجموعات، وبالتالي فإن التغيير الذي يطرأ على أسعار كل مجموعة من شأنه أن يؤثر في مستوى القدرة الشرائية للمواطن ومن ثم انفاقه، ذلك أن التضخم يقيس التغيير في مؤشر أسعار الاستهلاك ومن ثم التغيير في مجموع أسعار السلع المكونة لهذه المجموعات، وعليه يمكن تتبع هذا التغيير في كل مجموعة على حدى كالتالي:¹

- الأغذية والمشروبات غير الكحولية: عرفت أسعار هذه المجموعة عدة تغيرات ارتفاعا وانخفاضا، حيث بلغت أقصى معدل تغيير لها سنة 1994 بما قيمته 41,34%، ويمكن تفسير ذلك بارتفاع الطلب على سلع هذه المجموعة وارتفاع وزنها النسبي الذي يمثل 43% من انفاق العائلات الجزائرية، بالإضافة الى ما ترتب عن عملية تحرير أسعار هذه السلع التي كانت مدعومة من قبل الحكومة، وكذلك ارتفاع اسعار الواردات منها. وفي سنة 2000 شهدت هذه المجموعة أدنى معدل تغيير لها خلال الفترة 1990-2014، والذي قدر بـ -0,7%، وهي السنة التي سجلت أدنى معدل تضخم في الجزائر مما يدل على قوة تأثير

¹: أنظر الملحق رقم (2)

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر

هذه المجموعة على المستوى العام للأسعار، حيث قدرت نسبة مساهمتها في تغييره بـ47,59% في المتوسط، وبذلك تبقى المجموعة الأساسية المؤثرة على المستوى العام للأسعار في الجزائر.¹

وحسب صندوق النقد الدولي يرجع ارتفاع معدلات التضخم في مختلف أنحاء العالم في جانب منه إلى تأثير الإرتفاع في أسعار المنتجات الطاقوية والسلع القاعدية خاصة المواد الغذائية الأساسية كالحبوب ومسحوق الحليب والزيوت، إذ شهدت ارتفاعا قويا في البورصات الدولية، بلغ على التوالي 41% و44% و18% سنة 2008، وانعكست بالسلب على السوق الوطنية، حيث استوردت الجزائر 6,35 مليون طن من القمح بين جانفي وأكتوبر 2011 وهي واردات قياسية ارتفعت بنسبة 40% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2010، الأمر الذي جعل السلطات العمومية تصدر تشريعات نابعة من هذه الظروف مع نهاية سنة 2009 وبداية سنة 2010، كان أهمها المصادقة على قانون المالية التكميلي 2009 القاضي باحتواء ضغوط التضخم من خلال إلغاء كافة القروض الإستهلاكية بما فيها قروض السيارات، مما أسفر عنه تباطؤ المستوى العام للأسعار إلى 3,9% سنة 2010، وبذلك يعزى تراجع الضغوط التضخمية في الجزائر عام 2010 إلى إنكماش مستويات الطلب المحلي وتراجع الأسعار العالمية للسلع الأولية والأساسية والمحاصيل الزراعية والمعادن بدرجة ملحوظة مقارنة بسنة 2008.²

كما أشار تقرير أعدته منظمة التغذية التابع للأمم المتحدة "الفاو"، إلى أن أسعار المواد الغذائية الأساسية في العالم بأسره، انخفضت بنسبة 19.2% مؤخرا، في الوقت الذي تشهد فيه الأسعار في الجزائر ارتفاعا بلغ 20 بالمائة، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم الشفافية في التجارة الخارجية الجزائرية، حيث أن أغلب هوامش الربح في المواد الغذائية الأساسية لا يتم التصريح بها وغير معروفة من قبل المستوردين، الذين غرضهم الوحيد هو الاحتكار والمضاربة، فعندما ترتفع الاسعار في البورصة العالمية، فإن المستوردين والتجار الجزائريين يعمدون إلى رفع الأسعار مما يؤكد أن بعض السلع المستوردة (السكر، الزيت) تخضع لاحتكارات من نوع خارجي. غير أن هذه الاسعار إذا انخفضت على المستوى العالمي فإن المستوردين لا يقومون بتخفيض الأسعار، وهو ما يتضح من خلال أسعار السكر التي

¹: طوبجيني زين العابدين، الأمن الغذائي في الجزائر واقعه ومستقبله: مؤشرات كمية دالة، الملحق الدولي حول المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، الشلف، 23 و24 نوفمبر 2014، ص، 11.

²: طارق قندوز، إبراهيم بلحيمر، السعيد قاسمي، الاقتصاد الجزائري تحت رحمة ثالث الفساد والتضخم والبطالة، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 4، 2015، ص. 17.

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر

انخفضت في البورصة العالمية، غير أن سعره في الجزائر لم يشهد انخفاضا، بالإضافة إلى ذلك الغياب التام لأجهزة الرقابة التابعة لوزارة التجارة التي لا تقوم بدورها على أكمل وجه.

وعليه فإن الاتجاه التضخمي الدائم للأسعار في الجزائر يمكن ارجاعه إلى تحكم عدد قليل من المتعاملين في كل عمليات الاستيراد، ما خلق موجات احتكار لعدد كبير من السلع، التي يتحكم أصحابها بالأسعار كما يريدون. ويلاحظ أن غياب المراقبة وتشريعات قانونية تلزم المستوردين بقوانين منطق اقتصاد السوق المفتوح، جعل المستوردين وخاصة منهم المحتكرين يجنون الملايير من تقلبات الأسعار في البورصة.

- **الأحذية والألبسة:** شهدت هذه المجموعة تسجيل معدلات تغير مرتفعة الى غاية سنة 1996، لتبدأ بعدها بالانخفاض منذ سنة 1997، إذ سجلت معدل تغير قدر بـ 6,3%، وواصلت انخفاضها الى غاية سنة 2007 أين قدر معدل تغيرها بـ 0,26%، أما عن نسبة تفسيرها للتغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك فقد بلغت 9,62% خلال الفترة 1990-2014.

- **السكن وأعبائه:** عرفت هي الأخرى تذبذب في معدلات تغيرها، حيث بلغت أقصاها سنة 1995 بمعدل 35,03%، بسبب ارتفاع أسعار مواد البناء والطلب على الاشغال العمومية ومشاريع السكن بعدما توقفت الدولة عن التمويل المباشر للبناء السكني. وفي سنة 2002 انخفض معدل التغير في أسعار السكن إلى ما نسبته 0,97% مسجلة بذلك أدنى معدل تغير لها وذلك عقب الاجراءات المتخذة في إطار برنامج التعديل الهيكلي وما تضمنه من تحرير الأسعار المفوترة من قبل المؤسسات العمومية لبناء السكنات الاجتماعية، والجراءات التي تهدف إلى تخفيض تكلفة السكن الاجتماعي. أما بالنسبة لمتوسط مساهمتها في تغير الاسعار فقد بلغ 9,75% خلال الفترة 1990-2014.

- **الاثاث ولوازم التأثيث:** عرفت هذه المجموعة ارتفاعا متواصلا في معدل تغيرها لكن بمعدلات متناقصة الى ان وصلت الى ادناها سنة 1995 بمعدل -15,75% لتستعيد بعدها ونيرة الارتفاع من جديد لكن بمعدلات منخفضة. وقد ساهمت هذه التغيرات في تفسير معدلات التضخم بنسبة 4,5% في المتوسط.

- **الخدمات الطبية والصحية:** اتجهت معدلات تغيرها نحو الارتفاع بشكل متسارع حيث انتقلت من 11,69% سنة 1990 الى 67,86% في سنة 1993، وهذا يعود الى ارتفاع أسعار الادوية والمواد الطبية والتي يتم استيرادها من الخارج وبالتالي تحدد أسعارها الدولة المصدرة مما يؤدي الى ارتفاع

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر

أسعارها محليا. وابتداءا من سنة 1996 بدأت معدلات تغيرها في الانخفاض إلى أن وصلت 0,85% سنة 2005، ورغم ذلك فقد كانت مسؤولة عن تفسير التغير في معدل التضخم بما نسبته 5,75%.

- **النقل والمواصلات:** شهدت المجموعة تذبذبا في معدلات تغيرها، حيث بلغت في المتوسط 9,31%، وقد يرجع ذلك الى فتح المجال أمام الخواص للاستثمار فيها، إذ سجلت أقصى معدل تغير لها سنة 1995 بنسبة 46,27% كما ساهمت في تغير معدلات التضخم بنسبة 17,21%.

- **التربية والثقافة والترفيه:** ارتفعت معدلات التغير في هذه المجموعة طيلة الفترة الممتدة من 1990-1996، إلا أنه وابتداءا من سنة 1997 بدأت هذه المعدلات في الانخفاض، خاصة خلال الفترة 1997-2000 حيث سجلت معدلات تغير سلبية. وابتداءا من سنة 2001 عرفت معدلات متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض إلى أن بلغت 8,93% سنة 2014، كما أن مساهمتها في تفسير معدلات التضخم كانت سلبية حيث قدرت بـ -0,59% في المتوسط مما يدل على عدم الاهتمام الكافي بهذه المجموعة.

- **سلع أخرى مختلفة:** يضم هذا البند مجموعة من السلع مثل: التبغ، الكبريت، المشروبات الكحولية...، وقد تميزت بتذبذب في معدلات تغيرها حسب ارتفاع وانخفاض الطلب عليها، حيث ارتفعت الى 46,52% سنة 1992، لتبدأ في الانخفاض منذ سنة 1993 الى غاية سنة 2005 أين سجل أدنى معدل تغير لها قدر بـ -0,29%، ثم استرجعت وتيرة ارتفاعها منذ سنة 2006 إلى أن بلغت 13,42% سنة 2012 وكانت بذلك مفسرة للتضخم بنسبة 14,94% خلال الفترة 1990-2014.

وتجدر الإشارة إلى أن أسعار هذه المجموعات تتأثر من جهة أخرى بحجم عرضها على مستوى الاقتصاد الوطني، والذي يعتمد بصورة شبه مطلقة على الواردات من السلع الأجنبية نظرا لعدم مرونة وضعف هيكلها الانتاجي، مما يجعل أسعارها عرضة للتغير بشكل مستمر تبعا للتغيرات في الأسعار العالمية، كما تتأثر أيضا بحجم الإنفاق العام سواء في المجال الاستثماري لزيادة عرضها في السوق الوطنية أو الاستهلاكي من خلال زيادة الأجور التي تعتبر أهم العوامل المحددة للإنفاق الاستهلاكي، وكيفية تخصيصه حسب الحاجات الأساسية للأسر الجزائرية وتفضيلاتها الاستهلاكية.

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر

المبحث الثاني، أسباب التضخم في الجزائر:

من خلال تتبع تطور معدل التضخم في الاقتصاد الوطني يتضح أن هذه الظاهرة تفسر بعوامل داخلية مصدرها هيكل النشاط الاقتصادي الداخلي وأخرى خارجية ناتجة عن علاقة الاقتصاد الوطني بالعالم الخارجي، ولذلك يمكن تقسيم هذه الأسباب إلى:

المطلب الأول، الأسباب الداخلية: تتمثل في مختلف الأسباب والظواهر الناتجة عن التغيرات الحاصلة في تنظيم الاقتصاد الوطني والتي تؤثر على التضخم من خلال ما يترتب عنها من زيادة في الطلب الكلي أو انخفاض في العرض الكلي، ويمكن إيجاز أهم هذه العوامل فيما يلي:

أولاً، **الإفراط في التوسع النقدي:** في كثير من الحالات تكون النقود وسيلة وميكانيزم لتعديل وتغذية الاقتصاد لكن في بعض الأحيان يكون لها أخطار تسبب في ظهور أزمات جد صعبة كما يقول Pierre berger في كتابه "تعتبر النقود كالأكسجين للحياة تقوم بحرق البنية الاقتصادية إذا تم إصدار الفائض منها"¹ وقد تميزت عملية الإصدار النقدي في الجزائر بعدم التزام الحيطة والحذر، إذ تطلب تنفيذ البرامج التنموية المسطرة من طرف الدولة الجزائرية أموالاً كثيرة، وكان خلق النقود يتم بصورة موسعة من البنك المركزي، في الوقت الذي كانت هذه البرامج لا تولد مردودية في الأمد القريب، الأمر الذي كان من شأنه أن يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، ويظهر تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 وفق الجدول الموالي:

¹ :Berger Pierre, **la monnaie et ses mécanisme**, édition bouchene, Alger, 1993, p.108

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر

الجدول رقم (04): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2014.

الوحدة: مليار دينار

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الكتلة النقدية M2	343005	415,270	515,902	627,427	723,514	799,562	915,058	1081,51	1592,46
معدل نمو M2	13,94	21,02	24,1	21,78	15,22	10,51	14,44	18,18	19,10
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الكتلة النقدية M2	1789,3	2022,5	2473,5	2901,5	3354,42	3738,03	4157,58	4933,74	5994,6
معدل نمو M2	12,4	13,0	22,3	17,3	15,6	11,4	11,2	18,7	21,5
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014		
الكتلة النقدية M2	6955,9	7173,1	8280,7	9929,2	11013,3	11941,5	13663,9		
معدل نمو M2	16,0	03,1	15,4	19,9	10,9	8,4	14,4		

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات:

- ONS, Rétrospective Statistiques 1962 – 2011, p. 4-5. http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH13-MONNAIE-CREDIT_.pdf.
- Bank of Algeria, EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, RAPPORT 2014, Juillet 2015, p.115.

يتضح من الجدول رقم (4) أن الكتلة النقدية قد تطورت خلال الفترة 1990-1993 حيث بلغت أعلى نسبة لها سنة 1992 قدرت بـ 24,1% نتيجة تطبيق سياسة نقدية توسعية لتمويل عجز الموازنة وتغطية حجم الائتمان لدى المؤسسات العامة والذي نتج عنها ارتفاع المستوى العام للأسعار، بالإضافة الى ارتفاع إيرادات صادرات المحروقات بارتفاع أسعار البترول والتخفيض القوي لسعر الصرف، ثم بدأ العرض النقدي يتباطأ نوعاً ما ابتداءً من سنة 1994، حيث حاولت الجزائر التحكم في حجم المعروض النقدي بغية التقيد بأهداف برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي الذي أبرمته مع صندوق النقد الدولي خلال الفترة 1994-1998 بما يخدم التوازنات الاقتصادية الكلية بهدف تخفيض معدل نمو الكتلة النقدية من 21% الى 14% خلال فترة البرنامج، وقد أدى التزام السلطات الجزائرية ببنود الاتفاق الى تحقيق هذا الهدف حيث بلغ متوسط معدل نمو الكتلة النقدية 15,5% خلال الفترة 1994-1998 لتتخفف هذه النسبة الى 13% سنة 2000، ويرجع هذا الانخفاض في نمو الكتلة النقدية خلال هذه الفترة الى اتباع الجزائر سياسة تقشف صارمة تمثلت في تخفيض عجز الموازنة، تجميد أجور العمال¹، وتقليص حجم الإنفاق العام بالحد من تمويل الاستثمارات العمومية المنتجة إلى جانب سياسة تخفيض العملة، كما تزامن

¹: بابا عبد القادر، السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء والفعالية، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، بشار، 24 و 25 أبريل 2006، ص، 3.

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر

ذلك مع انخفاض معدل التضخم خلال الفترة 1994-2000 اين بلغ في المتوسط 13,05%، مما يدل على أن العامل النقدي يعتبر من أهم الأسباب المنشئة للتضخم في الجزائر.

غير أنه خلال الألفية الجديدة عرفت الكتلة النقدية نموا متزايدا ففي سنة 2001 ارتفعت M_2 بنسبة 22,3% ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها التوسع في حجم الائتمان والزيادة في كتلة الأجور والأرصدة النقدية الصافية الخارجية، إلى جانب الانفاق الحكومي حيث تم الانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية في أبريل 2001.¹ كما عرفت الكتلة النقدية ارتفاعا بمستويات كبيرة بدءا من سنة 2002 إلى غاية 2007 نتيجة تسجيل عمليات سحب مالية كبيرة سنتي 2005 و2006 وتباطؤ سرعة تداول النقود القانونية التي تراوحت بين 1,6% و 1,3%، بالإضافة الى الاكتناز المتزايد للأوراق النقدية وتنامي الاسواق الموازية وكذا تهريب العملة الوطنية.²

وفي سنة 2009 سجل نمو الكتلة النقدية معدل ضعيف نسبيا مقارنة بالسنوات الأخرى واللاحقة حيث كان في حدود 3,1% بسبب أثار الأزمة الاقتصادية العالمية (اين انخفضت أسعار البترول وتراجعت قيمة العملة الوطنية) مقارنة مثلا بسنتي 2007 و2010 أين وصل حدود 21,5% و 15,4% على التوالي. ويمكن اعتبار أن سرعة التداول الضعيفة للنقود من طرف الأفراد في الجزائر بسبب تبني ثقافة الاكتناز وعدم إيداع الأموال في المؤسسات النقدية والمالية كان سببا في تنامي حجم الكتلة النقدية المعروضة في السوق وبالتالي وجود سيولة فائضة، كما أن الارتفاع التدريجي والمستمر لأسعار المحروقات خلال هذه العشرية الأخيرة أين وصل مستويات قياسية وتاريخية كان سببا آخر لارتفاع حجم الإنفاق والكتلة النقدية من جهة أخرى.³

أما السنين الأخيرتين 2011 و2013 فيلاحظ نمو حجم العرض النقدي في سنة 2011 بمعدل يعتبر ثالث أكبر معدل خلال الفترة الممتدة من سنة 1998 ويفارق 4,5% عن سنة 2010، أي بمعدل نمو فاق 19,9%، ونجد مصدر هذا النمو في تحسن أو ارتفاع حجم الودائع بنوعيتها (تحت الطلب ولأجل)

¹: فارس هباش، دراسة تحليلية للعلاقة والاثار المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف دراسة حالة الجزائر للفترتين 1992-2001، 2002-2011، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 14، 2014، ص. 233.

²: علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 7، ديسمبر 2014، ص. 26.

³: فارس هباش، مرجع سابق، ص. 236.

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر

لدى البنوك، وهو ما ساهم في خلق الائتمان الذي شكل نسبة 74,10% من العرض النقدي في الاقتصاد، بينما تراجع معدل نمو العرض النقدي خلال سنة 2012 لينخفض إلى 10,9%، وقد أرجع محافظ بنك الجزائر ذلك إلى التأثير بالأزمة الأوربية وانخفاض حجم صافي الأصول الخارجية التي تعتبر المصدر الأساسي للإنشاء النقدي.

وتجدر الإشارة إلى أن تضخم احتياطات النقد الأجنبي الناتجة عن ارتفاع اسعار النفط تمارس أثر مطرد على المقابلات الأخرى للكتلة النقدية، حيث أصبحت صافي الأصول الخارجية المصدر الوحيد لخلق النقود، إذ بلغ متوسط معدل نموها السنوي 50% خلال الفترة 2000-2013، في حين كان معدل النمو المتوسط للعرض النقدي 14,6% خلال الفترة 2000-2013، كما تعتبر الكتلة النقدية المحدد الرئيسي للتضخم حيث تساهم M2 بنسبة 67% في زيادة التضخم الكلي لتتبعها بعد ذلك بقية المتغيرات الأخرى: أسعار الاستيراد 11%، أسعار الانتاج الصناعي لقطاع الأغذية 17%، ومعدل الصرف الفعلي الاسمي بـ 15%¹.

ومن أجل الحد من نمو المعروض النقدي واحتواء فائض السيولة لما لها من اثار سلبية على معدلات التضخم، طبق بنك الجزائر وسيلتين للسياسة النقدية تمثلت في رفع معدل الاحتياطي الاجباري الذي انتقل من 2,5% سنة 1994 إلى 4,25% في 2001 و 6,5% في 2005، كما نفذ عمليات استعادة السيولة من خلال المناقصات في السوق النقدية واستعمل لأول مرة تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة والتي لها تسهيل دائم وتمنح حصريا للبنوك.²

وتؤدي المصادر الثلاث للإصدار النقدي من قروض للاقتصاد ومستحقات على الخزينة والاحتياطات من الذهب والعملات الأجنبية إلى زيادة التضخم في حالة وجودها بشكل مفرط في الاقتصاد، وهو ما حدث في فترة التسعينيات نظرا لسياسة القروض السهلة التي خصت القطاع الانتاجي العمومي والديون التي تمنحها الخزينة العامة، مما أدى إلى ظهور التضخم بالطلب الذي مس العديد من القطاعات، بالإضافة إلى التضخم بالتكاليف الناتج عن ارتفاع الأعباء المالية للمؤسسات والتي أدت إلى

¹ :Narimen MEDACI, Évaluation de l'Effacité de la Politique Monétaire pour la Maitrise de l'Inflation Cas de l'Algérie 1990-2013, International Journal Economics & Strategic Management of Business Process, 2nd International Conference on Business, Economics, Marketing & Management Research (BEMM'14) Vol.5, p. 2

² : Nemouchi Farouk, CHOCS PETROLIERS ET DESEQUILIBRES MONETAIRES EN ALGERIE, revues de sciences humains, Vol B, n°31, 2009, p. 11.

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التخلف في الجزائر

ارتفاع الاسعار.¹ حيث سجلت الأصول الخارجية سنة 1994 ارتفاعا بلغ 60,4 مليار دج لترتفع نوعا ما إلى 12.23 مليار دج سنة 1997، ولكنها سرعان ما عرفت تراجعا سنتي 1998 و 1999 بنسبة 17,4% و 37,8% على التوالي وكان ذلك بسبب انخفاض أسعار البترول، لكن هذا الانخفاض لم يدم طويلا إذ عاودت الارتفاع منذ سنة 2000 أين انتقلت من 775,9 مليار دج إلى 1755,7 مليار دينار سنة 2002 و 4179,4 مليار دج، وبذلك أصبحت الأصول الخارجية تحتل الحصة الأكبر في تغطية الكتلة النقدية ابتداء من سنة 2001 وهذا ناتج أساسا عن الارتفاع في أسعار البترول، حيث أصبحت تمثل حوالي 49% من مجموع الكتلة النقدية سنة 2002، لترتفع هذه النسبة إلى غاية سنة 2006 أين أصبحت تمثل الموجودات الخارجية 89% من الكتلة النقدية المصدر،² واستمرت في الارتفاع طيلة السنوات الموالية بسبب ارتفاع إيرادات صادرات المحروقات، إلا أنه يستثنى من ذلك سنتي 2009 و 2012 وذلك نتيجة الأزمة المالية العالمية وما تبعها من انخفاض في أسعار النفط ومن ثم تراجع احتياطياته. وقد بلغت نسبة الموجودات الخارجية الصافية إلى الكتلة النقدية 1,275% في نهاية سنة 2013 في حين بلغت 0,834% سنة 2004، وبالتالي فإن ذلك يدل على أن الموجودات الخارجية الصافية المتغير الأساسي المحدد للتوسع النقدي لما يحدثه من تغيرات في هيكل وحجم الكتلة النقدية في الاقتصاد الوطني.

وبالنسبة للقروض المقدمة للاقتصاد فقد شهدت هي الأخرى نموا مستمرا حيث بلغت 1234,08 مليار دج خلال الفترة 1999-2004 واستمرت في الارتفاع إلى أن وصلت 4287,6 مليار دج و 5156,3 مليار دج خلال سنتي 2012 و 2013 على التوالي، مما يدل على ارتفاع الطلب على القروض المصرفية ودورها الكبير في تمويل الاستثمارات، خاصة في ظل تزايد التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك سواء للقروض الاستثمارية أو الاستهلاكية.

أما قروض الخزينة فقد شهدت تغيرات مختلفة نحو الارتفاع والانخفاض حسب طريقة التمويل والسياسة المالية المتبعة، حيث عرفت هذه القروض ارتفاعا متواصلا إلى غاية سنة 2003 أين قدرت قيمتها بـ 423,4 مليار دج، إلا أنها بدأت في الانخفاض منذ سنة 2004، حيث بلغت قيمتها 20-

¹: Bozidi Abdelmadjid, *Les années 90 de l'économie algérienne*, édition Enag, Alger, 1999, p 52-53.

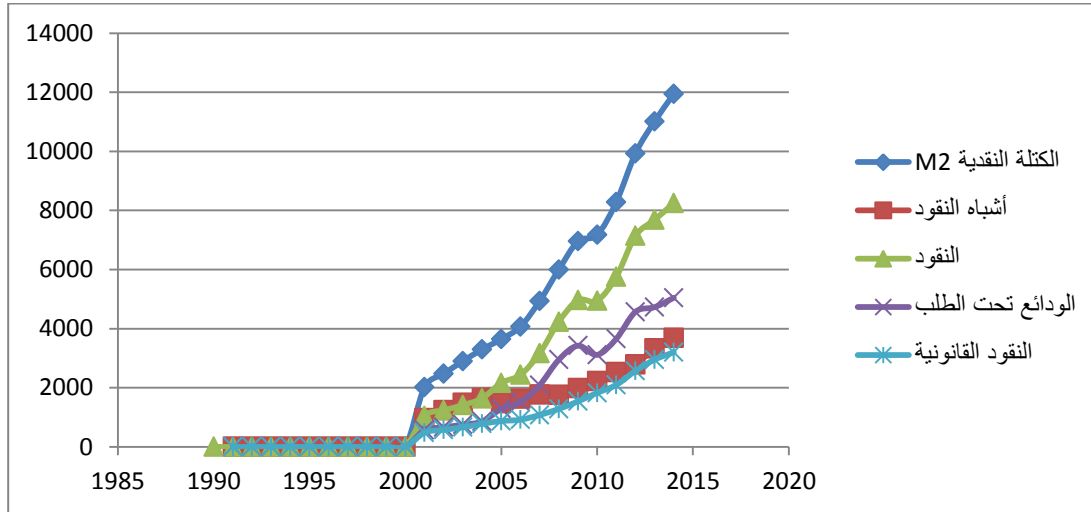
²: بقيق ليلي أسمان، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وانعكاساتها على فعالية السياسة النقدية، الملتقى الدولي حول إصلاحات النظام المصرفي الجزائري، جامعة ورقلة، 2008، ص. 20.

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر

مليار دج واستمرت في الانخفاض إلى غاية سنة 2007 بقيمة 2183,3- مليار دج ويمكن إرجاع هذا الانخفاض في حجم قروض الخزينة إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية وارتفاع أسعار البترول وتقليل دور الخزينة في عملية التنمية، بالإضافة إلى السعي للحفاظ على الاستقرار النقدي والابتعاد عن التمويل التضخمي. وابتداء من سنة 2009 شهدت قروض الخزينة معدلات نمو منخفضة ومستقرة نتيجة الدور الذي لعبته الخزينة العمومية في تمويل بعض السلع الاستهلاكية والقروض الممنوحة للشباب في إطار توفير مناصب الشغل.¹

وبما أن التغيرات في الكتلة النقدية ترجع أيضا إلى التغيرات في الاجزاء المكونة لها، فيمكن توضيح تطور مكونات الكتلة النقدية في الجزائر من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (28): يوضح تطور مكونات الكتلة النقدية خلال الفترة 1990-2014.



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات:

- ONS, Rétrospective Statistiques 1962 – 2011, p. 4-5.
http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH13-MONNAIE-CREDIT_.pdf
- Bank of Algeria, EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, RAPPORT 2014, Juillet 2015, p.115

عرفت النقود القانونية ارتفاعا طفيفا خلال سنوات التسعينيات حيث ارتفعت من 222 مليار دج سنة 1994 إلى 439 مليار دج سنة 1999 أي بمعدل نمو قدره 97,31، وابتداء من سنة 2000 بدأت قيمة هذا المجموع في الارتفاع، حيث بلغت 484,5، 921، 2098,6، 3658.9 مليار دينار خلال

¹: علي صاري، مرجع سابق، ص. 32.

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر

السنوات 2000، 2005، 2010، 2014 على التوالي، وربما يعود ذلك إلى برامج الاستثمارات التي اعتمدها الدولة خلال هذه الفترة.

أما النقود الكتابية أو الودائع تحت الطلب فقد عرفت تذبذبا من سنة إلى أخرى حيث ارتفعت من 235,59 مليار دينار سنة 1993 إلى 465,18 سنة 1999، كما بلغت نسبة مساهمتها في الكتلة النقدية 37,5% سنة 1993. وانطلاقا من سنة 2000 بدأت الودائع تحت الطلب في الارتفاع بوتيرة متصاعدة حيث تضاعفت حوالي 10 مرات خلال الفترة 2000-2014، كما سجلت معدلات نمو قدرت بـ 51,5% سنة 2004 و 45,2% سنة 2007، وخلال السنوات 2010، 2011، 2014 شهدت معدلات نمو مرتفعة حيث قدرت قيمة النقود الكتابية 3657,8، 4570,2، 5921,3 مليار دينار مما يدل على تحسن مستوى الفوائض المالية لدى الافراد نتيجة التحسن في منظومة الأجور في السنوات الأخيرة.

وبالنسبة لأشباه النقود أو الودائع لأجل فقد عرفت هي الأخرى ارتفاعا متتاليا، إذ ارتفعت من 180.5 مليار دج سنة 1993 إلى 472.2 مليار دج سنة 1998، مسجلة بذلك نسبة 36,6% من حجم الكتلة النقدية ثم بلغت أقصاها سنة 2001 بقيمة 1235 مليار دج أي بمعدل نمو قدره 26,8%، واستمرت في الارتفاع إلى غاية سنة 2007 أين سجلت نسبة نمو سالبة قدرت بـ -0,3%، إلا أنها عادت للارتفاع من جديد منذ سنة 2008، وذلك بسبب رفع معدلات الفائدة إلى القيم الموجبة واستقرار سعر صرف الدينار، مما سمح للأفراد والمؤسسات بالتخلي عن جزء من سيولتهم النقدية وبالتالي ارتفاع حجم الودائع لدى الجهاز المصرفي.

وتجدر الإشارة إلى أن الاصدار النقدي يجب أن يكون مراقبا في الاقتصاد وموافقا لمقابلات الكتلة النقدية ولا يتجاوز النمو السريع للانتاج الخام، إذ يرى فريدمان أنه إذا كان معامل الاستقرار النقدي أكبر من الواحد فالاقتصاد يعرف حالة تضخم خفيفة أو حادة حسب القرب أو البعد من الواحد، وتكون في حالة انكماش في حالة تحقيق المعامل لقيمة أقل من الواحد، أما إذا كان المعدل مساويا للواحد فهناك استقرار نقدي كامل، وهو ما لم يحصل في حالة الجزائر الشيء الذي ساعد على ارتفاع الضغوطات التضخمية، فخلال سنوات السبعينيات بلغ معدل النمو في عرض النقود 7 مرات نمو الناتج الخام في حين تجاوز معدل التغير السنوي في المعروض النقدي نسبة 20% خلال الثمانينات، مما يدل على أن

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر

الاقتصاد الجزائري شهد نسبة عالية من السيولة الزائدة عن الاحتياجات الحقيقية للاقتصاد.¹ ويوضح الجدول الموالي تطور هذا المعامل خلال الفترة 1990-2014.

الجدول رقم (05): تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014.

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معامل الاستقرار النقدي $= \frac{\% M2}{\% PIB}$	0,35	0,38	0,98	1,96	0,6	0,3	0,51	2,23	26,22
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معامل الاستقرار النقدي $= \frac{\% M2}{\% PIB}$	0,85	0,47	8,88	2,5	0,96	0,67	0,49	1,5	2,15
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014		
معامل الاستقرار النقدي $= \frac{\% M2}{\% PIB}$	0,88	0,32-	0,75	0,92	0,98	3,23	4,36		

المصدر: من اعتماد الطالبة بالاعتماد على بيانات:

-ONS, l'Algérie en quelque chiffre.

- Bank of Alegria, EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, RAPPORT 2014, Juillet 2015, p.115.

يتضح من خلال الجدول رقم (5) عدم التوافق بين التغير في الكتلة النقدية والتغير في الناتج المحلي الاجمالي، حيث بلغت قيمة معامل الاستقرار النقدي 0,2% سنة 1989 و 0,38% سنة 1991 نتيجة الانخفاض الكبير في معدل نمو الكتلة النقدية الذي انتقل من 13,6% سنة 1988 إلى 5,2% سنة 1989 ، ولعل السبب في ذلك هو بداية تطبيق الشروط المتعلقة بالإصلاح النقدي المفروض من قبل صندوق النقد الدولي، حيث بلغت قيمة معامل الاستقرار النقدي 0,98% سنة 1992 وهي السنة التي شهدت أول تخفيض في قيمة الدينار الجزائري، كما شهدت سنة 1993 تضخما بسبب تراجع المداخيل، وقدر معدل نمو الدخل الوطني بـ 10,7% بعدما كان 24,7% ثم تلاه انكماش خلال الثلاث سنوات الآتية بسبب الزيادة في الناتج الإجمالي ونقص في نمو الكتلة النقدية، وأكثر السنوات ميزة هي سنة 1998 التي سجلت تضخما مفرطا، حيث قدرت قيمة معامل الاستقرار النقدي بـ 26,22%، ويرجع ذلك إلى التراجع الشديد في نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي قدر بـ 1,8% فقط مقابل 8,2% سنة 1997، ثم سجلت سنة 1999 استقرارا نقديا كاملا نتيجة التقارب بين الكتلة النقدية والناتج المحلي، غير أن سنة 2000 سجلت انكماشاً 0,47% بسبب الزيادة في نمو الناتج دون زيادة مقابلة في الكتلة النقدية

¹: Samir BELLAL, LA REGULATION MONETAIRE EN ALGERIE (1990 - 2007), Revue du chercheur, N° - 08, 2010, Ouregla, p. 16.

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر

التي تميزت بنوع من الثبات، بعد ذلك عاد الاقتصاد الجزائري إلى حالة من التضخم المفرط سنة 2001 و2002 حيث سجل معامل الاستقرار النقدي قيمة 8,88% و2,5% على التوالي بسبب الزيادة المرتفعة في الكتلة النقدية، أما سنة 2003 فسجلت استقرارا نقديا قدر بـ 0,96% نتيجة تقليص الكتلة النقدية وارتفاع الناتج المحلي.¹

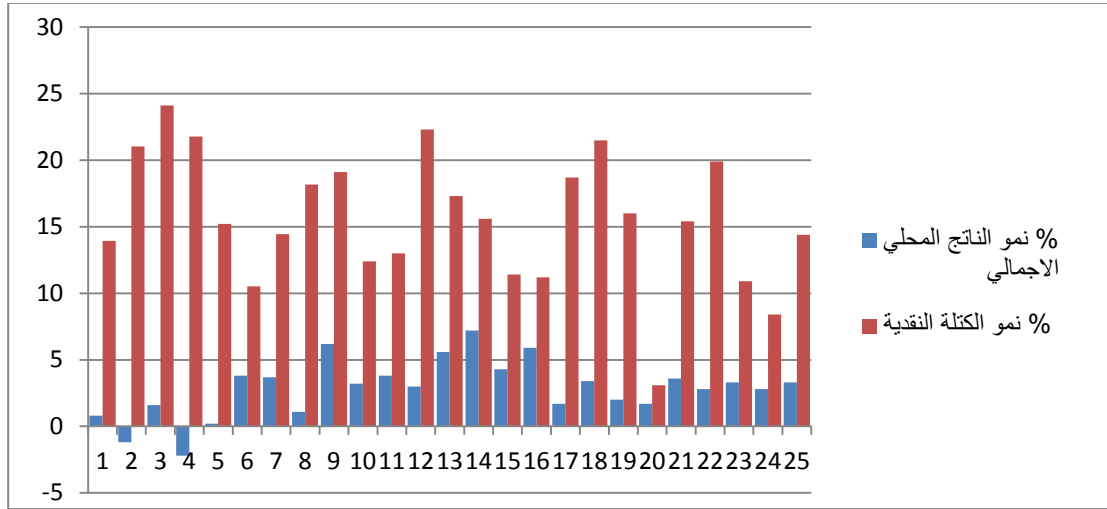
وخلال الفترة 2003-2005، بدأت ملامح الاستقرار النقدي بالظهور وذلك بتفوق نمو الناتج المحلي الاجمالي عن نمو الكتلة النقدية، حيث بلغت معدلات النمو لكل من الكتلة النقدية والناتج على التوالي، 15,6% مقابل 16,1% سنة 2003، و11,2% مقابل 22,9% سنة 2005، ويرجع ذلك إلى أثر برنامج الانعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو على ارتفاع معدل نمو الاقتصاد الوطني.

وخلال الفترة 2008-2014 عرف معامل الاستقرار النقدي انخفاضا واضحا يتناسب مع معدلات التضخم المسجلة بسبب التعديلات التي جاء بها قانون النقد والقرض الذي ينص على ضرورة الرقابة على الكتلة النقدية، وذلك باستثناء سنتي 2013 و2014 التي سجلت قيمة مرتفعة لمعامل الاستقرار النقدي قدرت بـ 3,23% و4,36% على التوالي نتيجة زيادة معدل نمو السيولة المحلية وانخفاض معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي، ويمكن تتبع تطور كل من الكتلة النقدية والناتج المحلي في الجزائر من خلال الشكل الموالي:

¹: محمد موساوي، سمية زيار، تقدير دالة الطلب على النقود وتحليلها: حالة الجزائر 1970-2011، المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 1، العدد 1، 2014، ص. 5.

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر

الشكل رقم (29): يوضح معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي والكتلة النقدية خلال الفترة 1990-2014



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات:

- ONS, Rétrospective Statistiques 1962 – 2011, p. 4-5.
[http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH13-MONNAIE-CREDIT .pdf](http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH13-MONNAIE-CREDIT.pdf) .
- Bank of Algeria, EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, RAPPORT 2014, Juillet 2015, p. 151, 159.

- الديوان الوطني للاحصائيات، المحاسبة الوطنية، حوصلة احصائية 1962-2011، ص، 260.

وبالتالي فاستمرار حالة عدم التطابق بين نمو الناتج المحلي والنمو النقدي، يؤدي الى ظهور شبح التضخم، لأن عدم مواكبة التغير في الناتج الداخلي الخام للتغير الحاصل في الكتلة النقدية يعبر عن الوضع التضخمي الذي يتسبب في تراجع القدرة الشرائية، وهو ما ميز الاقتصاد الوطني في أغلب سنوات تطوره نتيجة اختلال علاقة النمو بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي، بحيث استمرت النقود في الزيادة بطريقة سريعة وبمعدلات تفوق الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، مما أدى إلى ارتفاع الطلب الكلي على السلع والخدمات في ظل عجز الجهاز الإنتاجي المحلي عن مقابلة هذه الزيادة، الأمر الذي دفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع، مما يدل على أن سعي السلطات النقدية إلى تحقيق الاستقرار النقدي من خلال تقليص الفجوة بين الاصدار النقدي والانتاج الحقيقي يعتبر صعبا.

وعليه فان أسباب التضخم أوضحت أن المصدر الحقيقي للتضخم في الجزائر يعود للاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني وضعفه في مواجهة الطلب الكلي، مما يتطلب بذل جهود جدية لتطوير البنية الانتاجية والقضاء على الضغوط التنافسية الناتجة عن الاعتماد المفرط على سلعة واحدة في الصادرات، وما يترتب عن ذلك من تبعية الاقتصاد الوطني للخارج، بالإضافة إلى ضرورة

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر

تشجيع الاستثمار المحلي خاصة في القطاعات الصناعية والفلاحية للتخفيف من التبعية الغذائية للخارج من جهة وتوفير مناصب عمل من جهة أخرى.

ثانياً، عجز الميزانية: تتميز نفقات الميزانية في الجزائر بأنها في تزايد مستمر مقابل إيرادات محدودة، الأمر الذي يؤدي إلى خلق الضغوط التضخمية، حيث تلجأ الدولة لتغطية العجز المسجل في ميزانيتها إما عن طريق الإصدار النقدي المباشر، كما كان عليه الحال في فترة الاقتصاد الموجه، دون أن يقابله أي إنتاج حقيقي وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم، أو عن طريق الدين العمومي وفائض الجباية البترولية مع بداية المرحلة الانتقالية في ظل عدم فعالية النظام الجبائي. ويوضح الجدول الموالي تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة 1990-2014.

الجدول رقم (06): تطور رصيد الموازنة للجزائر خلال الفترة 1990-2014.

الوحدة: مليار دينار

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
رصيد الموازنة	16	36,8	-108,1	-162,7	-89,1	-147,9	100,5	81,5	-101,4
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
رصيد الموازنة	-11,1	400,0	184,5	52,6	213,9	337,9	1 030,6	1 186,8	579,3
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014		
رصيد الموازنة	999,5	-570,3	-74	- 63,5	-718,8	-66,6	-1261,2		

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات:

- Ons, Rétrospective Statistiques 1962 – 2011, p. 216.

http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES_PUBLIQUES.pdf

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية 2002-2014.

يعتبر عجز الموازنة من العناصر الرئيسية لبرنامج التثبيت المتبع من طرف الدولة، ففي سنة 1993 وعشية امضاء الاتفاقية مع المؤسسات المالية الدولية، سجل العجز الموازني في الجزائر 6% بالنسبة إلى الناتج المحلي، ولكن بعد تنفيذ اتفاقية ستاند باي (أفريل 1994-ماي 1995) تركز العجز عند 0,4% من الناتج المحلي الاجمالي، وبذلك تجاوزت هذه النتائج توقعات الاتفاق، ثم انتقل عجز الموازنة من 162,7 مليار دينار إلى 81,5 مليار دينار بين 1993 و1997، حيث انخفض مؤشر عجز الموازنة سنة 1997 إلى 18,2% (باعتبار سنة 1993 كسنة أساس)، وهذا يرجع إلى الانخفاض النسبي للنفقات العامة إلى 450,6 مليار دينار وزيادة الإيرادات العامة إلى 419,5 مليار دينار. وتجدر

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر

الإشارة إلى أن الصرامة في تسيير سياسة الميزانية التي ميزت فترة تطبيق برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي كان لها انعكاس عميق من الناحية النقدية بسبب الارتباط الوثيق بين المالية العامة (عجز الميزانية) والمجال النقدي (الإصدار النقدي).¹

يتميز رصيد الموازنة العامة بالتذبذب بسبب عدم استقرار الإيرادات من الجباية البترولية جراء عدم ثبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، ففي سنة 2003 كانت نسبة رصيد الميزانية من الناتج المحلي الإجمالي يساوي 5,5% ثم ارتفعت إلى 13,2% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2006، وبعد تدهور أسعار البترول في الأسواق العالمية نتيجة انخفاض الطلب العالمي على النفط عقب الأزمة المالية العالمية، أصبحت هذه النسبة سالبة حيث قدرت سنة 2009 بـ -5,4% ، وفي سنة 2011 قدرت بـ -0,4%، أما سنة 2012 فارتفع العجز فيها بشكل كبير ليصل إلى -4,8% أي ما قيمته 718,8- مليار دينار جراء الارتفاع الكبير في الانفاق العام خاصة النفقات الجارية، ثم انخفض في سنة 2013 إلى -66,6 مليار دينار (أي -1,5% من الناتج المحلي) نتيجة انخفاض النفقات الجارية رغم ما رافقه من انخفاض في إيرادات الجباية البترولية، في حين سجل رصيد الموازنة في سنة 2014 عجزا قدره 7% من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة ارتفاع النفقات العامة وتراجع إيرادات الجباية البترولية. وعليه يتضح بأن رصيد الموازنة العامة في الجزائر يعتمد بشكل كبير على إيرادات الجباية البترولية (بلغت 7,68% و 82% من الإيرادات الكلية سنتي 2010 و 2011)، وذلك لانعدام إيرادات بديلة دائمة مما يجعل الموازنة العامة عرضة للهزات الخطيرة لانخفاض أسعار البترول رغم العديد من الإصلاحات التي قامت بها الدولة، والتي من بينها انشاء صندوق ضبط الموارد كجزء من قانون المالية التكميلي لعام 2000 الذي يهدف إلى امتصاص الفائض من موارد الميزانية، إذ يمول هذا الصندوق عن طريق إيرادات فوائض القيم الجبائية الناتجة عن الفرق بين السعر المرجعي للنفط والسعر المتوسط الفعلي،² وبالتالي فهو يعتبر وسيلة تستخدمها الحكومة للتصرف تجاه الارتفاع المفاجئ لأسعار البترول وتحقيقها لفوائض مالية من أجل التسيير المحكم للموارد النفطية وتوجيهها لمواجهة أي انخفاض في

¹ : Zemouri Messaoud, **La portée du succès du post-ajustement dans le cas de l'Algérie**, Revue des Sciences Économiques et de Gestion, N°2 , 2003, p. 39-40.

² : Elyas Salah, Yagoub Mohamed, **Politique Budgétaire, Croissance Economique En Algérie:1998- 2013**, , les communications du colloque international évaluation des effets des programmes d'investissements publics 2001-2014 et leurs retombées sur l'emploi, l'investissement et la croissance économique, Sétif, 11-12 mars 2013, p. 9.

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر

أسعار النفط، ومن ثم فهو يعتبر كأداة لتحقيق الاستقرار في نفقات الميزانية ومعدلات التضخم، لما يحققه من إيرادات لتمويل النفقات العامة للميزانية دون اللجوء لعملية الإصدار النقدي التي تعتبر عاملا مهما في دعم الضغوط التضخمية.

ثالثا، ارتفاع تكاليف الإنتاج: يحدث أحيانا ارتفاع ملموس في أسعار السلع والخدمات النهائية نتيجة ارتفاع التكاليف الانتاجية، ومن بين أهم الأسباب الرئيسية لارتفاع التكاليف الانتاجية في كثير من القطاعات الجزائرية نجد انخفاض مستوى الانتاجية، مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع سيما في حالات عدم وجود قيود سعرية على المنتجات النهائية، حيث يكون بإمكان المنتج نقل التكاليف الإضافية إلى المستهلك في شكل زيادات تراكمية واحتكارية على الأسعار، وبالإضافة إلى انخفاض مستوى الانتاجية نجد أيضا ارتفاع الأجور التي تعد من أهم العناصر المساهمة في زيادة التكاليف في الاقتصاد الجزائري حيث تمثل نسبة كبيرة تتراوح ما بين 40% و 90% من تكاليف الإنتاج التي تتحملها المؤسسات.¹

ومن العوامل الدالة على انخفاض الانتاجية في الجزائر هو اتجاه انتاج السلع والخدمات نحو الانخفاض، في حين اتجاه الأجور النقدية نحو الارتفاع والتي تتحول فيما بعد إلى طلب اضافي لا يجد ما يقابله من السلع والخدمات مما يخلق ضغوط تضخمية، وعلى سبيل المثال نلاحظ انخفاض إنتاجية العمل التي تقاس بالنتائج غير النفطية لكل عامل بنسبة 2.3% بين عامي 1997 و 2004، في حين ارتفع متوسط الأجور الحقيقية بنسبة 14% خلال نفس الفترة، مما يشير إلى أن الأجور كانت تنمو بسرعة أكبر مقارنة بنمو إنتاجية العمل وتباطؤ الطلب على العمل.²

بالإضافة إلى ذلك فإن الأجور تعد من مكونات الدخل الوطني وأحد مكونات الطلب الكلي، حيث يشكل الأجراء وعائلاتهم الجزء الأكبر من مستهلكي السلع والخدمات، فالأجور التي يتحصلون عليها تمثل عنصرا هاما في تحديد المستوى العام للطلب الكلي، والتي يكون لها تأثير مباشر على ارتفاع المستوى العام للأسعار، نتيجة التأخير بين الزيادة في الطلب الفعلي على مستوى سوق السلع والخدمات وبين الجهاز الانتاجي الوطني الذي يحتاج الى وقت حتى يتكيف مع الطلب الجديد، أو بين فترة عملية

¹ : Mourad Benachenu, **inflation, dévaluation, marginalisation**, dar Echarifa, Alger, 1993. p 07

² : International Monetary Fund, **IMF Country Report No, 07/61**, February 2007, p.22.

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر

الاستيراد إذا لم يتجاوب الجهاز الانتاجي للطلب الزائد محليا وهو ما قد يتطلب فترات تأخير اخرى¹، مما يعني أن زيادة الأجر تؤدي إلى ارتفاع الأسعار نظرا لارتفاع الطلب على السلع والخدمات.

كما أن لجوء الحكومة إلى الخزينة العمومية من أجل تغطية الزيادات المقررة في الأجر نتيجة عجز بعض المؤسسات عن دفع أجور عمالها أو لتحسين قدرتهم الشرائية، خاصة بعد إضافة إعانات الشبكة الاجتماعية إلى كتلة الأجر الاسمية أدى إلى ارتفاع مستمر في الأسعار خاصة منها أسعار المواد الغذائية لاسيما بعد تخلي الدولة عن دعم المواد الأساسية. بالإضافة إلى ذلك الزيادات التي تحدث في تكاليف المواد الأولية والمنتجات النصف مصنعة خاصة وأنها تعتمد على الاستيراد، ونتيجة للتخفيض الذي يحدث في سعر صرف الدينار والتقلبات في الأسواق الدولية فقد اتجهت تكاليف هذه المواد إلى تضخم الفواتير، كما يؤدي الى تدهور وسائل الانتاج والعجز في قطع الغيار والانقطاع في تمويل المخازن بالمواد الاولية.²

رابعا، اتساع الفرق بين الطلب الكلي والعرض الكلي: يرى الكينزيون أن التضخم يحدث نتيجة لارتفاع الطلب الكلي بما يفوق العرض الحقيقي. وقد عرف الطلب الكلي في الجزائر ارتفاعا سريعا ومستمر كنتيجة حتمية لارتفاع عدد السكان وزيادة الاستهلاك وغيرها من العوامل، فالتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري ساعدت على زيادة حجم وأهمية الطلب لدى كل من المؤسسات والعائلات، ويعتبر التوسع في الاستهلاك وأنماط الاستثمار المعتمدة في الجزائر من أهم العوامل المسؤولة عن ارتفاع الاسعار في كل المراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني،، خاصة وأن الأمر يختلف تماما بالنسبة للعرض الكلي، ويتجسد الانفاق الكلي في كل من:

1- **الانفاق الاستهلاكي المتمثل في السياسة التوسعية للاستهلاك:** يعتبر الاستهلاك النهائي بنوعيه الخاص والعام مؤشرا جيدا في اقتصاد يتسم بالتوازن بين قدراته الذاتية ومتطلبات تلبية رفاهيته الاجتماعية، إذ يعكس الانفاق الخاص دور الدخول الخاصة في تحقيق وإشباع الحاجات الفردية، في

¹: بن يوسف نوة، اثر التضخم على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية للجزائر خلال الفترة 1990-2012، أبحاث اقتصادية وإدارية العدد 16، 2014، ص. 37

²: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الظرف الإقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1998، الدورة الثالثة عشر، ماي 1999، ص. 93-94.

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر

حين يعكس مستوى الانفاق العام نوعية الخدمات الادارية والاجتماعية التي تقدمها الحكومة للمواطنين من خلال التربية، الصحة، السكن، ومستوى الرفاه.

وفيما يخص الطلب الاستهلاكي فإنه يتجلى في ارتفاع ضغط الطلب الداخلي نتيجة دفع الأجور للموظفين في إطار الأنظمة التعويضية كمؤخرات، والمطالبة المتواصلة برفعها والتهديد بالتصعيد والدخول في موجة الإضرابات العمالية وشل حركة الاقتصاد. كما أن الحكومة أسهمت في تغذية الارتفاع غير العقلاني لأسعار المواد الأساسية بلجوتها إلى رفع الأجر الوطني الأدنى بقيمة 3000 دينار، على غرار الإنفاق العمومي الضخم الذي لم يقابله ارتفاع مادي في مستوى الإنتاج الوطني، فضلا عن توسع البنوك في منح القروض الاستهلاكية وعدم تحكم الحكومة بالقطاعات الأساسية خاصة المواد الغذائية والمنتجات الفلاحية وأسعار الأدوية والخدمات الصحية، بالإضافة إلى محدودية أدوات مراقبة تدفق السيولة النقدية المتداولة في السوق، وضعف الأجهزة الرقابية للدولة للتحكم في حلقات المضاربة، وضبط الممارسات الاحتكارية في الاقتصاد الوطني، إضافة إلى تفشي الفساد الإداري والاقتصاد الموازي (50% من الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد الوطني تتم خارج النظام المصرفي).¹

وقد شهد الاستهلاك النهائي ارتفاعا متواصلا سواء الاستهلاك العام او الخاص، وهذا ما يؤكد عدم ازاحة الانفاق العام للاستهلاك الخاص في الجزائر خلال فترة تنفيذ برنامج الانعاش، إذ شهد الاستهلاك النهائي ارتفاعا متواصلا قدر بـ 3,3% سنة 2002 كأقصى زيادة له خلال عشر سنوات، حيث ارتفع الاستهلاك الخاص والعام بنسبة 3,2% و 2,9% على التوالي، ثم ارتفع الاستهلاك النهائي إلى 4,2% سنة 2005، وانخفض في سنة 2012 إلى 4,1% مقارنة بما كان عليه في 2001 أين سجل نسبة نمو قدرها 8,5% وذلك تحت أثر الانخفاض القوي لوتيرة توسع الاستهلاك العمومي والذي واصل انخفاضه إلى 0,8% سنة 2013 مما ترتب عنه تقلص وتيرة الاستهلاك النهائي إلى 3,4% وهذا مع استقرار في نمو الاستهلاك الخاص بنسبة 5,0%، وفي سنة 2014 تباطأ النمو في الاستهلاك النهائي إلى 3,2% نتيجة انخفاض الاستهلاك الخاص وتباطؤ وتيرة نمو الاستهلاك العام. ويوضح الجدول الموالي تطور حجم الاستهلاك العام والخاص خلال الفترة 1990-2014.

¹: طارق قندوز، ابراهيم بلحيمر، أداء سوق التأمين الجزائري بين مطرقة التضخم وسندان البطالة خلال الفترة 1995-2009: تحليل الأثر من منظور مؤشري الكثافة والاختراق، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 69-70، 2015، ص. 94-95.

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة الترخف في الجزائر

الجدول رقم (07): تطور الاستهلاك العام والخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2014.

الوحدة: مليار دينار

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الاستهلاك العام	90	128	184	221	263	340	405	459	503
الاستهلاك الخاص	066,7	190,6	765,1	202,9	934,5	206,8	369,0	831,5	630,6
الاستهلاك العام	313,62	419,03	548,321	649,145	837,4639	1114,808	1335,0403	1430,3437	1556,7269
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	
الاستهلاك العام	543,60	560,13	624,559	700,447	777,521	846,896	865,879	954,867	
الاستهلاك الخاص	1670,7	1714,1	1847,73	1989,32	2126,30	2371,02	2553,03	2695,57	
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
الاستهلاك العام	1 089,0	1458,5	1 645,0	2065,7	3015,2	3293,5	3185,7	3343,5	
الاستهلاك الخاص	2 963,8	3 333,2	3 743,9	4115,6	4548,2	5211	5769,8	6264,7	

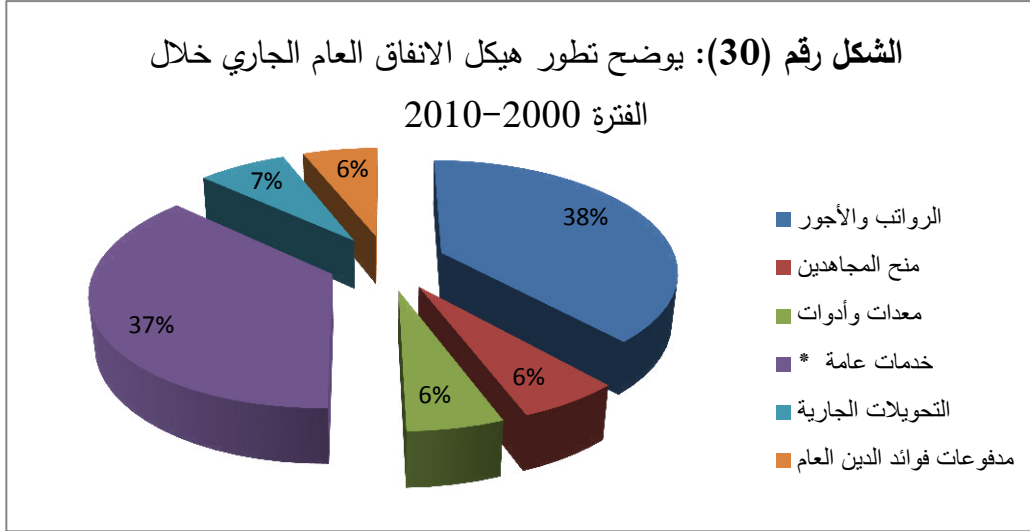
المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات:

من 1990-2009. ONS, Rétrospective Statistique 1962 – 2011, Comptes Economiques, p. 262-263.
-bank-of-algeria, EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, RAPPORT 2014, p. 149.

عرفت الفترة (1993-1990) ارتفاع محسوس في مستوى الانفاق الاستهلاكي العائلي إذ بلغ متوسط معدل نموه خلال هذه الفترة 25,75%، نتيجة الإجراءات التي اتخذت في إطار الإصلاحات المعتمدة من طرف الدولة وأهمها: إصلاح سياسة الأجور وتغيير سياسات الإعانات ونظم الدعم وإلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص فيما يتعلق بالقروض وأسعار الفائدة، بالإضافة إلى السياسة المتبعة في تلك الفترة في إطار تحرير الأسعار. أما الفترة (1998-1994) فقد عرفت انخفاض في متوسط نمو الاستهلاك بنسبة 19,58%، حيث توافقت هذه الفترة مع اتفاقية إعادة الجدولة، وقد شهدت تقلص حجم الطلب على السلع في الأسواق حيث انخفض معدل نمو الاستهلاك الاسمي من 33,42% سنة 1995 إلى 6,99% سنة 1997، كما ترتب عن عملية إعادة الجدولة تقليص الانفاق العام والتحكم أكثر في نفقات الدولة، بالإضافة إلى تجميد الأجور والتسريح المكثف للعمال مما أدى إلى انخفاض الطلب الكلي. وبالنسبة للإنفاق الحكومي فقد بلغ متوسط نموه 41,14% خلال الفترة 1993-1990 ثم انخفض إلى 18,9% سنة 1996 بسبب تطبيق برنامج التعديل الهيكلي ليعود إلى الارتفاع مرة أخرى

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التخصؤ في الجزائر

سنة 1999 أين بلغ 31,84%، نتيجة عمليات الإصلاح المالي التي قامت بها الدولة ورفع الأجر والرواتب وكذلك زيادة الإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي.¹ ويوضح الشكل الموالي هيكل الإنفاق العام الجاري للدولة والتي تعتبر نفقات عامة غير منتجة.



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات:

- Algeria, Statistical Appendix, IMF Country Report No 05/51, February 2005, p. 20.
- Algeria, Statistical Appendix, IMF Country Report No 09/111, April 2009, p. 21.
- Algeria, Statistical Appendix, IMF Country Report No 12/21, January 2012, p. 21.

يتضح من الشكل رقم (30) أن الرواتب والأجور تحتل الصدارة في تركيب الإنفاق العام الجاري بنسبة 38%، تليها خدمات عامة بنسبة 37%، والتحويلات الجارية بنسبة 7%، ثم تأتي بعد ذلك كل من منح المجاهدين ومعدات وأدوات ومدفوعات فوائد الدين العام ممثلة بنسبة 6% لكل منها من الإنفاق الجاري، وعليه يمكن القول أن زيادة هذه النفقات ستؤدي حتما إلى خلق ضغوط تضخمية كونها لا تؤدي إلى زيادة الانتاجية، بالإضافة إلى أن المكون الأساسي لهذه النفقات يتمثل في الرواتب والأجور والتي ستتعرض فيما بعد في شكل زيادة في الطلب دون أن تقابها زيادة في العرض نتيجة عدم مرونة الجهاز الانتاجي الوطني.

¹: ليلية غضابنة، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1990-2012، المجلة الاردنية الهاشمية، المجلد 2، العدد 1، 2015، ص. 73.

* بالنسبة للخدمات العامة فقد تم حساب نسبتها من الإنفاق الجاري خلال الفترة 2007-2000.

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة الترخف في الجزائر

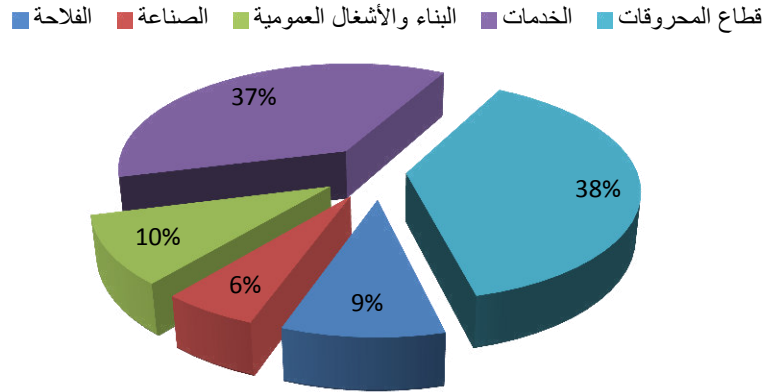
وبالنسبة للعرض الكلي والذي يتمثل في الناتج المحلي الإجمالي فقد عرف نوعا من الانخفاض خلال الفترة 1991-1998 نتيجة تدهور أسعار النفط ثم عرف عدة تغيرات خلال الفترة 2001-2009، حيث بلغ 2% كأدنى مستوى له في 2006 في حين بلغ أقصاه سنة 2003 بمعدل 6,9 %، ويرجع ذلك إلى النمو غير المطرد للقيمة المضافة لقطاع المحروقات وبدرجة أقل لقطاعي الفلاحة والصناعة، ففي سنة 2006 وعلى الرغم من معدل النمو المرتفع نسبيا لمختلف القطاعات الرئيسية، لاسيما قطاع البناء والأشغال العمومية، فإن تأثير تراجع نسبة نمو قطاع المحروقات كان واضحا على نسبة النمو الإجمالي مما يدل على ارتباط هذا الأخير بأسعار النفط، أما النمو خارج قطاع المحروقات فقد سجل تزايدا ملحوظا ابتداء من 2006 ليصل إلى أقصاه سنة 2009 بنسبة 9,3%¹.

وعلى الرغم من أن برامج الاستثمارات العمومية لعبت دورا حاسما في التأثير على الناتج الداخلي الخام، كونها أصبحت بمثابة المنشط الأول للقطاعات خارج المحروقات، حيث بلغت نسبة مساهمة قطاع الأشغال العمومية والبناء في الناتج المحلي 8,73% خلال الفترة 2000-2010، إضافة إلى قطاع الفلاحة بـ8,25% وقطاع الخدمات بنسبة 31,28%، في حين يبقى القطاع الصناعي هو الوحيد الذي سجل نسبة نمو منخفضة قدرت بـ6% بالنسبة للقطاع الصناعي العمومي و4,12% بالنسبة للقطاع الصناعي الخاص، إلا أن التغير في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر يبقى تابعا للتغير في قطاع المحروقات،² ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

¹: محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، ورقلة، 2012، ص. 152-153.

²: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر، الفترة 2010 - 2000، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، الشلف، 2013، ص. 49-50.

الشكل رقم (31): يوضح متوسط مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2000-2014



المصدر: من اعداد الطالبة بناء على بيانات:

- Bank of algeria, EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, RAPPORTS : 2004, 2008, 2012, 2014. P : 162, 189, 173, 150.

يتضح من خلال الشكل رقم (31) هيمنة قطاعي المحروقات والخدمات على نسب المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي، ثم يأتي قطاع البناء والأشغال العمومية في المرتبة الثالثة متبوعا بقطاع الزراعة، أما قطاع الصناعة فيحتل المرتبة الأخيرة بأقل نسبة مساهمة له.

ويمكن إرجاع هذا النقص في العرض الكلي إلى ضعف مستوى الإنتاجية لكل من عامل رأس المال والعمل معا في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، هذا التدهور في الإنتاجية يعود إلى سوء استعمال الطاقات الانتاجية المتوفرة والتي لم تتعدى نسبة 57% خلال الفترة 1989-1990، بالإضافة إلى وجود فائض في العمالة الذي زاد من ضعف إنتاجية العمل والتي تتميز بالانخفاض أصلا. كما أن رفع مستوى الانتاج المحلي يتطلب زيادة حجم الواردات حيث قدرت نسبة مرونة الانتاج المحلي بالنسبة للواردات بـ 1,1% سنة 1987 وبالتالي فإن أي ضغط مالي خارجي سينعكس مباشرة على نسب استغلال الطاقات الانتاجية ومن ثم على مستوى الانتاج المحلي.¹

ولهذا نجد أن العرض الكلي على مستوى المنتجات الاستهلاكية والوسيلة في الجزائر تحكمه عوامل خارجية أكثر منها داخلية لاعتماده شبه المطلق على العالم الخارجي لتغطية الزيادة في الطلب الكلي، ومن ثم فإن ارتفاع الأسعار في الأسواق الدولية سينعكس مباشرة على ارتفاع الأسعار المحلية وهو ما يميز الاقتصاد الجزائري خاصة في السنوات الأخيرة، مما جعل التضخم المحلي في الجزائر يُفسر في

¹:Bouzidi Abdelmadjid, op cit, p. 27.

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر

جانب كبير منه من خلال التضخم المستورد الناتج عن ارتفاع فاتورة الواردات وتقلبات أسعارها في الأسواق الدولية.

2- **الانفاق الاستثماري المعتمد لتمويل المشاريع الاستثمارية:** رغم الأولوية التي منحت لتنمية بعض قطاعات الاقتصاد الوطني من خلال الاستثمار في الصناعات الثقيلة على حساب قطاعات أخرى، إلا أن هذه الاستراتيجية لم تحقق كل الأهداف المسطرة حيث تركزت معظمها في مشاريع ثانوية، فقد فاقت المخصصات المالية 110 مليار دولارا في برنامج من خمس سنوات حتى 2009 لإنجاز مشاريع مختلفة أهمها موجه لقطاعات هيكلية أساسية، ويبقى الدور الريادي للاستثمارات في قطاع المحروقات الذي يأخذ نصيب الأسد من (الانفاق المحلي في الاقتصاد الجزائري) هذه الاستثمارات، كونه يعد القاطرة التي تقود الاقتصاد الوطني وهذا على حساب الاستثمار في بقية القطاعات الأخرى، خاصة منها القطاع الزراعي الذي لم يحظ سوى على 3% من مجموع حجم الاستثمارات، كما تبقى نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني متمثلة في القطاع الصناعي الذي يعتبر محفزا لبقية القطاعات الأخرى.

وعليه فإن سياسية الاستثمار في الجزائر لم تؤدي دورها الفعال ولم تحقق النتائج المنشودة منها نتيجة عدم نجاحها في ترقية القطاعات الأخرى خارج المحروقات التي تبقى مرتبطة بالسوق الخارجية مما يزيد من تبعية الاقتصاد الجزائري.

خامسا، النمو السكاني: إن التزايد المتسارع لعدد السكان في أي مجتمع دون زيادة في الانتاجية يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وهو حال الاقتصاد الجزائري، حيث أن زيادة عدد السكان يؤدي بشكل حتمي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية بنوعيتها الضروري والكمالي وكذلك الطلب على الخدمات، مما يؤدي إلى زيادة الانفاق وارتفاع فاتورة الاستيراد من الخارج لسد الطلب المتنامي عليها، بالإضافة إلى توجه الانفاق نحو المشاريع المخصصة لإشباع حاجات السكان كبناء المرافق الاجتماعية والمستشفيات والمدارس والجامعات وغيرها، والتي تتطلب هي الأخرى نفقات استغلال دون أن تقابلها زيادة في العرض بسبب ضعف الانتاجية، وذلك بدلا من توجيهها نحو مشاريع إنتاجية، ويوضح الجدول الموالي التطور المتزايد للنمو السكاني خلال الفترة 1990-2014.

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر

الجدول رقم 08: تطور عدد السكان في الجزائر خلال الفترة 1990-2014.

الوحدة: 10^2

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
عدد السكان	25022	25643	26271	26894	27496	28060	28566	29045	29507
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
عدد السكان	29965	30416	30879	31357	31848	32364	32906	33481	34096
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014		
عدد السكان	34591	35268	35950	36717	37495	38297	39114		

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات:

- Office national des statistiques , Rétrospective des comptes économiques 1963-2010, N°166, Novembre 2011, Alger .pp. 162-16.
- <http://www.andi.dz/PDF/demographie/D%C3%A9mographie%20alg%C3%A9rienne%202014%20arabe%20.pdf> .

ومن خلال قراءتنا للإحصائيات الخاصة بتعداد السكان نلاحظ أنها في ارتفاع متزايد مما يجعل السوق الداخلية غير قادرة على إشباع الحاجات المتزايدة للسكان بسبب عدم مقدرة الجهاز الإنتاجي على تغطية الطلب الإضافي نتيجة ضعف الإنتاجية في عوامل رأس المال، والعمل وضعف معظم القطاعات والفروع الاقتصادية والاستعمال السيئ للطاقات المتوفرة، مما يترتب عنه زيادة الاعتماد على الخارج خاصة بالنسبة للمواد الغذائية فتتعاضم بذلك فاتورة الواردات وما يترتب عنها من ضغوط تضخمية.

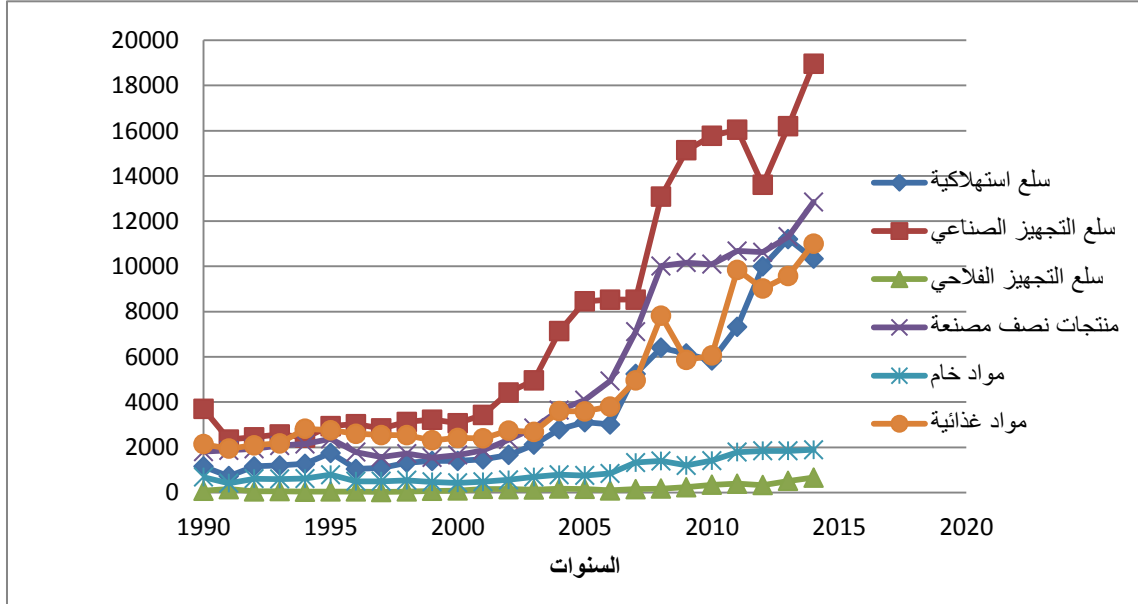
المطلب الثاني، الأسباب الخارجية: إن التعامل مع العالم الخارجي يعد ضرورة حتمية لأي اقتصاد سواء كان متقدما أو ناميا، وهذا نتيجة لما تفرضه العولمة الاقتصادية وما يتطلبه الانفتاح على العالم الخارجي، إلا أن هذا قد يترتب عنه استيراد متغيرات دولية تزيد من حدة الاختلال في توازن الاقتصاد المحلي ومن هذه المتغيرات نجد التضخم الاجنبي الذي ينتقل عبر عدة قنوات وأسباب لعل أهمها:

أولا، **التضخم المستورد:** يعتبر التضخم المستورد من أهم الآثار المترتبة عن انفتاح الاقتصاد المحلي على التجارة الخارجية مما يزيد من حدة التضخم المحلي، وذلك عبر الواردات من السلع والخدمات التي تتضمن التضخم الذي تعاني منه الدول المصدرة مما يرفع من درجة التضخم المحلي بمساعدة اختلال ميزان المدفوعات والتذبذبات التي تحدث في سعر الصرف، والجزائر كباقي الدول التي قامت بتحرير تعاملاتها مع العالم الخارجي، وأصبحت تتأثر بالتطورات الاقتصادية الدولية نتيجة طبيعة العادات الاستهلاكية وأنماط التنمية المتبعة، وتفضيل المستهلك الجزائري للسلع الأجنبية. وترتبط حدة التضخم

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر

المستورد بمدى التركيب الهيكلي للواردات الذي يوضح مدى تبعية الجهاز الانتاجي والاستهلاكي للاقتصاد الجزائري كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (32): يوضح تطور هيكل الواردات الجزائرية خلال الفترة 1990-2014.



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات:

- MINISTERE DES FINANCES , DIRECTION GENERALE DES DOUANES, Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie Période : 1963-2010 http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Evolution%20du%20commerce%20ext%C3%A9rieurs%20de%20l'Alg%C3%A9rie%201963_2010.pdf
- Ons, Rétrospective Statistique 1962 – 2011, p. 179-180. http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH10-COMMERCE_EXTERIEUR.pdf
- bank-of-algeria, Bulletin statistique trimestriel, n 1, septembre 2007, p. 22. http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_01f.pdf

يعبر هيكل الواردات وفقا للشكل رقم (32) على مدى تبعية الجهاز الاستهلاكي والإنتاجي في الجزائر للعالم الخارجي (للاقتصاد العالمي)، ومن ثم على مدى حساسية الاقتصاد الوطني لاستيراد التضخم العالمي، حيث أن التركيب الهيكلي للواردات يلعب دورا هاما في تحديد درجة وكيفية التأثير بالتضخم المستورد، فإذا كانت الواردات تحتوي على نسبة مرتفعة من السلع الغذائية ذات الاستهلاك الواسع فإنها تؤدي إلى ارتفاع أسعارها المحلية وهو ما ينطبق على الجزائر، ذلك أن قيمة واردات المواد الغذائية تمثل أهمية كبيرة بالنسبة لمجموع الواردات، إذ بلغت 28,16 مليار دولار سنة 1994 بسبب ضعف القطاع الزراعي ونقص مردوديته، وفي سنة 2005 بلغت 35,87 مليار دولار، ويمكن إرجاع هذه

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر

النسب المرتفعة التي تحتلها المواد الغذائية إلى زيادة الطلب عليها من سنة إلى أخرى نتيجة زيادة عدد السكان وارتفاع الطلب الداخلي، بالإضافة إلى ضعف القطاع الفلاحي وعجزه عن تلبية الحاجيات المتزايدة من هذه المواد نتيجة سوء تسييره وضعف إنتاجه الراجع إلى عدم تحديثه. كما تمثل قيمة الواردات من سلع التجهيز نسبة كبيرة من القيمة الإجمالية للواردات، وهو ما يفسر بمحاولات الدولة إعادة الاعتبار إلى قطاع الصناعة بالإضافة إلى كثافة الاستثمارات الوطنية في بناء الهياكل القاعدية للبلاد في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي. أما بقية المواد المستوردة فلا تمثل سوى 30% من مجموع الواردات، وتتمثل هذه المواد أساسا في السلع الاستهلاكية غير الغذائية، سلع التجهيز الفلاحي، الطاقة والمحروقات، والمواد الخام.¹

وعليه فإن التطور في مؤشر أسعار الواردات يعكس بصورة واضحة الضغوط التضخمية التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني جراء تزايد حدة التضخم في الأسواق الخارجية، خاصة وأن هيكل هذه الواردات يتركز في أربع مجموعات من المنتجات المتفاوتة الأهمية في الاقتصاد الوطني وهي: المواد الغذائية ومستلزمات الإنتاج والسلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية، وهو ما يدل على ضعف وتبعية الاقتصاد الجزائري للعالم الخارجي، حيث أن كل زيادة في الأسعار العالمية تؤدي بصورة مباشرة وسريعة إلى حدوث ضغوطات تضخمية داخلية.²

كما أن ما يميز كذلك الواردات الجزائرية هو تركزها المكاني العالي الأمر الذي يؤكد كثافة معاملاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي مقارنة بتعاملها التجاري مع البلدان الأخرى، وهو ما يدل على أن واردات الجزائر مقومة في معظمها بالعملة الأوروبية، وعليه فإن كل تغير في سعر صرف الأورو مقابل الدولار سوف يحدث تأثيرا على القدرة الاستيرادية للبلاد، على اعتبار أنها تعتمد على الدولار باعتباره عملة احتياطية قابلة للتحويل،³ وهو ما يخلق عجز في ميزان المدفوعات فتتعمق حدة الضغوط التضخمية، ويلخص الجدول والشكل المواليين تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 1990-2014.

¹: فيصل بهلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، العدد 11، 2012، ص. 113.

²: Farid Boukerrou, Samira Djaalab, **Balance des paiements, taux de change et dévaluation de la monnaie en Algérie**, revus de sciences humains, n°40, 2013, p. 66.

³: بوعتروس عبد الحق، قارة ملاك، اثار تغير سعر صرف الاورو مقابل الدولار الامريكي على الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 27، جوان 2007، ص. 209.

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة الترخف في الجزائر

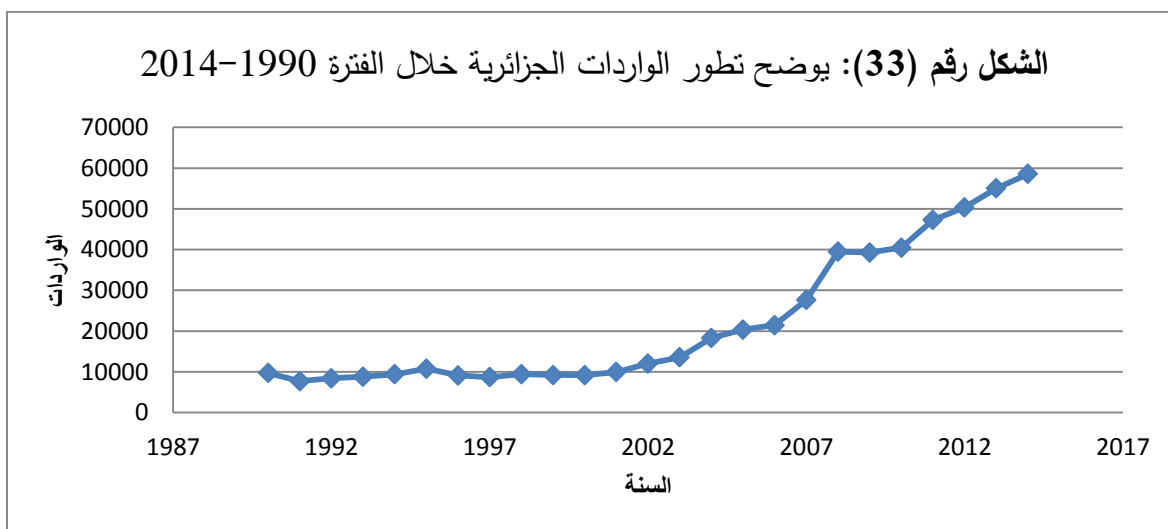
الجدول رقم (09): تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 1990-2012.

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الواردات	9,684	7,681	8,406	8,788	9,365	10,761	9,098	8,687	9,403
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الواردات	9,164	9,173	9,940	12,009	13,534	18,308	20,357	21,456	27,631
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014		
الواردات	39,479	39,294	40,473	47,247	50,376	55,028	58,580		

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات:

- MINISTERE DES FINANCES , DIRECTION GENERALE DES DOUANES, Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie Période : 1963-2010 http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Evolution%20du%20commerce%20ext%C3%A9rieurs%20de%20l'Alg%C3%A9rie%201963_2010.pdf.
- EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES DE 2001 A 2011, Collections Statistiques N° 176/2012, p. 10
- EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES DE 2001 A 2012, Collections Statistiques N° 182/2014, p. 10
- Ons, EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES DE 2004 A 2014, Collections Statistiques N° 194/2015, p. 10



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (9).

إن أرقام الجدول رقم (9) تبين أن قيمة الواردات الجزائرية عرفت تذبذبا من سنة إلى أخرى بسبب اعتمادها على حصيلة الصادرات التي ترتبط بدورها بأسعار البترول والتي تعرف هي الاخرى تذبذبات مستمرة، حيث عرفت حصيلة الواردات انخفاضا سنة 1991 بنسبة 20,69% مقارنة بسنة 1990 وبقيت

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر

منخفضة نتيجة سياسة الضغط على الواردات، بينما سجلت ارتفاعا سنة 1994 و 1995 إلى ما قيمته 9365 مليون دولار و 10761 مليون دولار على التوالي مقارنة بـ 1996 و 1997 نتيجة التدابير الواسعة لتحرير التجارة الخارجية وبالأخص العمليات الاستيرادية.

وعرفت الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014 ارتفاعا مستمرا لقيمة الواردات مما يدل على الارتباط الكبير بالأسواق الخارجية، إلا أن هذا التزايد يتخلله انخفاض طفيف لقيمة الواردات سنة 2009 أين قدرت بـ 39294 مليون دولار امريكي مقارنة بسنة 2008، وذلك نتيجة تراجع اسعار النفط ومنه حصيلة الصادرات، ثم رجعت قيمة الواردات الى الارتفاع في السنوات الموالية رغم الظروف الاقتصادية التي شهدتها هذه الفترة اين انخفض سعر البترول بسبب الازمة المالية العالمية، حيث بلغت الواردات حوالي 58580 مليون دولار سنة 2014 مقابل 50376 مليون دولار سنة 2012.

مثل هذا التذبذب في قيمة وحجم الواردات من السلع والخدمات يعتبر قناة هامة لنقل التضخم العالمي إلى الاقتصاد المحلي، عبر التطور السريع في الرقم القياسي لأسعار الواردات الذي يعطي صورة واضحة عن تلك الضغوط التي تعرض لها الاقتصاد الوطني جراء ارتفاع الأسعار العالمية وتدهور معدلات التبادل بالنسبة للتجارة الخارجية، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (10): التطور السنوي لمؤشر القيم الوحديوية لأسعار الواردات¹ خلال الفترة 2001-2014.

سنة الأساس: 1994

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
التغير السنوي في المؤشر الوحديوي	135,5	136	141,1	154	164,9	171,8	187
التغير السنوي في نسبة المؤشر	-	0,4	3,7	9,1	7,1	4,2	8,9
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
التغير السنوي في المؤشر الوحديوي	214,2	208,9	211,4	261	256,7	259,5	257,6
التغير السنوي في نسبة المؤشر	14,6	2,5-	1,2	23,5	1,7-	1,1	0,7-

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات:

- Office National des Statistiques, EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES DE 2001 A 2012, Collections Statistiques N° 182, 2014, p. 162.

¹: هو مؤشر أو نسبة تقيس قيمة الواردات في الفترة الحالية مقارنة بالفترة السابقة (سنة الأساس)، أي أنه يعبر عن معدل التغير في اسعار الواردات.

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر

ثانيا، المديونية الخارجية: لقد كان لارتفاع أعباء المديونية الخارجية دورا أساسيا في زيادة الاختلالات الاقتصادية، فخلال سنوات السبعينيات كانت الديون ضعيفة، لكن تمويل الجزائر لمخططاتها التنموية أدخلها في دوامة من الديون، حيث بدأت في الاقتراض من السوق العالمية، وأصبحت ديونها تشكل عبئا ابتداء من سنة 1985 أين بلغت 19,8 مليار دولار، ثم انتقل مجموع الديون من 28,15 مليار دولار سنة 1990 إلى أكثر من 33 مليار دولار سنة 1996، كما أن تسديد هذه الديون امتص معظم الموارد المالية مما أرغم الجزائر على تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي، ومع تحسن الأوضاع في السوق النفطية والذي سمح بتكوين احتياطات كبيرة تمكنت الجزائر من سداد ديونها قبل آجال استحقاقها، فانخفض حجم الديون ابتداء من 1997 واستمر في الانخفاض الى غاية سنة 2007 مما ساعد الجزائر على التخلص من ضغط المديونية، وسمح لها بتعزيز الاستقرار للبلاد وتحسين مصداقيتها المالية وتشجيع المزيد من الاستثمارات الأجنبية.¹

وتعتبر المديونية الخارجية أحد الأسباب الخارجية لتزايد معدل التضخم المحلي، ويتضح ذلك من خلال الأسباب المؤدية إلى تفاقم حجم الديون والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:²

1- **ضخامة المشاريع الاستثمارية:** لقد باشرت الأسواق المالية والنقدية الأجنبية اقراض السلطات الجزائرية نتيجة اتباعها لنموذج التنمية القائم على الصناعات الثقيلة والذي يتطلب أموالا ضخمة، الأمر الذي دفع بالسلطات الجزائرية للجوء الى المصادر الخارجية للحصول على موارد مالية إضافية لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة، كما أن استيراد المواد الأولية والسلع الوسيطة وسلع التجهيز وغيرها غالبا ما تميز بعدم خضوعه لأي دراسة مسبقة وعدم التحكم فيه، الأمر الذي أدى الى تضاعف قيمة الواردات الاستثمارية وتبذير واسع في العملة الصعبة، وهو ما حمل الاقتصاد الجزائري خسائر فادحة زادت من مديونيته الخارجية، كما أن عمليات الاستثمار الضخمة وما رافقها من توسيع في الجهاز الإداري أدت الى تزايد نفقاته، حيث فاقت نسبة نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات وبالتالي ارتفع معدل التضخم.

¹ : Cheriet Athmane, **Une perspective théorique et historique sur les stratégies d'industrialisation avec étude de cas de l'Algérie**, Séminaire national sur :L'économie algérienne: lectures modernes du Développement, Université de BATNA, 2013, p. 17.

²: الهاشمي بوجعدار، أزمة المديونية الخارجية للجزائر، اسبابها واثارها، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12، 1999، ص، 98-100.

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر

2- **عدم التحكم في سياسة الاقتراض الخارجي:** على الرغم من سياسة قيود الاقتراض التي حددها الإصلاح المالي سنة 1970 والمتعلقة بعملية الاقتراض الخارجي، إلا أنه لم يتم الالتزام بهذه الشروط إذ تجاوز التمويل الخارجي النسبة المحددة له في ظل الاتصال المباشر وغير المنسق للمؤسسات الوطنية بالسوق المالية الدولية، وهو ما أدى إلى تفكك السياسة المالية الخارجية للجزائر فارتفعت المديونية الخارجية.

3- **تفاقم حجم الديون سنة 1986** بسبب انهيار أسعار النفط والدولار (حيث أن صادرات الجزائر تتم بصورة شبه كلية بالدولار الأمريكي، وبالتالي فإن انخفاض قيمة الدولار مع ثبات العملات الأخرى يؤدي إلى تفاقم حجم الدين الخارجي) والذي من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض حاد في الإيرادات وبالتالي انخفاض وسائل الدفع الخارجية، حيث انتقل سعر البترول من 30 دولار للبرميل سنة 1985 إلى 14,5 دولار سنة 1987، كما ارتفعت خدمات الديون بشدة فانتقلت من 33% سنة 1984 إلى 55% سنة 1987 و75% سنة 1992، بالإضافة إلى أن شروط الاستدانة زادت صعوبة نتيجة تغير سعر الفائدة الذي انتقل من 8,3% سنة 1980 إلى 9,8% سنة 1984، الأمر الذي أدى إلى تضخم تكاليف الاقتراض من الدول الصناعية التي لجأت إلى رفع أسعار الفائدة على الودائع الادخارية للتخفيف من أزمة الكساد التضخمي، كل هذه الأسباب أدت إلى صعوبة التوفيق بين الاستمرار في تسديد أعباء الدين الخارجي المتزايد وتمويل الواردات الضرورية.¹

كما أن جزء كبير من هذه الديون استعمل في تمويل الواردات الضرورية من المواد الاستهلاكية والوسيطية نتيجة النمو السكاني وضعف الاقتصاد الجزائري عن تلبية احتياجاته محليا، مما أدى إلى انتشار ظاهرة الندرة في أسواق السلع الاستهلاكية وحدوث ارتفاعات حادة في مؤشرات الأسعار، كما طغت أسعار السوق السوداء على أسعار الأسواق الرسمية، الأمر الذي زاد من اعتماد الجزائر على القروض الخارجية لتغطية النقص الحاصل في الموارد المحلية ومعالجة المصاعب المالية.² ويبين الجدول الموالي تطور المديونية الخارجية وخدمة الدين للفترة من 1990-2014.

¹ : Tahar Hamamda, *Crise et transition à l'économie de marché en Algérie*, revus de sciences humains, n°21, 2004, p. 73.

²: الهاشمي بوجعدار، مرجع سابق، ص، 100.

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التخلف في الجزائر

الجدول رقم (11): تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990-2014.

الوحدة: ألف دولار أمريكي

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الديون الخارجية	28,153.91	28,489.96	27,351.24	26,274.67	30,241.91	33,051.44	33,653.88	30,902.56	30,692.72
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	
الديون الخارجية	28,206.75	25,476.93	22,763.89	23,045.30	23,774.85	22,426.65	17,092.40	5,910.80	
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
الديون الخارجية	6,134.51	6,246.39	7,420.90	7,260.32	6,064.67	5,515.63	5,245.58	5,521.30	

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي:

<http://data.worldbank.org/indicator/DT.DOD.DECT.CD?end=2015&start=2014&view=chart>

يتضح من الجدول رقم (11) أن الديون الخارجية للجزائر عرفت ارتفاعا متزايدا، حيث بلغت سنة 1991 ضعف إيراداتها السنوية بالعملة الاجنبية ونصف ناتجها المحلي الإجمالي، في حين بلغت خدمة الديون 86% سنة 1993. وفي سنة 1994 عجزت الجزائر عن دفع ديونها مما أجبرها على توقيع اتفاقية مع صندوق النقد الدولي من أجل إعادة جدولة ديونها وذلك في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني (أفريل 1994 - مارس 1995) والتسهيل الموسع (أفريل 1995 - مارس 1998)، والتي فرضت عليها مجموعة من الإصلاحات في إطار برنامج التعديل الهيكلي: تحرير الاسعار، تخفيض قيمة العملة، تحرير التجارة الخارجية، رفع اسعار الفائدة وإعادة هيكلة الجهاز الانتاجي مما أثر على المستوى العام للأسعار خلال هذه الفترة.

وقد شهد الدين الخارجي خلال الفترة 1994-1998 ارتفاعا واضحا حيث بلغ 31,70 مليار دولار في المتوسط وهذا مقارنة بسنة 1993 أين بلغ 26,27 مليار دولار، أما خدمة الدين الخارجي التي انخفضت الى 29,1% سنة 1996 مقارنة بـ 43,8% سنة 1995، فقد استعادت اتجاهها التصاعدي ابتداء من سنة 1997 أين بلغت 30,3% ثم ارتفعت الى 47,5% سنة 1998، كما ازداد هذا الوضع

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر

سواء مع انخفاض أسعار البترول من 19 دولار سنة 1997 الى 13 دولار سنة 1998.¹ وقد تزامن ذلك مع ارتفاع معدلات التضخم خلال هذه الفترة حيث بلغ 17,6% في المتوسط، مما يدل على أن تطور الاتجاهات التضخمية خلال هذه الفترة كان نتيجة لارتفاع حجم الديون الخارجية وخدمتها.

وعليه يمكن القول أن لتفاقم حجم المديونية أثر على المستوى العام للأسعار ذلك أن معظم هذه الديون وجهت إلى مشاريع استثمارية ذات إنتاجية ضعيفة، فضلا عما يترتب عنه من زيادة حجم وأسعار الواردات الأمر الذي يضعف القوة الشرائية لهذه الديون ويزيد من حدة التضخم المستورد، بالإضافة الى الشروط القاسية للاقتراض التي تزيد من تكلفة المشاريع الاستثمارية، مما ينعكس على أسعار المنتجات المحلية ويخفض من تنافسيتها في الأسواق الدولية.

ثالثا، تغيرات سعر الصرف وتخفيض قيمة العملة: عرف الاقتصاد الجزائري اختلالات اقتصادية عديدة، تمثلت في اضطراب موازين الاقتصاد الكلي الأمر الذي أجبره على إعطاء العملة الوطنية قيمتها الحقيقية سواء كانت داخلية أو خارجية، وبالتالي إعطاء الدينار الجزائري قابلية التحويل فابتداء من عام 1974 تميزت إعادة تقييم الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بالرقابة على الصرف إلى غاية بداية الثمانينات والانتقال من الربط بعملة واحدة (الفرنك الفرنسي) إلى الربط بسلة من العملات والتي تتكون من 14 عملة* الأكثر أهمية في هيكل التجارة وفي مقدمتها الدولار الأمريكي لما له من أهمية في حصيله الصادرات. وبعد هذه الفترة ونتيجة الانهيار في أسعار النفط، اعتمدت الجزائر ثلاثة برامج للاستقرار مع صندوق النقد الدولي والتي كان من أهم أهدافها التحكم في التضخم وضمان تقريبه من معدلات الشركاء التجاريين،² ويمكن تلخيص تطورات سعر صرف الدينار الجزائري من خلال الشكل والجدول المواليين:

¹: Ahmed Dahmani, L'EXPÉRIENCE ALGÉRIENNE DES RÉFORMES PROBLÉMATIQUE D'UNE TRANSITION A L'ECONOMIE DE MARCHÉ, Annuaire de l'Afrique du Nord, CNRS ÉDITIONS, V 37. 1998, P. 132-133.

*: هذه العملات هي: الدولار الأمريكي، الدولار الكندي، الفرنك الفرنسي، الفرنك البلجيكي، الفرنك السويسري، الكورون الدنماركي، الكورون السويدي، الكورون النرويجي، الفلورين الهولندي، الشلنغ النمساوي، الجنيه الاسترليني، البيستا الإسبانية، الليرة الإيطالية، المارك الألماني.

²: Ali BENDOB, Kamel SI MOHEMME, L'impact du taux de change parallèle sur la demande de la monnaie Cas de l'Algérie durant 1980-2010 : Etude économétrique, El-Bahith Review, n° 14, 2014, p. 18

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر

الجدول رقم (12): تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1990-2014.

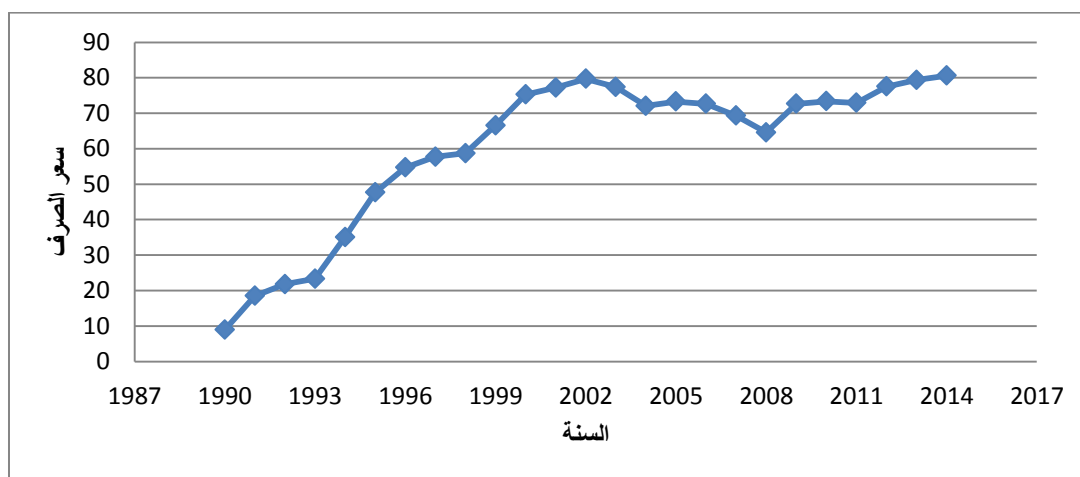
السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
سعر الصرف	8,96	18,47	21,8	23,3	35,06	47,66	54,7	57,7	58,7	66,57
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
سعر الصرف	75,26	77,22	79,68	77,39	72,06	73,28	72,65	69,29	64,58	72,65
السنة	2010	2011	2012	2013	2014					
سعر الصرف	73,39	72,94	77,54	79,37	80,58					

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على:

- بيانات البنك الدولي:

<http://data.worldbank.org/indicator/PA.NUS.FCRF?end=2015&locations=DZ&start=2002>

الشكل رقم (34): يوضح تطور سعر الصرف خلال الفترة 1990-2014.



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (12).

لقد تم تنفيذ أول تخفيض لقيمة العملة في سبتمبر 1991 لوضع حد للتوقعات التضخمية الناتجة عن الانخفاض التدريجي، وفي هذه الفترة انتقل سعر صرف الدولار من 8,96 دج سنة 1990 إلى 21,8 دج سنة 1992. ومع بداية تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي سنة 1994 مع صندوق النقد الدولي عرفت العملة الوطنية تخفيض بنسبة تفوق 40% قبل تطبيق نظام الصرف العائم، أين تم السماح للبنوك التجارية بالاحتفاظ بالعملة الأجنبية على أن يكون البنك المركزي هو المورد الأساسي، كما عرفت سنة 1994 بداية قابلية تحويل الدينار. ولقد كان الغرض الأساسي من نظام تعويم سعر الصرف تجنب جميع العوائق التي تواجه تنمية الصادرات وخفض التضخم بالموازاة مع السياسة النقدية المطبقة، بالإضافة الى تشجيع تنويع الاقتصاد والحد من أي صدمات خارجية، وهو ما تحقق خلال فترة برنامج

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر

التعديل الهيكلي؛ حيث تم التحكم في معدل التضخم عن طريق السياسة النقدية الحذرة والتفسير الجيد لسعر الصرف بتماثل التحكم الجيد في معدل تضخم متقارب نحو معدل الشركاء التجاريين مما ساهم في الإبقاء على تنافسية أسعار الصادرات¹.

ووفقا لسياسة نقدية تهدف إلى تحقيق معدلات تضخم منخفضة (أقل من 3%) واصل بنك الجزائر سياسة استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار لهذا الغرض في إطار التعويم المدار الذي شرع فيه منذ 1996، كما استمرت قيمة الدينار في الانخفاض خلال الفترة 1999-2006 أين سجل أدنى قيمة له سنة 2002 والتي قدرت بـ 79,69 دج/دولار ثم سجل أعلى قيمة له بـ 72,3 دج/دولار سنة 2004. ويتمثل هدف سياسة سعر الصرف المدارة من طرف بنك الجزائر في ضمان استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري، إذ يعكس تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار سنة 2006 تقلص فارق التضخم مع أهم الشركاء التجاريين للجزائر حيث انتقل سعر الصرف من 73,28 دج/دولار سنة 2005 إلى 72,65 دج/دولار سنة 2006 أي ارتفاع قيمة الدينار بـ 1 والذي أرجعه بنك الجزائر إلى الوضعية المالية الخارجية القوية والصالفة².

وواصل سعر الصرف انخفاضه إلى 69,29 دج/دولار سنة 2007، كما تم تخفيض قيمة الدينار الجزائري بداية من سنة 2008 أمام العملات الرئيسية، إذ ارتفع سعر صرف الدينار من 64,58 دج/دولار سنة 2008 إلى 72,65 دج/دولار سنة 2009، لحماية الاقتصاد الوطني من آثار الازمة المالية العالمية، وابتداء من سنة 2011 أصبحت القوة الشرائية للدينار الجزائري ضعيفة جدا، حيث سجل سعر الصرف 72,94 دج/دولار سنة 2011 ثم ارتفع إلى 79,37 دج/دولار سنة 2013، لينخفض إلى أدنى قيمة له سنة 2014 بمعدل 80,58 دج/دولار.

وتجدر الإشارة إلى أن تخفيض قيمة العملة في الاقتصاد الجزائري ينعكس سلبا على الوضعية الاقتصادية والمالية من خلال زيادة حدة التضخم نتيجة ارتفاع استيراد المنتج الأجنبي، خاصة عندما يكون الاستيراد من المواد الاستهلاكية النهائية، بالإضافة إلى زيادة التدفق النقدي غير المحتمل الذي لا

¹: Radia BENZIANE, Les modèles monétaires peuvent-ils expliquer le comportement du taux de change en Algérie ?, El-Bahith Review , n° 15, 2015 , p. 150-151

²: بن بركة الزهرة، دراسة قياسية لتأثير سياسة الصرف على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2011، مجلة ابحاث اقتصادية وإدارية، بسكرة، العدد 13، جوان 2013، ص. 218.

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر

يمكن السيطرة عليه وارتفاع نسبة خروج رؤوس الأموال نظرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري ونتيجة لارتفاع الاسعار الحقيقية في الدول المصنعة مقارنة بالدول النامية. كما أن معدل التضخم يرتفع كلما ارتفع فارق التضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين وهو ما حدث في الجزائر في سنوات الثمانينيات.

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر

المبحث الثالث: آثار التضخم في الجزائر وسياسات الحد منه:

يعد التضخم من بين المشكلات التي تمثل تحدي كبير وصعب للسياسات الاقتصادية، لما له من آثار بالغة على مختلف الأصعدة بداية بالاقصادية منها، خاصة بالنسبة للدول النامية والتي من بينها الجزائر، وفي هذا المبحث سنحاول ابراز الاتار الاقتصادية التي تخلفها هذه الظاهرة على الاقتصاد الجزائري، مع توضيح السياسات المتبعة التي انتهجتها السلطات النقدية لتقليل اثر الظاهرة والتحكم فيها كالتالي:

المطلب الأول، آثار التضخم: ترتب عن ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري وعدم استقرارها ظهور انعكاسات خطيرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، مما أثر بصورة مباشرة على التوازنات الاقتصادية والاجتماعية وبحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وعليه يمكن تحديد الآثار المترتبة عن ظاهرة التضخم في الجزائر كالتالي:

أولاً، الآثار الاقتصادية: تتمثل في مختلف الآثار والنتائج التي يخلفها ارتفاع أو انخفاض معدلات التضخم على النشاط الاقتصادي والأعوان الاقتصاديين، وذلك من خلال التأثير على الأحجام الاقتصادية الكلية، والتي من بينها:

1- **اثر التضخم على الادخار والاستهلاك:** على الرغم مما أكدته بعض الدراسات بأن ارتفاع معدلات التضخم تؤدي إلى زيادة المدخرات وزيادة الطلب على الأوعية الادخارية والمصرفية والذي يسمى بالادخار الوقائي، وذلك من خلال دراسة تحليلية اثبتت أن زيادة معدلات التضخم في أوروبا بنسبة 10 أدى إلى زيادة معدلات الادخار من قبل الأفراد بنسبة 5%، إلا أن هذا الأثر لا ينطبق على الاقتصاد الجزائري، حيث يظهر أن معدلات التضخم لها أثر سلبي على حركة الإيداع، فارتفاع الأسعار حتى سنة 1994 أدى إلى تراجع الودائع، ومع انخفاض التضخم سُجلت زيادة في حركة الودائع.¹ حيث اتجه الافراد إلى اقتناء سلع تتميز بالثبات النسبي في قيمتها مثل المباني والأراضي والمعادن الثمينة والسيارات للمحافظة على القوة الشرائية لأموالهم، نظرا لما تتميز به أسعار هذه السلع من اتجاهها نحو الارتفاع.²

¹: مصيطفى عبد اللطيف، دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي: حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 04، 2006، ص. 81.

²: Hamid Bali, op cit , p. 206.

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر

وعليه فالتضخم يؤثر إيجاباً على مستوى الادخار وسلباً على حجم الأموال المخصصة للاستهلاك، والسبب في ذلك يعود إلى أن الارتفاع في المستوى العام للأسعار يؤثر بشكل ملحوظ على القوة الشرائية للدخل، ومن ثم ينعكس تأثيرها على الاستهلاك والادخار، وهذا من خلال تأثيره على قدرة القطاع العائلي على الادخار فالتغير الحقيقي الذي يطرأ على مستوى الدخل الحقيقية للعائلات ذات الدخل المحدود يقلل بالتأكيد من قدرتها على تكوين مدخرات، مما يؤدي إلى ارتفاع الميل المتوسط لاستهلاك هذه العائلات وفي المقابل سينخفض ميلها المتوسط للادخار، وإذا كان الارتفاع الذي سيحدث في المستوى العام للأسعار في نفقة المعيشة على وجه التحديد جامحاً ومتواصلاً فإنه من المتوقع أن يؤدي إلى القضاء كلياً على الفائض الذي كان يدخره هذا القطاع.¹

وقد تراجع متوسط معدل نمو الاستهلاك الاسمي خلال الفترة 1999-2006 إلى 7,30%؛ وهو ما يمكن تفسيره بسيطرة البنك المركزي على معدلات التضخم، حيث تراجع الفرق بين متوسط معدلات النمو الاسمية والحقيقية للاستهلاك إلى أدنى مستوياتها، ليعرف بعد ذلك استقراراً خلال الفترة 2005-2009 والتي تزامنت مع تنفيذ برنامج دعم النمو الاقتصادي إذ بلغ 7,67% بالقيم الجارية، وهو ما يفسر باستقرار معدل التضخم خلال هاتين الفترتين بالإضافة إلى بداية تحسن القدرة الشرائية للمستهلكين. أما مؤشر أسعار الاستهلاك فقد عرف ارتفاعاً متواصلاً منذ 1990، حيث تضاعف خلال الفترة 2000-2010 مثلاً بـ 4 مرات وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار مواد الاستهلاك وليس كمياتها.

وبالنسبة للادخار فقد شهد ارتفاعاً حيث بلغ متوسط معدل نموه 20,5% خلال الفترة 1990-1993 نتيجة الارتفاع المحسوس في دخل الأسر ليعاود الانخفاض سنة 1994 نتيجة أسباب عديدة، منها تحرير الاقتصاد وما نتج عنه من تحرير أسعار المواد الغذائية ورفع الدعم عنها، بالإضافة إلى موجات التضخم التي أثرت على القدرة الشرائية والحافز على الادخار، وكذا توجيه جزء كبير من الدخل المتاح نحو استهلاك المواد الأساسية، وبداية من سنة 1996 شهد الادخار تحسناً كبيراً كنتيجة لتحسن الدخل المتاح الذي أخذ ينمو بشكل سريع خاصة مع تراجع مؤشر التضخم إلى مستويات ملائمة للاقتصاد الجزائري، إذ بلغ متوسط معدل نمو الإيداع العائلي 20,85% خلال الفترة 1996-2011، حيث تزامن ذلك مع تباطؤ ملحوظ في نمو الاستهلاك الأسري منذ سنة 1996، والذي بلغ متوسط نموه

¹: بربري محمد أمين، العوامل المؤثرة على الادخار العائلي في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 1، العدد 10، 2014، ص،

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر

خلال نفس الفترة 9,2%، حيث أن الانخفاض في معدلات الاستهلاك خلال هذه الفترة انعكس مباشرة على الارتفاع في معدلات الادخار، وهو ما يدل على الاتجاه العكسي بين الادخار والاستهلاك.¹

2- **أثر التضخم على الاستثمار:** يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال نحو فروع النشاط الاقتصادي التي لا تفيد عملية التنمية في مراحلها الأولى إذ تعطى الأولوية للاستثمارات ذات المردودية العالية والفورية التي تتميز بقلّة المخاطرة حتى وإن كانت ليست ذات أهمية اجتماعية مثل الخدمات، السياحة ومشاريع النقل. كما يؤدي إلى توجيه قسم هام من الأموال نحو أنشطة الاستيراد، وتجارة الجملة والتجزئة، والمضاربة على أسعار الاراضي، وبناء المنازل الفاخرة، أي أن التضخم يؤثر على النشاطات ذات المردودية الكبيرة التي لا تتطلب وقتا لتحقيقها بغض النظر عن فائدتها الاجتماعية.²

وفي هذا السياق نلاحظ تطور في بعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد الوطني على حساب القطاعات الأخرى، وفي مقدمتها قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة نمو 9,26% خلال الفترة 2004-2008 يليها قطاع الخدمات ومواد البناء بنسبة 6,96% و 2,48% على التوالي، أما قطاعات الانتاج السلعي فقد عرفت تدهورا متواصلا حيث بلغ معدل نمو قطاع الفلاحة مثلا 1,92% خلال هذه الفترة، وبالنسبة لقطاع الصناعة فقد عرف معدلات نمو متذبذبة، حيث قدر متوسط نمو قطاع الصناعة الغذائية -6,6% وهو ما يبين أن القطاع يعاني من اختلالات هيكلية ومالية.³

وعليه فإن التوجه نحو الاستثمار في بعض القطاعات الاقتصادية دون قطاعات الانتاج السلعي سيؤدي إلى حدوث اختلالات في مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى، وبالتالي ظهور ما يعرف بالتضخم الهيكلية وهذا ما يلاحظ على الاقتصاد الوطني.

ثانيا، الآثار الاجتماعية: رغم أن التضخم يعد ظاهرة اقتصادية، إلا أن أثاره على لا تقتصر فقط على الجانب الاقتصادي بل تمتد إلى الجانب الاجتماعي لتمس بذلك مختلف الفئات والظواهر الاجتماعية، ويمكن توضيح هذا الأثر في المجتمع الجزائري من خلال:

¹: احمد سلامي، مدخرات القطاع العائلي في الجزائر بين الواقع والطموح دراسة تحليلية للفترة 1970-2013، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، 2015، ص، 51-52.

²: Hamid Bali, op cit, p. 202.

³: Bank of Algeria, RAPPORT 2008 : EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, 2009, p. 190

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر

1- أثر التضخم على القدرة الشرائية وتوزيع الدخل: إن القدرة الشرائية للفرد هي في علاقة عكسية مع المستوى العام للأسعار، فكلما ارتفعت الأسعار فإن القدرة الشرائية للمواطن تنخفض، والعكس صحيح. وتعد دخول أفراد المجتمع بمختلف شرائحه هي الأكثر تأثراً نتيجة الضغوط التضخمية في الاقتصاد حيث تؤدي الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار إلى تدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية، الأمر الذي يؤثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع، فيترتب على ذلك استفادة أصحاب المشاريع والمستثمرين في حين يتضرر أصحاب الدخل الثابت والرواتب.¹

ونظراً إلى أن الشريحة ذات الدخل الثابت هي الأوسع والأكبر في الجزائر فقد أدى التضخم إلى تدهور كبير في قيمتها الحقيقية، حيث انخفضت القدرة الشرائية للأجراء طول فترة تطبيق برامج التعديل الهيكلي، ففي دراسة قام بها الديوان الوطني للإحصائيات بين أنه خلال الفترة 1990-1996 فقدت الأجور 30% من قوتها الشرائية، وفيما يخص الفترة 1994-1997 فقد عرفت القوة الشرائية للأجور تطوراً سالباً قدر بـ: -10%، -7%، -3,5%، -0,5% خلال السنوات 1994، 1995، 1996، 1997 على التوالي، مما يعني تدهور القوة الشرائية للأجور بـ 21% خلال هذه الفترة.² وبمقارنة تطور مداخيل الأجور، بالنسبة لاستهلاك الأسر الذي انخفض من 9600 دج للفرد الواحد إلى 9400 دج بالأسعار الثابتة، نجد أنها سجلت انخفاضاً في القدرة الشرائية يفوق 2% في الفترة الممتدة بين 1996 - 1997.³

كما عرفت الأجور الإسمية ارتفاعاً قدر بـ 8,3% خلال سنة 1998، حيث انتقلت أجور العمال من 722,1 مليار دينار سنة 1997 إلى 794,6 مليار دينار سنة 1998، ثم ارتفعت إلى 884,6 مليار دينار سنة 2000 مقارنة بسنة 1999 أين وصلت إلى 847,5 مليار دينار، لترتفع بعد ذلك إلى 3817,8 مليار دينار سنة 2011 بمعدل نمو قدره 32,28%. غير أن هذا التزايد لا يتوافق مع ما حدث في الأجور الحقيقية التي قدرت بـ 152,91 مليار دينار سنة 1988 مثلاً، ثم ارتفعت إلى 158,97

¹: بوهنة كلثوم، بن عزة محمد، انعكاسات التضخم على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري، ص. 7.

<http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=35519>

²: Bozidi Abdelmadjid, op cit, p. 159-160.

³: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الدور العامة الثانية عشر، الجزائر، 1988، ص، 120.

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر

مليار دينار سنة 1999 والى 165,43 مليار دينار سنة 2000 وهو ما يوضح أثر الارتفاع في المستوى العام للأسعار على الأجور وعلى القدرة الشرائية.

وبالنسبة لمداخيل المستقلين فقد ارتفعت من 125,5 مليار دينار سنة 1990 إلى 175,8 مليار دينار سنة 1991 بما يعادل 40,7%، ثم عرف معدل النمو هذا تباطئا في السنتين التاليتين فوصل إلى 14,38% سنة 1993، وبعدها شهدت عوائد الخواص ارتفاعا ملحوظا لمعدلات نموها السنوية في الفترة ما بين 1994 و1996، حيث انتقلت من 25,70% سنة 1994 إلى 03,35% سنة 1996 ثم انتقلت بعد ذلك الى 1206,7 مليار دينار و1676,6 مليار دينار سنتي 2002 و2005 على التوالي، وذلك بمعدل زيادة قدره 9% و9,8% لتستمر بعدها في الارتفاع إلى غاية سنة 2013 أين سجلت معدل نمو قدره 15,8% أي ما قيمته 4550,8 مليار دينار.

يتضح أن معدلات نمو المداخيل المستقلة أعلى من معدلات نمو الأجور، مما يدل على وجود فجوة في الدخل بين الأجراء والمستقلين وهذا راجع في جانب كبير منه الى التضخم الذي ساهم في إعادة توزيع المداخيل، حيث شهدت مداخيل المستقلين ارتفاعا على حساب مداخيل الأجور، ، ففي سنة 2009 مثلا عندما ارتفع معدل التضخم الى 5,7% بلغ معدل نمو مداخيل المستقلين 17,22% كأقصى معدل نمو لها في حين بلغ معدل نمو الأجور 10,38%، وهو ما يدل على أن التضخم يعمق حدة التفاوت في توزيع الدخل من خلال زيادة الدخل لفئات معينة مقابل انخفاضها لفئات أخرى كما هو موضح في الجدول الموالي :

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر

الجدول رقم (13): تطور الاجور ومداخيل المستقلين في الجزائر خلال الفترة 1990-2014.

الوحدة: مليار دينار

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الاجور	180	255,5	341,3	412,5	469,9	568,8	667,2	722,1	794,6
مداخيل المستقلين	35,8	33,7	34,2	271,9	341,8	619,4	619,4	647,4	723,3
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الاجور	847,6	884,6	970,6	1048,9	1137,9	1278,5	1363,9	1500,1	1721,9
مداخيل المستقلين	792,7	825,4	1148,9	1206,7	1357,7	1526,8	1676,3	1862,2	2107,3
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014		
الاجور	2134,3	2355,6	2907,5	3862,8	4287,1	4386,6	4651,6		
مداخيل المستقلين	2340,2	2743,3	3049,2	3487,9	4007,3	4580,8	4954,3		

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات:

- CNES, Rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux du programme d'ajustement structurel, 1998, p 71
- ONS, Les comptes économiques de 2000 à 2014, N° 709, p. 24
- ONS, Rétrospective Statistique 1962 – 2011, p. 264.
- ONS, L'Algérie en quelques chiffres.

وبالنسبة للأجر الوطني الأدنى المضمون SNMG فقد سجل في سنة 1994 زيادة قدرها 60% مقارنة بسنة 1992 وبقي ثابتا إلى غاية سنة 1997 في حين سجلت معدلات التضخم زيادات معتبرة قدرت بـ 29% سنة 1994،¹ ثم ارتفع SNMG سنة 2001 بزيادة قدرها 33% مقارنة بسنة 1998 مقابل انخفاض التضخم خلال الأشهر الستة الأولى لسنة 2002 عاكسة بذلك تباطؤ نمو المستوى العام للأسعار.² كما تضاعف الأجر الوطني المضمون حوالي 15 مرة خلال الفترة 1990-2010 حيث انتقل من 1000 دج سنة 1990 الى 15000 دج سنة 2010، غير أن هذه الزيادة تبقى بعيدة عن تلبية الحاجات الأساسية للفرد الجزائري نتيجة ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية، إذ أن ارتفاع الأسعار كان أكبر من ارتفاع الأجور.

¹ : المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الاول من سنة 1995، الدورة العامة الرابعة، الجزائر، 1995، ص، 24-25.

² : المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الاول من 2002، الدور العامة الواحدة والعشرون، الجزائر، 2002، ص، 80

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر

وتجدر الإشارة إلى أن التفاوت في توزيع الدخل يختلف ما بين القطاعات في الاقتصاد الواحد، إذ نجد مثلا أنه في سنة 2004 استفاد الفلاحون بنسبة 4,2% من الأجور، في حين استفاد مستخدمو القطاع العمومي بـ 48,8%، كما تستحوذ القطاعات خارج الفلاحة وخارج الإدارة على 47% من كتلة الأجور وأكثر من 58,1% من مداخيل المستقلين¹، وهو ما يدل أيضا على دور التضخم في إعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع حسب القطاعات التي تنتمي إليها.

2- أثر التضخم على الهجرة الى الخارج: في ظل موجات ارتفاع الأسعار وعدم إمكانية مواكبة الأجور والمرتبات النقدية لهذا الارتفاع فإن الدخل الحقيقي لفئات عريضة من أفراد الطبقة الوسطى قد تتعرض للتدهور الشديد، وخصوصا موظفي الحكومة والقطاع العام وخريجي الجامعات حملة الشهادات العليا، وقد نتج عن ذلك أن عددا كبيرا من هؤلاء هاجر إلى الخارج نتيجة ارتفاع معدلات الأجور النقدية الحقيقية ارتفاعا لا يقارن بالمعدلات السائدة محليا. ففي التسعينيات وتزامناً مع ظهور الأزمة الاقتصادية واشتدادها بالجزائر، تزايدت ظاهرة الهجرة الى أوروبا في ظل تفاقم ظاهرتي الفقر والبطالة وكذا التضخم خاصة لدى فئة الشباب، نتيجة تدهور ظروفهم الاجتماعية، أما عن هجرة الأدمغة فسجلت معدلات مرتفعة في السنوات الاخيرة حيث بلغت في 2011 حوالي 214 ألف كادر بشري من مختلف التخصصات وعلى رأسهم الأطباء²، مما يسبب نزيف في الكوادر العلمية المؤهلة وخسارة كبيرة للاقتصاد الوطني ومن ثم التأثير على عملية التنمية.

فضلا عما يترتب عن ظاهرة الهجرة من آثار اجتماعية أخرى كالتفكك الأسري وانحلال الروابط العائلية وما يلحقها من التشرد والانحراف والتسرب المدرسي للأطفال، خاصة أطفال الأسر الفقيرة الذين يمتنون بعض الأعمال القاسية عليهم أو يمارسون التسول لكسب بعض المال لسد حاجاتهم المعيشية اليومية نتيجة تدهور القوة الشرائية لهذه الأسر.

3- أثر التضخم على ظواهر الرشوة والفساد في الإدارات: ترتب عن ارتفاع مستويات الأسعار المحلية وانخفاض القوة الشرائية لبعض الفئات- خاصة أصحاب الدخل المحدودة و الثابتة - إلى ظهور العديد

¹: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004، ديسمبر 2004، ص. 126.

²: حاج قويدقورين، ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، جوان 2014، ص. 23.

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر

من السلوكيات السلبية في المجتمع الجزائري كالرشوة، الفساد، السرقة والاختلاس والتهرب الضريبي، وإلى تدنى ولاء الموظفين لمنشأتهم وأعمالهم والبحث عن فرص أخرى للكسب المشروع أو غير المشروع بسبب إحساس بعض الفئات بعدم عدالة توزيع الدخل، لذا أصبحوا يعتمدون على هذا الأسلوب الذي عم في معظم الإدارات والقطاعات خاصة العمومية منها لتعويض الانخفاض الحاد في دخولهم الحقيقية والتخفيف من حدة التضخم ورفع مستوى دخولهم، هذا بالإضافة إلى ما يترتب عن هذه السلوكيات من أبعاد أخرى اقتصادية واجتماعية خاصة على أفراد الطبقة الضعيفة.

كما يترتب عن التضخم نمو وانتشار السوق الموازي، كونه يوفر السلع والخدمات لجميع طبقات المجتمع أثرياء كانوا أم فقراء مقارنة بالأسواق الرسمية التي تتميز بالندرة وبارتفاع أسعارها، إذ أنه يصبح المنفذ الوحيد للأشخاص الاقتصاديين الذين انخفضت قوتهم الشرائية نتيجة التضخم، مما يؤدي بهم إلى القيام بنشاطات غير قانونية في مختلف القطاعات لزيادة مداخيلهم، أي أنها تمكن من خلق فرص للعمل وزيادة الدخل وتوفير احتياجات المواطن بأسعار معقولة، ولهذا نجد ان السوق الموازية في الجزائر تمثل أكثر من 25% من النشاط التجاري الوطني، والتي تتوزع حسب اختلاف درجة الطلب الكلي ومستوى المعيشة. كما يمثل الاقتصاد الموازي ككل حوالي 40% من الاقتصاد الوطني.¹

4- **اثر التضخم على الاستهلاك التفاخري:** يؤدي إعادة توزيع الدخل إلى ارتفاع المداخيل الحقيقية لدى فئات معينة الأمر الذي يدفعهم إلى زيادة استهلاكهم من السلع الترفيهية التي تكون في معظمها سلع أجنبية، مما يرفع من الطلب المحلي على هذه السلع المستوردة، وهو ما ميز الاقتصاد الجزائري سيما في فترات تزايد امكانيات الاستيراد، حيث تتطلع هذه الفئات إلى تقليد ومحاكاة أنماط الاستهلاك في الدول الأجنبية فيزداد طلبها على السلع الترفيهية والمعمرة كالسيارات الفاخرة وأجهزة الاتصال والاعلام، والتي تكاد تصبح سلع أساسية بالنسبة لها، وبالمقابل ينخفض استهلاك أصحاب الدخل الثابتة التي تقتصر فقط على السلع الأساسية.

المطلب الثاني، سياسات الحد من التضخم في الجزائر: إن ارتفاع معدلات التضخم وتفاقم آثاره على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي خاصة خلال السنوات الأخيرة، دفع السلطات الجزائرية نحو ضبط آليات السياسات الاقتصادية لكبح معدلات التضخم والحفاظ عليها ضمن مستويات معقولة، حيث

¹: عزوز علي، بوزيان عبد الباسط، الاقتصاد الموازي والسياسات المضادة له في الجزائر، الملتقى الوطني الثالث حول: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر الآثار وسبل الترويض المداخل القياسية، جامعة سعيدة، 2007، ص. 12-13.

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر

أصبحت تعمل على تحسين أداء المتغيرات الوسيطة للوصول إلى معدل تضخم منخفض كهدف نهائي وذلك من خلال أدوات كل من السياسة النقدية والمالية.

أولاً، السياسة النقدية: قامت الجزائر بمجموعة من الإصلاحات، في إطار انتقالها نحو اقتصاد السوق، أهمها الإصلاح النقدي لسنة 1986 الذي أعقب الأزمة الاقتصادية وتراجع سعر البترول ثم إصلاح 1988، وصولاً إلى الإصلاحات في إطار الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للحصول على قروض ومساعدات لسد العجز في العملات الأجنبية.¹ وهذا نتيجة ارتفاع أعباء الدين الخارجي والعجز الذي وصل إلى 7 ملايين دولار سنة 1989، بالإضافة إلى فشل الاقتصاد الجزائري في توفير السيولة اللازمة للدفع، حيث تحصلت الجزائر على سيولة لفترة طويلة وبمعدل فائدة منخفض مقارنة بالمعدلات المطبقة في الأسواق المالية وتحسنت بذلك وضعيتها الاقتصادية.² ثم جاء بعد ذلك إصلاح 1990 المتعلق بالنقد والقرض الذي وضع الإطار القانوني للسياسة النقدية ووضع مسار تطورها وأعاد الاعتبار للبنك المركزي بصفته السلطة النقدية للدولة الجزائرية، حيث أسندت إليه مهام تسيير النقد والائتمان الأمر الذي انعكس على السياسة النقدية المتبعة منذ سنة 1990.³

وقد تزامن الاعلان عن أهداف مجلس النقد والقرض مع بروز برامج التعديل الهيكلي (1994-1998) وما صاحبها من تحرير واسع للأسعار وارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك، معلنا بذلك عن وجود نسبة تضخم عالية بلغت 29% في سنة 1994، مما جعل السياسة النقدية تهتم بتحقيق الاستقرار في الأسعار كهدف أساسي لها، إذ أن تبني السلطة النقدية لسياسة نقدية انكماشية صارمة خلال الفترة (1994-1998) دليل على أن هدف استقرار الأسعار هو الهاجس الذي يشغل بالها أكثر من التشغيل والنمو الاقتصادي، فابتداءً من سنة 1994 نجد ان استقرار الأسعار هو الهدف الوحيد الذي حققته السياسة النقدية، وذلك على عكس الأهداف الأخرى مما يؤكد على أن أنه الهدف الأساسي لها،⁴ وهو ما

¹: بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الشلف، العدد 1، 2006، ص. 181.

²: بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص، 176.

³: Samir BELLAL, op cit, p. 17-18.

⁴: بن سبع حمزة، نذير ياسين، استخدام مقارنة نماذج أشعة الانحدارات الذاتية VAR لتقييم فعالية السياسة المالية والنقدية في معالجة مشكلة البطالة في الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر، 8 و9 ديسمبر 2014، ص، 674.

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر

أكده محافظ بنك الجزائر في دراسة قدمها لصندوق النقد العربي، أين صرح بأن الهدف النهائي للسياسة النقدية منذ إصدار قانون النقد والقرض يتمثل في المحافظة على استقرار الأسعار، ومراقبة وتيرة التضخم التي يقيسها مؤشر أسعار الاستهلاك¹، ففي سنة 2004 حدد مجلس النقد والقرض الهدف النهائي للسياسة النقدية بضبط التضخم عند 3% على المدى المتوسط أما في سنة 2008 فقد حدد معدل 3% كهدف نهائي للسياسة النقدية من خلال وضع مجال مستهدف يتراوح بين 3% و4% بسبب وجود خطر نحو الارتفاع في التضخم المستورد.

كما يتبين من خلال المادة 35 من القانون 03-11 الصادر في أوت 2003 والمعدل والمتمم بموجب الأمر 04-10 الصادر في 26 أوت 2010 أن المهمة الأساسية للبنك المركزي هو ضمان استقرار الاسعار كهدف نهائي للسياسة النقدية، لخلق والحفاظ في المجال النقدي على القروض والمبادلات وتوفير الشروط الأكثر ملاءمة لتحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد مع ضمان الاستقرار النقدي والمالي.²

وفي إطار سعي السياسة النقدية نحو تحقيق أهدافها الوسيطة والنهائية، وفي مقدمتها الاستقرار في المستوى العام للأسعار والحفاظ على معدلات تضخم مقبولة، اعتمدت هذه السياسة المطبقة في الجزائر على مجموعة من الأدوات، أهمها:

1- معدل إعادة الخصم: هي وسيلة يلجأ البنك بموجبها إلى البنك المركزي للحصول على السيولة مقابل التنازل له عن سندات قام هذا البنك ذاته بخصمها للغير في مرحلة سابقة، ويمكن أن تكون هذه السندات تجارية أو عمومية، ولكن دون أن يتعدى تاريخ استحقاقها مدة معينة تحدد حسب نوع السندات وطبيعتها. ولقد حدد قانون النقد والقرض شروط إعادة الخصم لدى البنك المركزي ويمكن أن تتم هذه العملية وفق الصيغ التالية:³

- إعادة خصم سندات تمثل عمليات تجارية سواء كانت مضمونة من الجزائر أو من الخارج.

¹: محمد لكصاسي، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، دراسة مقدمة للإجتماع السنوي السابع والعشرون لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، أبوظبي الدوحة، سبتمبر 2003، ص 12.

²: Tahar LATRECHE, CIBLAGE D'INFLATION ET CONDUITE DE LA POLITIQUE MONETAIRE EN ALGERIE, Les cahiers du CREAD, n°101, 2012, p. 20.

³: الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص، 219.

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التخلف في الجزائر

- إعادة الخصم للمرة الثانية لمستندات تمويل تمثل قروضا موسمية أو قروض تمويل قصيرة الاجل على أن لا تتعدى المدة القصوى لذلك 6 أشهر، مع إمكانية تجديد هذه العملية دون أن تتجاوز مهلة المساعدة اثنا عشر شهرا.
 - إعادة الخصم للمرة الثانية لسندات مصدرة أساسا لإحداث قروض متوسطة المدى على أن لا تتجاوز المدة القصوى ستة أشهر، يمكن تجديدها دون أن تتعدى المدة الكلية للتجديدات (3 سنوات)، ولكن هذه العملية لا يقوم بها البنك المركزي إلا إذا كان هدف القروض المتوسطة المعنية هو تمويل إحدى العمليات التالية : تطوير وسائل الانتاج، أو تمويل الصادرات أو انجاز السكن.
 - خصم سندات عمومية لصالح البنوك والمؤسسات المالية والتي لم يبق عن تاريخ استحقاقها ثلاثة اشهر على الاكثر.
- وإضافة إلى الشروط التي يطلبها فيما يتعلق بالسندات القابلة لإعادة الخصم، يمكن للبنك المركزي أن يقوم بهذه العملية انطلاقا من عملية تسقيف لحجم المبالغ المخصصة لإعادة الخصم، ويمكن أن يكون التسقيف ثم تحديد سقف اعادة الخصم لكل بنك، كما يمكن أن يكون التسقيف لكل بنك على حدى، وفي كل الحالات هناك العديد من المعايير التي يستعملها للقيام بمثل هذه العملية والتي تتسجم وتتلاءم مع الوضع النقدي السائد، ومع بعض الشروط التي يحددها في مجال تسيير هذه البنوك وتوازنات هيكلها المالي. ويوضح الجدول الموالي تطور معدل اعادة الخصم كالتالي:

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر

الجدول رقم (14): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 1989-2010.

من	إلى	%
1989/5/2	1990/5/21	7
1990/5/22	1991/9/30	10,5
1991/10/1	1994/4/9	11,5
1994/4/10	1995/8/1	15
1995/8/2	1996/8/27	14
1996/8/28	1997/4/20	13
1997/4/21	1997/6/28	12,5
1997/6/29	1997/11/17	12
1997/11/18	1998/2/8	11
1998/2/9	1999/9/8	9,5
1999/9/9	2000/1/26	8,5
2000/1/27	2000/10/21	7,5
2000/10/22	2002/1/19	6
2002/01/20	2003/5/31	5,5
2003/6/1	2004/3/6	4,5
2004/3/7	الى يومنا هذا	4

المصدر: Bank of Alegria, Bulletin Statistique Trimestriel, N°25, Mars 2014, p. 19.

تعد سياسة معدل إعادة الخصم أداة لمراقبة السيولة لذلك عمدت السلطات النقدية إلى رفع ذلك المعدل ابتداء من 22 ماي 1990 إلى 10,5% بعد أن كان 7% وهذا من شأنه أن يقلل من القروض المقدمة من البنوك التجارية نظرا لارتفاع تكلفة التمويل، إلا أن هذه الوسيلة لم تخفض التضخم بشكل كبير ولم تكن لها فعالية قوية نظرا لضيق السوق النقدية، وكذلك ضعف انتشار التعامل بالأوراق التجارية إلا بعد إدخال أدوات أخرى مساعدة، بالإضافة إلى تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، وانطلاقا من أكتوبر 1991 تم رفع معدل إعادة الخصم إلى 11,5% إلى غاية أبريل 1994، وكان المقصود من التدابير الصارمة المتخذة في فترة الاستقرار الجديدة في أبريل 1994 هو تصحيح انحرافات الفترة 1991-1992، ومن بين الأهداف التي كان يسعى إلى تحقيقها برنامج التعديل الهيكلي رفع معدل إعادة الخصم إلى 15% ومعدل الفائدة المحوري لبنك الجزائر إلى 24% ومعدل الفائدة على الكشوف إلى 24%، وفي ظل ارتفاع الحركة الائتمانية بين 1993-1996 اتجه بنك الجزائر إلى إعادة التمويل الذي أدى إلى

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر

استقرار معدل التضخم بين سنتي 1994-1995، مما جعل بنك الجزائر يلجأ إلى رفع معدل إعادة الخصم إلى 15% ابتداء من 10 أبريل 1994 إلى أوت 1995،¹ مما يدل على أن السلطات النقدية قد استعملتها كوسيلة مراقبة للتأثير على المقدرة الاقتراضية للبنوك، وبالتالي الحد من التوسع في الائتمان والتأثير على معدلات التضخم الذي استمر في الانخفاض إلى 5,7% سنة 1997.

أما خلال الفترة 2000-2004 فقد استمر معدل إعادة الخصم في الانخفاض التدريجي ليصل إلى 4,5% بسبب الحالة المالية الجيدة للبنوك على مستوى إعادة تمويلها لدى بنك الجزائر، مما ساهم في كبح نمو الكتلة النقدية، وابتداء من سنة 2004 عرف معدل إعادة الخصم استقرارا عند مستوى 4% بهدف اتباع سياسة توسعية لانعاش الاقتصاد الوطني ومعالجة الفجوات الرقودية، بالإضافة إلى تحسين الوضعية المالية للبنوك التجارية وظهور فائض سيولة لديها أدى بها إلى عدم اللجوء إلى إعادة التمويل من طرف البنك المركزي.²

يتضح أن بنك الجزائر قد عدل سعر إعادة الخصم 7 مرات خلال 10 سنوات، مما يدل على رغبته في تفعيل السياسة النقدية، كما يلاحظ أن معظم هذه التعديلات نتجت بمعدل الخصم نحو الانخفاض، وهو ما يدل بشكل واضح على رغبة بنك الجزائر في تخفيض كلفة القاعدة النقدية بشكل متزايد، والتأثير على هيكل اسعار الفائدة المدينة التي تتقاضاها البنوك.³

2-عمليات السوق المفتوحة: لهذه العمليات هدف محدد وعادة ما يكون معدل الفائدة، حيث يتدخل البنك المركزي في السوق النقدية لشراء أو بيع سندات عمومية تستحق في أقل من 6 أشهر وسندات خاصة قابلة للخصم، أو بغرض منح قروض، ولا يجوز أن يتعدى المبلغ الاجمالي لهذه العمليات 20% من الإيرادات العادية للدولة المثبتة في ميزانية السنة المالية السابقة.

وتتم العملية بطلب بنك الجزائر من البنوك والمؤسسات المالية أن تعطي تسعيرة للسند أو معدل فائدة محدد بسعر الشراء وسعر البيع، ويتحصل بنك الجزائر على العروض باستمرار ويختار أحسنها،

¹: صالح مفتاح، أهداف السياسة النقدية في الجزائر (1990-2000)، مجلة العلوم الانسانية، بسكرة، العدد 5، فيفري 2004، ص، 3-5.

²: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2009، سبتمبر 2009، ص. 19.

³: M.Y.Boumghar, La conduite de la politique monétaire en Algérie : un essai d'examen, Centre de Recherche en Economie Appliquée pour le Développement CREAD, Octobre 2004, P. 16.

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التخلف في الجزائر

وتتضمن عروض هذه التسعيرات المبلغ الاجمالي للسندات المباعة وتاريخ العملية وتاريخ القيمة وتاريخ الاستحقاق، وعدد الايام بين تاريخ القيمة وتاريخ استحقاق السند وكذلك معدل الفائدة الاسمي. وتجدر الاشارة إلى أن العملية الوحيدة في السوق المفتوحة هي التي اجريت في نهاية سنة 1996 وشملت مبلغا يقدر بـ 4 ملايين دينار بمعدل فائدة يقدر بـ 14,94%¹، مما يدل على ضعف السوق النقدية الوطنية وعدم تطورها.

3- سياسة الاحتياطي الاجباري: تعتبر نسبة الاحتياطي النقدي من الأدوات المستخدمة للرقابة على الائتمان الذي يؤثر في عرض النقود، حيث تقوم البنوك التجارية بإيداع نسبة معينة من ودائع العملاء لديها في خزائن البنك المركزي، أي أن تقوم البنوك التجارية بتجميد جزء من الودائع لديها على شكل احتياطي سائل لدى البنك المركزي، الذي يعمد إلى رفع نسبة الاحتياطي ونسبة السيولة عندما يهدف إلى الحد من الائتمان لعدم التوسع في عملية خلق النقود وبالتالي الحد من عرضها، و بالعكس يعمد إلى خفض نسبة الاحتياطي إذا أراد التوسع في عملية الائتمان لزيادة خلق نقود الودائع وبالتالي زيادة عرض النقود.²

وحتى أوائل عام 1994، كان بنك الجزائر يتحكم في سيولة الجهاز المصرفي من خلال فرض حدود قصوى على المبالغ الكلية لإعادة التمويل بالنسبة لكل بنك على حدى، ومن خلال تسهيل إعادة الخصم أو اتفاقات إعادة الشراء في سوق النقد بين البنوك، غير أن هاتين الأداتين كانتا موجّهتين بشدة نحو تلبية احتياجات البنوك كل على حدى، وكانتا تقدمان بناء على مبادرة من البنوك التجارية، ونتيجة لذلك كان من الصعب على بنك الجزائر أن يتحكم في السيولة بصورة فعالة، بينما أدت الحدود القصوى المفروضة على كل بنك إلى تشوهات شديدة في توزيع الموارد، ولمعالجة أوجه الضعف هذه بدأ بنك الجزائر في أكتوبر 1994 في فرض احتياطي إلزامي على البنوك التجارية بنسبة 3% من مجموع الودائع (مع استبعاد الودائع بالعملة الأجنبية) كما فرضت السلطات النقدية عقوبة على البنوك والمؤسسات

¹: ماجدة مدوخ، أدوات السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، العدد 23، 2011، ص، 378-379.

²: بابا عبد القادر، مرجع سابق، ص. 2.

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التخلف في الجزائر

المالية التي ينقص احتياطها الإجمالي، وتتمثل هذه العقوبة في غرامة يومية تساوي 1% من المبلغ الناقص.¹

وقد تم تعديل معدل الاحتياطي الاجباري ثلاث مرات حيث بلغ 4% في فيفري ثم 3% في ماي ليرتفع الى 4,25% في ديسمبر من سنة 2001. وخلال سنة 2002 زاد الاهتمام بمعدل الاحتياطي الاجباري نتيجة استمرار حالة السيولة الفائضة لدى البنوك، حيث تم رفعه الى 6,5% في شهر ديسمبر 2002 بهدف تقليص اضافي لفائض السيولة المعروضة،² واحتفظ بنك الجزائر بأداة الاحتياطي الاجباري باعتباره أداة غير مباشرة للسياسة النقدية وهذا بهدف ضمان استقرار السيولة البنكية، فارتفع معدل الاحتياطي الالزامي الى 6,5% في ماي 2004 بعد أن كان يعادل 4,25% في سبتمبر 2003 وهذا بهدف سحب السيولة البنكية العالية.³

بقي معدل الاحتياطي الاجباري دون تغيير إلى غاية صدور التعليم رقم 13-07 المؤرخة في 24 ديسمبر 2007 المعدلة والمتممة للتعليم 02-04 المتعلقة بنظام الاحتياطيات الاجبارية، حيث حدد معدل الاحتياطيات الاجبارية عند 8% من الوعاء المحدد بموجب المادة 2 من النظام المذكور. أما فيما يتعلق بمعدل مكافأة الاحتياطيات الاجبارية فقد تم آخر تغيير بواسطة تعليمة بنك الجزائر المؤرخة في مارس 2008 المعدلة للتعليم رقم 01-05 المتعلقة بنظام الاحتياطيات الاجبارية والتي تحدد مكافأة الاحتياطيات الاجبارية بنسبة 0,75%.⁴

كما شكلت وسيلة الاحتياطي الاجباري وسيلة نشطة طوال سنة 2008، إذ عدل معاملها نحو الارتفاع في جانفي 2008 وهكذا تطورت الاحتياطيات بشكل متوازي مع وسائل عمل المصارف حيث

¹: ماجدة مدوخ، وصاف عتيقة، أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية، الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة 8 و9 ديسمبر 2014، جامعة الجزائر ص، 302.

²: Mohamed ACHOUCHE, Lynda MIZI ALLOUA, LES RESERVES OBLIGATOIRES A TAUX DIFFERENCIÉS ET MODULATION DE L'OFFRE DE MONNAIE EN ALGERIE (2001-2008), Les Cahiers du CREAD n°97, 2011, p. 65-66.

³: محمد لكصاسي، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، دراسة قدمت إلى الاجتماع السنوي السابع والعشرين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية والذي عقد في الدوحة بدولة قطر في سبتمبر 2003، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004. ص. 14.

⁴: Bank of Algeria, EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, rapport 2008, 144-145.

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التخلف في الجزائر

تمثل ما بين 13,87% و16,18% من السيولات المصرفية لدى بنك الجزائر، مساهمة بذلك في التخفيف من فائض السيولة سنة 2008.¹

وفي منتصف ديسمبر 2010 تم تعديل معدل الاحتياطات الاجبارية نحو الارتفاع ليبلغ 9% مقابل 8% سنة 2009، فتطورت الاحتياطات الاجبارية التي يمثل وعائها الودائع بالدينار بشكل متوازي مع وسائل عمل المصارف، حيث مثلت ما بين 18% و20% من السيولة المصرفية لدى بنك الجزائر. كما تم رفع معدل وعاء الاحتياطي الاجباري الأدنى من 11% في 2012 الى 12% في 2013.

وعلى الرغم من أن الأمر 11-03 المعدل والمتمم للقانون 90-10 لم يذكر أداة الاحتياطي بصورة مباشرة، إلا أن بنك الجزائر أعاد تقنينها عبر تعليمة صادرة عنه سنة 2004، والتي حدد من خلالها خضوع مختلف الودائع لمعدل الاحتياطي الاجباري الذي يمكن أن يصل حتى 15%، ويتم تحديد الاحتياطي الاجباري بصورة شهرية تبدأ من منتصف الشهر، بالإضافة الى ذلك فإن تطبيق هذه السياسة في الجزائر يتضمن منح بنك الجزائر عائد على الاحتياطات الاجبارية في شكل فائدة يتم حسابها انطلاقا من حجم الاحتياطات ومدة مكوثها لدى بنك الجزائر.²

إن رفع معدل الاحتياطي الاجباري منذ 2002 وخاصة سنتي 2008-2009 يعتبر تأكيدا من جانب السلطات النقدية على أهمية هذه الأداة في التأثير على سيولة البنوك التجارية. وقد أدى تطور معدلات الاحتياطي الاجباري بعد سنة 2001 الى تأثير ملحوظ في حجم حسابات البنوك التجارية لدى بنك الجزائر تحت بند الاحتياطي الاجباري، حيث أدى ارتفاع معدل الاحتياطي الاجباري مع نهاية سنة 2002 إلى نمو هذه الاحتياطات بمعدل سنوي قدره 151,72% نهاية سنة 2003، حيث بلغ مجموع ودائع البنوك باسم الاحتياطي الاجباري الى 122,6 مليار دج في 2002 مقابل 43,5 مليار دج سنة 2001 ثم ارتفعت الى 186 مليار دج، 494 مليار دج و891,3 مليار دج خلال السنوات 2006، 2010 و2013 على الترتيب مما يدل على أهمية هذه الأداة في امتصاص السيولة النقدية وتحقيقها لأهداف السياسة النقدية.³

¹ : Bank of Algeria, rapport 2008, op cit, p. 177.

²: علي لزعر، فضيل رايس، مرجع سابق، ص. 188-189.

³: Bank of Algeria, EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, RAPPORTS : 2006,2010,2013, p. 141, 140, 131.

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التخلف في الجزائر

4- **تأطير القروض:** تعتبر من بين أدوات السياسة النقدية التي تهدف الى التخفيف من التوسع في نمو الكتلة النقدية عن طريق الحد من حجم القروض الممنوحة من البنوك التجارية للاقتصاد، الأمر الذي سيؤدي إلى انخفاض في المعروض من النقود ومن ثم تخفيض معدلات التضخم، ولهذا عرف الائتمان في الجزائر تأطيرا محكما، إلا أنه يختلف تبعا للجهة المتحصلة على هذه القروض:

أ- **تأطير القروض المقدمة للدولة:** حددت المادة 78 من قانون النقد والقرض سقفا للقروض الممنوحة للخرينة، حيث يمكنها أن تستفيد من تسبيقات البنك المركزي خلال سنة مالية معينة في حدود 10% فقط كحد أقصى وذلك من الايرادات العادية لميزانية الدولة المسجلة في السنة المالية السابقة، ويجب أن لا تتجاوز هذه التسبيقات 240 يوم متتالية أو غير متتالية خلال السنة الواحدة، كما ينبغي تسديدها قبل انقضاء هذه السنة. ويمكن أن يتدخل البنك المركزي في السوق النقدية ليجري عمليات بيع أو شراء على سندات عامة تستحق في أقل من 6 اشهر، لكن لا يمكن أن يتعدى المبلغ الاجمالي لهذه العمليات 20% من الايرادات العادية للدولة المسجلة في ميزانية السنة المالية السابقة.¹

ب- **تأطير القروض المقدمة لـ 23 مؤسسة مستقلة:** يعتبر من أهم معايير تنفيذ البرنامج المنفق عليه مع صندوق النقد الدولي لكي تستطيع هذه المؤسسات المرور إلى الاستقلالية أثناء فترة إعادة الهيكلة، فقد تم فرض حدود قصوى على القروض الممنوحة من طرف كل بنك لهذه المؤسسات، كما تم فرض حدود قصوى على إعادة خصم الائتمان المقدم لها في حدود كمية إعادة الخصم المحدد لكل بنك، إلا أنه في 1992 تم التخلي عن فرض هذه الحدود القصوى وبدأ الاعتماد على إعادة تمويل الاقتصاد، حيث شرع بنك الجزائر في نهاية 1993 في إعادة توجيه جزء كبير من تمويل البنوك التجارية نحو سوق المال.²

ج- **تأطير القروض المقدمة للاقتصاد:** وضع قانون النقد والقرض حدا أقصى لمستوى إعادة خصم القروض البنكية المقدمة للاقتصاد، فقد تم تحديد وقت إعادة خصم القروض البنكية متوسطة الأجل بـ 3 سنوات على الأكثر، مدة الاستحقاق هذه مقسمة إلى فترات أقصاها 6 اشهر، مع العلم أن هذه القروض متوسطة الأجل القابلة لإعادة الخصم تتعلق بتطوير وسائل الانتاج؛ تمويل الاستغلال وبناء العمارات السكنية. ويقوم بنك الجزائر إلى جانب هذه القروض بإعادة تمويل قروض الخزينة وقروض

¹: الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص. 213.

²: ماجدة مدوخ، مرجع سابق، ص. 373.

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر

موسمية لفترات تتراوح بين 6 أشهر و 12 شهر، ويتم تحديد تأطير القروض بالنسبة لكل بنك على حدى تبعا لمعايير معينة تتمثل في: جهد كل بنك في تكوين الادخار، مستوى تطهير محفظة كل بنك، مدى تدخل كل بنك في تمويل الاستثمار المنتج.¹

وتعتبر قناة سعر الصرف أيضا كقناة للقروض مرتبطة بأسعار الفائدة، إذ أن ارتفاع هذه الأخيرة سيؤدي الى دخول رؤوس الاموال نحو الداخل بسبب انخفاض قيمة العملة، مما يؤدي الى انخفاض القدرة التنافسية للمنتجات المحلية، وبالتالي تدهور الحساب الجاري فينخفض الطلب الكلي ومن ثم التقليل من حدة التضخم. كما يمكن للسياسات النقدية تخفيض قيمة العملة للحد من الواردات وزيادة الصادرات ولذلك قامت الجزائر بسلسلة من التخفيضات في قيمة الدينار منذ سنة 1991 أين انخفضت قيمة العملة بأكثر من 50% لتصل الى مرحلة قابلية تحويل الدينار الجزائري بالتوازي مع السياسة النقدية للحد من التضخم. ووفقا لسياسة نقدية تهدف للحفاظ على انخفاض مستوى التضخم واصل بنك الجزائر سياسة استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري من خلال تدخله منذ سنة 2003 لعرض العملات الاجنبية والطلب عليها في سوق الصرف ما بين البنوك.²

5- آلية استرجاع السيولة: اضطر بنك الجزائر ابتداء من أبريل 2002 الى اللجوء لاستعمال أدوات جديدة تعمل على امتصاص فائض السيولة لكي تدعم الادوات التقليدية للسياسة النقدية، ومن بينها أداة استرجاع السيولة لسبعة أيام منذ أبريل 2002، وثلاثة اشهر منذ أوت 2005، حيث تمكن بنك الجزائر من تخفيض ما قدره 129,7 مليار دينار من فائض السيولة في ديسمبر 2002، لتصل عملية امتصاص السيولة إلى 500 مليار دينار في ديسمبر 2005، وأصبحت هذه الأداة فعالة في إطار عدم لجوء البنوك لإعادة التمويل لدى بنك الجزائر، كما قام هذا الأخير ابتداء من سنة 2009 بثنيت المبلغ الاجمالي لاسترجاع السيولة في حدود 110 مليار دينار سنويا،³ حيث أصبحت الوسيلة النقدية المفضلة لدى بنك الجزائر والتي يلجأ إليها بصفة تلقائية.

¹: وصاف عتيقة، ماجدة مدوخ، مرجع سابق، ص. 301.

² : Radia BENZIANE, Aissa CHEKEBKEB, **Essai d'évaluation des instruments de la politique monétaire en Algérie**. Evaluation of monetary policy instruments in Algeria, Finance and Economics of journal, n 03, 2016. P. 11-12.

³: طيبة عبد العزيز، فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم الاحتياطات، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، الشلف، العدد 12، جوان 2014، ص. 32.

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التخلف في الجزائر

تعتمد آلية استرجاع السيولة على البياض على استدعاء بنك الجزائر للبنوك التجارية المشكلة للجهاز المصرفي، والتي تضع اختياريا لديه حجم من سيولتها على شكل ودائع لمدة 24 ساعة ولأجل في مقابل استحقاقها لمعدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة الاستحقاق وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر، وبذلك تظهر مرونة آلية استرجاع السيولة عبر المناقصة من خلال الحرية التي تمنحها لبنك الجزائر في تحديد سعر الفائدة المتفاوض عليه، وفي حجم السيولة التي يرغب في سحبها من السوق، والتي قد لا يتم تحقيقها عبر سياسة الاحتياطي الاجباري، خاصة وأن بنك الجزائر أصبح يتدخل بهذه الآلية بصورة أسبوعية في السوق النقدية منذ سنة 2002. ونظرا لما تتمتع به آلية استرجاع السيولة عبر المناقصة من مرونة فقد أصبحت تمثل الأداة الرئيسية في تنفيذ السياسة النقدية لبنك الجزائر وخاصة في ظل ما تشهده البنوك من فائض كبير في السيولة.¹

وبقيت استرجاعات السيولة لمدة 7 أيام ول 3 أشهر الأداة الأكثر نشاطا في إدارة السياسة النقدية لما عرفته معدلاتها من تغيرات عديدة بين الارتفاع والانخفاض، حيث بلغت 2,75% بالنسبة لاسترجاع السيولة ل 7 أيام عند تطبيقها سنة 2002 لتتخفص الى 0,75% سنة 2004 ثم تتراوح بين 1,25% و 1,75% ما بين 2005 و 2008 ليستقر بعد ذلك عند 0,75% منذ سنة 2009. أما استرجاع السيولة ل 3 أشهر فقد بلغت 1,9% عند تطبيقها سنة 2005 لترتفع إلى 2,5% سنة 2007 ثم تتخفص سنة 2009 إلى 1,25%.

ونظرا للمستوى المرتفع للتضخم المسجل في سنة 2012، أدخل بنك الجزائر ابتداء من جانفي 2013 أداة جديدة للسياسة النقدية وهي استرجاع السيولة ل 6 أشهر بمعدل فائدة قدره 1,5% لامتنصاص أكبر للسيولة المستقرة للمصارف، ومن ثم تسيير أحسن لفائض السيولة في السوق النقدية واحتواء أثرها التضخمي بعدما كانت مستقرة في الثلاثي الأول من سنة 2013، حيث تقلصت السيولة المصرفية في الثلاثي الثاني من 2013 إلى 2542,49 مليار دينار مقابل 2876,26 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2012، وبالتالي سمحت أدوات استرجاع السيولة بامتصاص 1350 مليار دينار وانخفص لجوء المصارف الى تسهيلة الودائع لمدة 24 ساعة.²

¹: علي لزعر، فضيل رايس، مرجع سابق، ص. 190.

²: بنك الجزائر، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، ص. 23-24.

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التخلف في الجزائر

6- تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة: تسمح هذه الأداة بإنشاء ودائع لمدة 24 ساعة لدى بنك الجزائر، وقد جاء تطبيق هذه الأداة في أوت 2005 انعكاسا لاستمرار ظاهرة فائض السيولة في النظام المصرفي الجزائري، وهي تعبر عن توظيف لفائض السيولة للبنوك التجارية لدى بنك الجزائر وذلك في شكل عملية على بياض تأخذ صورة قرض تمنحه البنوك التجارية لبنك الجزائر، تستحق عنه فائدة تحسب على أساس فترة استحقاقها ومعدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر، ويعتبر معدل الفائدة على التسهيلة الخاصة بالوديعة بأنه معدل فائدة مرجعي بالنسبة لبنك الجزائر والسوق النقدية في ظل انعدام عمليات إعادة الخصم وإعادة التمويل لدى بنك الجزائر.¹

وعلى الرغم من انخفاض معدلات الفائدة على تسهيلات الايداع مقارنة بتلك المطبقة على الأدوات الأخرى لاسترجاع السيولة، إلا أنها كانت أكثر الأدوات نشاطا سنة 2008 وحتى في السداسي الأول من سنة 2006، فقد تمكن بنك الجزائر من خلالها أن يسحب سيولة معتبرة من النظام المصرفي، حيث بلغ مبلغ هذه التسهيلة 456,7 مليار دينار في نهاية سنة 2006 مقابل 49,7 مليار دينار فقط في نهاية سنة 2005 مما يمثل معدل نمو قدره %818,03.²

وبعد التخفيض الذي مس معدلات تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة في ديسمبر 2007 أين انتقلت من %1 الى %0,75، لم يرق بنك الجزائر بتغيير معدلات هذه الأداة والمحدد بـ %0,3 ابتداء من مارس 2009، وقد استعادت هذه الأداة دورها سنة 2010 في تخفيضها لفائض السيولة بعد أن فقدتها سنة 2009 (-14) نتيجة تقلص السيولة النقدية جراء تراجع الموجودات الخارجية الناتجة عن انخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية وتقلص الجباية البترولية، الأمر الذي ترتب عنه تقلصا في فائض خزائن البنوك، وقد قدرت الحصة النسبية لتسهيلة الودائع المغلة للفائدة في ديسمبر 2009 بحوالي %41,76 مقابل %49,21 في نهاية ديسمبر 2008 و%24,1 في نهاية سنة 2007.³

ثانيا، السياسة المالية: عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تغيرات عديدة ساهمت بشكل كبير في تغير مختلف الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية، خاصة منها السياسة المالية التي تعتبر قناة هامة

¹: علي لزعر، فضيل رايس، مرجع سابق، ص. 191.

²: Bank of Algeria, Evolution Economique et monétaire en Algérie, RAPPORT 2006, P. 141.

³: محمد راتول، صلاح الدين كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، 2014، ص. 101.

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر

للتأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية بما يخدم الاستقرار الاقتصادي سواء في مراحلها التوسعية او الانكماشية، ومن بين هذه المتغيرات نجد التضخم الذي طالما عملت السياسة المالية في الجزائر على التقليل من حدته والحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار، وذلك باستخدام مجموعة من الآليات والأدوات، أهمها:

1- **السياسة الضريبية:** عقب تدهور أسعار البترول سنة 1986 شرعت الجزائر، في إطار الانتقال الى اقتصاد السوق وارتفاع معدلات التضخم، في تطبيق مجموعة من الاصلاحات الضريبية على المنظومة الاقتصادية ابتداء من 1992، عن طريق ادخال ثلاثة أنواع من الضرائب: الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الاجمالي، الرسم على القيمة المضافة¹، حيث تضمن هذا الأخير أربع معدلات 7%، 13%، 21%، 40%، وكل معدل يطبق على قائمة معينة من المنتجات، ولكن قانون المالية لعام 1995 ألغى المعدل المضاف 40% كما تم تعديل المعدل المخفض الى 14% في قانون المالية لعام 1997، بينما تم إعادة هيكلة معدلات الرسم على القيمة المضافة في قانون المالية لسنة 2001، حيث أصبح يشمل معدلين فقط المعدل المخفض بـ 7% والمعدل العادي 17%، ويندرج هذا التعديل في اتجاه زيادة تبسيط الرسم على القيمة المضافة وتخفيض تكلفة الاستثمار، وإقرار توسيع نطاق الضريبة على القيمة المضافة وتقليص الاعفاءات الضريبية².

وبالنسبة للضريبة على أرباح الشركات فقد طبقت بمعدل عادي قيمته 42% الذي بلغ فيما بعد 38% ثم خفض الى 33% عام 1999 ومعدل مخفض به 5% للأرباح المعاد استثمارها، ثم ارتفعت النسبة إلى 33% سنة 1995 نتيجة التهرب الضريبي، إذ يصعب على إدارة الضرائب مراقبة تلك العملية ولكن ذلك المعدل انعكس سلبا على مدى تحفيز المؤسسة لإعادة استثمار أرباحها ولذا تم تخفيض ذلك المعدل إلى 15% وفق المادة 14 من قانون المالية لسنة 1999³. كما تم تخفيض نسبة الضريبة على أرباح الشركات الى 30% في إطار التعديلات الضريبية لسنة 2003.

¹ : Bousnobra Ali, *L'efficience de l'administration fiscale dans le recouvrement de l'impôt*, El-Tawassol, Sciences Humaines et Sociales, N°32 - Decembre 2012, p. 8

²: بطاهر علي، مرجع سابق، ص. 191 - 192.

³: نفس المرجع.

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة الترخف في الجزائر

وفي إطار الحد من استهلاك بعض السلع تم رفع الضريبة على كثير من السلع مثل الدخان والخمور، وذلك على أساس ثابت ومحدد خارج نطاق ضريبة المبيعات كل هذه التعديلات ساهمت في تحسين إيرادات الرسوم على السلع والخدمات وتحقيق إيرادات إضافية عن طريق الرسوم الجمركية نتيجة ارتفاع المبادلات مع العالم الخارجي.

وفي هذا السياق نجد أن مساهمة إيرادات الجباية العادية في الإيرادات الإجمالية بلغت 43,25% سنة 2002، وهذا راجع لعدة عوامل كتطبيق تقنية الاقتطاع من المصدر فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي، والإجراءات المتبعة من طرف الدولة في محاربة الغش والتهرب الضريبي، بالإضافة إلى الأداء الجيد لحصيلة الضرائب الخاصة بالتجارة. كما عرفت بنود الإيرادات الجبائية المتمثلة في الضريبة على المداخل والأرباح والضرائب على السلع والخدمات، بالإضافة إلى الحقوق الجمركية والتسجيلات والطابع ارتفاعا ملحوظا، ويعود السبب الرئيسي في الارتفاع إلى الضرائب على السلع والخدمات التي عرفت 37,5% كنسبة مساهمة في إجمالي الإيرادات خارج المحروقات و13,9% كنسبة مساهمة في إيرادات الميزانية العامة للدولة في سنة 2002، بالإضافة إلى تحسن الوضعية المالية للمؤسسات التابعة للقطاع الخاص بفضل التشجيعات التي قدمتها الدولة، ومن ثم ارتفاع حصيلة الضريبة على أرباح الشركات. أما بالنسبة للجباية البترولية فقد انتقلت مساهمتها من 59,33% سنة 2004 إلى 67,95% سنة 2006، وهذا راجع بالطبع إلى ارتفاع أسعار البترول خلال هذه الفترة، إلا أن نسبة الجباية البترولية تراجعت بـ1,31% بين سنتي 2006 و2007، رغم الارتفاع المستمر في أسعار المحروقات، وبالتالي يمكن تفسير هذا التراجع الطفيف إلى تحسن قيمة الدينار بنسبة 4,5% مقارنة بالدولار بفعل الانخفاض الطفيف في كمية المحروقات المصدرة بين 2006 و2007.¹ ويمكن تتبع تطور الإيرادات الجبائية كالتالي:

¹: مراس محمد، عيدوني حليلة، بن سماعيل مراد، ميزانية الدولة كأداة لضبط الاقتصاد الكلي - حالة الجزائر - دراسة قياسية باستخدام نماذج VAR، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 4، 2015، ص. 101-102.

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر

الجدول رقم (15): يوضح تطور الإيرادات الجبائية خلال الفترة 2001-2009.

الوحدة: مليار دينار

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الجبائية البترولية	1001,4	1007,9	1350	1570,7	2352,7	2799	2796,8	4088,6	2412
الأجور/IRG	44,7	56,6	59,9	74,9	82,8	95	122,7	151,9	180,4
أخرى/IRG	18	19,1	19,9	21,2	22,8	26,9	35,9	42	48,6
الضريبة على ارباح الشركات	36,4	42,9	45,6	49	62,6	118,3	97,4	133	229
الرسم على القيمة المضافة	164,4	156,7	172,3	210,3	239,8	259,2	307,74	387,4	334,6
ضريبة الاستهلاك المحلي	25,7	32,5	32,6	30	33,8	34,4	34,7	37,4	35,3
الضريبة على المنتجات البترولية	28,2	29,9	30,7	31,9	38,8	40,6	4,1	0,4	0,7
الرسوم الجمركية	104,3	128,5	143,3	137	143,3	113,3	132,7	163,9	172,6

Source : CHIHA Khemici, La fiscalité comme levier de développement économique dans les pays en développement : Cas de l'Algérie, Revue Algérienne de la mondialisation et des politiques économiques, N° 03, 2012, p. 40.

يتضح من خلال الجدول (15) ان الاقطاعات من الدخل والأجور وأرباح الشركات قد ارتفعت مقارنة بالضرائب الأخرى (السلع والخدمات، الرسوم الجمركية)، وهذا نتيجة الاتفاقيات الجمركية المختلفة مع الدول والاتحادات الاقتصادية. ومن جهة أخرى فإن عدم كفاية الوزن النسبي للضرائب المباشرة في الإيرادات الجبائية سيؤدي الى تزايد الأنشطة غير الرسمية في النشاط الاقتصادي.

وعليه فإن الضرائب تعد من الوسائل المهمة التي تعتمد عليها الجزائر لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارها إحدى الأدوات الفعالة التي يمكن أن تلجأ إليها الحكومة في تحقيق التوازن بين الطلب والعرض ومن ثم التحكم في معدلات التضخم، إضافة لما تمثله من مصدر مهم لزيادة إيرادات الدولة دون أن يترتب عنها آثارا تضخمية.

2- السياسة السعرية (الرقابة على الاسعار): تم إعادة النظر في نظام الأسعار بمقتضى قانون 89-12 الصادر في جويلية 1989، ويمتد تطبيق حرية الأسعار إلى جميع المنتجات التي لم ينص أي قانون عن تحديدها، وهي تطبق على المنتجات التي لا تتميز بالخصوصية الأساسية للاقتصاد بهدف تمكين ميكانيزمات السوق من تنظيم أسعار السلع والخدمات التي من أجلها يقدم نظام العرض والطلب نتائج إيجابية لصالح الاستثمار والانتاج والطلب، إضافة إلى قياس كثافة المنافسة التي تمثل مؤشر ممتاز

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر

للوضع الحقيقية للسوق، حيث كانت نسبة دعم الاسعار قبل سنة 1994 تقدر بحوالي 5% من إجمالي الناتج الوطني، وابتداءا من سنة 1994 تبنت الجزائر سياسة جديدة للقضاء على اختلال الاسعار في السوق المحلي عن طريق استبدال نظام الاسعار المقنن بنظام جديد أكثر تلاءما مع نظام اقتصاد السوق، وسمح هذا النظام للجزائر بتخفيض حجم الدعم المقدم للأسعار إلى حوالي 0,8% من إجمالي الناتج الوطني بنهاية سنة 1996، مما أثر بشكل كبير على القدرة الشرائية للمواطن ذلك أن هدف الحكومة آنذاك هو تخفيض عجز الميزانية دون اتباعه بإجراءات أخرى لحماية المستهلك.¹

وفي إطار إصلاح نظام الأسعار تضمن برنامج الاستقرار الاقتصادي الإجراءات التالية:²

- تعديل الاسعار برفعها بـ 98% خاصة بالنسبة للسلع المدعمة، وإدخال قانون المنافسة الذي يؤسس حرية تحديد الاسعار؛

- إلغاء إجبار المنتجين على التصريح بأسعار منتجاتهم، وتحويل فئة هامة من السلع ضمن الأسعار المحددة إداريا إلى فئة السلع بهامش ربح مراقب؛

- إلغاء هامش الربح المراقب لـ 8 سلع حساسة (من بينها بعض السلع الغذائية الأساسية، ومنتجات الطاقة، وأجور النقل العام)، وإدخال ميكانيزم يضمن متابعة سداسية لأسعار تحويل النفط الى المصافي، بالإضافة الى متابعة ومراجعة ثلاثية لأسعار الكهرباء والغاز حسب معدل التضخم؛

- تحرير أسعار المدخلات الزراعية، وتحرير أسعار المواد اللازمة للسكن الاجتماعي والحد من دعم الاسعار الزراعية والبطاطا والبدور.

وفي سياق مواصلة اصلاح نظام الأسعار، صدر في جانفي 1995 الأمر 95-06 الذي يهدف الى تحرير أسعار السلع والخدمات وجعلها تعتمد على قواعد المنافسة، وفي نهاية 1997 تم إلغاء كل الدعم على المنتجات الغذائية والطاقوية، فأدى ذلك الى ارتفاع هذه الاسعار بمعدل 100%، وهو ما نجم عنه تحرير معظم الاسعار ورفع الدعم عن معظم السلع فارتفعت أسعار المنتجات الغذائية والبتروولية التي كانت مدعمة الى حوالي 100% خلال سنة 1994-1995 و60% خلال 1995-1996، وفي

¹: جزيرة معيزي، الإصلاحات وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990 الى 2010، مجلة التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون، العدد 38، جوان 2014، ص. 72.

²: موسى رحمانى، عاشور فلة، السياسة الاقتصادية الجزائرية بين ضغط المجتمع والتزامات الحكومة الدولية FMI، المؤتمر العلمي الاول حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات، ورقة، 8-9 مارس 2005، ص. 64.

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر

نهاية عام 1997 تم إلغاء كل الدعم على المنتوجات الغذائية وتحرير المنتجات البترولية لتتماشى مع الاسعار العالمية.¹

إن هذه التعديلات والتصحيحات لنظام الأسعار بالجزائر جعلت نسبة التضخم السنوية تنخفض من 29 سنة 1994 الى 5,7% في سنة 1997 ثم الى 3,56% سنة 2004، هذه الانخفاض الكبير خاصة منذ سنة 1997 جعل أسعار الفائدة للقروض البنكية الموجهة للقطاع الخاص حقيقية، وهو ما زاد نسبيا في ثقة الخواص المحليين تجاه النظام البنكي الجزائري وساعد على التقييم الحقيقي لعوائد مشروعاتهم، بالإضافة إلى ذلك فإن نظام تحرير الأسعار قد شمل أسعار المواد الأولية والسلع الرأسمالية المنتجة محليا وأسعار الصرف.²

3- سياسة الأجور (الرقابة على الأجور): بعد سياسة مالية متشددة إثر البرنامج الإصلاحي لسنة 1991 عرفت السياسة المالية توسعا سنة 1992 بسبب الظروف الأمنية آنذاك، مما أدى الى زيادة متوسط الأجور الحكومية بـ 10% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي في شكل زيادات الأجور والعلاوات الجديدة للعمال من ذوي المهارات الخاصة، فخلال الفترة 1991-1993 زاد اجمالي الأجور الحكومية بحوالي 30% من اجمالي الناتج المحلي وكان نمو الطلب الكلي غير متلاءم مع معطيات الانتاج سواء القطاع العام أو حتى الخاص، ويرجع عدم مرونة جهاز العرض لأسباب هيكلية، أي تتعلق بهيكل المؤسسات والهدف الحقيقي من تأسيسها وما يتبع المؤسسة من سياسة تشكيل الاسعار، سياسة الانتاج، حرية البيع والمنافسة.³

وفي نهاية 1994 عمدت الجزائر الى تجميد قانون الأجور كإجراء وقائي لكبح حجم الطلب المحلي المتنامي والحد من ظاهرة التضخم المرتفعة نتيجة ارتفاع الأسعار بسبب إلغاء الدعم، وفي هذا الصدد تشير الاحصائيات المستقاة من الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2002 إلى أن الأجور ارتفعت من 1000 دج لعام 1990 كحد أدنى إلى 4000 دج لسنة 1994، أي بنسبة زيادة قدرها 300% لتبقى الأجور ثابتة لمدة 3 سنوات أي إلى غاية ماي 1997، حيث تم رفع الأجور بنسبة 20% ليصل عندها

¹: بطاهر علي، مرجع سابق، ص. 198.

²: برحومة عبد الحميد، الطلب الاستثماري للقطاع الخاص الجزائري: تطوره ومحدداته، مجلة العلوم الانسانية، قسنطينة، العدد 31، جوان 2009، ص. 47.

³: موسى رحمانى، عاشور فلة، مرجع سابق، ص. 63.

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر

الأجر القاعدي إلى ما يعادل 4800 دج، ثم ينتقل سنة 1998 إلى ما يعادل 6000 دج أي بنسبة زيادة تقدر بـ 25% مقارنة بسنة 1997، ومما لا شك فيه أن هذه الزيادة في الأجور هي نتيجة حتمية للضغوطات الاجتماعية التي نتجت بفعل اتساع الهوة بين مستويات الأجور والأسعار، حيث زادت نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر بـ 13% في حين أن هذه النسبة كانت لا تتعدى 10% قبل تطبيق الإصلاحات الاقتصادية.¹

وتجدر الإشارة إلى أن زيادة الدخل في الجزائر خاصة المتعلقة منها بالأجور لم تكن متلائمة مع الزيادات في الاسعار، مما أدى إلى ثبات نسبي وأحيانا تراجع في القيمة الحقيقية للأجور، كما أن الزيادة المسجلة في الدخل لم تكن موحدة، حيث كانت أكثر سرعة بالنسبة للمستقلين مقارنة بالأجراء والمتقاعدين الذين انخفضت حصتهم من اجمالي دخل الأسر.

4- سياسة الإنفاق العام: اتجهت الجزائر عقب أزمة 1986 نحو الانفتاح الاقتصادي وتبني برنامجين مع صندوق النقد الدولي خلال سنتي 1989 و 1991 اللذان ينطويان على إجراء تعديلات في الاقتصاد الوطني، حيث تم تخفيض الانفاق الحكومي من 29,5% سنة 1989 الى 24,62% سنة 1990 و 24,6% سنة 1991، غير أن الحكومة عملت منذ بداية سنة 1992 على اتباع سياسة مالية توسعية بزيادة الانفاق الحكومي ودعمها للسلع الاستهلاكية الأساسية، أما ارتفاع النفقات سنة 1993 فيرجع الى ارتفاع الأجور والتحويلات الموجهة في إطار الشبكة الاجتماعية لحماية ذوي الدخل الضعيف.²

غير أن نسبة الانفاق الحكومي انخفضت إلى 28,19% سنة 1996 وهذا يعود بالدرجة الأولى الى توقيع اتفاقية الاستعداد الائتماني الأول عام 1993 وتطبيق مخطط التعديل الهيكلي، أين عملت الدولة الجزائرية على الاسترشاد بسياسة مالية ونقدية صارمة على مدى الفترة 1994-1996 مما أدى

¹: جزيرة معيزي، مرجع سابق، ص. 72-73.

²: أحمد سلامي، العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تطبيقية للفترة 1970-2013، أبحاث اقتصادية وإدارية، بسكرة، العدد 17، جوان 2015، ص. 55-56.

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر

إلى تراجع معدلات التضخم الذي انخفض من 5,7% سنة 1997 إلى 0,3% سنة 2000 مسجلا بذلك أدنى قيمة له.¹

وابتداء من سنة 2001 نجد أن الدولة اغتتمت فرصة الارتفاع المستمر في أسعار النفط وانتهجت استراتيجية جديدة لضمان الاستدامة المالية لميزانية الدولة، وبالتالي زيادة قدرة الحكومة على الانفاق العام وحقق الاقتصاد بدفعات مالية تشييطية للتأثير على أهداف الانتاج والتوظيف، ويظهر ذلك بالخصوص في تطور حجم الانفاق الحكومي الذي انتقلت قيمته من 624,6 مليار دج سنة 2001 إلى 2969,1 مليار دج سنة 2011، وكذلك الأجر كجزء من النفقات الجارية والتي انتقلت من 288,8 مليار دج سنة 2001 إلى 1757,7 مليار دج سنة 2011، كما انتقلت التحويلات الاجتماعية من 247,1 مليار دج سنة 2001 إلى 1712,4 مليار دج سنة 2011،² وبالتالي عادت معدلات التضخم للارتفاع بشكل مستمر إلى أن بلغت أقصاها بمعدل 8,89% سنة 2012 ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى التوسع في الانفاق الحكومي في إطار تطبيق البرنامج الانفاقي طويل المدى، وكنتيجة مباشرة للتوسع فيه لتفعيل حركة الاستثمارات ورفع الأجر.

وتجدر الإشارة إلى أن الدولة عملت على توجيه السياسة المالية بغرض زيادة الناتج المحلي الاجمالي وتخفيض معدلات البطالة دون أن تكون منشئة للتضخم المفرط، وفي هذا السياق قامت بخلق أداة جديدة تتمثل في صندوق ضبط الموارد الذي تم انشاؤه بمقتضى المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 والذي ينص على: "يفتح في كتابات الخزينة حساب خاص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد، يقيد في هذا الحساب من جانب الإيرادات فوائض القيم الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية، وكل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير

¹: بوهزة محمد، براج صباح، أثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2009، المؤتمر الدولي حول تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، سطيف، 11-12 مارس 2013، ص، 312.

²: محمد بلعدي، واقع التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في ظل تزايد عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2011، مجلة العلوم الانسانية، قسنطينة، العدد 37، جوان 2012، ص، 279-280.

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التخصو في الجزائر

الصندوق، أما من جانب النفقات فتشمل كل من ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي وتخفيض الدين العمومي".¹

وعليه فان صندوق ضبط الموارد يمثل أداة مالية رئيسية تستخدمها السلطات العمومية لدعم أهداف السياسة المالية، حيث يعمل على تسديد الالتزامات المتوقعة مثل الديون الخارجية، أو لتمويل عجز الموازنة عند تراجع إيرادات الجباية البترولية نتيجة انخفاض أسعار البترول عن السعر المرجعي لها. أما عند الارتفاع الايجابي للأسعار في سوق النفط، فإنه يتم استخدام موارده إما لتغطية عجز الموازنة أو لتحقيق أهداف أخرى غير محددة للسياسة المالية، وهو ما يدل على أهميته في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والقضاء على الاختلالات الداخلية والخارجية.²

¹: الجريدة الرسمية، عدد37، الصادرة بتاريخ 29 جوان 2000 المتضمنة قانون المالية التكميلي لسنة 2000.

² : AKLI Zakia, *l'essor de la gestion des revenus énergétiques à travers les fonds souverains : quel constat pour le Fonds de Régulation des Recettes des hydrocarbures de l'Algérie dans la gestion des revenus pétroliers de l'Etat ?*, Colloque sur Les politiques d'utilisation des ressources énergétiques : entre les exigences du développement national et la sécurité des besoins internationaux, Sétif, 7 et 8 avril, 2015. p. 16.

خلاصة:

إن التضخم الذي يعبر عن الارتفاع في المستوى العام للأسعار يتم قياسه في الجزائر من خلال التغير في مؤشر أسعار الاستهلاك، وقد تميز الاقتصاد الجزائري بتضخم مكبوت طيلة مرحلة الاقتصاد الموجه نتيجة تدخل الدولة لضبط جهاز الاسعار، تلاه فيما بعد تضخما ظاهرا بعد انتهاجها لاقتصاد السوق وتحرير الاسعار. وبذلك يمكن إرجاع هذه الظاهرة لأسباب عديدة تتلخص في اختلال التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي، كما أن هذا الاختلال ناتج عن عدة عوامل أهمها، ارتفاع معدلات الأجور دون ان تقابلها زيادة مماثلة في الانتاجية، بالإضافة الى التوسع في الاصدار النقدي سواء لتغطية النفقات الاستثمارية اللازمة لعملية التنمية أو لتسديد النفقات الاستهلاكية المترتبة عن ارتفاع عدد السكان وارتفاع الطلب الكلي، وكذلك ارتفاع تكلفة المواد المستوردة من السلع الانتاجية أو الاستهلاكية. ومن جهة أخرى فقد كان لارتفاع أسعار العديد من السلع الاستهلاكية الاساسية خاصة المتعلقة بالمواد الغذائية، النقل المواصلات، السكن والى الأخرى المختلفة... الخ، الاثر البالغ في ارتفاع المستوى العام للأسعار وزيادة تعميق حدة هذه الضغوط التضخمية.

وعليه فقد كان لارتفاع معدل التضخم اثره الواضح على الأداء الاقتصادي الوطني، باعتباره يمثل أحد ركائز التوازنات الاقتصادية الكلية ولارتباطه بمختلف المتغيرات الاقتصادية، كما اثر على المستوى المعيشي للأفراد، حيث استفادت فئات قليلة من هذا الارتفاع بينما تضررت فئات اخرى منه والتي تمثل الفئة الغالبة على المجتمع الجزائري، وللتخفيف من هذه الاثار تم العمل على توجيه أدوات مختلف السياسات الاقتصادية اللازمة وضمن حدود امكانياتها للتخفيف من حدة الضغوط التضخمية وامتصاص أثارها السلبية.

الفصل الرابع

محاولة قياسية لمدادات التخزين في

الجزائر

تمهيد

لقد أدى البحث في الأسباب المؤدية للتضخم قسطا وافرا من الدراسة والاهتمام لدى الكثير من المناقشات النظرية، مما ترتب عنه اختلاف النتائج ووجهات النظر بسبب التغير المستمر في العوامل المؤثرة فيه، كما عملت الدراسات القياسية على صياغة النظرية الاقتصادية في شكل معادلات من أجل شرح مختلف العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، بالإضافة إلى محاولة التنبؤ بسلوك الظواهر الاقتصادية في المستقبل، ومن هذه المتغيرات نجد التضخم، لذلك سيتم الاعتماد في هذا الفصل على هذه التقنية من أجل دراسة العلاقة بين التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية كخطوة أولية لمعرفة محددات التضخم في الجزائر، مما يسمح بإعطاء تقييم موضوعي للقوى المسببة لهذه الضغوط التضخمية.

وعليه سيتم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين، يخص الأول لمحاولة بناء نموذج قياسي لمحددات التضخم على مستوى المتغيرات الكلية للاقتصاد، في حين يتضمن المبحث الثاني هو الآخر نموذج قياسي للمحددات الجزئية للضغوط التضخمية.

الفصل الرابع: محاولة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر

المبحث الأول، محددات التضخم على المستوى الكلي:

يتم من خلال هذا المبحث تحديد أهم المتغيرات الكلية المفسرة للتضخم في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة. ولكن قبل ذلك سيتم التطرق لبعض المفاهيم المتعلقة بالسلاسل الزمنية وتقنية شعاع الانحدار الذاتي.

المطلب الأول، مفاهيم متعلقة بتقنية شعاع الانحدار الذاتي VAR: يعرف شعاع الانحدار الذاتي بأنه تعميم للمسارات AR في الحالة المتعددة، إذ يعرف على أنه نظام معادلات، حيث تكون كل متغيرة داخلية هي عبارة عن دالة خطية لقيمتها الماضية وللقيم الماضية لمتغيرات داخلية أخرى من نفس النظام، ومتغيرات خارجية تساعد على تحديد المتغيرات الداخلية وأطراف أخرى كالحدود الثابتة والعشوائية.

وللتعرف أكثر على الطريقة المتبعة في التقدير سيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى توضيح كيفية البحث في استقرارية السلاسل الزمنية ثم شرح تقنية نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR. أولاً: استقرارية السلاسل الزمنية: قبل تقدير النموذج يجب أولاً تحليل خصائص السلاسل الزمنية للتأكد من استقرارها ومعرفة درجة تكاملها.

1- اختبار الجذور الأحادية: وتستهمل لذلك عدة اختبارات أهمها اختبار ديكي فولر والذي يميز بين:¹

أ- اختبار ديكي فولر البسيط DF: عرف هذا الاختبار من طرف Dickey and Fuller سنة 1979، وهو يكشف عن استقرار السلسلة الزمنية من عدمه وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام سواء كانت تحديدية أو عشوائية.² ويتم ذلك من خلال اختبار فرضية العدم التالية:

$$\begin{cases} H_0 : |\phi| = 1 \\ H_1 : |\phi| < 1 \end{cases}$$

ويتم اختبار هذه الفرضية بتقدير النماذج الثلاثة التالية وباستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية:

$$X_t = \phi X_{t-1} + \mu_t \quad \text{- النموذج الأول: نموذج AR(1)}$$

$$X_t = \phi X_{t-1} + c + \mu_t \quad \text{- النموذج الثاني: نموذج AR(1) مع ثابت}$$

¹: Régis Bourbonnais, **économétrie**, 7^{ème} édition, Dunod, Paris, 2009, p. 233-234.

²: James Stock, Mark Watson, **principes d'économétrie**, 3^{ème} édition, France, 2012, p. 395.

الفصل الرابع: محاولة قياسية لمحددات التخصم في الجزائر

- النموذج الثاني: نموذج AR(1) مع مركبة الاتجاه العام $X_t = \phi X_{t-1} + b.t + c + \mu_t$

حيث تعني فرضية العدم ان كثير الحدود يحتوي على جذر أحادي والمتغير X_t

وتعني فرضية العدم ان كثير الحدود يحتوي على جذر أحادي والمتغير X_t له مسلك عشوائي وبالتالي النموذج غير مستقر، بينما تعني الفرضية البديلة أنه مستقر.

ب- اختبار ديكي فولر الصاعد ADF: في النماذج السابقة لديكي فولر تم افتراض ان ε_t ، تشويش أبيض، لكن في الواقع لا يوجد أي سبب يمنع من وجود ارتباط بين البواقي، ويسمى الاختبار الذي يأخذ بهذه الفرضية: اختبار ديكي فولر الموسع ADF، وهو يقوم على فرضية $|\phi| < 1$ في التقدير بطريقة المربعات الصغرى:

$$\Delta x_t = (\phi - 1) \cdot x_{t-1} + \sum_{j=2}^{\phi} \phi_j \cdot \Delta x_{t-j+1} + \mu \quad \text{- النموذج (4):}$$

$$\Delta x_t = b.t + (\phi - 1) \cdot x_{t-1} + \sum_{j=2}^{\phi} \phi_j \cdot \Delta x_{t-j+1} + \mu \quad \text{- النموذج (5):}$$

$$\Delta x_t = c + b.t + (\phi - 1) \cdot x_{t-1} + \sum_{j=2}^{\phi} \phi_j \cdot \Delta x_{t-j+1} + \mu \quad \text{- النموذج (6):}$$

ويجري اختبار ديكي فولر على ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى: تقدير النموذج (3) أو (6) واختبار معنوية معامل الاتجاه العام اعتمادا على جداول ديكي فولر، حسب الحالتين التاليتين:

- عدم معنوية الاتجاه العام (b) فننتقل لدراسة المرحلة الثانية.

- معنوية الاتجاه العام (b) فنختبر فرضية العدم $\phi = 1$ بمقارنة t المحسوبة مع قيمتها الجدولية أين يتم التمييز بين حالتين:

✓ قبول فرضية العدم فتكون السلسلة غير مستقرة من نوع DS.

✓ رفض فرضية العدم فتكون السلسلة غير مستقرة من النوع TS.

- المرحلة الثانية: في حالة عدم معنوية الاتجاه العام (b) في النموذج السابق، يتم تقدير النموذج (2) أو (5) وتختبر معنوية الحد الثابت c اعتمادا على جداول ديكي فولر حسب حالتين:

- في حالة عدم معنوية الحد الثابت (c) ننتقل لدراسة المرحلة الثالثة

الفصل الرابع: محاولة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر

- في حالة معنوية الحد الثابت (c) نختبر فرضية العدم $\emptyset = 1$ بمقارنة t المحسوبة مع قيمتها الجدولية أين يتم التمييز بين حالتين:

✓ قبول فرضية العدم وبالتالي تكون السلسلة غير مستقرة من النوع DS.

✓ رفض فرضية العدم وبالتالي تكون السلسلة مستقرة.

- المرحلة الثالثة: ويتم اللجوء لهذه المرحلة في حالة عدم معنوية الحد الثابت (c) في النموذج السابق، إذ يقدر النموذج (1) و(4) ثم تختبر فرضية العدم $\emptyset = 1$ بمقارنة t المحسوبة مع قيمتها الجدولية أين يتم التمييز بين حالتين:

✓ قبول فرضية العدم، أي السلسلة غير مستقرة وهي من النوع DS.

✓ رفض فرضية العدم أي ان السلسلة مستقرة.

2- التكامل المشترك: تعتبر السلسلتين X_t و Y_t متكاملتين بالتزامن اذا تحقق الشرطان التاليان:

1- ان تكونا متكاملتين من نفس الرتبة كل على حدى؛

2- التوفيق الخطي لهاتين السلسلتين يسمح بالحصول على سلسلة ذات رتبة فرق أقل، أي:

$$\begin{cases} X_t \rightarrow I(d) \\ Y_t \rightarrow I(d) \end{cases}$$

$$\text{مع } d \geq b \geq 0 \quad \alpha_1.X_t + \alpha_2.Y_t \rightarrow I(d-b)$$

حيث: $[\alpha_1, \alpha_2]$ يمثل شعاع التكامل المشترك.

ثانيا، نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR: وفي هذا السياق نستعرض المفاهيم التالية:

1- النموذج العام: تركز نمذجة شعاع الانحدار الذاتي على فرضية تقارب التطور الاقتصادي لوصف السلوك الديناميكي لشعاع يتكون من k متغيرة مرتبطة خطيا بالماضي ويمكن نمذجة الشعاع على الشكل الآتي:

$$X_t = (X_1, X_2, \dots, X_n)$$

ويمكن نمذجة الشعاع X على الشكل التالي:

الفصل الرابع: محاولة قياسية لمحددات الترخيم في الجزائر

$$X_t = A_0 + \sum_{i=1}^n \phi_i X_{t-i} + U_t$$

$$X_t = (X_{1t}, X_{2t}, \dots, X_{nt})' \quad \text{حيث:}$$

ويمكن كتابة النموذج على الشكل التالي:

$$\phi(L)X_t = \phi + U_t$$

$$\phi(L) = [I_k - \sum_{i=1}^n \phi_i L^i] \quad \text{مع أن:}$$

$$L^i X_t = X_{t-i} \quad \text{و } L \text{ هو معامل التأخير، حيث:}$$

2- المسار VAR(p): نموذج الانحدار الذاتي ذو الدرجة (P) يرمز له بـ VAR(p)، ويتكون من k متغيرة، ويكتب بالشكل المصفوفاتي التالي:³

$$X_t = A_0 + A_1 X_{t-1} + \dots + A_p X_{t-p} + U_t$$

حيث X_t شعاع بعده (k × 1) ويتكون من: $X_t = (X_{1t}, X_{2t}, \dots, X_{kt})'$

A_i : مصفوفة المعامل ذات بعد (k × k):

$$A_i = \begin{pmatrix} \alpha_{1i}^1 & \alpha_{1i}^2 & \alpha_{1i}^k \\ \alpha_{2i}^1 & \alpha_{2i}^2 & \alpha_{2i}^k \\ \alpha_{ki}^1 & \alpha_{ki}^2 & \alpha_{ki}^k \end{pmatrix}$$

A_0 : شعاع ذو البعد (k × 1): $A_0 = (\alpha_0^1, \alpha_0^2, \dots, \alpha_0^k)$

U_t : شعاع الضجيج الابيض ذو البعد (k × 1): $U_t = (U_{1t}, U_{2t}, \dots, U_{kt})'$

والشعاع U_t ، لا بد أن يحقق الفرضيات التالية:

$$i/E(U_t) = 0$$

$$ii/E(U_t U_t') = \Omega \mu$$

$$iii/E(U_t U_s) = 0, \forall t \neq s$$

حيث: $\Omega \mu$ مصفوفة التباينات المشتركة غير المعروفة وذات البعد (k × k)

وباستعمال معامل التأخير L يمكن كتابة النموذج على الشكل التالي:

$$X_t = A_0 + A_1 L X_t + \dots + A_p L^p X_t + U_t$$

$$[I_k - A_1 L - A_2 L^2 - \dots - A_p L^p] X_t = A_0 + U_t$$

$$\longrightarrow \phi(L)X_t = A_0 + U_t = I_k - A_1 L - A_2 L^2 - \dots - A_p L^p$$

³ : Régis Bourbonnais, économétrie, dunod, 6^{eme} édition, paris, 2005, p. 257.

حيث:

$$\emptyset(L) = I_k - A_1.L^1 - A_2.L^2 - \dots - A_p.L^p$$

3- تقدير مسار شعاع الانحدار الذاتي: توجد عدة طرق لتقدير نموذج VAR، اهمها طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، وطريقة التقدير بواسطة أعظم احتمال، اضافة الى كيفية تحديد درجة التأخير.

أ- درجة التأخير (p) لمسار شعاع الانحدار الذاتي: ⁴ لتحديد درجة التأخير للنموذج VAR، يتم الاعتماد في الغالب على معياري Akaike و Schwarz، حيث يتم استخدام درجة مجموعة من القيم التي يمكن أن تأخذها درجة التأخير من 0 الى h (أكبر درجة تأخير مقبول من طرف النظرية الاقتصادية ومن خلال المعطيات الموجودة، وتعطي قيمة المعيارين بالعلاقة:

$$Aic = \ln(|\sum \varepsilon|) + \frac{2.k^2.h}{n}$$

$$sc(h) = \ln(|\sum \varepsilon|) + \frac{k^2.h.\ln(n)}{n}$$

حيث: Aic هو معيار Akaike sc معيار Schwarz

k عدد متغيرات النموذج

n عدد المشاهدات

h درجة التأخر

ويتم اختيار التأخير h=p الذي يعطي أدنى قيمة للمعيارين Aic و Sc

ب- التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية: ⁵ تعتبر من أكثر الطرق تطبيقا كما أن نتائجها

غالبا ما تكون مقاربة للواقع، وتقدم على النحو التالي:

بالانطلاق من نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR(p):

$$X_t = A_0 + A_1.X_{t-1} + \dots + A_p.X_{t-p} + U_t$$

وباعتبار: $X = (X_1, X_2, \dots, X_t)'$ ذو البعد (k × T)

B = (A₀, A₁, ..., A_p) ذو البعد [k × (k.p + 1)]

⁴ : Gossé, Jean-Baptiste Guillaumin, Cyriac, L'apport de la représentation VAR de Christopher A. Sims à la science économique, L'Actualité économique, Vol 89, n 4, 2013, p. 309.

⁵ : Régis Bourbonnais, 2005, op cit, p. 259.

الفصل الرابع: محاولة قياسية لمحددات الترخيم في الجزائر

$$Z_t = \begin{pmatrix} X_t^1 \\ \vdots \\ X_{t-p+1} \end{pmatrix}$$

$Z = (Z_0, Z_1, \dots, Z_{T-1})$ ذو البعد $[(k.p+1) \times 1]$

$U = (U_1, \dots, U_T)$ ذو البعد $(k \times T)$

$x = \text{Vec}(X)$ ذو البعد $(k.T \times 1)$

$\beta = \text{Vec}(\beta)'$ ذو البعد $[(k^2.p + p) \times 1]$

$b = \text{Vec}(B)$ ذو البعد $[(k^2.p + k) \times 1]$

$\mu = \text{Vec}(U)$ ذو البعد $(kT \times 1)$

باستعمال هذه التعريفات في نموذج الانحدار الذاتي السابق نتحصل على: $X = B.Z + U$

بإدخال المعامل Vec يصبح النموذج اعلاه كما يلي:

$$\text{Vec}(X) = \text{Vec}(B.Z) + \text{Vec}(U)$$

وتقدير المربعات الصغرى يكون كالآتي:

$$x = (Z' \Theta I_k) \beta + \mu$$

وبما أن مصفوفة التباينات المشتركة لـ U هي:

$$E(UU') = \Omega_\mu \quad \text{مع} \quad \Omega_\mu = I_T \Theta \Omega_\mu$$

تقدير النموذج $\text{VAR}(p)$ يستلزم تقدير شعاع المعامل β بتصغير الكمية التالية:

$$f(\beta) = \mu' \cdot (I_T \Theta \Omega_\mu)^{-1} \cdot \mu = \mu' \cdot (I_T \Theta \Omega_\mu^{-1}) \cdot \mu$$

$$f(\beta) = (x - (Z' \Theta I_k) \beta)' \cdot (I_T \Theta \Omega_\mu^{-1}) \cdot (x - (Z' \Theta I_k) \beta)$$

$$f(\beta) = x' \cdot (I_T \Theta \Omega_\mu^{-1}) \cdot x + \beta' \cdot (ZZ' \Theta \Omega_\mu^{-1}) \cdot \beta - 2 \beta' \cdot (ZT \Theta \Omega_\mu^{-1}) \cdot x$$

وباشتقاق $f(\beta)$ بالنسبة الى β نجد:

$$\frac{\partial f(\beta)}{\partial \beta} = (2.ZZ' \Theta \Omega \mu^{-1}). \beta - 2.(Z \Theta \Omega^{-1}).x=0$$

فنحصل على مقدار β الذي يعطى بالعلاقة:

$$\beta^{\wedge} = [(Z.Z')^{-1}.Z \Theta I_k].X=0$$

ج- شروط استقرار النموذج VAR: يعتبر شرط السكون أساسا لدراسة وتحليل السلاسل الزمنية حتى يتم

التوصل لنتائج سليمة ومنطقية، كما تكون السلسلة الزمنية X_t ساكنة اذا تحققت الشروط التالية:⁶

$$i/E(X_t)=A_0, \forall t$$

$$ii/V(X_t) < \infty$$

$$iii/Cov(X_t, X_{t+h}) = E[(X_t - A_0)(X_{t+h} - A_0)] = \Gamma_h, \forall t$$

ويعتبر النموذج VAR(p) مستقرا، اذا كانت جذور كثير الحدود المعرف انطلاقا من المحدد:

$$\text{Det}(I_k - A_1Z - A_2Z^2 - \dots - A_pZ^p) = 0$$

المطلب الثاني، اختيار متغيرات النموذج ودراسة استقراريتها: يتطلب القيام باي دراسة قياسية لظاهرة

معينة اختيار المتغيرات المعبرة عنها من خلال ما أشارت اليه النظريات والعلاقات الاقتصادية، ثم اختبار استقرارية هذه المتغيرات قبل استعمالها في بناء النموذج.

أولا، إختيار متغيرات النموذج: تعتبر عملية اختيار المتغيرات المؤثرة في الظاهرة المدروسة جد هامة في تحديد جودة النموذج، وقد تم الانطلاق من النظرية الاقتصادية ومن واقع الاقتصاد الجزائري، بهدف تحديد المتغيرات المفسرة لظاهرة التضخم، حيث تم في البداية الاعتماد على مجموعة من المتغيرات الكلية التي تعتبر أساسية في توجيه الضغوط التضخمية والتي تتمثل في: الكتلة النقدية، سعر الصرف، الودادات، الانفاق العام، اسعار البترول، البطالة، سعر الفائدة، كتلة الأجور، الناتج المحلي الاجمالي ومستوى التشغيل. إلا أنه وبعد محاولات تضمنت استخدام صيغ مختلفة بإدراج العديد من هذه المتغيرات التفسيرية فقد تبين أن أفضل صيغة لتقدير النموذج الأساسي لمحددات التضخم في الجزائر والتي تمكن من الوصول إلى نتائج جيدة نوعا ما بالنسبة للتفسير الاحصائي والتفسير الاقتصادي معا، هي التي تتضمن المتغيرات التالية:

⁶ : Régis Bourbonnais, 7^{eme} édition, op cit, p. 259.

الفصل الرابع: محاولة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر

IPC: الرقم القياسي لأسعار المستهلك باعتباره مقياسا لمعدل التضخم؛

IMP: الواردات؛

TCH: سعر الصرف؛

DEP: الانفاق العام؛

SLR: كتلة الأجور؛

TCHM: معدل البطالة؛

TR: سعر الفائدة.

وسنحاول تطبيق الاختبار الاحصائي على متغيرات الدراسة خلال الفترة 1980-2014، حيث تم اختيار هذه الفترة بناء على معطيات إحصائية تمثلت في ظهور الاتجاه العام في سلسلة الرقم القياسي لاسعار المستهلك وعدم امكانية التخلص منها الا بتمديد عدد مشاهدات السلسلة، بالإضافة إلى اعتبارات اقتصادية تتمثل في الكشف عن محددات التضخم في كل من مرحلة الاقتصاد الموجه ومرحلة اقتصاد السوق. ومن أجل التخلص من مشاكل عدم التجانس للمتغيرات وتسهيل تطبيق مختلف الاختبارات الاحصائية سنقوم بإدخال اللوغاريتم على السلاسل الأصلية، وبالتالي فإن تقدير النموذج الاساسي لمحددات التضخم في الجزائر يأخذ الشكل التالي:

$$lipc = f(limp, ltch, ldep, lslr, ltchm, ltr).$$

ثانيا، دراسة استقرارية السلاسل الزمنية: قبل التعرض لدراسة أي نموذج قياسي، أو أي علاقة في المدى القصير أو في المدى الطويل، فإنه من الضروري دراسة مدى استقرارية هذه المتغيرات، ذلك أن إدخال السلاسل الزمنية مباشرة في النموذج قد يترتب عنه ظهور نتائج مضللة كارتفاع معامل التحديد دون وجود علاقة حقيقية بين المتغيرات، أي وجود انحدار زائف بينها، لذلك يفترض التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات كل على حدا.

ومن بين أهم الاختبارات المستعملة للكشف عن الاستقرارية نجد التحليل البياني والعرض البياني لدالة الارتباط الذاتي اللذان يعطيان صورة أولية عن طبيعة السلسلة، كما نجد اختبار جذر الوحدة الذي

الفصل الرابع: محاولة قياسية لمحددات الترخيم في الجزائر

يكشف عن استقرار السلسلة من عدمه، وكذا نوعية السلسلة باستخدام مجموعة من الاختبارات أهمها اختبار ديكي فولر وديكي فولر الموسع،⁷ وكذلك اختبار فيليب بيرون.

1- دراسة استقرار السلسلة الزمنية المتعلقة بالرقم القياسي لاسعار المستهلك **lipc**: يتم الاعتماد على اختبار جذر الوحدة لمعرفة ما اذا كانت السلسلة مستقرة أم لا، ولتحديد درجة التكامل وذلك باستخدام اختبار ديكي فولر وانطلاقاً من برنامج Eviews 9، ويبين الجدول الموالي نتائج اختبار جذر الوحدة كالتالي:

الجدول رقم (16): يوضح نتائج اختبار ADF للسلاسل LIPC، DLIPC، DDLIPC

النموذج	سلسلة lipc	سلسلة dlipc	سلسلة ddlipc
النموذج السادس	مركبة الاتجاه العام b t-statistic	0,003 1,39	0,000- 0,58-
	الثابت c t-statistic	0,12 2,10	0,008 0,48
	الجذر الأحادي	1,74-	1,86-
النموذج الخامس	الثابت c t-statistic	0,06 1,59	0,000- 0,07-
	الجذر الأحادي	1,34-	1,68-
النموذج الرابع	الجذر الأحادي	0,53	1,4- 5,18-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews9

انطلاقاً من الجدول (16) نجد أن قيمة t ستودنت لمركبة الاتجاه العام أصغر من القيمة النظرية عند المعنوية $\alpha = 5\%$ أي احتمال مركبة الاتجاه العام $0,17 < 0,05$ ، وبالتالي نقبل فرضية عدم وجود مركبة الاتجاه العام. وفيما يخص اختبار وجود الثابت فإننا نجد أن قيمة t ستودنت أقل من القيمة النظرية عند المعنوية $\alpha = 5\%$ وعليه نقبل فرضية عدم ونرفض وجود الثابت. وبالنسبة للجذر الأحادي فإن t المحسوبة أكبر من t الجدولية مما يعني بأن السلسلة غير مستقرة.

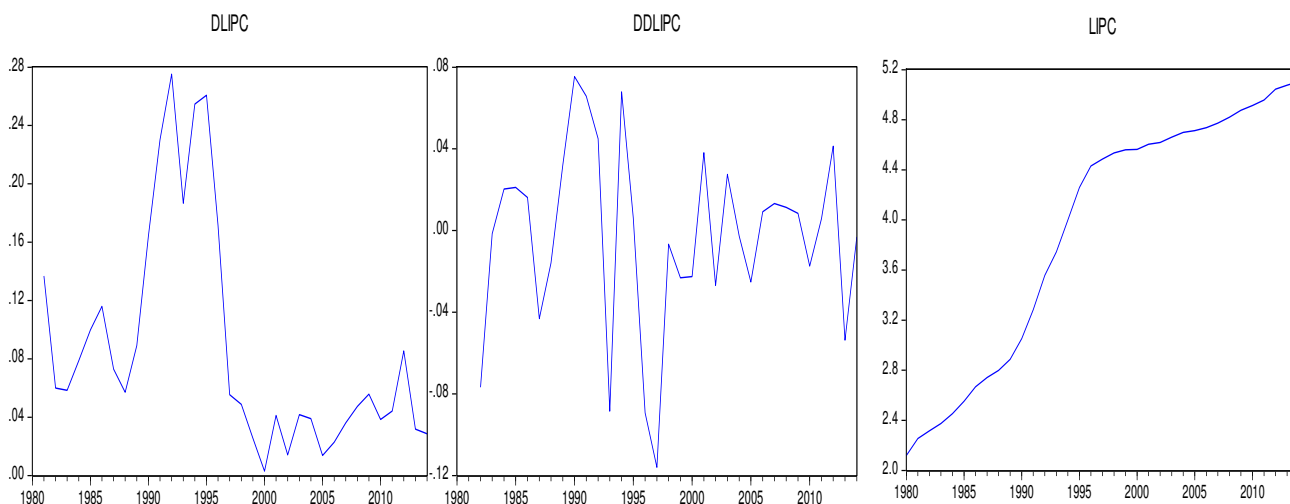
بالنسبة للسلسلة dlipc فان احتمال مركبة الاتجاه العام $0,4 < 0,05$ ومن ثم نقبل فرضية عدم وجود مركبة الاتجاه العام، ونفس الشيء بالنسبة لاختبار وجود الثابت، أما بالنسبة للجذر الأحادي فنجد أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية مما يعني أن السلسلة dlipc غير مستقرة.

⁷: انظر الملحق رقم (3)

الفصل الرابع: محاولة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر

بالنسبة للسلسلة ddlipc نجد أن قيمة t ستودنت لمركبة الاتجاه العام أقل من القيمة النظرية عند المعنوية $\alpha = 5\%$ ، أي احتمال مركبة الاتجاه العام $0,05 < 0,5$ وبالتالي نرفض وجود مركبة الاتجاه العام. وفيما يخص اختبار وجود الثابت فإن قيمة t ستودنت لهذا الأخير أقل من القيمة النظرية عند المعنوية $\alpha = 5\%$ مما يعني عدم وجود الثابت، وبالنسبة للجذر الأحادي فمقارنة t المحسوبة بالجدولية عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ نجد أن $t_{cal} < t_{tab}$ (في النماذج الثلاث) مما يشير إلى أن السلسلة ddlipc مستقرة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (35): يوضح التمثيل البياني للسلاسل DLIPC، DDLIPC، LIPC



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews9

الفصل الرابع: محاولة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر

2- دراسة استقرارية السلسلة الزمنية المتعلقة بالواردات: توضح نتائج اختبار ديكي فولر في الجدول الموالي:

الجدول رقم (17): يوضح نتائج اختبار ADF على السلاسل RLIMP، LIMP

النموذج	سلسلة limp	سلسلة rlimp
النموذج السادس	مركبة الاتجاه العام b t-statistic	0,05 3,5
	الثابت c t-statistic	0,04- 0,79-
	الجزر الأحادي	3,58-
النموذج الخامس	الثابت c t-statistic	-0,008 -0,37
	الجزر الأحادي	0,18-
	الجزر الأحادي	2,1
النموذج الرابع	الجزر الأحادي	-3,6

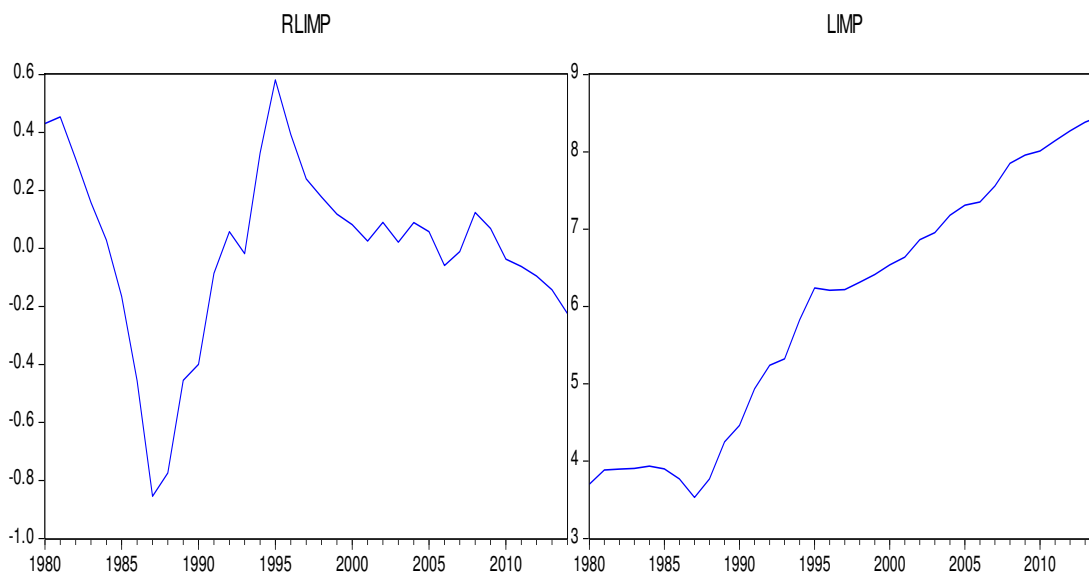
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews9

انطلاقاً من الجدول (17) نجد ان قيمة t ستودنت لمركبة الاتجاه العام اكبر من القيمة النظرية عند المعنوية $\alpha = 5\%$ أي أن احتمال مركبة الاتجاه العام $0,001 < 0,05$ ، وبالتالي نرفض فرضية عدم وجود مركبة الاتجاه العام. كما أن معلمة جذر الوحدة معنوية لان قيمة p.value أقل من 5% مما يدل على أن السلسلة من نوع TS.

وعليه يتوجب علينا إزالة الاتجاه العام كما هو موضح في الملحق (3)، والنتائج الموضحة في الجدول رقم (17) لاختبار استقرارية السلسلة rlimp تبين أن قيمة t ستودنت لمركبة الاتجاه العام أقل من القيمة النظرية عند المعنوية $\alpha = 5\%$ أي احتمال مركبة الاتجاه العام $0,05 < 0,4$ مما يعني عدم وجود مركبة الاتجاه العام، وفيما يخص اختبار وجود الثابت فإن قيمة t ستودنت أقل من القيمة النظرية عند المعنوية $\alpha = 5\%$ وعليه نقبل فرضية عدم ونرفض وجود الثابت، وبالنسبة للجزر الأحادي فمقارنة t المحسوبة بالجدولية عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ يبين أن $t_{cal} < t_{tab}$ مما يشير إلى أن السلسلة rlimp مستقرة. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الفصل الرابع: محاولة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر

الشكل رقم (36): يوضح التمثيل البياني للسلاسل RLIMP، LIMP.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews9

3- دراسة استقرارية السلسلة الزمنية المتعلقة بسعر الصرف: يمكن تلخيص نتائج اختبار ديكي فولر

للسلسلة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (18): يوضح نتائج اختبار ADF على السلاسل DLTCH، LTCH

سلسلة DLTCH	سلسلة LTCH		النموذج
-0,003 -1,23	-0,003 -0,57	مركبة الاتجاه العام b t-statistic	النموذج السادس
0,11 1,92	0,18 2,03	الثابت c t-statistic	
-3,86	-0,15	الجزر الأحادي	
0,05 1,75	0,21 2,8	الثابت c t-statistic	النموذج الخامس
-3,62	1,72-	الجزر الأحادي	
-3,07	1,09	الجزر الأحادي	النموذج الرابع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews9

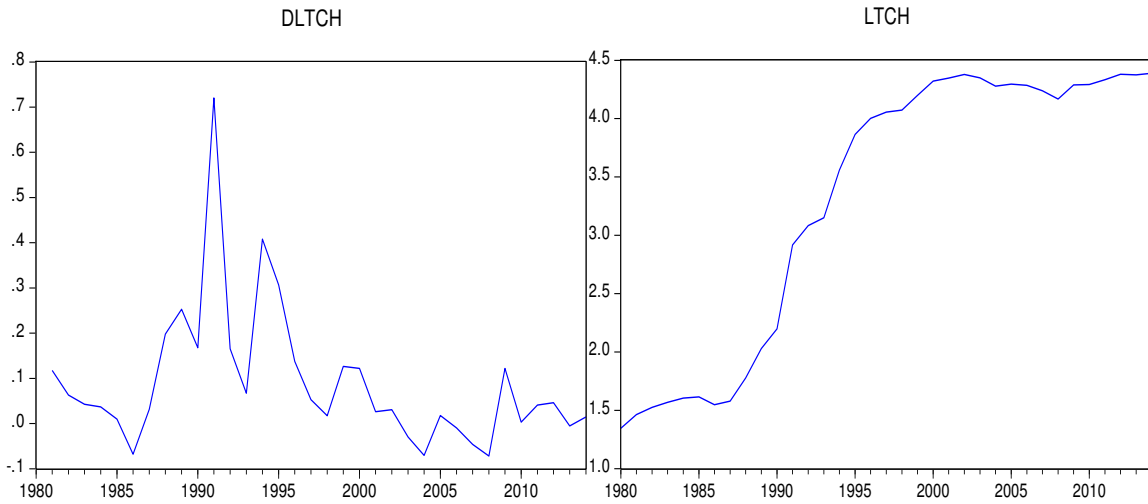
من خلال الجدول رقم (18) نجد أن قيمة t ستودنت لمركبة الاتجاه العام أصغر من القيمة النظرية عند المعنوية $\alpha = 5\%$ أي احتمال مركبة الاتجاه العام $0,05 < 0,57$ ، وبالتالي نقبل فرضية عدم وجود

الفصل الرابع: محاولة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر

مركبة الاتجاه العام. وفيما يخص اختبار وجود الثابت فنجد أن قيمة t ستودنت أكبر من القيمة النظرية عند المعنوية $\alpha = 5\%$ وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل وجود الثابت أي أن السلسلة من نوع DS. وبالنسبة للجذر الأحادي فإن t المحسوبة أكبر من t الجدولية مما يعني بأن السلسلة غير مستقرة.

بالنسبة للسلسلة DLTCH فإن احتمال مركبة الاتجاه العام $0,2 > 0,05$ مما يعني رفض فرضية وجود مركبة الاتجاه العام، ونفس الشيء بالنسبة لاختبار وجود الثابت، أما بالنسبة للجذر الأحادي فنجد أن قيمة t المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية في النماذج الثلاث مما يعني أن السلسلة DLTCH مستقرة، ويوضح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (37): يوضح التمثيل البياني للسلاسل LTCH، DLTCH.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews9

الفصل الرابع: محاولة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر

4- دراسة استقرارية السلسلة المتعلقة بالانفاق العام: بعد إجراء اختبار جذر الوحدة للسلسلة، تم جمع النتائج في الجدول الموالي:

الجدول رقم (19): يوضح نتائج اختبار ADF على السلاسل LDEP ، DLDEP

النموذج	سلسلة LDEP	سلسلة DLDEP
النموذج السادس	0,04 2,39	-0,000 -3,35
	الثابت c t-statistic	
	مركبة الاتجاه العام b t-statistic	
النموذج الخامس	1,21 2,74	0,13 2,07
	الثابت c t-statistic	
	الجذر الأحادي	-4,52
النموذج الرابع	0,24 2,31	0,11 3,16
	الثابت c t-statistic	
	الجذر الأحادي	-4,5
	5,19	-2,9

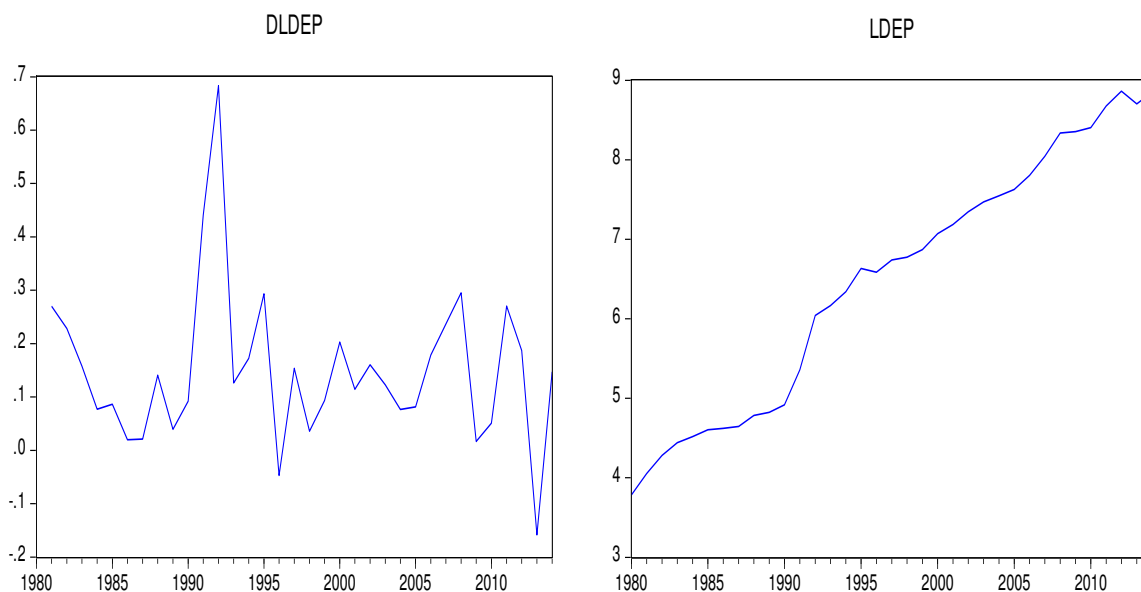
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews9

انطلاقاً مما سبق نجد أن قيمة t ستودنت لمركبة الاتجاه العام أكبر من القيمة الجدولية عند المعنوية $\alpha = 5\%$ أي احتمال مركبة الاتجاه العام $0,05 < 0,02$ ، وبالتالي نقبل فرضية وجود مركبة الاتجاه العام، إلا أن معلمة جذر الوحدة غير معنوية مما يدل على أن السلسلة غير مستقرة من نوع DS.

وعليه ننتقل لدراسة الفرق الأول للسلسلة حيث تبين أن قيمة t ستودنت لمركبة الاتجاه العام أقل من القيمة الجدولية عند المعنوية $\alpha = 5\%$ أي احتمال مركبة الاتجاه العام $0,05 < 0,7$ ، وبالتالي نرفض فرضية وجود مركبة الاتجاه العام، وفيما يخص الحد الثابت فقد تبين أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند المعنوية $\alpha = 5\%$ ، مما يعني قبول فرضية وجود الحد الثابت، وبالنسبة للجذر الأحادي فمقارنة t المحسوبة بالجدولية عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ نجد ان $t_{cal} < t_{tab}$ بالنسبة للنماذج الثلاث مما يدل على أن السلسلة DLDEP مستقرة، وهو ما يوضح من خلال الشكل الموالي:

الفصل الرابع: محاولة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر

الشكل رقم (38): يوضح التمثيل البياني للسلاسل DLDEP، LDEP.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews9

5- استقرار السلسلة المتعلقة بكتلة الأجور: بعد إجراء اختبار جذر الوحدة للسلسلة، تم جمع النتائج في الجدول الموالي:

الجدول رقم (20): يوضح نتائج اختبار ADF على السلاسل DLSLR، LSLR

النموذج	سلسلة LSLR	سلسلة DLSLR
النموذج السادس	0,02 2,32	-0,000 -0,44
	مركبة الاتجاه العام b t-statistic	
	الثابت c t-statistic	0,07 2,13
	-2,39	-3,03
النموذج الخامس	0,1 1,62	0,06 2,56
	الثابت c t-statistic	
	-0,7	-3,05
النموذج الرابع	2,03	-1,54
	الجزر الأحادي	

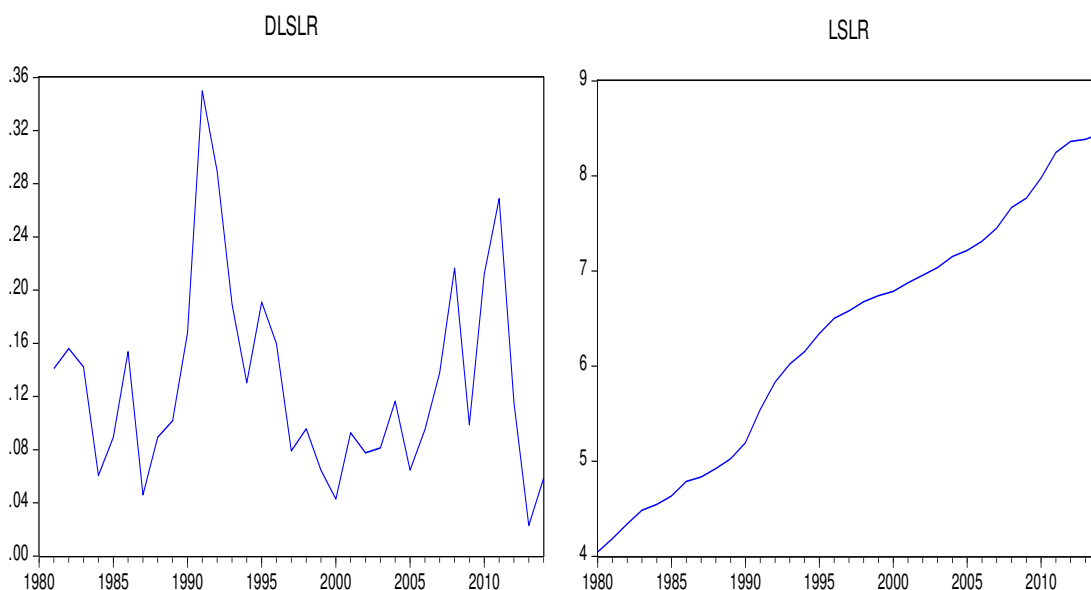
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews9

الفصل الرابع: محاولة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر

انطلاقاً من الجدول (20) نجد أن قيمة t ستودنت لمركبة الاتجاه العام أكبر من القيمة الجدولية عند المعنوية $\alpha = 5\%$ أي احتمال مركبة الاتجاه العام $0,02 < 0,05$ ، وبالتالي نقبل فرضية وجود مركبة الاتجاه العام، غير أن السلسلة غير مستقرة وبالتالي فهي من نوع DS . وبالنسبة لفرضية وجود الثابت في السلسلة $LSLR$ فيتضح أن t ستودنت لهذا الأخير أقل من القيمة الجدولية عند المعنوية $\alpha = 5\%$ ، وعليه نقبل فرضية العدم ونرفض وجود الحد الثابت في السلسلة. وفيما يخص الجذر الأحادي فان مقارنة قيمة t المحسوبة بقيمتها الجدولية عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ تبين أن $t_{cal} > t_{tab}$ بالنسبة للنماذج الثلاث مما يدل على أن السلسلة $LSLR$ غير مستقرة.

وعليه ننتقل لدراسة الفرق الأول للسلسلة، حيث تبين أن قيمة t ستودنت لمركبة الاتجاه العام أقل من القيمة الجدولية عند المعنوية $\alpha = 5\%$ أي احتمال مركبة الاتجاه العام $0,05 < 0,6$ ، وبالتالي نرفض فرضية وجود مركبة الاتجاه العام، وفيما يخص الحد الثابت فقد تبين أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند المعنوية $\alpha = 5\%$ ، مما يعني قبول فرضية وجود الحد الثابت، كما تبين رفض فرضية العدم المتعلقة بالجذر الأحادي حيث اتضح أن قيمة t المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية، مما يدل على أن السلسلة $DLSLR$ مستقرة. ويمكن توضيح ذلك من الشكل الموالي:

الشكل رقم (39): يوضح التمثيل البياني للسلاسل $LSLR$ ، $DLSLR$.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews9

الفصل الرابع: محاولة قياسية لمحددات الترخيم في الجزائر

6- دراسة استقرارية السلسلة المتعلقة بالبطالة: انطلاقا من نتائج اختبار ديكي فولر للسلسلة، يمكن تلخيص النتائج المتحصل عليها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (21): يوضح نتائج اختبار ADF على السلاسل LTCHM، DLTCHM

النموذج	سلسلة LTCHM	سلسلة DLTCHM
النموذج السادس	مركبة الاتجاه العام b t-statistic	-0,004 -1,54
	الثابت c t-statistic	0,05 0,81
	الجزر الأحادي	-4,8
النموذج الخامس	الثابت c t-statistic	-0,005 -0,18
	الجزر الأحادي	-4,7
النموذج الرابع	الجزر الأحادي	-4,7

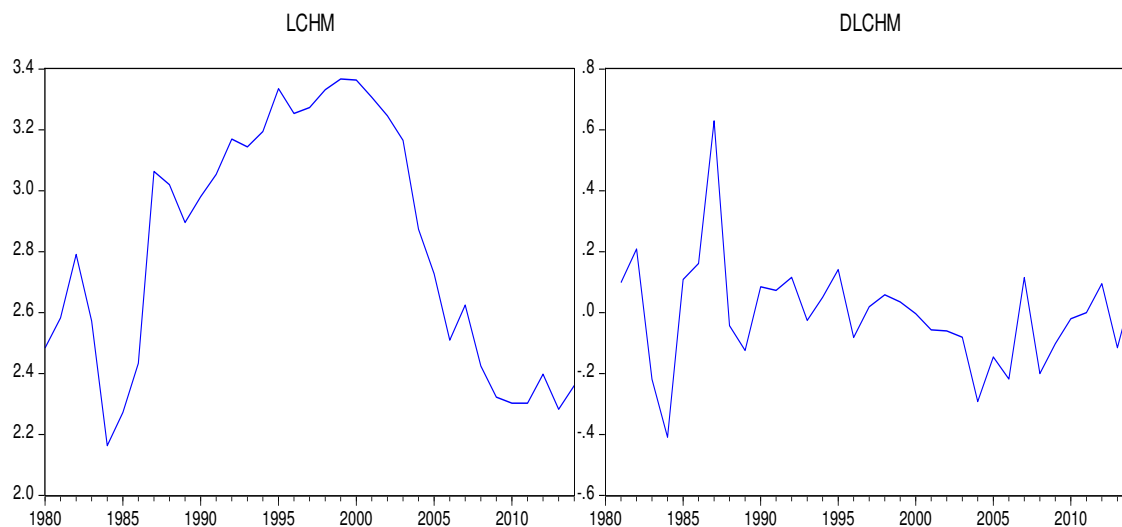
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews9

انطلاقا من الجدول (21) نجد ان قيمة t ستودنت لمركبة الاتجاه العام أقل من القيمة الجدولية عند المعنوية $\alpha = 5\%$ أي احتمال مركبة الاتجاه العام $0,13 < 0,05$ ، وبالتالي نرفض فرضية وجود مركبة الاتجاه العام. وبالنسبة لفرضية وجود الثابت في السلسلة LSLR فيتضح أن قيمة t ستودنت لهذا الأخير أقل من القيمة الجدولية عند المعنوية $\alpha = 5\%$ ، وعليه نقبل فرضية العدم ونرفض وجود الحد الثابت في السلسلة. أما بالنسبة للجزر الأحادي فمقارنة t المحسوبة بالجدولية عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ تبين أن $t_{cal} > t_{tab}$ بالنسبة للنماذج الثلاث مما يدل على أن السلسلة LTCHM غير مستقرة.

بالنسبة للسلسلة DLTCHM فنجد أن احتمال مركبة الاتجاه العام $0,3 < 0,05$ وبالتالي نقبل فرضية العدم ونرفض وجود الاتجاه العام، وفيما يخص اختبار وجود الثابت فإن قيمة t ستودنت له أقل من القيمة الجدولية عند المعنوية $\alpha = 5\%$ ، وعليه نقبل فرضية العدم ونرفض وجود الحد الثابت. أما بالنسبة للجزر الأحادي فقد تبين أن $t_{cal} < t_{tab}$ بالنسبة للنماذج الثلاث مما يدل على أن السلسلة DLTCHM مستقرة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الفصل الرابع: محاولة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر

الشكل رقم (40): يوضح التمثيل البياني للسلاسل LCHM، DLCHM.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews9

7- دراسة استقرارية السلسلة المتعلقة بأسعار الفائدة: سوف يتم اتباع نفس الخطوات السابقة المتعلقة باختبار جذر الوحدة لديكي فولر في السلسلة، والذي بين عدم معنوية كل من الاتجاه العام والحد الثابت، بالإضافة الى النتائج التالية:

الجدول رقم (22): يوضح نتائج اختبار ADF على السلاسل LTR، DLTR

سلسلة DLTR	سلسلة LTR	النموذج
-0,005 -1,2	-0,008 -2,02	مركبة الاتجاه العام b t-statistic
0,08 0,9	0,22 1,7	الثابت c t-statistic
-4,22	-1,22	الجذر الأحادي
-0,01 -0,2	0,06 0,78	الثابت c t-statistic
-3,9	-0,99	الجذر الأحادي
-4,04	-0,5	الجذر الأحادي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews9

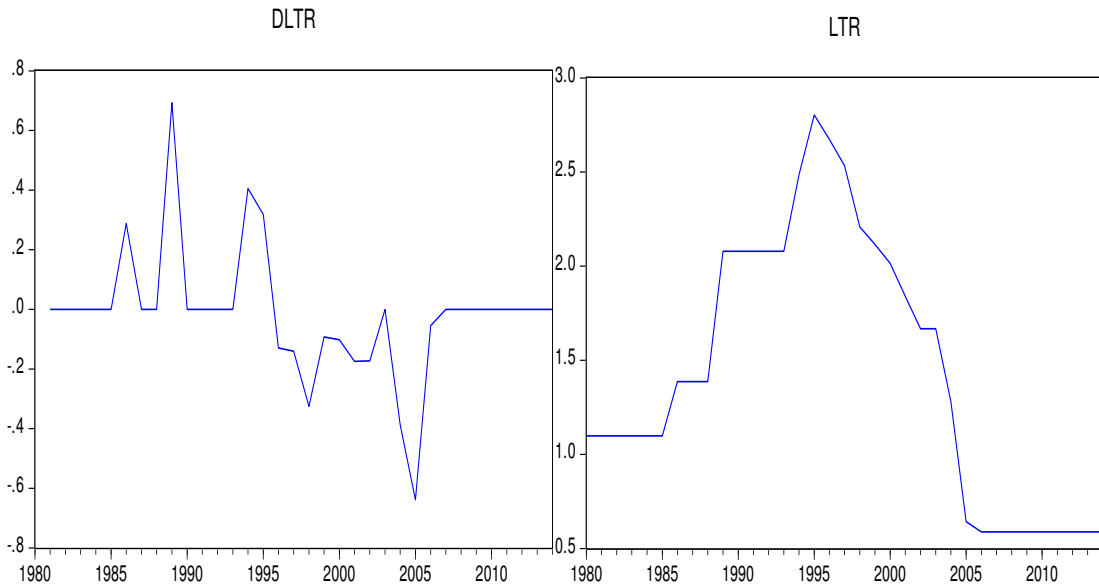
يتضح من خلال الجدول (22) أن ان قيمة t ستودنت لمركبة الاتجاه العام اقل من القيمة الجدولية عند المعنوية $\alpha = 5\%$ أي أن احتمال مركبة الاتجاه العام $0,05 < 0,051$ ، وبالتالي نرفض فرضية وجود

الفصل الرابع: محاولة قياسية لمحددات الترخيم في الجزائر

مركبة الاتجاه العام. وهو الحال بالنسبة لفرضية وجود الحد الثابت، إذ يتضح أن t ستودنت لهذا الأخير أقل من القيمة الجدولية عند المعنوية $\alpha = 5\%$ ، وعليه نقبل فرضية العدم ونرفض وجود الحد الثابت في السلسلة. أما بالنسبة للجذر الاحادي فان مقارنة قيمة t المحسوبة بقيمتها الجدولية عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ تبين أن $t_{cal} > t_{tab}$ بالنسبة للنماذج الثلاث مما يدل على ان السلسلة LTR غير مستقرة.

بالنسبة للسلسلة DLTR فنجد أن احتمال مركبة الاتجاه العام $0,05 < 0,2$ وبالتالي نقبل فرضية العدم ونرفض وجود الاتجاه العام، وفيما يخص اختبار وجود الثابت فان قيمة t ستودنت له أقل من القيمة الجدولية عند المعنوية $\alpha = 5\%$ ، وعليه نقبل فرضية العدم ونرفض وجود الحد الثابت. أما بالنسبة للجذر الأحادي فقد تبين أن $t_{cal} < t_{tab}$ بالنسبة للنماذج الثلاث مما يدل على أن السلسلة DLTR مستقرة. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (41): يوضح التمثيل البياني للسلاسل LTR، DLTR.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews9

نستخلص مما سبق أن:

- السلسلة DDLIPC مستقرة ومنه فان السلسلة LIPC متكاملة من الدرجة الثانية، أي $LIPC \leftarrow I(2)$

- السلسلة DLIMP مستقرة ومنه فان السلسلة LIMP متكاملة من الدرجة الاولى، أي $LIMP \leftarrow I(1)$

الفصل الرابع: محاولة قياسية لمحددات التخلف في الجزائر

- السلسلة DLCTH مستقرة ومنه فان السلسلة LCTH متكاملة من الدرجة الاولى، أي $I(1) \leftarrow LCTH$
- السلسلة DLDEP مستقرة ومنه فان السلسلة LDEP متكاملة من الدرجة الاولى، أي $I(1) \leftarrow LDEP$
- السلسلة DLSLR مستقرة ومنه فان السلسلة LSLR متكاملة من الدرجة الاولى، أي $I(1) \leftarrow LSLR$
- السلسلة DLTCHM مستقرة ومنه فان السلسلة LTCHM متكاملة من الدرجة الاولى، أي $I(1) \leftarrow LTCHM$
- السلسلة DLTR مستقرة ومنه فان السلسلة LTR متكاملة من الدرجة الاولى، أي $I(1) \leftarrow LTR$

ثالثاً، اختبار التكامل المشترك: من خلال دراسة استقرارية السلاسل الزمنية، يتضح أن جميع السلاسل متكاملة من نفس الدرجة حيث تستقر عند الفرق الأول أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى، في حين نجد أن سلسلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك متكاملة من الدرجة الثانية. وقد رأينا أنه من بين شروط وجود تكامل مشترك بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر، أن تكون من نفس درجة التكامل، ما يعني عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في هذه الحالة، وبالتالي عدم وجود نموذج تصحيح الخطأ، وعليه سيتم تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي مباشرة دون اجراء اختبار التكامل المشترك.

المطلب الثالث، تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR: الخطوة الأولى لتقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي هي تحديد عدد تأخراته، وذلك بالاعتماد على المعايير المختلفة المعروفة خاصة (SC) Schwarz و Akaike (AIC)، لاختيار درجات التأخير المثلى للنموذج.

أولاً، اختيار درجة التأخر المثلى: يتم تحديد درجة تأخير المسار VAR بالاعتماد على مجموعة من المعايير المعروفة كمعيار HQ، FPE، LR، إلا أنه يتم الاعتماد في الغالب على معياري AIC و SC، حيث يتم الاختيار وفق أدنى قيمة إحصائية لهذه المعايير والتي تقابل درجة التأخير المقبولة، وهو ما يلخصه الجدول الموالي:

الفصل الرابع: محاولة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر

الجدول رقم (23): يوضح درجة تأخير المسار VAR

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: DDLIPC RLIMP DLTCH DLDEP DLSLR DLTCHM
DLTR

Exogenous variables: C

Date: 01/25/17 Time: 21:19

Sample: 1980 2014

Included observations: 30

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	145.0629	NA	2.37e-13	-9.204192	-8.877246	-9.099600
1	221.3780	111.9288	4.21e-14	-11.02520	-8.409629	-10.18845
2	288.0820	66.70404	2.35e-14	-12.20547	-7.301276	-10.63657
3	512.4428	119.6591*	1.68e-18*	-23.89619*	-16.70337*	-21.59514*

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews9

من خلال الجدول رقم (23) يتضح أن درجة التأخير المثلى للنموذج هي 3، باعتبار أن أغلب

المعايير دلت على ذلك، أي أن أقل قيمة كانت في الدرجة 3، ومنه يكون $P=3$.

ثانياً، تقدير النموذج: يمكن تقدير العلاقة الحقيقية بين السلاسل الزمنية باستعمال طريقة المربعات

الصغرى العادية في تقدير نموذج VAR، ويتم ذلك من خلال دراسة كل معادلة على حدا كالتالي:⁸

1. معادلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك:

$$\begin{aligned} \text{DDLIPC} = & -0.303*\text{DDLIPC}(-1) - 0.111*\text{DDLIPC}(-2) - 0.146*\text{DDLIPC}(-3) - \\ & 0.078*\text{RLIMP}(-1) + 0.057*\text{RLIMP}(-2) - 0.130*\text{RLIMP}(-3) + 0.018*\text{DLTCH}(-1) - \\ & 0.261*\text{DLTCH}(-2) + 0.143*\text{DLTCH}(-3) + 0.292*\text{DLDEP}(-1) - 0.08*\text{DLDEP}(-2) - \\ & 0.04*\text{DLDEP}(-3) - 0.017*\text{DLSLR}(-1) - 0.341*\text{DLSLR}(-2) + 0.421*\text{DLSLR}(-3) - \\ & 0.064*\text{DLTCHM}(-1) - 0.119*\text{DLTCHM}(-2) + 0.049*\text{DLTCHM}(-3) + 0.021*\text{DLTR}(-1) \\ & + 0.019*\text{DLTR}(-2) - 0.035*\text{DLTR}(-3) - 0.029 \end{aligned}$$

$$R^2=0,8971$$

$$R^2 \text{ Adj}=0,6272$$

$$F_c=3,32$$

⁸: انظر الملحق رقم (4)

الفصل الرابع: محاولة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر

تشير المعادلة أعلاه إلى الرقم القياسي لأسعار المستهلك بدلالة قيمه السابقة والقيم المؤخرة لكل من: الواردات، سعر الصرف، النفقات العامة، الاجور، البطالة وسعر الفائدة، ويمكن ان نستنتج من ذلك ما يلي:

- معامل التحديد $R^2 = 0,8971$ مما يعني ان 89,71% من التغيرات في الرقم القياسي لأسعار المستهلك مفسرة بقيمه المؤخرة والقيم السابقة للمتغيرات المدرجة في النموذج، أما النسبة الباقية فيرجع تفسيرها الى عوامل اخرى لم يتم التطرق اليها.

- عدم معنوية المعلمات المكونة لنموذج الانحدار الذاتي لان قيمة t المحسوبة اقل من قيمتها الجدولية باستثناء معلمة كل من: DLDEP ، DLTCH، RLIMP و DLCHM التي تبين من خلال اختبار TEST WALD أنها معنوية.

- معنوية المعلمات مجتمعة اي ان المعنوية الكلية للنموذج مقبولة، لان قيمة احصائية فيشر المحسوبة اكبر من قيمتها الجدولية عند 5%، حيث تبين أن قيمة $F\text{-statistic} \downarrow P\text{.value}$ تقدر بـ 0,042 ، وبالتالي فان المعادلة المفسرة للرقم القياسي لأسعار المستهلك مقبولة احصائيا.

التفسير الاقتصادي:

- يرتبط الرقم القياسي لأسعار المستهلك في السنة t ارتباطا عكسيا مع قيمته في السنة (t-1) و (t-2) و (t-3) حيث قدرت مرونته بـ -0.303 ، 0.111 و -0.146 - على التوالي، أي أن ارتفاع هذا الرقم بنسبة 1% في السنة الحالية سيترتب عنه انخفاض يقدر بـ 0.303، 0.111 و 0.146 خلال السنوات المقبلة على التوالي، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن السياسات المتخذة للتقليل من حدة التضخم المستمر خلال 3 سنوات ستظهر نتائجها في السنة الرابعة.

- يرتبط الرقم القياسي لأسعار المستهلك طرديا مع الواردات خلال الفترة (t-2)، بمرونة قدرها 0.057 وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث أن ارتفاع الواردات يؤدي إلى نقل التضخم المستورد إلى التضخم المحلي من خلال السلع الاجنبية. كما يرتبط عكسيا مع معدل التضخم في الفترة (t-1) و (t-3) بمرونة قدرها 0.078 و 0.130 ويمكن تفسير ذلك بأن الزيادة في الواردات راجع إلى زيادة الطلب على السلع الانتاجية والاستثمارية مما يؤدي إلى زيادة الانتاج الوطني أو الناتج المحلي الاجمالي الذي يخفف من حدة التضخم.

الفصل الرابع: محاولة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر

- علاقة طردية بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك والانفاق العام خلال الفترة (t-1) بمرونة قدرها 0.292 وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية فارتفاع الانفاق العام يؤدي إلى زيادة الطلب سواء الاستهلاكي أو الاستثماري، وفي ظل ضعف العرض الكلي سيرتفع التضخم. أما بالنسبة للعلاقة العكسية بينهما خلال الفترتين (t-2) و(t-3)، فيمكن إرجاع ذلك إلى أن الانفاق العام موجه لمشاريع إنتاجية لزيادة الطلب الكلي والتقليل من حدة الضغوط التضخمية.

- علاقة طردية بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك والأجور خلال الفترة (t-3)، إذ قدرت مرونتها بـ 0.421، وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث يترتب عن الزيادة في الأجور زيادة الطلب على السلع وبالتالي ارتفاع التضخم. أما عن العلاقة العكسية بينهما خلال الفترتين (t-1) و(t-2) أين قدرت مرونتهما بـ 0.017 و0.341 على التوالي فيمكن إرجاع ذلك إلى زيادة الانتاجية بمعدل يفوق الزيادة في الأجور أو أن هذه الزيادة في الأجور لا يترتب عنها زيادة في الطلب وإنما توجه للادخار أو بالأحرى إلى الاكتناز.

- كما يرتبط الرقم القياسي لأسعار المستهلك عكسيا مع سعر الصرف خلال الفترة (t-2)، حيث قدرت مرونته بـ 0.261، وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية التي تشير إلى أن تخفيض قيمة العملة سيؤدي إلى انخفاض سعر السلعة أو الخدمة المحلية مقارنة بمثيلاتها من السلع الأجنبية مما يزيد من الطلب الأجنبي عليها فترتفع الصادرات من جهة، وتزداد تكلفة الواردات من جهة أخرى فينخفض الطلب عليها، مما يدل على وجود علاقة طردية بين التضخم وسعر الصرف، وبما أن هذا الأخير يعبر عن قيمة الدولار بالدينار الجزائري في الاقتصاد الجزائري فإن العلاقة تظهر عكسية في النموذج.

كما يرتبط الرقم القياسي لأسعار المستهلك طرديا مع سعر الصرف خلال الفترة (t-1) و(t-3) أين قدرت مرونته بـ 0.018 و0.143 على الترتيب، وهو ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية ويمكن إرجاع ذلك لخصوصية الاقتصاد الجزائري والمتمثلة في ضعف الصادرات وزيادة الطلب على الواردات مما يترتب عنه زيادة تدهور قيمة العملة الوطنية من جهة، وتفاقم حدة الضغوط التضخمية من جهة أخرى بسبب ما تحمله السلع الأجنبية من التضخم المستورد، وبالتالي ارتفاع قيمة العملة الأجنبية نتيجة زيادة الطلب عليها لتغطية الواردات، كما أن التضخم في الجزائر مرتبط بشكل كبير بالواردات، وأن قيمة العملة تحكمها أكثر أسعار النفط.

الفصل الرابع: محاولة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر

- يرتبط الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتباطا عكسيا مع معدل البطالة في الفترة (t-1) و (t-2) بمرونة قدرها 0.064 و 0.119، وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث أن انخفاض معدل البطالة يعني ارتفاع مستوى التشغيل الذي يترتب عنه زيادة في الطلب وبالتالي ارتفاع معدل التضخم. أما بالنسبة للعلاقة الطردية بينهما في الفترة (t-3) أين قدرت المرونة بـ 0,049 فيمكن إرجاعها إلى أن ارتفاع معدل البطالة يعني انخفاض مستوى التشغيل ومن ثم انخفاض الانتاج والعرض الكلي وفي ظل زيادة الطلب الكلي يرتفع بذلك معدل التضخم.

- يرتبط الرقم القياسي لأسعار المستهلك عكسيا مع سعر الفائدة خلال الفترة (t-3)، إذ قدرت مرونته بـ 0.035 مما يعني أن ارتفاع معدل الفائدة بـ 1% خلال السنة (t-3) سيترتب عنه انخفاض الرقم القياسي لأسعار المستهلك بـ 0.035 في الفترة الحالية، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية باعتبار أن معدل الفائدة هو أحد أدوات السياسة النقدية لامتصاص الكتلة النقدية والتخفيف من حدة التضخم، إذ أن ارتفاع سعر الفائدة سيؤدي إلى ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود مما يجعل الافراد يفضلون الادخار على الاستهلاك فينخفض الطلب مما ينعكس على المستوى العام للأسعار، وعليه يمكن القول أن النموذج مقبول عموما. أما عن العلاقة الطردية بينهما خلال الفترة (t-1) و (t-2) فيمكن إرجاعها إلى أن ارتفاع سعر الفائدة سيؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاستثمار فيتراجع هذا الأخير ومن ثم ينخفض العرض من السلع مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

2- معادلة الواردات:

$$\begin{aligned} RLIMP = & 0.106*DDLIPC(-1) - 0.67*DDLIPC(-2) + 0.097*DDLIPC(-3) + 0.53*RLIMP(-1) + \\ & 0.78*RLIMP(-2) - 0.708*RLIMP(-3) + 0.32*DLTCH(-1) - 0.671*DLTCH(-2) + \\ & 0.484*DLTCH(-3) + 0.524*DLDEP(-1) - 0.408*DLDEP(-2) + 0.381*DLDEP(-3) + \\ & 0.919*DLSLR(-1) - 0.996*DLSLR(-2) + 1.002*DLSLR(-3) - 0.015*DLTCHM(-1) + \\ & 0.368*DLTCHM(-2) + 0.495*DLTCHM(-3) - 0.293*DLTR(-1) - 0.0008*DLTR(-2) - \\ & 0.478*DLTR(-3) - 0.223 \end{aligned}$$

$$R^2=0,9626 \quad R^2 \text{ Adj}=0,8646 \quad F_c=9,81$$

- معامل التحديد $R^2=0,9626$ ، أي أن 96,26% من التغير في الواردات تفسر بالقيم السابقة لها، والقيم المؤخرة للمتغيرات الأخرى، أما تفسير النسبة المتبقية فيرجع إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

الفصل الرابع: محاولة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر

- عدم معنوية معاملات نموذج متجه الانحدار الذاتي لأن قيمة t المحسوبة اقل من قيمتها الجدولية، غير أن اختبار TEST WALD أظهر معنوية كل من : DLTR ،DLTCH ،RLIMP .

- النموذج معنوي في الاجمالي لأن إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من الجدولية، حيث تبين أن قيمة P.value ↓ F-statistic تقدر ب 0,001 ، وبالتالي فالنموذج مقبول احصائيا.

التفسير الاقتصادي:

- نقبل من خلال النموذج الاشارة الموجبة للرقم القياسي لأسعار المستهلك في الفترتين (t-1) و (t-3) حيث يترتب عن ارتفاع المستوى العام للأسعار ارتفاع الواردات نتيجة ارتفاع الطلب من السلع الاجنبية نظرا لانخفاض أسعارها مقارنة بالسلع المحلية. أما بالنسبة للعلاقة العكسية بينهما في الفترة (t-2) فيمكن ارجاعها إلى أن التضخم المرتفع سيدفع صانعي السياسات الاقتصادية إلى التقليل من الواردات للتخفيف من حدة التضخم المستورد.

3- معادلة سعر الصرف:

$$\begin{aligned} \text{DLTCH} = & -0.768*\text{DDLIPC}(-1) - 2.062*\text{DDLIPC}(-2) - 1.464*\text{DDLIPC}(-3) - 0.619*\text{RLIMP}(-1) \\ & + 0.814*\text{RLIMP}(-2) - 0.82*\text{RLIMP}(-3) + 0.448*\text{DLTCH}(-1) - 0.136*\text{DLTCH}(-2) + \\ & 0.343*\text{DLTCH}(-3) + 0.376*\text{DLDEP}(-1) - 0.114*\text{DLDEP}(-2) + 0.68*\text{DLDEP}(-3) - \\ & 0.042*\text{DLSLR}(-1) + 0.008*\text{DLSLR}(-2) - 0.083*\text{DLSLR}(-3) - 0.209*\text{DLTCHM}(-1) + \\ & 0.201*\text{DLTCHM}(-2) - 0.279*\text{DLTCHM}(-3) - 0.148*\text{DLTR}(-1) + 0.34*\text{DLTR}(-2) - \\ & 0.194*\text{DLTR}(-3) - 0.113. \end{aligned}$$

$$R^2=0,9799 \quad R^2 \text{ Adj}=0,9272 \quad F_c=18,61$$

- معامل التحديد $R^2 = 0,9799$ مما يعني ان 97,99% من التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي يفسر من خلال قيمه المؤخرة والقيم السابقة للمتغيرات المدرجة في النموذج، أما النسبة الباقية فيرجع تفسيرها إلى عوامل أخرى.

- معنوية معظم معاملات نموذج الانحدار الذاتي لأن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية في معظم المعاملات والتي تتمثل في: DLTR ،DLTCHM ،DLDEP ،DLTCH ،RLIMP ،DDLIPC .

- النموذج معنوي في الاجمالي لأن إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من الجدولية، حيث تبين أن قيمة P.value ↓ F-statistic تقدر ب 0,0001 ، وبالتالي فالنموذج مقبول احصائيا.

الفصل الرابع: محاولة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر

التفسير الاقتصادي:

- العلاقة العكسية التي تربط سعر الصرف بالرقم القياسي لأسعار المستهلك حيث قدرت مرونته بـ 0.768، 2.062، 1.464 خلال الفترات (t-1)، (t-2) و (t-3) على التوالي، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، فانخفاض معدل التضخم سينعكس على القوة الشرائية المحلية مما يعني ارتفاع أسعار السلع المحلية مقارنة بالسلع الاجنبية فيزداد الطلب على هذه الاخيرة مما يرفع من أسعارها، كما يزداد الطلب على العملة الأجنبية مقابل عرض العملة المحلية التي تتدهور قيمتها.

4- معادلة الانفاق العام:

$$\begin{aligned} DLDEP = & 0.711*DDLIPC(-1) + 0.359*DDLIPC(-2) + 0.301*DDLIPC(-3) - 0.441*RLIMP(-1) \\ & + 0.372*RLIMP(-2) - 0.115*RLIMP(-3) + 0.863*DLTCH(-1) + 0.059*DLTCH(-2) + \\ & 0.408*DLTCH(-3) - 0.413*DLDEP(-1) - 0.585*DLDEP(-2) + 0.354*DLDEP(-3) + \\ & 1.645*DLSLR(-1) - 0.247*DLSLR(-2) - 0.115*DLSLR(-3) - 0.083*DLTCHM(-1) + \\ & 0.025*DLTCHM(-2) + 0.149*DLTCHM(-3) - 0.333*DLTR(-1) - 0.157*DLTR(-2) - \\ & 0.493*DLTR(-3) - 0.075. \end{aligned}$$

$$R^2=0,8941 \quad R^2 \text{ Adj}=0,6164 \quad F_c=3,21$$

- معامل التحديد $R^2= 0,8941$ ، أي أن 89,41% من التغيرات في الانفاق العام تفسر بالقيم السابقة لها، والقيم المؤخرة للمتغيرات الأخرى، اما تفسير النسبة المتبقية فيرجع إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

- عدم معنوية المعلمات المكونة لنموذج الانحدار الذاتي لأن قيمة t المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية باستثناء معنوية المعامل: DLTR، DLSLR، DLDEP، DLTCH والذي اتضح من خلال اختبار WALT . TEST

- النموذج معنوي في الاجمالي لأن احصائية فيشر المحسوبة أكبر من الجدولية، حيث تبين أن قيمة P.value ↓ F-statistic تقدر بـ 0,046 ، وبالتالي فالنموذج مقبول احصائيا.

التفسير الاقتصادي:

- تفسر هذه المتغيرات 89,41% من الانفاق العام، ويتضح أن هناك علاقة إيجابية بينه وبين الرقم القياسي لأسعار المستهلك بمرونة قدرها 0.301، 0.359، 0.711 خلال الفترات (t-1)، (t-2) و (t-3) على

الفصل الرابع: محاولة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر

التوالي ، ويمكن إرجاع ذلك إما لزيادة الانفاق الاستهلاكي من خلال زيادة الأجور بهدف تعويض فقدان القدرة الشرائية للأشخاص الذين تأثرت دخولهم الحقيقية جراء ارتفاع معدل التضخم، أو زيادة الانفاق على المشاريع الانتاجية لغرض زيادة الناتج المحلي الاجمالي وامتصاص فائض الطلب الكلي قصد التخفيف من حدة التضخم.

5- معادلة كتلة الاجور:

$$\begin{aligned} \text{DLSLR} = & -0.855*\text{DDLIPC}(-1) - 0.675*\text{DDLIPC}(-2) - 0.074*\text{DDLIPC}(-3) - 0.316*\text{RLIMP}(-1) \\ & + 0.303*\text{RLIMP}(-2) - 0.207*\text{RLIMP}(-3) + 0.474*\text{DLTCH}(-1) + 0.079*\text{DLTCH}(-2) - \\ & 0.246*\text{DLTCH}(-3) + 0.045*\text{DLDEP}(-1) + 0.152*\text{DLDEP}(-2) + 0.286*\text{DLDEP}(-3) + \\ & 0.8*\text{DLSLR}(-1) - 0.443*\text{DLSLR}(-2) - 0.037*\text{DLSLR}(-3) - 0.085*\text{DLTCHM}(-1) - \\ & 0.216*\text{DLTCHM}(-2) - 0.044*\text{DLTCHM}(-3) - 0.074*\text{DLTR}(-1) + 0.125*\text{DLTR}(-2) - \\ & 0.155*\text{DLTR}(-3) - 0.024. \end{aligned}$$

$$R^2=0,9256 \quad R^2 \text{ Adj}=0,7308 \quad F_c=4,74$$

- معامل التحديد $R^2=0,9256$ ، أي أن 92,56% من التغيرات في كتلة الأجور تفسر بالقيم السابقة لها، والقيم المؤخرة للمتغيرات الأخرى، أما تفسير النسبة المتبقية 23,05 فيرجع إلى عوامل أخرى لم يتم التطرق إليها في النموذج.

- عدم معنوية معاملات نموذج الانحدار الذاتي لأن قيمة t المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية باستثناء معلمة كل من: DLTR ، DLTCHM ، DLSLR ، DLTCH ، RLIMP ، من خلال اختبار Wald TEST ، بالإضافة الى معنوية معلمة DLDEP عند التأخر 3.

- النموذج معنوي في الاجمالي لأن إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من الجدولية، حيث تبين أن قيمة F-statistic \downarrow P.value تقدر بـ 0,014 ، وبالتالي فالنموذج مقبول احصائيا.

التفسير الاقتصادي:

- تفسر المتغيرات المتأخرة في النموذج نسبة 92,56% من الأجور، وقد تبين وجود علاقة عكسية بين التضخم والأجور بمرور قدرها 0,855، -0.675، -0.074، خلال الفترات (t-1)، (t-2) و (t-3) على التوالي، وهو ما لا يتفق مع النظرية الاقتصادية والتي تشير إلى أن ارتفاع المستوى العام للأسعار يترتب عنه انخفاض في القيمة الحقيقية للأجور، مما يدفع العمال إلى المطالبة بزيادتها فترتفع الأجور وينشأ ما يعرف بحلقة أجر-سعر، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن الأجور في الجزائر غير مرتبطة بالإنتاجية وإنما تحكمها عوامل أخرى كالنقابات العمالية مثلا.

6- معادلة البطالة:

$$\begin{aligned} \text{DLTCHM} = & -0.793*\text{DDLIPC}(-1) - 1.171*\text{DDLIPC}(-2) - 0.849*\text{DDLIPC}(-3) - 0.264*\text{RLIMP}(-1) \\ & - 0.649*\text{RLIMP}(-2) + 0.618*\text{RLIMP}(-3) + 0.636*\text{DLTCH}(-1) + 0.963*\text{DLTCH}(-2) + \\ & 0.196*\text{DLTCH}(-3) - 0.731*\text{DLDEP}(-1) + 0.202*\text{DLDEP}(-2) + 0.252*\text{DLDEP}(-3) - \\ & 0.655*\text{DLSLR}(-1) + 1.735*\text{DLSLR}(-2) - 1.501*\text{DLSLR}(-3) - 0.445*\text{DLTCHM}(-1) - \\ & 0.261*\text{DLTCHM}(-2) - 1.133*\text{DLTCHM}(-3) + 0.452*\text{DLTR}(-1) + 0.014*\text{DLTR}(-2) + \\ & 0.04*\text{DLTR}(-3) - 0.105. \end{aligned}$$

$$R^2=0,8390 \quad R^2 \text{ Adj}=0,4166 \quad F_c=1,98$$

- تشير القيمة المرتفعة لمعامل التحديد 0,8390 الى أن النموذج قادر على تفسير التغيرات التي تطرأ على معدل البطالة بنسبة 83,90% من خلال قيمها المؤخرة والقيم السابقة للمتغيرات الأخرى، في حين يعود الباقي الى الاخطاء أو إلى متغيرات اخرى.

- عدم معنوية معاملات نموذج الانحدار الذاتي لأن قيمة t المحسوبة اقل من قيمتها الجدولية، غير أن اختبار TEST WALD أظهر معنوية كل من: DLTR، DLTCHM، DLTCH، RLIMP.

- عدم معنوية المعلمات مجتمعة، أي أن المعنوية الكلية للنموذج غير مقبولة، لأن قيمة F- J P.value statistic تقدر بـ 0,15 وهي أكبر من 5%، وبالتالي فالنموذج غير مقبول احصائياً.

التفسير الاقتصادي:

- تفسر المتغيرات المتأخرة في النموذج نسبة 83,90% من البطالة، حيث ترتبط هذه الاخيرة عكسيا مع الرقم القياسي لأسعار المستهلك بمرونة قدرها 0,793، 1.171 و 0.849 خلال التأخرات الثلاث على الترتيب، وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، ويمكن تفسير ذلك بأن ارتفاع معدل التضخم يعني ارتفاع الأرباح لدى أرباب العمل مما يدفعهم إلى زيادة الانتاج والذي يتطلب زيادة في القوى العاملة فينخفض بذلك معدل البطالة.

7- معادلة سعر الفائدة:

$$\begin{aligned} DLTR = & -1.206*DDLIPC(-1) - 1.723*DDLIPC(-2) - 0.963*DDLIPC(-3) - 0.59*RLIMP(-1) - \\ & 0.228*RLIMP(-2) + 0.16*RLIMP(-3) + 0.733*DLTCH(-1) + 0.135*DLTCH(-2) - \\ & 0.372*DLTCH(-3) + 0.406*DLDEP(-1) + 1.154*DLDEP(-2) + 0.586*DLDEP(-3) - \\ & 0.451*DLSLR(-1) - 0.418*DLSLR(-2) + 0.422*DLSLR(-3) - 0.161*DLTCHM(-1) - \\ & 0.098*DLTCHM(-2) - 0.579*DLTCHM(-3) + 0.091*DLTR(-1) + 0.113*DLTR(-2) + \\ & 0.119*DLTR(-3) - 0.361. \end{aligned}$$

$$R^2=6119, \quad R^2 \text{ Adj}=0,40 \quad F_c=0,6$$

- تبين المعادلة الى القدرة التفسيرية الكبيرة للنموذج على شرح التغيرات التي تطرا على سعر الفائدة لان $R^2 = 0,6119$ اي ان 61,19% من التغير فيها يعود إلى التغير في قيمها السابقة وكذا القيم السابقة للمتغيرات الأخرى، أما النسبة 22,07% فترجع إلى عوامل أخرى.

- عدم معنوية معاملات نمو نموذج الانحدار الذاتي لأن قيمة t المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية.

- عدم معنوية المعلمات مجتمعة، أي أن المعنوية الكلية للنموذج غير مقبولة، لأن قيمة F- P.value statistic تقدر ب 0,8 وهي أكبر من 5%، وبالتالي فالنموذج غير مقبول احصائيا.

التفسير الاقتصادي:

- تبين الدراسة الإحصائية أن معامل التحديد يساوي 61,19%، كما أن جميع المعاملات غير معنوية حسب إحصائية ستودنت، وبالنسبة للمؤشر العام لأسعار الاستهلاك فان ارتفاعه ب 1% سيؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة بنسبة 1.206، 1.723، 0.963 خلال السنوات الموالية على التوالي، وهو ما يتعارض مع النظرية الاقتصادية، إذ أن ارتفاع معدل التضخم سيؤدي بالسلطات النقدية إلى رفع معدلات الفائدة لتشجيع الادخار والتقليل من الاستهلاك.

المطلب الرابع، اختبار نقطة الانعطاف ودراسة صلاحية النموذج: بعد تقدير نموذج متجه الانحدار

الذاتي VAR، سيتم الكشف عن مدى تفسيره وصلاحيته في تقدير الظاهرة طوال فترة الدراسة.

أولا، اختبار نقطة الانعطاف **Chow Test**: إن النموذج المختار لا يمكن اعتباره نموذج قياسي صالح للاستعمال على طول فترة الدراسة (1980-2014)، لهذا لابد من إجراء اختبار Chow لمعرفة مدى

الفصل الرابع: محاولة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر

استقرارية معلمات النموذج المتحصل عليه، إذ يساعد هذا الاختبار على الكشف عن نقطة الانعطاف وهي النقطة الزمنية التي حدثت فيها تغيرات سواء كانت اقتصادية، اجتماعية، أو سياسية.

وحسب الأوضاع التي مر بها الاقتصاد الجزائري يمكن أن نفترض وجود نقطة انعطاف واحدة للنموذج المتحصل عليه، والتي تتمثل في سنة 1990 أين انتقل الاقتصاد الجزائري إلى مرحلة اقتصاد السوق، وبالتالي فإن العوامل التي كانت تحكم ظاهرة التضخم خلال مرحلة الاقتصاد الموجه قد تختلف عن تلك التي تحكمها في المرحلة الموالية، ويتم هذا الاختبار بمقارنة قيمة F المحسوبة المتحصل عليها من اختبار Chow مع قيمتها الجدولية بدرجة حرية $df = n-2k$ ، وعند مستوى معنوية 5%، وتكون صيغة فيشر كالتالي:

$$F_{n-2k}^k = F_{33-2(7)}^7 = F_{19}^7 = 2,54$$

الجدول رقم (24): يوضح اختبار نقطة الانعطاف Test de chow

Chow Breakpoint Test: 1990
Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints
Varying regressors: All equation variables
Equation Sample: 1982 2014

F-statistic	0.423290	Prob. F(7,19)	0.8757
Log likelihood ratio	4.782411	Prob. Chi-Square(7)	0.6865
Wald Statistic	2.963028	Prob. Chi-Square(7)	0.8884

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews9

يتضح من الجدول رقم (24) أن $F_{cal}=0.42$ أقل من $F_{tab}=2,54$ وعليه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة أي أن النموذج مستقر الى غاية سنة 1990، وبالتالي فإن هذه السنة لا تعتبر نقطة انعطاف.

ثانيا، دراسة صلاحية نموذج شعاع الانحدار الذاتي: يتم اختبار صلاحية النموذج من خلال:

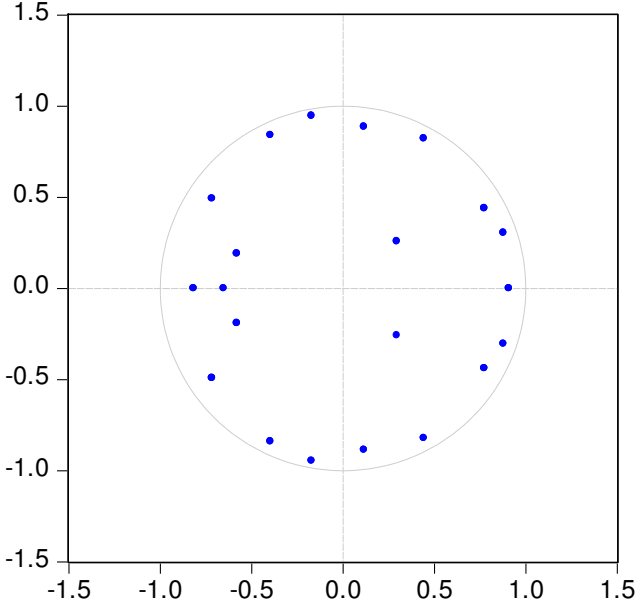
1-دراسة استقرارية نموذج شعاع الانحدار الذاتي: يتم استخدام اختبار جذر الوحدة المتعدد للتأكد من مدى استقرارية النموذج، حيث يعتبر نموذج شعاع الإنحدار الذاتي مستقرا إذا كانت كل جذور الوحدة أقل من 1، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول والشكل المواليين:

الفصل الرابع: محاولة قياسية لمحددات الترخيم في الجزائر

الجدول رقم (25) والشكل رقم (42): يوضحان نتائج اختبار استقرار نموذج شعاع الانحدار الذاتي

Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables: DDLIPC RLIMP DLTCH DLDEP
DLSLR DLTCHM DLTR
Exogenous variables: C
Lag specification: 1 3
Date: 01/25/17 Time: 22:36

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



Root	Modulus
-0.170976 - 0.947125i	0.962433
-0.170976 + 0.947125i	0.962433
0.443169 + 0.823051i	0.934779
0.443169 - 0.823051i	0.934779
0.879385 + 0.305524i	0.930948
0.879385 - 0.305524i	0.930948
-0.394795 - 0.840367i	0.928483
-0.394795 + 0.840367i	0.928483
0.909065	0.909065
0.116315 - 0.886429i	0.894028
0.116315 + 0.886429i	0.894028
0.773598 - 0.439501i	0.889727
0.773598 + 0.439501i	0.889727
-0.716322 - 0.491639i	0.868807
-0.716322 + 0.491639i	0.868807
-0.816732	0.816732
-0.651146	0.651146
-0.579072 + 0.191261i	0.609840
-0.579072 - 0.191261i	0.609840
0.296210 + 0.257851i	0.392718
0.296210 - 0.257851i	0.392718

No root lies outside the unit circle.
VAR satisfies the stability condition.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews9

يتضح من خلال النتائج المحصل عليها أن قيم جذور الوحدة أقل من الواحد، كما أنها تقع داخل الدائرة الأحادية، وعليه يعتبر نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR مستقرا.

2- اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي معادلات النموذج: يستخدم اختبار Jarque-Bera للكشف عن طبيعة السلاسل الزمنية، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الفصل الرابع: محاولة قياسية لمحددات الترخيم في الجزائر

الجدول رقم (26): يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبقايا Jarque-Bera.

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	1.176538	2	0.5553
2	0.659096	2	0.7192
3	0.790121	2	0.6736
4	1.029534	2	0.5976
5	2.270399	2	0.3214
6	1.263688	2	0.5316
7	0.236063	2	0.8887
Joint	7.425439	14	0.9171

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews9

يتضح من خلال الجدول رقم (26) أن إحصائية Jarque-Bera لجميع البقاي أقل من القيمة المجدولة (7,42)، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي أن البقاي تتبع توزيعا طبيعيا عند مستوى معنوية 5%.

3- دراسة الارتباط الذاتي لبقاي معادلة النموذج: يتم اللجوء إلى اختبار LM TEST، والنتائج موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (27): يوضح نتائج اختبار LM TEST

VAR Residual Serial Correlation LM Tests
Null Hypothesis: no serial correlation at lag order h
Date: 01/25/17 Time: 22:31
Sample: 1980 2014
Included observations: 30

Lags	LM-Stat	Prob
1	NA	NA
2	NA	NA
3	NA	NA
4	NA	NA
5	113.2125	0.0000
6	113.3623	0.0000

Probs from chi-square with 49 df.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews9

يتضح من خلال الجدول (27) أن احتمالات الاختبار لمختلف التأخيرات أقل من 0,05، مما يعني قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية، أي وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

الفصل الرابع: محاولة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر

المبحث الثاني، محددات التضخم على المستوى الجزئي:

سيتم خلال هذه المبحث تقدير أهم محددات التضخم على المستوى الجزئي من خلال قياس تأثير أسعار المجموعات السلعية المكونة لحساب مؤشره على التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

المطلب الاول، اختيار متغيرات النموذج ودراسة استقراريتها: سيتم أولا تحديد متغيرات الدراسة ثم فحص استقراريتها قبل إدراجها في النموذج.

أولا، اختيار متغيرات النموذج: تبين فيما سبق أن التضخم هو عبارة عن التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، وبما أن هذا الأخير يعتبر مؤشر لأسعار مجموعة من السلع والخدمات التي تصنف في ثمانية مجموعات، فإن التغير في أسعار أحد هذه المجموعات من شأنه أن يؤثر على الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومن ثم على معدل التضخم.

وعليه تتمثل المتغيرات التي سيتم الاعتماد عليها لبناء هذا النموذج في سلة السلع المكونة للرقم القياسي لأسعار المستهلك، على اعتبار أن هذا الأخير متغيرا تابعا، في حين تعتبر المجموعات المكونة لمؤشره متغيرات مستقلة والتي تتمثل في: مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية والتبغ، الملابس والأحذية، السكن وأعبائه، الأثاث ولوازم التأثيث، الخدمات الطبية والصحية، النقل والمواصلات، تربية، ثقافة وترفيه، و سلع أخرى غير مذكورة. غير أن الحفاظ على النوعية الجيدة للنموذج من الناحية الاحصائية وعلى المتغيرات الأكثر تفسيريا تطلب إلغاء المجموعة السابعة، حيث تبين في الجانب النظري أن مساهمة هذه المجموعة في تفسير معدل التضخم كانت ضعيفة جدا مقارنة بالمجموعات الأخرى، إذ قدرت بـ(-0,59)، وعليه فإن الصيغة الأساسية لتقدير محددات التضخم على المستوى الجزئي ستتضمن المتغيرات التالية:

IPC: الرقم القياسي لأسعار المستهلك باعتباره مقياسا لمعدل التضخم؛

G1: مجموعة الاغذية والمشروبات غير الكحولية والتبغ؛

G2: الملابس والأحذية؛

G3: السكن وأعبائه؛

G4: الأثاث ولوازم التأثيث؛

الفصل الرابع: محاولة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر

G5: الخدمات الطبية والصحية؛

G6: النقل والمواصلات؛

G8: سلع أخرى غير مذكورة.

ومن أجل التخلص من مشاكل عدم التجانس للمتغيرات وتسهيل تطبيق مختلف الاختبارات الاحصائية سيتم ادخال اللوغاريتم على السلاسل الاصلية، وبالتالي فان تقدير النموذج الأساسي لمحددات التضخم في الجزائر يأخذ الشكل التالي:

$$\text{lipc} = f(\text{lg1}, \text{lg2}, \text{lg3}, \text{lg4}, \text{lg5}, \text{lg6}, \text{lg8})$$

وبسبب اختلاف سنة التريج في كل مرة سيتم الاعتماد على سنة أساس واحدة هي سنة 1980.⁹ كما سيتم تطبيق الاختبار الاحصائي على متغيرات الدراسة خلال الفترة 1980-2014، بداية بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية المتعلقة بالمتغيرات ثم الانتقال فيما بعد إلى تقدير النموذج.

ثانيا، دراسة استقرارية السلاسل الزمنية: تعود أهمية دراسة استقرارية السلاسل الزمنية في تحليل البيانات إلى تفادي مشكلة الانحدار الزائف، وسيتم الاعتماد على اختبارات جذر الوحدة (ديكي فولر DF وديكي فولر المطور ADF)، وذلك باستعمال النماذج المعروفة لدراسة سكون السلاسل الزمنية (الجذر الأحادي ومركبة الاتجاه العام) المتعلقة بمتغيرات الدراسة، وباستخدام برنامج Eviews9، حيث تم تلخيص نتائج الاختبار في الجدول الموالي:

⁹ : أنظر الملحق رقم (1).

الفصل الرابع: محاولة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر

الجدول رقم (28): يوضح نتائج اختبار ديكي فولر للسلاسل غير المستقرة

النموذج رقم 4		النموذج رقم 5		النموذج رقم 6		المتغيرات
T_{cal}	T_{tab}	T_{cal}	T_{cal}	T_{tab}	T_{cal}	
-1.951332	0.698725	-2.954021	-1.353349	-3.552973	-1.763332	Dlipc
-1.951332	1.062933	-2.954021	-1.194579	-3.552973	-1.556055	dlg1
-1.951332	0.747787	-2.954021	-1.297821	-3.552973	-2.252660	dlg2
-1.951332	0.883318	-2.954021	-1.754321	-3.552973	-1.432062	dlg3
-1.952473	0.996870	-2.963972	-1.759146	-3.562882	-2.405178	dlg4
-1.951332	1.433703	-2.954021	-1.104004	-3.552973	-1.210942	dlg5
1.952066-	0.618961	-2.960411	-1.675984	-3.562882	-1.227906	dlg6
-1.951332	1.118746	-2.954021	-1.744652	-3.552973	-1.328864	dlg8

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات الملحق (5).

يظهر من خلال نتائج اختبارات جذر الوحدة الموضحة في الجدول رقم (28) أن السلاسل الزمنية لجميع متغيرات الدراسة غير مستقرة في مستوياتها حيث أن القيمة المحسوبة لاختبارات ديكي فولر أكبر من القيمة الجدولية في النماذج الثلاث وعند مستوى المعنوية 5%، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم $H_0: Q=0$ ، أي أن المتغيرات غير مستقرة وبالتالي يجب إجراء نفس الاختبار على الفروق الأولى، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الفصل الرابع: محاولة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر

الجدول رقم (29): يوضح نتائج اختبار ديكي فولر للفروق الأولى

النموذج رقم 4		النموذج رقم 5		النموذج رقم 6		المتغيرات
T_{tab}	T_{cal}	T_{tab}	T_{cal}	T_{tab}	T_{cal}	
-1.951332	-1.401577	-2.954021	-1.666072	-3.552973	-1.856924	dlipc
-1.951332	-1.679506	-2.954021	-2.138292	-3.552973	-2.253200	dlg1
-1.951332	-1.146197	-2.954021	-1.500686	-3.552973	-1.554104	dlg2
-1.951332	-1.369157	-2.954021	-1.882275	-3.552973	-2.251339	dlg3
-1.951332	-1.356607	-2.963972	-1.911790	-3.568379	-2.363772	dlg4
-1.951332	-2.372318	-2.954021	-2.948024	-3.552973	-3.010564	dlg5
-1.952066	-1.183094	-2.960411	-1.484589	-3.562882	-1.975679	dlg6
-1.951332	-1.600815	-2.954021	-2.242079	-3.552973	-2.624179	dlg8

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات الملحق (5).

نلاحظ من خلال الجدول (29) أن جميع السلاسل غير مستقرة حيث يتضح أن قيمة t المحسوبة لاختبارات ديكي فولر المطور أكبر من قيمتها الجدولية في النماذج الثلاث وعند مستوى المعنوية 5%، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم $H_0: Q_1=0$ ، أي أن المتغيرات غير مستقرة، إلا أنه يستثنى من ذلك المتغير $dlg5$ ، حيث نجد أن قيمة t المحسوبة أقل من الجدولية ($-2.37 > -1.95$)، وبالتالي يجب إجراء نفس الاختبار على الفروق الثانية للمتغيرات الأخرى، ويلخص الجدول الموالي نتائج الاختبار:

الفصل الرابع: محاولة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر

الجدول رقم (30): يوضح نتائج اختبار ديكي فولر للفروق الثانية

النموذج رقم 4		النموذج رقم 5		النموذج رقم 6		المتغيرات
T_{cal}	T_{tab}	T_{cal}	T_{cal}	T_{tab}	T_{cal}	
-1.951687	-5.125093	-2.957110	-5.036034	-3.557759	-4.984220	dlipc
-1.951687	-5.919530	-2.957110	-5.817151	-3.557759	-5.732700	dlg1
-1.951687	-5.629225	-2.957110	-5.535351	-3.557759	-5.428146	dlg2
-1.951687	-6.688936	-2.957110	-6.586194	-3.557759	-6.535517	dlg3
-1.952473	-2.672226	-2.963972	-2.635308	-3.568379	-2.555686	dlg4
-1.952066	-7.358903	-2.960411	-7.253325	-3.562882	-7.166250	dlg6
-1.952066	-5.776998	-2.960411	-5.686477	-3.562882	-5.605792	dlg8

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات الملحق (5)

يتضح من خلال الجدول (30) أن جميع السلاسل مستقرة، حيث نجد أن قيمة t المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية، وبالتالي فإن السلاسل متكاملة من الدرجة الثانية. وكخلاصة لما سبق نستنتج أن:

- السلاسل: $ddlipc$ ، $ddl1$ ، $ddl2$ ، $ddl3$ ، $ddl4$ ، $ddl6$ ، $ddl8$ ، مستقرة مما يعني ان: $lipc$ ، $lg1$ ، $lg2$ ، $lg3$ ، $lg4$ ، $lg6$ ، $lg8$ ، متكاملة من الدرجة الثانية (I(2).
- السلسلة $dlg5$ مستقرة مما يعني أن السلسلة $lg5$ متكاملة من الدرجة الأولى (I(1).

ثالثاً، اختبار التكامل المشترك: نلاحظ من خلال ما سبق أن جميع السلاسل متكاملة من نفس الدرجة حيث تستقر عند الفرق الثاني أي أنها متكاملة من الدرجة الثانية، إلا أنه يستثنى من ذلك السلسلة المتعلقة بالمجموعة الخامسة (G5: الخدمات الطبية والصحية) والتي نجد أنها مستقرة عند الفرق الأول، وهو ما يدل على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، ومن ثم عدم وجود نموذج تصحيح الخطأ، وبالتالي يمكننا اللجوء مباشرة إلى منهجية VAR مباشرة للتقدير.

الفصل الرابع: محاولة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر

المطلب الثاني، تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR: بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية واختبار عدم وجود التكامل المشترك سيتم تطبيق منهجية شعاع الانحدار الذاتي لتقدير التضخم، ولكن قبل ذلك يجب أولاً تحديد درجة التأخر المثلى للنموذج.

أولاً، اختيار درجة التأخر المثلى: بالاستعانة ببرنامج Eviews9 يتم تحديد درجة التأخر المثلى للمتغيرات باستخدام المعايير المختلفة المعروفة، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (31): يوضح درجة تأخير المسار VAR

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: DDLIPC DDLG1 DDLG2 DDLG3 DDLG4 DLG5 DDLG6 DDLG8

Exogenous variables: C

Date: 02/03/17 Time: 22:19

Sample: 1980 2014

Included observations: 31

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	468.4346	NA	1.74e-23	-29.70546	-29.33540	-29.58483
1	553.2829	120.4298	5.19e-24	-31.05051	-27.71996	-29.96483
2	721.2257	151.6903*	1.63e-26*	-37.75649*	-31.46545*	-35.70577*

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews9

يتضح من خلال الجدول رقم (31) أن درجة التأخر المثلى للنموذج هي 2، مما يعني أن أقل قيمة

في الدرجة 2، وهو ما دلت عليه جميع المعايير، وبالتالي فإن $p=2$.

ثانياً، تقدير النموذج: ويتم ذلك باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية وذلك من أجل توضيح

العلاقة التي تربط بين متغيرات الدراسة، وفيما يلي تحليل نتائج التقدير من خلال دراسة كل معادلة على

حدا كالتالي:¹⁰

¹⁰: انظر الملحق رقم (6).

الفصل الرابع: محاولة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر

1- معادلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك:

$$\text{DDLIPC} = -1.144*\text{DDLIPC}(-1) - 1.632*\text{DDLIPC}(-2) + 0.706*\text{DDLG1}(-1) + 0.959*\text{DDLG1}(-2) - 0.190*\text{DDLG2}(-1) + 0.861*\text{DDLG2}(-2) + 0.141*\text{DDLG3}(-1) + 0.187*\text{DDLG3}(-2) + 0.913*\text{DDLG4}(-1) + 0.976*\text{DDLG4}(-2) - 0.468*\text{DLG5}(-1) + 0.421*\text{DLG5}(-2) + 0.235*\text{DDLG6}(-1) - 0.27*\text{DDLG6}(-2) + 0.043*\text{DDLG8}(-1) - 0.027*\text{DDLG8}(-2) + 0.0038.$$

$$R^2=0,7761 \quad R^2 \text{ Adj}=0.5203 \quad F_c=3.034$$

تشير المعادلة إلى الرقم القياسي لأسعار المستهلك بدلالة قيمه السابقة والقيم المؤخرة للمجموعات المكونة له، ويمكن أن نستنتج ما يلي:

- معامل التحديد $R^2=0,7761$ أي ان 77,61% من التغيرات في الرقم القياسي لأسعار المستهلك تعود إلى التغيرات السابقة لقيمه وقيم المتغيرات الأخرى المدرجة في النموذج، أما النسبة الباقية فترجع إلى عوامل أخرى.
- عدم معنوية معظم المعلمات المكونة لنموذج الانحدار الذاتي باستثناء معالم: G2, G4, G5.
- معنوية المعلمات مجتمعة أي قبول المعنوية الكلية للنموذج، لأن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، حيث تبين أن قيمة $P.value \downarrow F\text{-statistic}$ تقدر بـ 0,02 وهي أقل من 5%، وبالتالي فالمعادلة مقبولة احصائيا.

التفسير الاقتصادي:

- يرتبط الرقم القياسي عكسيا مع قيمه السابقة في كل من (t-1) و (t-2)، حيث قدرت مرونته بـ -1,11، و-1,63 على التوالي، مما يدل على فعالية السياسات المتخذة للحد من التضخم في السنتين السابقتين.
- يرتبط الرقم القياسي لأسعار المستهلك طرديا وفي الفترتين (t-1) و (t-2) على التوالي مع كل من: DDLG1 بمرونة قدرها 0.706 و 0.959، DDLG3 بمرونة تقدر بـ 0.141 و 0.187، DDLG4 بمرونة 0.913 و 0.976، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، مما يعني أن الزيادة في أسعار مجموعة المواد الغذائية أو السكن وأعبائه أو الأثاث واللوازم بـ 1% سيترتب عنه ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك بـ 0.706 أو 0.141 أو 0.913، على الترتيب في الفترة (t-1)، وارتفاع بـ 0.959 أو 0.187 أو 0.976 في الفترة (t-2).

الفصل الرابع: محاولة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر

- كما يرتبط الرقم القياسي لأسعار المستهلك طرديا مع كل من: DDLG2، DLG5 في الفترة (t-2) بمرونة قدرها 0.861 و0.421 على الترتيب، ويرتبط كذلك بعلاقة طردية في الفترة (t-1) مع DDLG6 وDDLG8 بمرونة قدرها 0.235 و0.043، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.
- يرتبط الرقم القياسي لأسعار المستهلك أيضا بعلاقة عكسية مع كل من: DDLG2، DLG5 في الفترة (t-1) بمرونة قدرها 0.190 و0.468 على الترتيب، كما يرتبط عكسيا في الفترة (t-2) مع DDLG6 وDDLG8 بمرونة قدرها 0.27 و0.027 مما يعني أن ارتفاع بـ 1% في أسعار مجموعة الملابس والأحذية، الخدمات الطبية والصحية، النقل المواصلات، وبيع أخرى سيؤدي إلى انخفاض معدل التضخم بـ 0.190 أو 0.468 أو 0.27 أو 0.027 على الترتيب، ويمكن تفسير ذلك بانخفاض الوزن النسبي لهذه المجموعات في حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك، ومن ثم انخفاض تأثيرها على التضخم، بالإضافة إلى ارتفاع أسعارها بمعدل يقل عن معدل انخفاض أسعار السلع الأخرى مما يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار.

وعليه يتضح أن الدوال المتعلقة بكل من السلع الغذائية، والملابس والأحذية، وكذا الأثاث واللوازم، هي الأكثر تأثيرا على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2014، حيث أن التغير بوحدة واحدة في كل من هذه المجموعات سيؤدي إلى تغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنسبة (0,70، 0,95)، (0,86، 0,42) و(0,91، 0,97) على الترتيب خلال السنتين الموليتين.

وقد تبين أن تراجع تضخم أسعار المواد الغذائية إلى 3,18% سنة 2013 ترتب عنه انخفاض معدل التضخم إلى 3,26 سنة 2013 بعدما بلغ 8,89 في 2012، أي انخفضت بنسبة 9% والتي تعتبر أضعف نسبة لها منذ سنة 2006، ويعود هذا إلى التراجع الهام لارتفاع أسعار المنتجات الغذائية الطازجة، التي لم يتجاوز معدلها السنوي المتوسط 02,4% في 2013 مقابل 4,21% في سنة 2012 وذلك باستثناء أسعار غيرة الحليب التي ارتفعت بصورة معتبرة بلغت حوالي 50%، كما أن الارتفاع في أسعار المنتجات الغذائية الطازجة، الذي ساهم بما يقارب النصف في تضخم 2012، لم يعد يساهم إلا بـ 4,28% في 2013 بينما لاتزال نسبة مساهمته أعلى من ترجيحه.

2- معادلة الأغذية والمشروبات غير الكحولية والتبغ:

$$\begin{aligned} \text{DDLG1} = & -2.295*\text{DDLIPC}(-1) - 2.716*\text{DDLIPC}(-2) + 1.103*\text{DDLG1}(-1) + \\ & 1.384*\text{DDLG1}(-2) - 0.292*\text{DDLG2}(-1) + 0.91*\text{DDLG2}(-2) + 0.342*\text{DDLG3}(-1) + \\ & 0.314*\text{DDLG3}(-2) + 1.045*\text{DDLG4}(-1) + 1.508*\text{DDLG4}(-2) - 0.382*\text{DLG5}(-1) + \\ & 0.337*\text{DLG5}(-2) + 0.419*\text{DDLG6}(-1) - 0.326*\text{DDLG6}(-2) + 0.034*\text{DDLG8}(-1) + \\ & 0.417*\text{DDLG8}(-2) + 0.0031 \\ R^2 = & 0,7432 \quad R^2 \text{ Adj} = 0,4498 \quad F_c = 2,53 \end{aligned}$$

- تشير المعادلة إلى مؤشر مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية بدلالة قيمه السابقة والقيم المؤخرة للمجموعات الأخرى، ويمكن أن نستنتج ما يلي:
- معامل التحديد $R^2 = 0,7432$ أي أن 74,32% من التغيرات في مؤشر الأغذية تعود إلى التغيرات السابقة لقيمه وقيم المتغيرات الأخرى المدرجة في النموذج، أما النسبة الباقية فترجع إلى عوامل أخرى لم يتم التطرق إليها.
- عدم معنوية المعلومات المكونة لنموذج الانحدار الذاتي لأن قيمة t المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية.
- النموذج معنوي في الاجمالي، حيث تبين أن قيمة P.value لـ F-statistic تقدر بـ 0,04 وهي أقل من 5%، وبالتالي فالمعادلة مقبولة احصائيا.
- **التفسير الاقتصادي:**
- يرتبط مؤشر أسعار الأغذية والمشروبات عكسيا مع الرقم القياسي لأسعار المستهلك بمرونة قدرها 2.295 و 2.716، حيث أن انخفاض هذا الأخير بوحدة واحدة سيؤدي إلى ارتفاع مؤشر الأغذية والمشروبات بـ 2,29% خلال السنة الموالية و 2,71% خلال السنة التي تليها، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن انخفاض معدل التضخم سيؤدي إلى انخفاض الأسعار وارتفاع القدرة الشرائية للأفراد للحصول على السلع الغذائية، مما يدفعهم إلى زيادة الطلب على هذه السلع، خاصة بالنسبة لأصحاب الدخل الضعيفة الذين يتميزون بارتفاع ميلهم الحدي للاستهلاك، فيترتب عن ذلك ارتفاع أسعارها في السنة الموالية نتيجة تزايد الطلب عليها بشدة سيما وأن معظم هذه السلع المستوردة.

3- معادلة الملابس والأحذية:

$$\begin{aligned} \text{DDLG2} = & 0.373*\text{DDLIPC}(-1) - 1.007*\text{DDLIPC}(-2) + 0.073*\text{DDLG1}(-1) + \\ & 0.526*\text{DDLG1}(-2) - 0.275*\text{DDLG2}(-1) + 0.755*\text{DDLG2}(-2) - 0.004*\text{DDLG3}(-1) + \\ & 0.352*\text{DDLG3}(-2) + 0.713*\text{DDLG4}(-1) + 0.16*\text{DDLG4}(-2) - 0.388*\text{DLG5}(-1) + \\ & 0.308*\text{DLG5}(-2) - 0.105*\text{DDLG6}(-1) - 0.086*\text{DDLG6}(-2) - 0.101*\text{DDLG8}(-1) - \\ & 0.224*\text{DDLG8}(-2) + 0.0085. \end{aligned}$$

$$R^2=0,8060 \quad R^2 \text{ Adj}=0,5843 \quad F_c=3,63$$

- تشير المعادلة إلى مؤشر مجموعة الملابس والأحذية بدلالة قيمه السابقة والقيم المؤخرة للمجموعات الأخرى، ويمكن أن نستنتج ما يلي:
- معامل التحديد $R^2=0,8060$ أي أن 80,60% من التغيرات في مؤشر الملابس والأحذية تعود إلى التغيرات السابقة لقيمه وقيم المتغيرات الأخرى.
- عدم معنوية معظم المعلمات المكونة لنموذج الانحدار الذاتي لأن قيمة t المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية باستثناء معالم G_2, G_3, G_4, G_5 .
- النموذج معنوي في الإجمالي، لأن قيمة P.value لـ F-statistic تقدر بـ 0,009 وهي أقل من 5%، وبالتالي فالمعادلة مقبولة احصائياً.
- هناك علاقة طردية بين مؤشر أسعار الملابس والأحذية والرقم القياسي لأسعار المستهلك إذ يتضح أن ارتفاع معدل التضخم بنسبة 1% سيقابله ارتفاع في أسعار مجموعة الملابس والأحذية بنسبة 0,37% خلال السنة الموالية. أما بالنسبة للعلاقة العكسية بين ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الفترة t-2 وأسعار الملابس والأحذية في الفترة t فيمكن الرجاءها إلى أن ظهور التضخم في الفترة t-2 سيتم التحكم فيه خلال السنتين الموالتين مما ينعكس على انخفاض الأسعار ومن ثم أسعار الملابس والأحذية.

4- معادلة السكن وأعبائه:

$$\begin{aligned} \text{DDLG3} = & 0.839*\text{DDLIPC}(-1) + 0.177*\text{DDLIPC}(-2) - 0.147*\text{DDLG1}(-1) + \\ & 0.253*\text{DDLG1}(-2) - 0.447*\text{DDLG2}(-1) + 0.583*\text{DDLG2}(-2) - 0.389*\text{DDLG3}(-1) + \\ & 0.021*\text{DDLG3}(-2) + 0.431*\text{DDLG4}(-1) + 0.890*\text{DDLG4}(-2) - 0.687*\text{DLG5}(-1) + \\ & 0.714*\text{DLG5}(-2) + 0.267*\text{DDLG6}(-1) - 0.074*\text{DDLG6}(-2) + 0.159*\text{DDLG8}(-1) - \\ & 0.555*\text{DDLG8}(-2) - 5.957. \end{aligned}$$

$$R^2=0,8256 \quad R^2 \text{ Adj}=0,6263 \quad F_c=4,14$$

الفصل الرابع: محاولة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر

- تشير المعادلة إلى مؤشر مجموعة السكن وأعبائه بدلالة قيمه السابقة والقيم المؤخرة للرقم القياسي لأسعار المستهلك وللمجموعات الأخرى، ويمكن أن نستنتج ما يلي:
- معامل التحديد $R^2 = 0,8256$ ، أي أن 82,56% من التغيرات في مؤشر مجموعة السكن تعود إلى التغيرات السابقة لقيمه وقيم المتغيرات الأخرى.
- عدم معنوية معظم المعلمات المكونة لنموذج الانحدار الذاتي لأن قيمة t المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية ما عدا معلمتي G5 و G8 التي تعتبر معنوية.
- معنوية النموذج في الاجمالي لأن احتمال قيمة F المحسوبة اكبر من 5%، حيث تبين أن P.value ل F-statistic تقدر بـ 0,005، وبالتالي فالمعادلة مقبولة احصائيا.

التفسير الاقتصادي:

- وجود علاقة طردية بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك وأسعار السكن بمرونة قدرها 0.839 و 0.177 خلال الفترة (t-1) و (t-2) على التوالي، حيث أن ارتفاع معدل التضخم بـ 1% سينعكس على ارتفاع أسعار السكن وأعبائه بـ 0,83 و 0,17 خلال السنتين المواليين على الترتيب.

5- معادلة الأثاث ولوازم التأثيث:

$$\begin{aligned} \text{DDLG4} = & 1.091*\text{DDLIPC}(-1) + 1.298*\text{DDLIPC}(-2) - 0.528*\text{DDLG1}(-1) - \\ & 0.652*\text{DDLG1}(-2) + 0.013*\text{DDLG2}(-1) + 0.621*\text{DDLG2}(-2) - 0.056*\text{DDLG3}(-1) + \\ & 0.006*\text{DDLG3}(-2) + 0.068*\text{DDLG4}(-1) + 0.012*\text{DDLG4}(-2) - 0.364*\text{DLG5}(-1) + \\ & 0.235*\text{DLG5}(-2) + 0.03*\text{DDLG6}(-1) - 0.352*\text{DDLG6}(-2) + 0.021*\text{DDLG8}(-1) - \\ & 0.597*\text{DDLG8}(-2) + 0.011. \end{aligned}$$

$$R^2 = 0,8370 \quad R^2 \text{ Adj} = 0,6509 \quad F_c = 4,49$$

- تشير المعادلة إلى مؤشر مجموعة الأثاث ولوازم التأثيث، بدلالة قيمه السابقة والقيم المؤخرة للرقم القياسي لأسعار المستهلك وللمجموعات الأخرى، ويمكن أن نستنتج ما يلي:
- معامل التحديد $R^2 = 0,8370$ ، أي أن 83,70% من التغيرات في مؤشر مجموعة الأثاث ولوازم التأثيث تعود إلى التغيرات السابقة لقيمه وقيم المتغيرات الأخرى.
- عدم معنوية معظم المعلمات المكونة لنموذج الانحدار الذاتي لأن قيمة t المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية باستثناء معالم G2، G5، G6، G8 والتي تعتبر معنوية.

الفصل الرابع: محاولة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر

- معنوية النموذج في الاجمالي لأن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، حيث تبين أن $F\text{-statistic} \downarrow P\text{.value}$ تقدر بـ 0,003، وبالتالي فالمعادلة مقبولة احصائياً.
- التفسير الاقتصادي:
- وجود علاقة طردية بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك وأسعار الاثاث واللوازم، حيث أن ارتفاع معدل التضخم بـ 1% سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الأثاث ولوازم التأثيث بـ 1,09 و 1,29 خلال السنتين t+1 و t+2 على الترتيب، وهو ما يتفق والنظرية الاقتصادية.

6- معادلة الخدمات الطبية والصحية:

$$DLG5 = 2.402*DDLIPC(-1) + 1.322*DDLIPC(-2) - 1.257*DDLG1(-1) - 0.62*DDLG1(-2) + 0.192*DDLG2(-1) + 0.806*DDLG2(-2) + 0.331*DDLG3(-1) - 0.459*DDLG3(-2) + 1.034*DDLG4(-1) + 0.296*DDLG4(-2) - 0.049*DLG5(-1) + 1.085*DLG5(-2) - 0.120*DDLG6(-1) - 0.299*DDLG6(-2) - 0.079*DDLG8(-1) - 0.736*DDLG8(-2) + 0.001.$$

$$R^2=0,9280$$

$$R^2 \text{ Adj}=0,8458$$

$$F_c=11,29$$

- تشير المعادلة إلى مؤشر مجموعة الخدمات الطبية والصحية بدلالة قيمه السابقة والقيم المؤخرة للرقم القياسي لأسعار المستهلك وللمجموعات الأخرى، ويمكن أن نستنتج ما يلي:
- معامل التحديد $R^2= 0,9280$ ، أي أن 92,80% من التغيرات في مؤشر مجموعة الخدمات الطبية والصحية تعود الى التغيرات السابقة لقيمه وقيم المتغيرات الأخرى.
- عدم معنوية المعلمات المكونة لنموذج الانحدار الذاتي لأن قيمة t المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية، ويستثنى من ذلك معالم المتغيرات G5، G8، وG3 والتي تبين من خلال اختبار Wald test أنها معنوية.
- معنوية النموذج في الاجمالي لأن $F\text{-statistic} \downarrow P\text{.value}$ تقدر بـ 0,000، وبالتالي فالمعادلة مقبولة احصائياً.

التفسير الاقتصادي:

- وجود علاقة طردية بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومؤشر الخدمات الطبية والصحية ، حيث ان ارتفاع معدل التضخم بـ 1% سيؤدي الى ارتفاع اسعار الخدمات الطبية والصحية بـ 2,4% و 1,32% خلال السنتين (t+1) و (t+2) على الترتيب، وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية.

7- معادلة النقل والمواصلات:

$$\begin{aligned} \text{DDLG6} = & -2.446*\text{DDLIPC}(-1) - 0.044*\text{DDLIPC}(-2) + 1.81*\text{DDLG1}(-1) + \\ & 0.445*\text{DDLG1}(-2) - 0.159*\text{DDLG2}(-1) + 1.295*\text{DDLG2}(-2) + 0.007*\text{DDLG3}(-1) - \\ & 0.015*\text{DDLG3}(-2) + 0.466*\text{DDLG4}(-1) + 0.283*\text{DDLG4}(-2) - 0.48*\text{DLG5}(-1) + \\ & 0.45*\text{DLG5}(-2) + 0.296*\text{DDLG6}(-1) - 0.527*\text{DDLG6}(-2) + 0.535*\text{DDLG8}(-1) - \\ & 0.448*\text{DDLG8}(-2) + 0.0017. \end{aligned}$$

$$R^2=0,9325 \quad R^2 \text{ Adj}=0,8554 \quad F_c=12,09$$

- تشير المعادلة إلى مؤشر مجموعة النقل والمواصلات بدلالة قيمه السابقة والقيم المؤخرة للمجموعات الأخرى، ويمكن أن نستنتج ما يلي:
- معامل التحديد $R^2=0,9325$ أي أن 93,25% من التغيرات في مؤشر النقل والمواصلات تعود إلى التغيرات السابقة لقيمته وقيم المتغيرات الأخرى المدرجة في النموذج، أما النسبة الباقية فيرجع إلى عوامل أخرى.
- معنوية بعض المعلمات المكونة لنموذج الانحدار الذاتي والمتمثلة في: $G1, G2, G5, G6, G8$ (من خلال اختبار Wald test)، لأن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية.
- النموذج معنوي في الاجمالي لأن $P.value$ لـ F -statistic تقدر بـ 0,000، وبالتالي فالمعادلة مقبولة احصائيا.
- **التفسير الاقتصادي:**
- يرتبط مؤشر النقل والمواصلات عكسيا مع الرقم القياسي لأسعار المستهلك حيث أن انخفاض هذا الأخير بوحدة واحدة سيؤدي إلى ارتفاع أسعار النقل والمواصلات بـ 2,44 خلال السنة الموالية و0,04 خلال السنة التي تليها، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن انخفاض معدل التضخم سيؤدي إلى زيادة الطلب على سلع النقل والمواصلات نتيجة تحسن القوة الشرائية للأفراد مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب عليها فترتفع أسعارها. وفي هذا السياق نجد أن الدولة الجزائرية قد عملت على تخفيض الواردات من هذه المجموعة في السنوات الأخيرة قصد التقليل من حدة الضغوط التضخمية من جهة، وتشجيع الإنتاج المحلي من هذه السلع من جهة أخرى.

8- معادلة سلع أخرى غير مذكورة:

$$\begin{aligned} \text{DDLG8} = & 1.415*\text{DDLIPC}(-1) + 1.213*\text{DDLIPC}(-2) - 0.487*\text{DDLG1}(-1) - \\ & 0.417*\text{DDLG1}(-2) - 0.051*\text{DDLG2}(-1) + 0.147*\text{DDLG2}(-2) - 0.042*\text{DDLG3}(-1) + \\ & 0.174*\text{DDLG3}(-2) + 0.661*\text{DDLG4}(-1) + 0.452*\text{DDLG4}(-2) - 0.599*\text{DLG5}(-1) + \\ & 0.526*\text{DLG5}(-2) - 0.027*\text{DDLG6}(-1) - 0.637*\text{DDLG6}(-2) - 0.275*\text{DDLG8}(-1) - \\ & 0.632*\text{DDLG8}(-2) + 0.0032. \end{aligned}$$

$R^2=0,6444$ $R^2 \text{ Adj}=0,2380$ $F_c=1,58$

- تشير المعادلة إلى مؤشر مجموعة الخدمات الطبية والصحية بدلالة قيمه السابقة والقيم المؤخرة للرقم القياسي لأسعار المستهلك وللمجموعات الأخرى، ويمكن أن نستنتج ما يلي:
- معامل التحديد $R^2=0,6444$ ، أي أن 64,44% من التغيرات في مؤشر مجموعة السلع الأخرى تعود إلى التغيرات السابقة لقيمه وقيم المتغيرات الأخرى.
- عدم معنوية المعلمات المكونة لنموذج الانحدار الذاتي لأن قيمة t المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية
- عدم معنوية النموذج في الإجمالي لأن قيمة F المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية، حيث تبين أن P.value < F-statistic تقدر بـ 0,19، وبالتالي فالمعادلة غير مقبولة احصائياً.

التفسير الاقتصادي:

- هناك علاقة طردية بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومؤشر مجموعة السلع الأخرى بمرونة قدرها 1.415 و 1.213 خلال الفترتين (t-1) و (t-2) على الترتيب، حيث أن ارتفاع معدل التضخم بـ 1% سيؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه السلع بـ 1,41% و 1,12% خلال السنتين المواليين على الترتيب.
- المطلب الثالث، اختبار نقطة الانعطاف ودراسة صلاحية النموذج:** وذلك بالاعتماد على اختبار Chow، بالإضافة إلى اختبارات الاستقرار، الارتباط الذاتي والتوزيع الطبيعي.

أولاً، اختبار نقطة الانعطاف **Chow Test**: حسب الأوضاع التي مر بها الاقتصاد الجزائري يمكن اختيار سنة 1990 كنقطة انعطاف للنموذج المتحصل عليه، حيث أن العوامل التي كانت تحكم أسعار المجموعات الاستهلاكية الثمانية المكونة للرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال مرحلة الاقتصاد الموجه قد تختلف عن تلك التي تحكمها في المرحلة الموالية، ويتم هذا الاختبار بمقارنة F المحسوبة المتحصل عليها من اختبار Chow مع قيمتها الجدولية بدرجة حرية $df = n-2k$ عند مستوى معنوية 5%، وتكون صيغة فيشر كالتالي:

الفصل الرابع: محاولة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر

$$F_{n-2k}^k = F_{33-2(8)}^8 = F_{17}^8 = 2,54$$

الجدول رقم (32): يوضح اختبار نقطة الانعطاف Test de chow

Chow Breakpoint Test: 1990
Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints
Varying regressors: All equation variables
Equation Sample: 1982 2014

F-statistic	3.185196	Prob. F(8,17)	0.0213
Log likelihood ratio	30.22328	Prob. Chi-Square(8)	0.0002
Wald Statistic	25.48157	Prob. Chi-Square(8)	0.0013

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews9

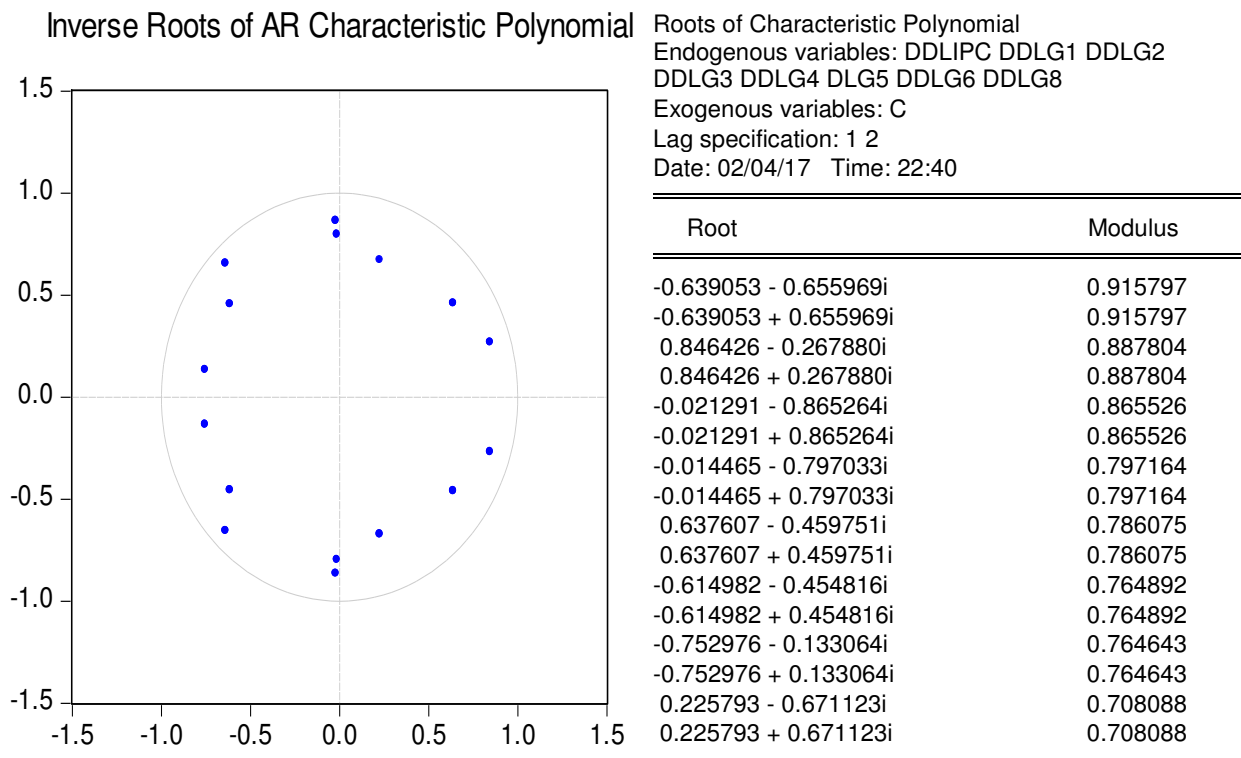
يتضح من الجدول رقم (32) أن $F_{cal}=3,18$ أكبر من $F_{tab}=2,54$ ، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي أن النموذج غير مستقر إلى غاية سنة 1990 وبالتالي تعتبر هذه السنة نقطة انعطاف.

ثانياً، دراسة صلاحية النموذج: تتم دراسة صلاحية النموذج من خلال الاختبارات التالية:

1- استقرارية النموذج: يمكن توضيح نتائج اختبار جذر الوحدة المتعدد في الجدول والشكل الموائين:

الفصل الرابع: محاولة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر

الجدول رقم (33) والشكل رقم (43) : يوضح نتائج اختبار استقرار نموذج شعاع الانحدار الذاتي



No root lies outside the unit circle.
VAR satisfies the stability condition.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews9

يتضح من خلال الشكل (43) والجدول (33) أن الجذور العكسية لكثير الحدود المرافق لجزء الانحدار الذاتي هي ذات قيمة تقل عن الواحد الصحيح بحيث نلاحظ أنها تقع كلها داخل دائرة الوحدة وبالتالي فإن النموذج VAR الممثل لمتغيرات الدراسة يستوفي شروط الاستقرار.

2- اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج: نتضح نتائج اختبار Jarque-Bera للكشف عن طبيعة السلاسل الزمنية في الجدول الموالي:

الفصل الرابع: محاولة قياسية لمحددات الترخيم في الجزائر

الجدول رقم (34): يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للJarque-Bera.

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	2.712171	2	0.2577
2	0.347164	2	0.8406
3	0.828752	2	0.6608
4	1.099681	2	0.5770
5	1.754157	2	0.4160
6	1.351645	2	0.5087
7	1.804567	2	0.4056
8	0.173366	2	0.9170
Joint	10.07150	16	0.8629

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews9

يتضح من خلال الجدول (34) أن احصائية Jarque-Bera لجميع البواقي أقل من القيمة المجدولة (10,07)، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي أن البواقي تتبع توزيعا طبيعيا عند مستوى معنوية 5%.

3- دراسة الارتباط الذاتي للنموذج: نتضح نتائج اختبار LM TEST في الجدول الموالي:

الجدول رقم (35): يوضح نتائج اختبار LM TEST

VAR Residual Serial Correlation LM Tests
Null Hypothesis: no serial correlation at lag order h
Date: 02/04/17 Time: 22:39
Sample: 1980 2014
Included observations: 31

Lags	LM-Stat	Prob
1	NA	NA
2	404.3281	0.0000
3	407.1680	0.0000
4	431.2522	0.0000

Probs from chi-square with 64 df.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews9

نلاحظ من خلال الجدول (35) أنه ومن أجل درجات مختلفة للارتباط بين أخطاء النموذج فإن احتمال الإحصائية (LM-Stat) أقل من القيمة 0,05، مما يفرض علينا رفض الفرضية الصفرية والمتعلقة بغياب الارتباط الذاتي لأخطاء النموذج وهو ما يدل على وجود مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء، وبالتالي ضعف جودة النموذج المستخدم في تفسير الظاهرة.

خلاصة:

تضمن هذا الفصل محاولة إجراء دراسة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2014، من خلال اختبار العلاقة بين التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية في نموذجين، وبلاستعانة بمنهجية نموذج متجه الانحدار الذاتي التي تمكننا من تحديد العلاقات المتداخلة فيما بين المتغيرات المدروسة فتحصلنا على نتائج مقبولة اقتصاديا وإحصائيا، حيث أشارت النتائج المتعلقة بالنموذج الأول إلى أن كل من الواردات، سعر الصرف، الانفاق العام، الأجور، وسعر الفائدة، لها تأثير إيجابي على معدل التضخم وقد كان لكل من الأجور، الانفاق العام وسعر الصرف النصيب الأكبر من هذا التأثير، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية وواقع الاقتصاد الجزائري سيما في السنوات الأخيرة، كما أكد هذا النموذج على وجود علاقة عكسية بين التضخم ومعدل البطالة مما يؤكد صحة العلاقة التبادلية بين هذين المتغيرين والتي جاء بها منحنى فليبس.

كما قامت الدراسة باختبار العلاقة بين التضخم ودوال الاستهلاك من خلال قياس العلاقة بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك والمجموعات السلعية المكونة له، وذلك بهدف تحديد الأثر المترتب عن ارتفاع أسعار كل مجموعة في تحديد الاتجاه التضخمي، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أن أسعار السلع الخاصة بكل من المواد الغذائية والملابس والأحذية وكذا الأثاث واللوازم هي الأكثر تأثيرا على معدل التضخم في الجزائر.

ومن خلال تقسيم الدراسة الى فترتين 1980-1990 و 1991-2014 اتضح أن العوامل التي تحكم ظاهرة التضخم على المستوى الكلي هي نفسها في الفترتين، في حين تختلف هذه المحددات في النموذج الثاني، وهو أمر طبيعي إذ أن أسباب ارتفاع المستوى العام للأسعار خلال مرحلة الاقتصاد الموجه تعود لعامل الندرة أين يعتبر التضخم مكبوتا، بينما في المرحلة الثانية وبعد الانتقال إلى اقتصاد السوق أصبح التضخم رهينة أسباب مختلفة خاصة بعد إبرام الجزائر لاتفاقياتها مع صندوق النقد الدولي، والذي فرض عليه تحرير الأسعار ومختلف المعاملات الاقتصادية، فأصبحت بذلك الأسعار تحدد وفقا لقوى العرض والطلب.

وتجدر الإشارة الى التحفظ على نتائج الدراسة، إذ اتضح من خلال اختبار صلاحية النموذج المستخدم ضعف جودة كلا من النموذج الاول والثاني حيث تبين أن كلاهما يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، مما يدل على ضعفهما في قياس وتفسير الظاهرة المدروسة، ويمكن إرجاع ذلك الى طبيعة البيانات المستعملة في الدراسة وعدم مصداقيتها.

خاتمة عامة

تمثل موضوع هذه الدراسة في بحث ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري، كونه يعتبر أحد أهم ركائز الاستقرار النقدي ومن ثم الاستقرار الاقتصادي، كما أن تحليل العوامل المفسر لارتفاع معدلات التضخم يعتبر إشكالية كبيرة تناولتها العديد من النظريات الاقتصادية والدراسات التطبيقية، إلا أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق موحد حول العوامل المؤثرة على التضخم بشكل ثابت بسبب اختلاف البنية الاقتصادية لكل بلد ودرجة تطوره، وكذا اختلاف الفترات التي تمت فيها عملية البحث، وقد هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تحديد العوامل المسببة للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2014.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة والإحاطة بجوانب الموضوع تم تقديم إطار مفاهيمي لظاهرة التضخم من خلال البحث في تعريفه وطرق قياسه وأنواعه، ثم محاولة تفسير هذه الظاهرة من خلال التحليلات الفكرية لأهم النظريات الاقتصادية التي بحثت فيها لتحديد العوامل المسببة لها، وانطلاقاً من ذلك تم تحليل العلاقة التي تربط بين التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية وفقاً لما أشارت إليه هذه النظريات بغية استنباط أهم العوامل المسببة لارتفاع المستوى العام للأسعار سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

وبالنسبة للجانب التحليلي من الدراسة فقد ركز على تحليل تطور ظاهرة التضخم خلال فترة البحث، انطلاقاً من تحليل السياسات السعرية المتبعة في النظام الاقتصادي الجزائري سواء خلال مرحلة الاقتصاد الموجه أو مرحلة اقتصاد السوق، ثم التطرق إلى مختلف الأسباب الداخلية والخارجية التي تدفع بالمستوى العام للأسعار نحو الارتفاع ليخلص في الأخير إلى أهم الآثار الناجمة عن تقادم الضغوط التضخمية والسياسات المتبعة في إطار السعي للتخفيف من حدتها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

وفيما يخص الجانب التطبيقي فقد تضمن محاولة قياسية لتحديد أهم العوامل المفسرة لارتفاع معدلات التضخم وذلك باتباع المنهجية اللازمة لبناء نموذج قياسي يتضمن المتغيرات الكلية للاقتصاد والمفسرة لتقادم الضغوط التضخمية كالواردات، سعر الصرف، الانفاق العام...، بالإضافة إلى نموذج آخر يشمل المتغيرات الجزئية للاقتصاد والتي تتمثل في المجموعات السلعية المكونة لمؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك، باعتبار أن التغير في المستوى العام للأسعار ما هو إلا انعكاس للتغير في سعر أحد هذه السلع أو أسعارها جميعاً.

وفي الأخير خلصت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج، يمكن إيجازها فيما يلي:

الجانب النظري:

- رغم تعدد أفكار النظريات والمدارس الفكرية في تفسير التضخم وذلك بدءا بالنظرية الكمية ثم النظرية الكينزية والنظرية النقدية الحديثة وغيرها، إلا أن عملها كان متكاملًا، إذ سعت كل منها الى تحسين أفكار سابقتها من أجل الوصول الى تفسير شامل لظاهرة التضخم، ومن ثم إيجاد الحلول التي قد لا تفلح سابقتها في إيجادها. كما أن أفكارها جميعا تنصب في فكرة أن التضخم هو الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار وانخفاض قيمة العملة بغض النظر عن أسبابه وأنواعه.

- انقسمت آراء هذه النظريات في تفسير التضخم بين من يرجعها إلى ارتفاع الطلب الكلي وأخرى إلى انخفاض العرض الكلي، حيث كانت النظرية الكمية السبابة في تفسير التضخم من خلال تركيزها على مبدأ التغير في كمية النقود كاهم سبب لارتفاع المستوى العام للأسعار، لتأتي بعدها النظرية الكينزية التي أرجعت التضخم لارتفاع الطلب الفعلي بما يفوق حجم الإنتاج المحلي، فتزداد حدة التضخم كلما تقلص هذا الفارق واقترب الاقتصاد من مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج، ثم جاءت النظرية النقدية الحديثة لإحياء النظرية الكمية من جديد، فاعتبرت أن التضخم هو نتيجة لزيادة كمية النقود بما يفوق الزيادة في الدخل الحقيقي. أما النظرية الهيكلية فقد أرجعت التضخم إلى حدوث اختلالات هيكلية في القطاعات الاقتصادية، وقد أولت النظرية السويدية اهتمامها بالادخار والاستثمار وأثرهما في إحداث التضخم، واعتبرت نظرية ميزان المدفوعات أن العجز في هذا الأخير سيؤدي إلى خلق تضخم. أما نظرية التسارع فقد جمعت بين جانبي العرض الكلي والطلب الكلي في تفسيرها للتضخم، في حين ركزت مدرسة اقتصاديات جانب العرض على العرض الكلي فقط، واهتمت نظرية التوقعات الرشيدة بدور المعلومات المتاحة في تحديد قيمة المستوى العام للأسعار في المستقبل. وبالتالي فإن هذا الاختلاف في وجهات النظر يدل على ان التضخم ظاهرة اقتصادية تحكمها العديد من العوامل الاقتصادية وفقا لاختلاف النظام الاقتصادي والزمن الذين ظهرت فيه، فيفسر وفقا لأفكار هذه النظريات جميعا او حسب افكار البعض دون الاخرى.

- من خلال ما تطرقت إليه النظريات المفسرة للتضخم اتضح أن هذا الأخير يرتبط بالعديد من المتغيرات الاقتصادية، مما استدعى ضرورة تحليل العلاقة بين التضخم والبعض من هذه المتغيرات، حيث تبين

أن هناك علاقة طردية بين التضخم وكل من سعر الصرف، أسعار النفط، التضخم المستورد، سعر الفائدة، عجز الموازنة، الإنفاق العام، الأجور، عرض النقود ومستوى الاستهلاك، مما يعني أن حدوث ارتفاع في أي من هذه العوامل سيسفر عن ارتفاع في معدل التضخم. بينما تبين أن هناك علاقة عكسية تربط بين معدلي البطالة والتضخم. في حين اختلفت الآراء حول طبيعة العلاقة التي تربط بين التضخم والنمو الاقتصادي، وبالتالي يعتبر ذلك تمهيدا للجانب التطبيقي الذي يهدف إلى إسقاط أفكار النظريات الاقتصادية على واقع الاقتصاد الجزائري.

الجانب التحليلي:

- عرف التضخم في الجزائر معدلات نمو متذبذبة تماشيا مع تطور الاقتصاد الجزائري، وفي هذا السياق يمكن التمييز بين مرحلتين أساسيتين هما الاقتصاد الموجه واقتصاد السوق، مما يعني إمكانية اختلاف الأسباب التي تحكم التضخم في الفترتين، ذلك أن الأسعار كانت مدعومة في المرحلة الأولى بينما أصبحت تخضع لقوى السوق والمنافسة التامة في مرحلة اقتصاد السوق، وهذا عقب الازمة البترولية التي ضربت الاقتصاد الوطني سنة 1986، مما دفع إلى ضرورة إبرام اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي والتي فرضت تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من بينها تحرير الأسعار، مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات قياسية، الأمر الذي يكشف على عيوب الاقتصاد الجزائري وما يميزه من التضخم المكبوت طيلة المرحلة الاشتراكية.

- يمكن إرجاع هذه المعدلات المتفاوتة في مستوى التضخم إلى العديد من العوامل لعل أهمها ارتفاع الإنفاق العام على مشاريع غير منتجة وتزايد العرض النقدي دون أن يقابله زيادة في الإنتاج، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري يعرف بضعف انتاجيته، مما يعني زيادة الطلب دون أن تقابلها زيادة في العرض، الأمر الذي حتم اللجوء إلى الواردات لتغطية الطلب المتزايد ومن ثم تعميق حدة الضغوط التضخمية نتيجة ما تحمله معها هذه السلع من التضخم المستورد، بالإضافة إلى ما يترتب عنها من تدهور مستمر في قيمة العملة الوطنية، وبالتالي فإن هذه الحلقة المفرغة إن دلت على شيء فهي تدل على الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد الجزائري في مختلف قطاعاته أي عجز الانتاج الحقيقي على مواجهة الزيادة في المعروض النقدي والذي يزداد بمعدلات متسارعة خاصة عند تزايد حصيلة الجباية البترولية في ظل ارتفاع أسعار البترول. بالإضافة إلى ظهور وانتشار السوق الموازية.

- كما يمكن إرجاع التضخم في الجزائر أيضا إلى ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية، كالسلع الغذائية، الاثاث واللوازم، السكن، النقل والمواصلات، وغيرها، خاصة اذا كانت هذه السلع مستوردة وبالتالي تخضع لأسعار السوق الدولية، أو سلع ذات طابع احتكاري لا تخضع لقوى المنافسة التامة فترتفع أسعارها في حالة رغبة مستورديها تعظيم أرباحهم أو في حالات ارتفاع أسعارها دوليا وهو ما حدث سنة 2012، فعلى الرغم من انخفاض حجم المعروض النقدي وأسعار السلع الغذائية عالميا، إلا أنه يلاحظ ارتفاع معدل التضخم بسبب عدم الشفافية في التجارة الخارجية الجزائرية، مما يعني أن ارتفاع أسعار أحد السلع المكونة للرقم القياسي لاسعار المستهلك أو جميعها من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، مما يدل على أن أسباب ارتفاع معدل التضخم لا يمكن ان تقتصر فقط على المتغيرات الكلية للاقتصاد.

- هذه الارتفاعات المستمرة في معدلات التضخم كان لها أثرها الواضح على الاقتصاد والمجتمع الجزائري، وذلك من خلال ما ترتب عنها من ارتفاع الاستهلاك وانخفاض مستوى الادخار، ومن ثم الاستثمار. بالإضافة الى تدهور القوة الشرائية وانتشار ظاهرة الفقر، كما أدى إلى إعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع فظهرت فئة غنية وأخرى فقيرة تمثل غالبية المجتمع مما ترتب عنه ارتفاع معدلات الهجرة للخارج واعتماد سبل غير مشروعة لكسب دخول اضافية فانتشرت ظاهرة الرشوة والفساد الاداري.

- كل هذه الآثار وأخرى دفعت بصانعي السياسات الاقتصادية في الجزائر إلى العمل من أجل تفعيل دور السياستين النقدية والمالية وتوجيه مختلف أدواتهما للتخفيف من حدة هذه الآثار، وذلك انطلاقا من إصدار قانون النقد والقرض وخلق أدوات جديدة كتسهيله الوديعة المغلة للفائدة وآلية استرجاع السيولة، الى جانب معدل إعادة الخصم وأداة الاحتياطي الالزامي. بالإضافة إلى تطبيق مجموعة من الإصلاحات الخاصة بالنظام الضريبي ونظام الأسعار، وترشيد كل من سياسة الإنفاق العام وسياسة الأجور. غير أن استمرار معدلات التضخم في الارتفاع يدل على فشل ومحدودية السياسات المتبعة في تحقيق الأهداف المرجوة منها وعدم نجاعة الأدوات المعتمدة، مما يستوجب ضرورة البحث في سياسات أخرى مكتملة لها كالسياسات التنموية مثلا.

الجانب التطبيقي:

- بعد تحديد المتغيرات الاقتصادية التي يمكن الاعتماد عليها لبناء نموذج قياسي يفسر ظاهرة التضخم على المستوى الكلي للاقتصاد، أظهرت نتائج اختبارات جذر الوحدة أن جميع متغيرات الدراسة تحتوي على جذر الوحدة مما تطلب حساب الفرق الأول لها، وحساب الفرق الثاني لسلسلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك لإزالة جذر الوحدة من الفرق الأول. أما سلسلة الواردات فقد تضمنت اتجاه عام استدعى ضرورة إزالته لجعل السلسلة مستقرة.

- بالاعتماد على نموذج VAR الذي يكشف عن وجود تأثير بين هذه المتغيرات، تبين أن معدل التضخم يمكن تفسيره بقيمه السابقة والقيم السابقة لكل من: الواردات، سعر الصرف، الإنفاق العام، الأجور، البطالة، معدل الفائدة. وقد اتضح أن معظم النتائج المحصل عليها مطابقة للنظرية الاقتصادية وواقع الاقتصاد الجزائري، حيث تبين من خلال النموذج أن هناك أثر إيجابي على معدل التضخم لكل من سعر الصرف ومعدل الفائدة في الفترة (t-1) و (t-2)، والواردات والإنفاق العام والأجور في الفترة (t-2)، (t-1) و (t-3) على التوالي، بالإضافة الى وجود علاقة عكسية بين البطالة والتضخم في الفترة (t-1) و (t-2).

- بالنسبة للنموذج الثاني المتعلق بمحددات التضخم على المستوى الجزئي، فقد تمثلت المتغيرات الاقتصادية التي يمكن الاعتماد عليها لبناء نموذج قياسي يفسر ظاهرة التضخم في المجموعات السلعية الثمانية المكونة لمؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك، وأظهرت نتائج اختبارات جذر الوحدة أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة عند الفرق الثاني، باستثناء سلسلة المجموعة الخامسة المتعلقة بالخدمات الطبية والصحية والتي نجدها مستقرة عند الفرق الأول.

- بالاعتماد على نموذج VAR، تبين ان معدل التضخم يمكن تفسيره بقيمه السابقة والقيم السابقة للمتغيرات الواردة في النموذج من: الأغذية والمشروبات غير الكحولية، الملابس والأحذية، السكن وأعبائه، الأثاث واللوازم، الخدمات الطبية والصحية، النقل والمواصلات، و سلع أخرى غير مذكورة. وقد اتضح من خلال النتائج المحصل عليها أن هناك أثر إيجابي على معدل التضخم لكل من المجموعة الأولى والثالثة والرابعة، في حين يظهر هذا الأثر للمجموعتين السادسة والثامنة في الفترة (t-1)، وللمجموعة الخامسة في الفترة (t-2)، وذلك طبقا لما يوافق النظرية الاقتصادية.

- وفي سياق الفصل بين فترتي الاقتصاد الموجه واقتصاد السوق، تم الاعتماد على اختبار chow في كلا النموذجين والذي بين استقرارية النموذج الأول، مما يدل على أن المتغيرات المستعملة في النموذج هي المفسرة للتضخم طوال فترة الدراسة، بينما اتضح من خلال نتائج الاختبار في النموذج الثاني أنها تختلف في الفترتين بمعنى عدم قدرتها على تفسير التضخم على طول فترة الدراسة، ذلك أن المعطيات التي تحكم هذه المتغيرات تختلف بين مرحلتي الاقتصاد الموجه واقتصاد السوق، وهو ما يتوافق مع الواقع.

نتائج اختبار الفرضيات:

- صحة الفرضية القائلة أن التضخم في الجزائر ظاهرة اقتصادية ناتجة عن تأثير مجموعة متداخلة من العوامل الداخلية والخارجية والاختلالات الهيكلية؛ إذ اتضح أن التضخم في الجزائر يرجع الى ضعف جهازه الانتاجي وعدم مرونته لمواجهة الطلب الكلي المتزايد، مما يترتب عنه تزايد الاعتماد على الخارج لتغطية هذا الطلب، الأمر الذي يزيد من تفاقم الضغوط التضخمية وتعميق حدة الاختلالات الهيكلية.

- أثبتت الدراسة صحة الفرضية القائلة بأن التضخم هو دالة للواردات، سعر الصرف، الانفاق العام، الأجور، البطالة وسعر الفائدة، إذ تبين من خلال النموذج المتضمن لهذه المتغيرات أنها تفسر 89,71% من التغيرات في الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

- عدم صحة الفرضية القائلة بأن عرض النقود ذات أثر قوي على معدل التضخم، حيث اتضح أن الانفاق العام والأجور هي أكثر العوامل المحددة للضغوط التضخمية في الجزائر، إذ قدرت مرونتهما بـ 0,29 و 0,34 على التوالي.

- صحة الفرضية القائلة بان التضخم هو معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، والذي يحسب بدوره من خلال مجموعة من السلع المكونة له، وبالتالي فإن التغير في أسعار هذه السلع سيؤدي الى تغير في معدل التضخم، حيث تبين من خلال النموذج المتضمن للمجموعات السلعية الاستهلاكية أنها تفسر نسبة 77,61% من التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

الاقتراحات:

على ضوء النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، يمكن طرح بعض الاقتراحات التي يعتقد انه من شأنها تخفيض معدلات التضخم والحد من أثارها، كالتالي:

- تشجيع الاستثمار الأجنبي خاصة في القطاعات خارج المحروقات كقطاع الزراعة، الصناعة والصيد البحري، قصد زيادة الإنتاج المحلي والتقليل من الواردات حيث يساهم الإنتاج المحلي في استبدال السلع المستوردة بالسلع المنتجة محليا، فضلا عن زيادة الصادرات وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات.
- العمل على تحسين وتطوير النظام المصرفي ونشر ثقافة الادخار بين الافراد بهدف امتصاص فائض السيولة النقدية من جهة، ورفع كفاءة عمليات تعبئة المدخرات اللازمة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية عن طريق رفع مستوى الدخل الحقيقي من جهة أخرى. بالإضافة إلى ترشيد الاستهلاك خاصة الاستهلاك الترفي ومحاربة ظاهرة التقليد والمحاكاة من خلال الحد من القروض الاستهلاكية وفرض ضرائب تصاعدية على السلع الكمالية خاصة المستوردة منها مما يقلل من فائض الطلب الكلي.
- إعادة النظر في السياسات الاقتصادية سيما سياسة الانفاق العام من خلال العمل على إنشاء وتمويل المشروعات التنموية التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، و التوزيع العادل للموارد الاقتصادية بين كافة القطاعات الاقتصادية. بالإضافة إلى ضرورة الانتقال من مشاريع إنتاج وتصدير المواد الخام والمتمثلة في المحروقات إلى المشاريع الإنتاجية التي تساهم في العملية التنموية وتغطية الطلب الكلي، مع ضرورة العمل على تنويع مصادر التمويل اللازمة والتي تعتمد في الأساس على إيرادات الجباية البترولية، مما يجعل هذه السياسات مرتبطة بأسعار المحروقات وبالتالي توقفها في حالة انهيار هذه الأسعار.
- تشجيع الاستثمار الخاص لرفع الطاقة الإنتاجية بتحفيز المنتجين ورفع الإنتاجية، وتعزيز المنافسة في الأسواق للحد من الممارسات الاحتكارية والمضاربة في الإنتاج والتوزيع، إضافة إلى تشجيع تكوين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتبسيط إجراءات تكوينها بالشكل الذي يزيد من مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي.
- إعادة النظر في نظام الأجور والعمل على أن تكون الزيادة فيها حقيقية بمعنى أن تتناسب والزيادة في الإنتاجية للتقليل من التفاوت في توزيع الدخل، وللجوء أحيانا لتجميدها للتخفيف من حدة التضخم الناتج عن التكاليف أو لتجنب تزايد الطلب الناتج عن ارتفاع الأجور.

أفاق البحث

بعد محاولة تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر من خلال هذه الدراسة، اتضح أن موضوع التضخم يمكن أن يكون مجالاً للبحث في مجالات أخرى، مثل:

- أثر التضخم على معدلات الفقر.
- علاقة التضخم بالاقتصاد الموازي في الجزائر.
- التضخم وإعادة توزيع الدخل الوطني.

قائمة المراجع

الكتب:

- 1- أحمد حسين الوادي، احمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار الميسرة، عمان، 2010.
- 2- أحمد مندور، احمد رمضان، مقدمة في الاقتصاد التحليلي، الدار الجامعية، 1991.
- 3- أسامة كامل، النقود والبنوك، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، عمان، 2006.
- 4- أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود و المصارف : مدخل تحليلي ونظري، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.
- 5- السيد عطية عبد الواحد، مبادئ واقتصاديات المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
- 6- السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الاولى، دار الفكر، عمان، 2009.
- 7- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2008.
- 8- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 9- الناقة ابو الفتوح، نظرية النقود والاسواق المالية، مدخل حديث، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، 2001.
- 10- إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2006.
- 11- بربيش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم، الجزائر، 2007.
- 12- برينيه واسيمون، ترجمة عبد الامير ابراهيم شمس الدين، اصول الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1989.
- 13- بسام الحجار علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي، الطبعة الاولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.
- 14- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 15- تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار اسامة للطباعة والنشر، الجزائر، 2004.
- 16- جمال خريس وآخرون، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الاردن، 2002.

- 17- حسام علي داود واخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، دار الميسرة، عمان، 2000.
- 18- حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، دار المسيرة، عمان، 2013.
- 19- حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك والمبادئ والاساسيات، الطبعة الاولى، دار مكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
- 20- حمدي احمد العناني، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق: دراسة في اتجاهات الاصلاح المالي الاقتصادي، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2003.
- 21- خالد بن عبد الله المصلح، التضخم النقدي في الفقه الاسلامي، الطبعة الاولى، دار ابن الجوزي، السعودية، 2006.
- 22- خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثامنة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- 23- خليف عيسى، التغيرات في قيمة النقود الاثار والعلاج في الاقتصاد الاسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 24- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، علم المعرفة، العدد 226 ، الكويت، 1998.
- 25- رمزي زكي، التضخم المستورد، دراسة اثار التضخم للبلاد الراسمالية على البلاد العربية، القاهرة، 1986.
- 26- زينب حسين عوض الله، اسامة الفولي، اساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.
- 27- سامر البطرس جلدة، النقود والبنوك،، الطبعة الاولى، دار البداية، عمان، 2009.
- 28- سحنون محمود، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الاولى، بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2003.
- 29- سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 30- سمير حسون، الاقتصاد السياسي في النقد والبنك، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية، الاسكندرية، 2004.

- 31- سهير محمد السيد حسن، احمد فريد مصطفى، النقود والتوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000.
- 32- سهير محمد السيد حسن، النقود والتوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، 1985.
- 33- سهير محمود معتوق، الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1988.
- 34- سوزي عدلي ناشد، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي، لبنان، 2007.
- 35- صبحي تادريس قريصة، مدحت محمود العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للنشر، بيروت، 1983.
- 36- ضياء مجيد موسوي ، ضياء مجيد موسوي ، النظرية الاقتصادية ، ط 3 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2000 .
- 37- ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000.
- 38- عادل احمد حشيش، اساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2004.
- 39- عبد الحليم كراجه، عبد الناصر العبادي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
- 40- عبد الرحمن يسري، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
- 41- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للكتب، الاسكندرية، 1997.
- 42- عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- 43- غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000.
- 44- فليح خلف، الاقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديث، اريد، 2007.
- 45- فؤاد هاشم، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1969.
- 46- فوزي عبد المنعم، المالية العامة والسياسة المالية، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، بدون سنة نشر.

- 47- قدي عبد المجيد، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003.
- 48- مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2000.
- 49- مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- 50- محمد احمد الرزاز، اقتصاديات النقود والبنوك، القاهرة، 2000.
- 51- محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 52- محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، دار غيداء للنشر، عمان، 2009.
- 53- محمد عطية عبد القادر، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للكتب، الاسكندرية، 1998.
- 54- محمد مروان السمان، محمد ظافر محبك، احمد زهير شامية، مبادئ التحليل الاقتصادي، الطبعة الاولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 55- محمود يونس، عبد النعيم مبارك، النقود واعمال البنوك والاسواق المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.
- 56- مروان عطون، مقاييس اقتصادية: النظريات النقدية، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1989.
- 57- مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1981.
- 58- مصطفى يوسف كافي، الاقتصاد الكلي: مبادئ وتطبيقات، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
- 59- منشورات جامعة دمشق، الاقتصاد النقدي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 2009-2010.
- 60- ناظم محمد نوري الشمري وآخرون، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران، عمان، 1999.
- 61- نبيل الروبي، نظرية التضخم، الطبعة الثانية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1984.
- 62- نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي: مبادئ وتطبيقات، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

- 63- هيل عجمي جميل الجنابي، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
- 64- هيل عجمي جميل الجنابي، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2014.
- 65- وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، الطبعة الاولى، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، 2000.
- 66- وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد: الاسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الاسلامي، الطبعة الاولى، دار النفائس، الاردن، 2011.
- 67- يوجين. أ. ديليو، النظرية الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

المجلات:

- 1- احمد حسن الهيتي واخرون، اثر تقلبات اسعار الصرف في معدلات التضخم في الاقتصاد الاردني والتركي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 2، جامعة الموصل، العراق، العدد 3، 2010.
- 2- احمد حسين الهيتي واخرون، التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 1990-2007 الاسباب والاثار ودور السياسة المالية في معالجته، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية، العدد 3، 2010.
- 3- احمد حسين الهيتي، اوس فخر الدين ايوب: دور السياسات النقدية والمالية في النمو الاقتصادي، مجلة جامعة الانبار الاقتصادية والادارية، المجلد 4، العدد 8، 2012.
- 4- احمد رمضان شنيش، دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1992-2008، المجلة الجامعة، المجلد 1، العدد 15، 2013.
- 5- احمد سلامي، اختبار عالقة التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1970- 2014)، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، ورقلة، العدد 7، 2015.
- 6- أحمد سلامي، العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تطبيقية للفترة 1970-2013، أبحاث اقتصادية وادارية، بسكرة، العدد 17، جوان 2015.
- 7- احمد سلامي، مدخرات القطاع العائلي في الجزائر بين الواقع والطموح دراسة تحليلية للفترة 1970-2013، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، 2015.

- 8- أسماء خضير ياس، تحليل معدلات التضخم في العراق للفترة 2000-2010، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 36، 2013.
- 9- الهاشمي بوجعدار، أزمة المديونية الخارجية للجزائر، اسبابها واثارها، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12، 1999.
- 10- بتول مطر عبادي، التضخم الركودي في بلدان متقدمة مختارة للمدة (1970- 2004)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العراق، المجلد 2، العدد 7، 2007.
- 11- بربري محمد أمين، العوامل المؤثرة على الادخار العائلي في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 1، العدد 10، 2014.
- 12- برحومة عبد الحميد، الطلب الاستثماري للقطاع الخاص الجزائري، تطوره ومحدداته، مجلة العلوم الانسانية، قسنطينة، العدد 31، جوان 2009.
- 13- بطاهر علي، سياسات التحرير والاصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، الشلف، العدد 1، 2006.
- 14- بن بركة الزهرة، دراسة قياسية لتأثير سياسة الصرف على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2011، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، بسكرة، العدد 13، جوان 2013.
- 15- بن يوسف نوة، اثر التضخم على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية للجزائر خلال الفترة 1990- 2012، أبحاث اقتصادية وإدارية العدد 16، 2014.
- 16- بوسكاني رشيد، مزيان امينة، الاستقرار المالي رهينة قطاع المحروقات في الجزائر، ابحاث اقتصادية وادارية، العدد 10، 2011.
- 17- بوعتروس عبد الحق، قارة ملاك، اثار تغير سعر صرف الاورو مقابل الدولار الامريكي على الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، ، العدد 27، جوان 2007.
- 18- جزيرة معيزي، الاصلاحات وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990 الى 2010، مجلة التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون، العدد 38، جوان 2014.
- 19- جنان سليم هلال، نبيل مهدي الجنابي، طروحات نظرية لدور التوقعات في تحليل منحنى (Phillips)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12 العدد 2، 2010.

- 20- حاج قويدقورين، ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 12، جوان 2014
- 21- رايس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر 2000-2011، مجلة بحوث اقتصادية، العددان: 61-62، 2013.
- 22- ربحان الشريف، هوام لمياء، دور مناخ الاستثمار في دعم و ترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري: دراسة تحليلية تقييمية، مجلة الاكاديمية العربية في الدانمارك، الدانمارك، العدد 14 ، 2014.
- 23- سلمان عبد الله سلمان، سعد ساهي عباس، الأزمة المالية (المفهوم ، الأسباب ، الآثار) من وجهة نظر المدارس الاقتصادية المختلفة، أزمة 2007-2008 نموذجاً، مجلة السياسية والدولية، العدد 22، 2012.
- 24- سمير عبد الرسول العبيدي، مدخل في مدارس الفكر الاقتصادي: نظرة تحليلية للتطورات الاقتصادية المعاصرة من منظور الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الراسمالي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 44، 2013.
- 25- صالح العصفور، الارقام القياسية، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 19، 2003
- 26- صالح مفتاح، أهداف السياسة النقدية في الجزائر (1990-2000)، مجلة العلوم الانسانية، بسكرة، العدد 5، فيفري 2004.
- 27- طارق قندوز، ابراهيم بلحيمر، أداء سوق التأمين الجزائري بين مطرقة التضخم وسندان البطالة خلال الفترة 1995-2009: تحليل الأثر من منظور مؤشري الكثافة والاختراق، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 69-70، 2015.
- 28- طارق قندوز، إبراهيم بلحيمر، السعيد قاسمي، الاقتصاد الجزائري تحت رحمة ثلوث الفساد والتضخم والبطالة ، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 4، 2015.
- 29- طيبة عبد العزيز، فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم الاحتياطات، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، الشلف، العدد 12، جوان 2014.
- 30- عامر كامل، نظرية التوقعات الرشيدة وكفاءة اسواق المال، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 11، المجلد 2، 2014.

- 31- عبد الحسين الجليل الغالبي، سوسن كريم الجبوري، اثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة، الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 2، العراق، العدد 10، 2008.
- 32- عبد الحق بوعتروس، احمد دهان، أثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري، اباحث اقتصادية وادارية ، بسكرة، العدد5، جوان 2009.
- 33- عدنان كريم نجم الدين وآخرون، التضخم الاقتصادي وتحليل العلاقة بين التضخم وعرض النقد في العراق للمدة 1985-2008، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 6، 2012.
- 34- عقيل شاكرا الشرع، اختبار العلاقة بين عجز الموازنة ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 16، العراق، 2014.
- 35- علاء الدين عادل الرفاتي، ظاهرة التضخم تحد كبير للمحاسبة في الاقتصاد الفلسطيني قطاع غزة، تنمية الرفادين، جامعة الموصل، المجلد 30، العدد 89، 2008.
- 36- علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة سوق اهراس، العدد 7، ديسمبر 2014.
- 37- علي لزعر، فضيل رايس، الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر 1999-2009، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وادارة الاعمال، العدد الافتتاحي، بسكرة، 2014.
- 38- عمر محمود ابو عيدة، تحليل العوامل المؤثرة في الانفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي الفلسطيني وفقا لنظريات الاستهلاك الحديثة: دراسة ميدانية، المجلة الاردنية للعلوم التطبيقية، سلسلة العلوم الانسانية، المجلد 15، العدد 1، فلسطين، 2013.
- 39- عيسى محمد الغزالي، سياسات اسعار الصرف، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23، 2003.
- 40- فارس هباش، دراسة تحليلية للعلاقة والاثر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف دراسة حالة الجزائر للفترتين 1992-2001، 2002-2011، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 14، 2014.
- 41- فيصل بهلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، العدد 11، 2012.

- 42- قنوني حبيب، بن عدة محمد، ريغي مليكة، البطالة والتضخم في الجزائر، دراسة العلاقة بين الظاهرتين 1990-2013، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 11، بسكرة ، 2014.
- 43- كمال عبد حامد ال زيارة، حكمت عبد الرزاق الدباغ، ظاهرة التضخم النقدي في العراق وانعكاساتها الاقتصادية، مجلة جامعة أهل البيت، المجلد 1، العدد 12، 2012.
- 44- ليلية غضابنة، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة "1990-2012"، المجلة الاردنية الهاشمية، المجلد 2، العدد 1، 2015.
- 45- ماجدة مدوخ، أدوات السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، العدد 23 ، 2011.
- 46- مبارك بوعشة، صيغ دالة الاستهلاك والسياسات الاقتصادية، مجلة البحوث والدراسات في العلوم الإنسانية، سكيكدة، العدد 4، 2009.
- 47- محمد بلعدي، واقع التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في ظل تزايد عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2011، مجلة العلوم الانسانية، قسنطينة، العدد 37، جوان 2012.
- 48- محمد راتول، صلاح الدين كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، 2014.
- 49- محمد كريم قروف، السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1999-2011، مجلة الاكاديمية العربية في الدانمارك، الدانمارك، العدد 14، 2014.
- 50- محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، ورقلة، 2012.
- 51- محمد موساوي، سمية زيرار، تقدير دالة الطلب على النقود وتحليلها: حالة الجزائر 1970-2011، المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 1، العدد 1، 2014.
- 52- مراس محمد، عيدوني حليلة، بن سماعيل مراد، ميزانية الدولة كأداة لضبط الاقتصاد الكلي - حالة الجزائر " - دراسة قياسية باستخدام نماذج VAR، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 4، 2015.
- 53- مصيطفى عبد اللطيف، دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي: حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 04، 2006.

- 54- نادية علي عايد، دراسة قياسية لمنحنى فليبس في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 36، المجلد 9، 2014.
- 55- نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر، الفترة 2010 - 2000، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، الشلف، 2013.
- 56- هاشم محمد عبد الله العركوب، اثر متغيرات مالية ونقدية على التضخم دراسة لبلدان نامية مختارة مع اشارة الى العراق للمدة 1985-2000، مجلة بحوث مستقبلية، العدد 16، العراق، 2006.
- 57- هشام لبزة، محمد الهادي ضيف الله، دراسة السببية الاقتصادية بين ظاهرتي التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة 2010 - 1984، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 9، 2014.
- 58- همسة معن محمد ثابت، استحداث خوارزمية جينية لاختبار أمثلية الأرقام القياسية، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية، العدد 23، 2013.

الملتقيات، التقارير والندوات

- 1- اشرف سمارة، إحصاءات الأسعار والأرقام القياسية، اللجنة الاحصائية لمنظمة التعاون الاسلامي، 2011، ص، 15.
- 2- البشير عبد الكريم، معدل الربح كبديل لمعدل الفائدة في علاج الازمة المالية والاقتصادية، ملتقى دولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009.
- 3- الجريدة الرسمية، عدد37، الصادرة بتاريخ 29 جوان 2000 المتضمنة قانون المالية التكميلي لسنة 2000.
- 4- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الإقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1998، الدورة الثالثة عشر، ماي1999.
- 5- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004، ديسمبر 2004.
- 6- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الدور العامة الثانية عشر، الجزائر، 1988.
- 7- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الاول من 2002، الدور العامة الواحدة والعشرون، الجزائر، 2002.

- 8- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الاول من سنة 1995، الدورة العامة الرابعة، الجزائر، 1995.
- 9- بابا عبد القادر، السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء والفعالية، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، بشار، 24 و 25 أبريل 2006.
- 10- بالنور علاء الدين، الشراكة المجتمعية كآلية لتفعيل سياسة التشغيل وتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، خبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، 16-15 نوفمبر 2011.
- 11- بقبق ليلي أسهان، صلاحات النظام المصرفي الجزائري و انعكاساتها على فعالية السياسة النقدية، الملتقى الدولي حول إصلاحات النظام المصرفي الجزائري، جامعة ورقلة، 2008.
- 12- بن سبع حمزة، نذير ياسين، استخدام مقارنة نماذج أشعة الانحدارات الذاتية VAR لتقييم فعالية السياسة المالية والنقدية في معالجة مشكلة البطالة في الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر، 8 و 9 ديسمبر 2014.
- 13- بنك الجزائر، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013.
- 14- بوهزة محمد، براج صباح، لأثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2009، المؤتمر الدولي حول تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، سطيف، 11-12 مارس 2013.
- 15- طويجيني زين العابدين، الأمن الغذائي في الجزائر واقعه ومستقبله: مؤشرات كمية دالة، الملتقى الدولي حول المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، الشلف، 23 و 24 نوفمبر 2014.
- 16- عزوز علي، بوزيان عبد الباسط، الاقتصاد الموازي والسياسات المضادة له في الجزائر، الملتقى الوطني الثالث حول: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر الآثار وسبل الترويض المداخل القياسية، جامعة سعيدة، 2007.
- 17- علي كنعان، الاستهلاك والتنمية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة حول التحولات في السياسات الاقتصادية الكلية، جامعة دمشق، 2007.

- 18- ماجدة مدوخ، وصاف عتيقة، أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية، الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة 8 و9 ديسمبر 2014.
- 19- محمد ابراهيم طه السقا، محمد إبراهيم السقا، التطبيقات الحديثة لفرضية التوقعات الرشيدة 1990-1995، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.
- 20- محمد جلال مراد، البطالة والسياسات الاقتصادية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الحادية والعشرون حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2008.
- 21- محمد لكصاسي، "الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر"، دراسة مقدمة للإجتماع السنوي السابع والعشرون لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، أبوظبي الدوحة، سبتمبر 2003.
- 22- موسى رحمانى، عاشور فلة، السياسة الاقتصادية الجزائرية بين ضغط المجتمع والتزامات الحكومة الدولية FMI، المؤتمر العلمي الاول حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات، ورقلة، 8-9 مارس 2005.

الرسائل والاطروحات:

- 1- بنابي فتيحة، تقييم دور معدل الفائدة في الاقتصاد على ضوء الواقع العملي والمساهمات الفكرية الاقتصادية -دراسة تحليلية لحالة الاقتصاد الأمريكي الفترة (2000-2014)، اطروحة دكتوراه، جامعة بومرداس، 2015-2016.
- 2- بيبى يوسف، اثر تقلبات اسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2011-2012.
- 3- جبوري محمد، انظمة الصرف الاجنبي على التضخم والنمو الاقتصادي دراسة نظرية وقياسية باستعمال بيانات بانل، اطروحة دكتوراه، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2013، ص. 212.
- 4- حمادي خديجة، علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة 1970-2005 دراسة قياسية اقتصادية، رسالة ماجستير، الجزائر، 2008-2009.
- 5- حمادي نعيمة، تقلبات اسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية 1986-2008، جامعة حسيبة بن بوعلى، الشلف، 2008-2009.

- 6- ديلمي هجيرة، تأثير السياسة الميزانية على التضخم (اشارة لحالة الجزائر 1988 - 2007)، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2010-2011.
- 7- رنان راضية، انظمة سعر الصرف في البلدان النامية ودورها في مكافحة التضخم في ظل التحولات المالية الدولية، دراسة حالة البلدان الناشئة (الشيلي والمكسيك)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001-2002.
- 8- عبودة حسام الدين سياسة الحد من ظاهرة التضخم المستورد مع الاشارة الى حالة الجزائر، ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008-2009.
- 9- كريمة ميغاري، دراسة دوال الاستهلاك في بعض بلدان شمال افريقيا باستعمال نماذج بيانات بانيل 1990-2009، اطروحة دكتوراه، قياس اقتصادي، جامعة الجزائر، 2013-2014.
- 10- محمد كمال حسين رجب، اثر السياسة الانفاقية في التضخم في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة الازهر، 2011.
- 11- مراد عبد القادر، دراسة اثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي خلال الفترة 1974-2003، ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010-2011.
- 12- مقراني حميد، اثر الانفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر 1988-2012، رسالة ماجستير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2014-2015.
- 13- يوسف فالح الحنيطي، اثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الاردن، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الاردن، 1996.

Ouvrages :

- 1 - Abdelhake Lamiri, théories économiques et crises contemporaines, office des publications universitaires, Alger, 1994
- 2 - Abdelhamid Bencherif et autres, la filière blé en Algérie, karthala, 1996
- 3 - Alain Burlaud, Comptabilit et inflation , Éditions Cujas, paris, 2010
- 4 - Berger Pierre, la monnaie et ses mécanisme, édition bouchene, Alger, 1993
- 5 - Bernard Bernier, Yves Simon, initiation à la macroéconomie, 9^{eme} édition, Dunod, Paris, 2007
- 6 - bernard Guillochon, Annie Kaweck, économie internationale, 5^{eme} édition, Dunod, paris, 2006

- 7 - Boutaleb Kouider, politique des salaires, fondements théoriques et analyses empiriques de l'expérience Algérienne, office des publications universitaires, Alger, 2013
- 8 - Bozidi Abdelmadjid, Les années 90 de l'économie algérienne, édition Enag, Alger, 1999
- 9 - Bruno Pays, Libérer La Monnaie, Presses Universitaires de France, 1991
- 10 - Christian Ottavj, monnaie et financement de l'économie, hachette, paris, 2010
- 11-Clotilde champeyrache, introduction générale à l'économie : microéconomie, macroéconomie, Ellipses, paris, 2009.
- 12- Dominique plihon, la monnaie et ses mécanisme, 4^{ème} édition, édition la découverte,paris, 2004
- 13 - Emil Glassen, macroéconomie, base de la théorie Macroéconomie , bordas ,paris,France 1981
- 14 - Frédéric mishkin, monnaie banques et marchés financier, 8^{ème} édition, université de Columbia, états unis, 2007
- 15 - Gillet jacoud, inflation et désinflation : faits, théories, politiques, éditions de seuil, paris, 1997
- 16 - Gregory N Mankiw, Macroéconomie, 3^{ème} édition, Boeck université, paris, 2003
- 17 - Hamid Bali, inflation et mal developpement en Algerie, office des publication universitaires, Alger, 1993.
- 18- James Stock, Mark Watson, principes d'économétrie, 3^{ème} édition, France, 2012.
- 19 - Michael Parkin, Robin Bade, Benoit Carmichael, introduction à la macroéconomie moderne, 4^{ème} édition, canada, 2010
- 20 - Michel Vaté, leçons d'économie politique, 8^{ème} édition, economica, paris, 1999
- 21 - Mourad Benachenhou, inflation, dévaluation, marginalisation, dar Echarifa, Alger, 1993
- 22- Nicolas Guerrero, 60 mécanismes microéconomiques et macroéconomiques en fiches, ellipses édition marketing, Paris, 2013
- 23- Pascal Gaudron, économie monétaire et financière, 6^{ème} édition, economica, paris, 2011.
- 24- Régis Bourbonnais, économétrie, 7^{ème} édition, Dunod, Paris, 2009.
- 25- Régis Bourbonnais, économétrie, dunod, 6^{ème} édition, paris, 2005.
- 26- Shophie Brana, Michel Gazals, la monnaie, 2^{ème} édition, Dunod , paris, 2006
- 27 - Sophie Brana, Marie-Claude Bergouignan, macoéconomie, Dunod, paris, 2003

28 - Thierry Tacheix, l'essentiel de la macroéconomie, , 7^{eme} édition, Gualino Editeur, France, 2014

Revues

1 - Tahar Hamamda, Crise et transition à l'économie de marché en Algérie, revus de sciences humains, , n°21, 2004

2 - Abdoulaye Zonon, Les déterminants de l'inflation au Burkina Faso, Document de travail, N° 02, 2003

3 - Agnieszka Leszczynska, Aleksandra Halka, What Does the Consumer Price Index Measure? Bias Estimates for Poland, National Bank of Poland

4 - Ahmed Dahmani, L'EXPÉRIENCE ALGÉRIENNE DES RÉFORMES PROBLÉMATIQUE D'UNE TRANSITION A L'ECONOMIE DE MARCHÉ, Annuaire de l'Afrique du Nord, CNRS ÉDITIONS, V 37. 1998.

5 - Alan Stuart, Junior Sophister, Inflation: Tile Cruellest Tax?, Student Economic Review, 1997.

6 - Ali BENDOUB, Kamel SI MOHEMMED, L'impact du taux de change parallèle sur la demande de la monnaie Cas de l'Algérie durant 1980-2010 : Etude économétrique, El-Bahith Review, n° 14, 2014.

7 - ANGHELACHE. MARINESCU. The Laspeyres and Paasche Indices Used in Economic and Financial Analysis. Romanian Statistical Review, V 60, N 1, 2012.

8 - Armida S. San Jose, MONETARY INSTRUMENTS AND THE CONTROL OF LIQUIDITY IN THE PHILIPPINES: FOCUS ON OPEN MARKET OPERATIONS, JOURNAL OF PHILIPPINE DEVELOPMENT, n 30, v 17, 1990.

9 - Bert M. Balk, W. Erwin Diewert. THE LOWE CONSUMER PRICE INDEX AND ITS SUBSTITUTION BIAS. Price and productivity measurement, Volume 6 - Index Number Theory, 2010.

10 - Bousnobra Ali, L'efficience de l'administration fiscale dans le recouvrement de l'impôt, El-Tawassol, Siences Humaines et Sociales, N°32 - Decembre 2012.

11 - Célia Himelfarb, Libéralisme et hyperinflation, Tiers-Monde, tome 33 n°129, 1992.

12 - César Carrera, The Evolving Role of Reserve Requirements in Monetary Policy, The Business and Economics Research Journal, Volume 6, Issue 1, 2013.

13 - CHIHA Khemici, La fiscalité comme levier de développement économique dans les pays en développement : Cas de l'Algérie, Revue Algérienne de la mondialisation et des politiques économiques, N° 03, 2012.

- 14 - Collins Frimpong Ofori, Benjamin Adjei Danquah, Xuegong Zhang, The Impact of Money Supply on Inflation, A Case of Ghana , Imperial Journal of Interdisciplinary Research, V 3, I 1, 2017 .
- 15 - EDUARDO LEVY-YEYATI, FEDERICO STURZENEGGER, Exchange Rate Regimes and Economic Performance, IMF Staff Papers, Vol. 47, Special Issue, 2001.
- 16 - Emmanuel I.S. Ajuzie, Import Response And Inflationary Pressures In The New Economy: The Quantity Theory Of Money Revisited, Journal of Business & Economics Research, V 6, N 5, May 2008.
- 17 - Farid Boukerrou, Samira Djaalab, Balance des paiements, taux de change et dévaluation de la monnaie en Algérie, revus de sciences humains, n°40, 2013 .
- 18 - Fonds Monétaire International, Système de statistiques des comptes macroéconomiques, Série des brochures, N° 56-F, 2007.
- 19- Giorgio Di Giorgio, Financial development and reserve requirements, Journal of Banking & Finance, n 23, 1999.
- 20- Gossé, Jean-Baptiste Guillaumin, Cyriac, L'apport de la représentation VAR de Christopher A. Sims à la science économique, L'Actualité économique, Vol 89, n 4, 2013.
- 21 - Jean – Paul Tsasa V. Kimbambu, Politique Macroéconomique et Anticipations rationnelles Une présentation non folklorique de la Critique de Lucas, Laboratoire d'Analyse – Recherche en Economie Quantitative, V 3, N 2, 2012.
- 22 - Jeremiah Femi Olu, Emmanuel Ogwu Idih, Inflation and economic growth in Nigeria, Journal of Economics and International Business Management, Vol. 3, N 1, Nigeria, 2015
- 23 - Jerry Coakley and al, Purchasing power parity and the theory of general relativity: the first tests, Journal of International Money and Finance, N 24 , 2005.
- 24 - Jing Xiao, The Relationship between Inflation and Economic Growth of China: Empirical Study from 1978 to 2007, lund university, school of economics management, Sweden, 2009.
- 25 - John F. Muth, Rational expectations and the theory of price movements, Econometrica, V 29, N 3, July 1961.
- 26 - M.Y.Boumghar, La conduite de la politique monétaire en Algérie : un essai d'examen, Centre de Recherche en Economie Appliquée pour le Développement CREAD, Octobre 2004
- 27 - Mohamed ACHOUCHE, Lynda MIZI ALLOUA, LES RESERVES OBLIGATOIRES A TAUX DIFFERENCIÉS ET MODULATION DE L'OFFRE DE MONNAIE EN ALGERIE (2001-2008), Les Cahiers du CREAD n°97, 2011.

- 28 - Mohamed Daly Sfia, Le choix du regime de change pour les ´economies ´emergentes, MPRA Paper , No 4075, posted 17. July 2007.
- 29 - Mouhamadou Bamba DIOP, Alsim FALL, La problématique du choix du régime de change dans les pays de la CEDEAO, DIRECTION DE LA PREVISION ET DES ETUDES ECONOMIQUES, Document d’Etude N°20, 2011.
- 30 - Narimen MEDACI, Évaluation de l’Efficacité de la Politique Monétaire pour la Maitrise de l’Inflation Cas de l’Algérie 1990-2013, International Journal Economics & Strategic Management of Business Process, 2nd International Conference on Business, Economics, Marketing & Management Research (BEMM’14) Vol 5, 2015.
- 31 - Nathan McLellan , Measuring Productivity using the Index Number Approach, WORKING PAPER 04/05, NEW ZEALAND, 2004.
- 32 - Nemouchi Farouk, CHOCS PETROLIERS ET DESEQUILIBRES MONETAIRES EN ALGERIE, revues de sciences humains, Vol B, n°31, 2009.
- 33 - OIT/FMI/OCDE/CEE–ONU/Eurostat/Banque mondiale, Manuel de l’indice des prix à la consommation : Genève, Organisation internationale du travail, 2004.
- 34 - Omoke Philip Chimobi, Inflation and Economic Growth in Nigeria, Journal of Sustainable Development, Vol. 3, No. 2, Nigeria, 2010.
- 35 - Organisation internationale du Travail, Indices des prix à la consommation, Dix-septième Conférence internationale des statisticiens du travail, Genève, 2003.
- 36 - Owolabi Usman, Arulogun Olaleye Ola, The effectiveness of inflation control on economic growth in Nigeria, Research Journal in Organizational Psychology and Educational Studies, V3, N 2, 2014.
- 37 - Paul Armknecht, Mick Silver, POST-LASPEYRES: THE CASE FOR A NEW FORMULA FOR COMPILING CONSUMER PRICE INDEXES, Review of Income and Wealth ,V 60, N 2, 2014.
- 38 - Radia BENZIANE, Aissa CHEKEBKEB, Essai d’évaluation des instruments de la politique monétaire en Algérie. Evaluation of monetary policy instruments in Algeria, Finance and Economics of journal, n 03, 2016.
- 39 - Radia BENZIANE, Les modèles monétaires peuvent-ils expliquer le comportement du taux de change en Algérie ?, El-Bahith Review , n° 15, 2015.
- 40 - Robert Lafrance, Lawrence Schembri, Purchasing-Power Parity: Definition, Measurement, and Interpretation, BANK OF CANADA REVIEW, 2002.
- 41 - Safdari Mahdi, Soleymani Masood, The long run relationship between interest rates and inflation in Iran: Revisiting Fisher’s hypothesis, Journal of Economics and International Finance, Iran, Vol. 3, n14, 2011.

- 42 - Samir BELLAL, LA REGULATION MONETAIRE EN ALGERIE (1990 – 2007), Revue du chercheur, N° - 08, 2010.
- 43 - Serge Rey, Les taux de change bilatéraux adoptés pour l'entrée dans l'euro sont-ils des taux d'équilibre? Une tentative de réponse à l'aide de la parité des pouvoirs d'achat et de la parité des coûts, L'Actualité économique, vol. 77, n° 1, 2001.
- 44 - Sisay Menji, Determinants of Recent Inflation in Ethiopia Munich Personal Repec Archive, MPRA Paper, No. 29668, April 2011.
- 45 - Smaïl Goumeziane, L'incontournable libéralisation, CONFLUENCES Méditerranée, revues-plurielles , N° 11, 1994.
- 46 - Stéphane Auray, Consommation, effet de substitution intertemporelle et formation des habitudes, L'Actualité économique, vol. 85, n° 4, 2009.
- 47 - Steven Horwitz ; The Costs of Inflation Revisited, The Review of Austrian Economics, V 16, N 1, Kluwer Academic Publishers, Netherlands , 2003.
- 48 - Sulaiman D. Muhammad and others, Rate of Interest and its Impact on Investment to the Extent of Pakistan, Pak J Commer Soc Sci Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences, Vol. 7, n 1, 2013.
- 49 - Tahar LATRECHE , CIBLAGE D'INFLATION ET CONDUITE DE LA POLITIQUE MONETAIRE EN ALGERIE, Les cahiers du CREAD, n°101, 2012.
- 50 - Thomas M. Humphrey, Fisher and Wicksell on the Quantity Theory, Federal Reserve Bank of Richmond Economic Quarterly, V 83, n 4, 1997.
- 51 - Tiaray Edouard Razafimanantena, Lazanoe Rajamarison, , l'inflation précis théorique, historique, description, et explication de cas Madagascar, cahier de recherche en analyse économique, n 15, 2013.
- 52 - Ulrich Kohli, Inexact Index Numbers and Economic Monotonicity Violations: The GDP Implicit Price Deflator, , PRICE AND PRODUCTIVITY MEASUREMENT: Volume 6 - Index Number Theory, 2010.
- 53 - Zemouri Messaoud, La portée du succès du post-ajustement dans le cas de l'Algérie, Revue des Sciences Économiques et de Gestion, N°2 , 2003.

Études, Rapports et Colloques

- 1 - Abu Bakkar Tarawalie, Momodu Sissoho, INFLATION ET CROISSANCE DANS LA ZMAO: PREUVES D'UNE ANALYSE DE SEUILS D'INFLATION, COLLECTION DE DOCUMENTS SUR DES SUJETS D'ACTUALITÉ DE L'IMAO, NO. 1, 2012.
- 2 - AKLI Zakia, l'essor de la gestion des revenus énergétiques à travers les fonds souverains : quel constat pour le Fonds de Régulation des Recettes des hydrocarbures de l'Algérie dans la

gestion des revenus pétroliers de l'Etat ?, Colloque sur Les politiques d'utilisation des ressources énergétiques : entre les exigences du développement national et la sécurité des besoins internationaux, Sétif, 7 et 8 avril, 2015.

3 -Algeria, Statistical Appendix, IMF Country Report No 05/51, February 2005.

4 - Algeria, Statistical Appendix, IMF Country Report No 09/111, April 2009.

5 - Algeria, Statistical Appendix, IMF Country Report No 12/21, January 2012.

6 - André Tiran, Jean-Baptiste SAY, La logique de l'offre, Communication au Colloque du 11 janvier 2007 Modernité des économistes français, France. 2007.

7 - Bank of Alegria, Bulletin Statistique Trimestriel, N°25, Mars 2014.

8 - BANK OF ALGERIA, BULLETIN STATISTIQUE TRIMESTRIEL , N°29 : Mars 2015

- bank-of-algeria, Bulletin statistique trimestriel, n 1, septembre 2007.

9 - Banque d'Algérie, evolution economique et monétaire en algerie, rapport : 2002-2014.

10- Cheriet Athmane, Une perspective théorique et historique sur les stratégies d'industrialisation avec étude de cas de l'Algérie, Séminaire national sur :L'économie algérienne: lectures modernes du Développement, Université de BATNA, 2013.

11- CNES, Rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux du programme d'ajustement structurel, 1998, p 71

12 - Darine GHANEM, Fixed Exchange Rate Regimes and Price Stability: Evidence from MENA Countries, document de recherche, laboratoire montpellierain d'économie théorique et appliquée, 2010.

13 - Elyas Salah, Yagoub Mohamed, Politique Budgétaire, Croissance Economique En Algérie:1998- 2013, , les communications du colloque international évaluation des effets des programmes d'investissements publics 2001-2014 et leurs retombées sur l'emploi, l'investissement et la croissance économique, Sétif, 11-12 mars 2013.

14- EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES DE 2001 A 2011, Collections Statistiques N° 176/2012.

15 - Fonds monétaire international, Rapport du FMI, n° 11/39 , Mars 2011.

16 - Hossein Asgharpur, Lotfali Agheli Kohnehshahri, Azhdar Karami, The Relationships Between Interest Rates and Inflation Changes: An Analysis of Long-Term Interest Rate Dynamics In Developping Countries, International Economic Conference on Trade and Industry, Malaysia, Bayview Hotel Georgetown, Penang, 2007.

17 - International Monetary Fund, Algeria: Selected Issues and Statistical Appendix, Report N°:04/31, February 2004.

- 18 - International Monetary Fund, IMF Country Report No, 07/61, February 2007.
- 19 - Jonathan Nitzan, MACROECONOMIC PERSPECTIVES ON INFLATION AND UNEMPLOYMENT, Discussion Paper, Department of Economics, McGill University Quebec, 1990.
- 20 - Michael Bleaney, Manuela Francisco, The Performance of Exchange Rate Regimes in Developing Countries– Does the Classification Scheme Matter?, CREDIT Research Paper, No. 07/04.
- 21 - MINISTERE DES FINANCES , DIRECTION GENERALE DES DOUANES, Les réalisations des échanges extérieurs de l’Algérie Période : 1963–2010 .
- 22 - Monaheng Seleteng, Inflation and Economic Growth: An estimate of an optimal level of inflation in Lesotho, Central Bank of Lesotho, 2005.
- 23 - Mondjeli Mwa Ndjokou Itchoko Motande, Non-linéarité entre inflation et croissance économique: quels enseignements pour la zone BEAC?, 32^{èmes} Journées Internationales Monnaie Banque Finance Nice Sophia-Antipolis, 11-12 juin 2015, Groupement de Recherche Européen
- 24 - Office national des statistiques , Rétrospective des comptes économiques 1963-2010, N°166, Alger, Novembre 2011.
- 25 - Office National des Statistiques, Aicha KADI, Séminaire sur l’Indice des Prix à la Consommation, Genève du 7 au 9 mai 2008.
- 26 - Office National des Statistiques, Collections Statistiques N° 171/2012, Statistiques Economiques N° 68.
- 27 - Office National des Statistiques, EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES DE 2001 A 2012, Collections Statistiques N° 182, 2014.
- 28 - Office National des Statistiques, Idice des prix à la consommation, collection statistiques,, N° 171, 2012.
- 29 - ONS, Collections Statistiques N° 171, 2012.
- 30 - ONS, EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES DE 2004 A 2014, Collections Statistiques N° 194/2015.
- 31 - ONS, Les comptes économiques de 2000 à 2014, N° 709.
- 32 - Santos Alimi, Keynes’ Absolute Income Hypothesis and Kuznets Paradox, MPRA Paper, No. 49310, posted 26, 2013.
- 33 - Vikesh Gokal, Gokal, Subrina Hanif, RELATIONSHIP BETWEEN INFLATION AND ECONOMIC GROWTH, Working paper, Reserve Bank of Fiji, 2004.

Thèses:

- 1 - Bouhassoun Née Bedjaoui Zahira, La relation monnaie-inflation dans le contexte de l'économie Algérienne, Thèse de Doctorat, Université Abou-Bekr Belkaïd, Tlemcen, 2013-2014.
- 2 - Menaguer Noureddine, La demande de Monnaie en ALGERIE, Thèse de doctorat, UNIVERSITE ABOU-BEKR BELKAÏD, TLEMEN, 2009-2010.
- 3 - ADOUKA Lakhdar, Modélisation du taux de change du dinar algérien à l'aide des modèles ECM, Thèse de doctorat, UNIVERSITE ABOU-BAKR BELKAÏD, TLEMEN, 2010-2011.

المواقع الإلكترونية:

- 1- فلاح خلف الربيعي، تفسير ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي.
<http://www.iier.org/i/uploadedfiles/300906InflationCausesFalahAlroubai3B.pdf>.
- 2- الأرقام القياسية للأسعار ومعدلات التضخم للفترة يونيو 2007 - جانفي 2008
www.wagescouncil.gov.sd/index_fils/IndexNo2008.pdf
3- monetary authority of singapore, inflation, Economics explorer series, eoomie policy department, p. 08.
<http://www.mas.gov.sg/~media/manual%20migration/Economics%20Explorer%20Series/explorer3.pdf>.
- 4- بوهنة كلثوم، بن عزة محمد، انعكاسات التضخم على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري.
<http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=35519>.
- 5 - ONS, l'Algérie en quelque chiffre <http://www.ons.dz/-l-algerie-en-quelques-chiffres-.html>.
- 6 - Office National des Statistiques, Rétrospective 1962 – 2011
<http://www.ons.dz/-retrospective-1962-2011-.html>
<http://www.andi.dz/PDF/demographie/D%C3%A9mographie%20alg%C3%A9rienne%202014%20arabe%20.pdf>.
- 7- MINISTERE DES FINANCES , DIRECTION GENERALE DES DOUANES, Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie Période : 1963–2010
http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Evolution%20du%20commerce%20ext%C3%A9rieurs%20de%20l'Alg%C3%A9rie%201963_2010.pdf
- 8- بيانات البنك الدولي:
- <http://data.worldbank.org/indicator/DT.DOD.DECT.CD?end=2015&start=2014&view=chart>
- <http://data.worldbank.org/indicator/PA.NUS.FCRF?end=2015&locations=DZ&start=2002>

الملاحق

الملحق رقم (1): ترجيح اسعار المجموعات المكونة للرقم القياسي لاسعار المستهلك الى سنة 1980.

السنة	الاغذية والمشروبات غير الكحولية	الملابس والاحذية	السكن وأعبائه	الأثاث ولوازم التأثيث	الخدمات الطبية والصحية	النقل والمواصلات	تربية، ثقافة وترفيه	سلع أخرى غير مذكورة	الرقم القياسي لاسعار المستهلك
1980	100	100	100	100	100	100	100	100	100
1981	118.33	110.89	103.92	108.41	118.3	116.12	105.2	110.73	114.58
1982	127.08	118.002	111.6	114.34	124.38	118.35	112.58	115.73	122.25
1983	133.94	123.9	117.4	120.18	131.97	127.22	113.92	131.36	129.91
1984	144.11	130.98	124.32	133.78	136.7	140.12	118.09	156.93	140.1
1985	162.03	139.71	129.12	144.53	143.78	153.14	124.73	180.66	154.77
1986	189.6	146.2	142.28	152.42	149.76	159.18	130.14	198.25	173.85
1987	204.09	157.06	155.12	162.03	155.6	173.26	139.14	214.69	186.81
1988	211.85	172.28	163.93	180.66	161.82	190.78	151.08	241.65	197.81
1989	231.03	198.83	186.14	202.16	172.27	212.44	159.97	255.66	216.15
1990	283.47	230.24	197.49	229.25	192.42	236.23	195.96	295.54	254.83
1991	340.32	297.44	247.2	295.56	226.19	314.41	264.43	401.13	320.77
1992	426.95	369.42	326.31	398.46	379.69	395.34	394.81	587.76	422.35
1993	532.30	435.84	382.16	478.12	473.41	426.36	494.64	690.02	509.24
1994	752.27	508.61	496.25	530.28	551.78	510.06	581.98	869.76	656.88
1995	984	609.02	670.12	617.01	706.84	746.09	723.89	1129.77	852.5
1996	1180.15	690.93	844.72	667.75	826.23	917.95	832.83	1335.58	1011.81
1997	1246.92	734.68	1007.99	694.84	909.1	961.29	800.67	1408.7	1069.74
1998	1318.08	772.46	1080.77	717.07	959.05	976.17	794.75	1510.7	1122.69
1999	1333.56	831.71	1112.41	733.46	1002.3	1005.27	772.35	1615.27	1152.52
2000	1323.4	843.05	1131.4	739.73	1039	1028.01	738.6	1657.21	1156.42
2001	1396.4	873.47	1158.58	754.89	1109.46	1062.41	743.24	1709.1	1205.26
2002	1405.31	891.62	1169.92	764.16	1125.54	1075.69	756.45	1804.47	1222.49
2003	1455.88	900.96	1213.96	781.53	1142.62	1210.93	765.91	1813.52	1274.56
2004	1520.96	903.76	1253.8	798.73	1161.04	1301.03	772.6	1861.89	1325.18
2005	1504.63	911.54	1358.78	800.7	1171.02	1369.65	780.55	1856.41	1343.5
2006	1568.03	914.32	1413.92	801.38	1182.2	1368.7	776.61	1881.37	1374.6
2007	1667.72	911.88	1443.24	804.7	1203.64	1398.78	793.1	1923.93	1425.1
2008	1792.83	909.71	1459.12	813.23	1225.83	1454.55	834.57	2023.91	1494.29
2009	1940.45	913.63	1498.14	828.03	1267.21	1506.51	884.9	2183.36	1580.1
2010	2022.7	938.62	1525.96	857.24	1303.05	1544.11	883.63	2423.15	1641.92
2011	2108.02	973.12	1546.92	887.28	1360.3	1590.2	888.53	2785.15	1716.17
2012	2365.65	1029.29	1616.91	921.77	1418.99	1661.93	914.18	3158.93	1868.75
2013	2440.92	1110.95	1642.62	946.46	1477.67	1755.01	887.87	3182.7	1929.62
2014	2536.02	1188.25	1664.06	980.59	1542.69	1736.53	967.17	3200.9	1985.91

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات:

- ons, Rétrospective Statistique 1962 – 2011, p. 82.
http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH4-INDICE_.pdf
- BANK OF ALGERIA, BULLETIN STATISTIQUE TRIMESTRIEL , N°29 : Mars 2015, p. 29.
http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_29f.pdf

الملحق رقم (2): معدل التغير في اسعار المجموعات المكونة للرقم القياسي لاسعار المستهلك خلال الفترة 1980-2014.

السنة	الاغذية والمشروبات غير الكحولية	الملابس والاحذية	السكن وأعبائه	الأثاث ولوازم التآثيث	الخدمات الطبية والصحية	النقل والمواصلات	تربية، ثقافة وترفيه	سلع أخرى غير مذكورة
1990	22,69	15,79	6,09	13,4	11,69	11,20	22,49	15,59
1991	20,05	29,18	25,17	28,92	17,55	33,09	34,94	35,72
1992	25,45	24,19	32	34,81	67,86	25,74	49,30	46,52
1993	24,67	15,28	17,11	19,99	24,68	7,84	25,28	17,39
1994	41,34	19,42	29,85	53,19	16,55	19,63	17,65	26,04
1995	30,78	19,74	35,03	15,75-	28,09	46,27	24,38	29,89
1996	19,93	11,85	26,05	8,22	16,89	23,03	15,04	18,21
1997	5,65	6,33	19,32	4,05	10,02	4,72	3,86-	5,47
1998	5,7	5,14	7,22	3,19	5,49	1,54	0,73-	7,24
1999	1,17	7,67	2,92	2,28	4,5	2,98	2,81-	6,92
2000	0,7-	1,36	1,7	0,85	3,65	2,26	4,36-	2,59
2001	5,51	3,6	2,4	2,04	6,78	3,34	0,62	3,13
2002	0,63	2,07	0,97	2,22	1,44	1,24	1,77	5,58
2003	3,59	1,04	3,76	1,27	1,51	12,57	1,25	0,5
2004	4,38	0,31	3,28	2,2	1,61	7,44	0,87	2,66
2005	0,99	5,66-	8,37	0,24	0,85	5,26	1,02	0,29-
2006	4,21	7,24	4,05	0,08	0,95	0,45-	0,49-	1,34
2007	6,36	0,26-	2,07	0,41	1,81	2,59-	2,12	2,26
2008	7,5	0,23	4,7	1,06	1,84	3,14-	5,22	5,19
2009	8,23	0,43	8,92	1,81	3,37	11,21	6,03	7,87
2010	4,23	2,73	1,85	3,52	2,82	2,48	0,14-	10,98
2011	4,21	3,67	1,37	3,5	4,39	2,98	0,55	14,93
2012	12,22	5,77	4,52	3,88	4,31	4,51	2,88	13,42
2013	2,7	7,93	1,59	2,67	4,13	5,59	2,87-	0,75
2014	4,37	6,95	1,29	3,6	4,4	1,05-	8,93	0,57
المتوسط	10,63	7,68	10,06	7,26	9,88	9,31	8,2	11,21

المصدر: من اعداد الطالبية بالاعتماد على بيانات:

- ons, Rétrospective Statistique 1962 – 2011, p. 82.
http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH4-INDICE_.pdf
- BANK OF ALGERIA, BULLETIN STATISTIQUE TRIMESTRIEL , N°29 : Mars 2015, p. 29.
http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_29f.pdf

الملحق رقم (3): نتائج اختبار الجذر الأحادي

أولاً، الرقم القياسي لاسعار المستهلك:
LIPC -1

Null Hypothesis: LIPC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.746527	0.7073
Test critical values: 1% level	-4.262735	
5% level	-3.552973	
10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LIPC has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.343453	0.5974
Test critical values: 1% level	-3.646342	
5% level	-2.954021	
10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LIPC has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.537684	0.8270
Test critical values: 1% level	-2.636901	
5% level	-1.951332	
10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

DLIPC -2

Null Hypothesis: D(LIPC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.868623	0.6479
Test critical values: 1% level	-4.262735	
5% level	-3.552973	
10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LIPC) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.681666	0.4309
Test critical values: 1% level	-3.646342	
5% level	-2.954021	
10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LIPC) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.412299	0.1441
Test critical values: 1% level	-2.636901	
5% level	-1.951332	
10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

DDLIPC -3

Null Hypothesis: D(LIPC,2) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.044585	0.0015
Test critical values: 1% level	-4.273277	
5% level	-3.557759	
10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LIPC,2) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.093978	0.0002
Test critical values: 1% level	-3.653730	
5% level	-2.957110	
10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LIPC,2) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.185679	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.639210	
5% level	-1.951687	
10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ثانياً، الواردات:
LIMP -1

Null Hypothesis: LIMP has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.582218	0.0480
Test critical values: 1% level	-4.284580	
5% level	-3.562882	
10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LIMP)
 Method: Least Squares
 Date: 01/25/17 Time: 23:26
 Sample (adjusted): 1984 2014
 Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIMP(-1)	-0.355852	0.099338	-3.582218	0.0014
D(LIMP(-1))	0.571892	0.157304	3.635582	0.0013
D(LIMP(-2))	-0.127823	0.171582	-0.744964	0.4632
D(LIMP(-3))	0.502964	0.164802	3.051932	0.0053
C	1.069642	0.281312	3.802331	0.0008
@TREND("1980")	0.058585	0.016733	3.501159	0.0018

Null Hypothesis: LIMP has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.189969	0.9302
Test critical values: 1% level	-3.646342	
5% level	-2.954021	
10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LIMP has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	2.100703	0.9899
Test critical values: 1% level	-2.636901	
5% level	-1.951332	
10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

2- إزالة الاتجاه العام لسلسلة الواردات

Dependent Variable: LIMP
 Method: Least Squares
 Date: 01/25/17 Time: 23:08
 Sample: 1980 2014
 Included observations: 35

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.271186	0.104576	31.28036	0.0000
@TREND	0.159196	0.005289	30.10136	0.0000
R-squared	0.964860	Mean dependent var		5.977512
Adjusted R-squared	0.963795	S.D. dependent var		1.660710
S.E. of regression	0.315994	Akaike info criterion		0.589260
Sum squared resid	3.295128	Schwarz criterion		0.678137
Log likelihood	-8.312044	Hannan-Quinn criter.		0.619940
F-statistic	906.0920	Durbin-Watson stat		0.275218
Prob(F-statistic)	0.000000			

3- استقرارية السلسلة الجديدة RLIMP

Null Hypothesis: RLIMP has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.582218	0.0480
Test critical values: 1% level	-4.284580	
5% level	-3.562882	
10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: RLIMP has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.555018	0.0129
Test critical values:		
1% level	-3.661661	
5% level	-2.960411	
10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: RLIMP has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.600571	0.0008
Test critical values:		
1% level	-2.641672	
5% level	-1.952066	
10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ثالثاً، سعر الصرف:

LTCH -1

Null Hypothesis: LTCH has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.159204	0.9915
Test critical values:		
1% level	-4.252879	
5% level	-3.548490	
10% level	-3.207094	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LTCH has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.724794	0.4102
Test critical values:		
1% level	-3.639407	
5% level	-2.951125	
10% level	-2.614300	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LTCH has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.095883	0.9255
Test critical values:		
1% level	-2.636901	
5% level	-1.951332	
10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

DLTCH -2

Null Hypothesis: D(LTCH) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.861164	0.0255
Test critical values:		
1% level	-4.262735	
5% level	-3.552973	
10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LTCH) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.628672	0.0104
Test critical values:		
1% level	-3.646342	
5% level	-2.954021	
10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LTCH) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.079261	0.0031
Test critical values:		
1% level	-2.636901	
5% level	-1.951332	
10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

رابعاً، الانفاق العام:

LDEP -1

Null Hypothesis: LDEP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.461534	0.3437
Test critical values:		
1% level	-4.262735	
5% level	-3.552973	
10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LDEP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.958342	0.7567
Test critical values:		
1% level	-3.639407	
5% level	-2.951125	
10% level	-2.614300	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LDEP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	5.199344	1.0000
Test critical values:		
1% level	-2.634731	
5% level	-1.951000	
10% level	-1.610907	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

DLDEP -2

Null Hypothesis: D(LDEP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.527686	0.0052
Test critical values:		
1% level	-4.262735	
5% level	-3.552973	
10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LDEP) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.585903	0.0009
Test critical values:		
1% level	-3.646342	
5% level	-2.954021	
10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LDEP) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.930434	0.0047
Test critical values:		
1% level	-2.636901	
5% level	-1.951332	
10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

خامسا، الاجور:

LSLR -1

Null Hypothesis: LSLR has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.398321	0.3736
Test critical values:		
1% level	-4.262735	
5% level	-3.552973	
10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LSLR has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.716057	0.8290
Test critical values:		
1% level	-3.646342	
5% level	-2.954021	
10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LSLR has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	2.034722	0.9883
Test critical values:		
1% level	-2.636901	
5% level	-1.951332	
10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

DLSLR -2

Null Hypothesis: D(LSLR) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.037748	0.1377
Test critical values:		
1% level	-4.262735	
5% level	-3.552973	
10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LSLR) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.057465	0.0399
Test critical values:		
1% level	-3.646342	
5% level	-2.954021	
10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LSLR) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.542650	0.1137
Test critical values:		
1% level	-2.636901	
5% level	-1.951332	
10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LTCHM has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.352689	0.8567
Test critical values:		
1% level	-4.252879	
5% level	-3.548490	
10% level	-3.207094	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LTCHM has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.159789	0.6801
Test critical values:		
1% level	-3.639407	
5% level	-2.951125	
10% level	-2.614300	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LTCHM has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.133728	0.6303
Test critical values:		
1% level	-2.634731	
5% level	-1.951000	
10% level	-1.610907	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

DLTCHM -2

Null Hypothesis: D(LTCHM) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.804055	0.0026
Test critical values:		
1% level	-4.262735	
5% level	-3.552973	
10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LTCHM) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.707059	0.0006
Test critical values:		
1% level	-3.646342	
5% level	-2.954021	
10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LTCHM) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.776307	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.636901	
5% level	-1.951332	
10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

سابعاً، سعر الفائدة:

LTR -1

Null Hypothesis: LTR has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.223124	0.8895
Test critical values:		
1% level	-4.252879	
5% level	-3.548490	
10% level	-3.207094	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LTR has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.991443	0.7448
Test critical values:		
1% level	-3.646342	
5% level	-2.954021	
10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LTR has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.594888	0.4522
Test critical values:		
1% level	-2.634731	
5% level	-1.951000	
10% level	-1.610907	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

DLTR -2

Null Hypothesis: D(LTR) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.220043	0.0111
Test critical values:		
1% level	-4.262735	
5% level	-3.552973	
10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LTR) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.997198	0.0041
Test critical values:		
1% level	-3.646342	
5% level	-2.954021	
10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LTR) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.046067	0.0002
Test critical values:		
1% level	-2.636901	
5% level	-1.951332	
10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (4): نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR

Vector Autoregression Estimates
Date: 01/26/17 Time: 19:39
Sample (adjusted): 1985 2014
Included observations: 30 after adjustments
Standard errors in () & t-statistics in []

	DDLIPC	RLIMP	DLTCH	DLDEP	DLSLR	DLTCHM	DLTR
DDLIPC(-1)	-0.303927 (0.30429) [-0.99880]	0.106739 (1.10734) [0.09639]	-0.768892 (0.43389) [-1.77210]	0.711314 (0.93317) [0.76225]	-0.855632 (0.39550) [-2.16339]	-0.793456 (1.22454) [-0.64796]	-1.206905 (2.74040) [-0.44041]
DDLIPC(-2)	-0.111488 (0.24464) [-0.45572]	-0.670652 (0.89027) [-0.75331]	-2.062521 (0.34883) [-5.91261]	0.359094 (0.75025) [0.47863]	-0.675563 (0.31798) [-2.12457]	-1.171990 (0.98450) [-1.19044]	-1.723016 (2.20321) [-0.78205]
DDLIPC(-3)	-0.146574 (0.17075) [-0.85842]	0.097098 (0.62136) [0.15627]	-1.464739 (0.24347) [-6.01614]	0.301560 (0.52363) [0.57590]	-0.074081 (0.22193) [-0.33380]	-0.849858 (0.68713) [-1.23682]	-0.963973 (1.53772) [-0.62688]
RLIMP(-1)	-0.078412 (0.09113) [-0.86046]	0.530300 (0.33162) [1.59912]	-0.619632 (0.12994) [-4.76867]	-0.441926 (0.27946) [-1.58135]	-0.316656 (0.11844) [-2.67348]	-0.264603 (0.36672) [-0.72154]	-0.590355 (0.82068) [-0.71935]
RLIMP(-2)	0.057012 (0.14655) [0.38902]	0.780169 (0.53331) [1.46289]	0.814401 (0.20897) [3.89731]	0.372375 (0.44943) [0.82855]	0.303691 (0.19048) [1.59435]	-0.649659 (0.58975) [-1.10158]	-0.228829 (1.31981) [-0.17338]
RLIMP(-3)	-0.130950 (0.08661) [-1.51197]	-0.708193 (0.31518) [-2.24698]	-0.820992 (0.12349) [-6.64800]	-0.115158 (0.26560) [-0.43357]	-0.207165 (0.11257) [-1.84032]	0.618196 (0.34853) [1.77371]	0.160880 (0.77998) [0.20626]
DLTCH(-1)	0.018548 (0.11291) [0.16426]	0.320220 (0.41090) [0.77931]	0.448326 (0.16100) [2.78458]	0.863170 (0.34627) [2.49273]	0.474402 (0.14676) [3.23249]	0.636171 (0.45439) [1.40005]	0.733726 (1.01688) [0.72154]
DLTCH(-2)	-0.261589 (0.09512) [-2.75019]	-0.671527 (0.34614) [-1.94006]	-0.136608 (0.13563) [-1.00724]	0.059241 (0.29170) [0.20309]	0.079536 (0.12363) [0.64335]	0.963700 (0.38277) [2.51769]	0.135753 (0.85660) [0.15848]
DLTCH(-3)	0.143721 (0.08585) [1.67409]	0.484171 (0.31241) [1.54978]	0.343178 (0.12241) [2.80345]	0.408418 (0.26328) [1.55129]	-0.246709 (0.11158) [-2.21098]	0.196988 (0.34548) [0.57019]	-0.372498 (0.77315) [-0.48179]
DLDEP(-1)	0.292110 (0.10421) [2.80299]	0.524690 (0.37924) [1.38353]	0.376547 (0.14860) [2.53401]	-0.413855 (0.31959) [-1.29494]	0.045426 (0.13545) [0.33536]	-0.731699 (0.41938) [-1.74471]	0.406570 (0.93853) [0.43320]
DLDEP(-2)	-0.080911 (0.12404) [-0.65230]	-0.408671 (0.45138) [-0.90537]	-0.114577 (0.17687) [-0.64782]	-0.585609 (0.38039) [-1.53950]	0.152638 (0.16122) [0.94677]	0.202581 (0.49916) [0.40585]	1.154569 (1.11706) [1.03357]
DLDEP(-3)	-0.040441 (0.08364) [-0.48351]	0.381208 (0.30437) [1.25246]	0.680632 (0.11926) [5.70712]	0.354757 (0.25650) [1.38309]	0.286540 (0.10871) [2.63582]	0.252995 (0.33658) [0.75166]	0.586969 (0.75324) [0.77926]
DLSLR(-1)	-0.017394	0.919553	-0.042213	1.645939	0.800973	-0.655067	-0.451623

	(0.19643)	(0.71482)	(0.28009)	(0.60239)	(0.25531)	(0.79047)	(1.76900)
	[-0.08855]	[1.28642]	[-0.15071]	[2.73235]	[3.13727]	[-0.82870]	[-0.25530]
DLSLR(-2)	-0.341507	-0.996487	0.008561	-0.247399	-0.443789	1.735167	-0.418350
	(0.20317)	(0.73936)	(0.28970)	(0.62307)	(0.26407)	(0.81761)	(1.82974)
	[-1.68087]	[-1.34777]	[0.02955]	[-0.39706]	[-1.68054]	[2.12223]	[-0.22864]
DLSLR(-3)	0.421769	1.002688	-0.083175	-0.115607	-0.037982	-1.501197	0.422148
	(0.19368)	(0.70482)	(0.27617)	(0.59396)	(0.25174)	(0.77942)	(1.74425)
	[2.17765]	[1.42262]	[-0.30117]	[-0.19464]	[-0.15088]	[-1.92606]	[0.24202]
DLTCHM(-1)	-0.064020	-0.015420	-0.209328	-0.083368	-0.085311	-0.445057	-0.161158
	(0.06019)	(0.21903)	(0.08582)	(0.18458)	(0.07823)	(0.24222)	(0.54205)
	[-1.06364]	[-0.07040]	[-2.43905]	[-0.45166]	[-1.09049]	[-1.83744]	[-0.29731]
DLTCHM(-2)	-0.119289	0.368059	0.201862	0.025637	-0.216503	-0.261113	-0.098048
	(0.05060)	(0.18414)	(0.07215)	(0.15518)	(0.06577)	(0.20363)	(0.45570)
	[-2.35746]	[1.99881]	[2.79777]	[0.16521]	[-3.29190]	[-1.28230]	[-0.21516]
DLTCHM(-3)	0.049596	0.495592	-0.279655	0.149931	-0.044247	-1.133942	-0.579641
	(0.09621)	(0.35013)	(0.13719)	(0.29506)	(0.12505)	(0.38718)	(0.86648)
	[0.51549]	[1.41547]	[-2.03846]	[0.50814]	[-0.35382]	[-2.92869]	[-0.66896]
DLTR(-1)	0.021713	-0.293387	-0.148260	-0.333361	-0.074503	0.452966	0.091764
	(0.03640)	(0.13247)	(0.05190)	(0.11163)	(0.04731)	(0.14649)	(0.32782)
	[0.59650]	[-2.21479]	[-2.85640]	[-2.98624]	[-1.57469]	[3.09219]	[0.27992]
DLTR(-2)	0.019683	-0.000823	0.340881	-0.157612	0.125942	0.014500	0.113699
	(0.04468)	(0.16261)	(0.06371)	(0.13703)	(0.05808)	(0.17982)	(0.40241)
	[0.44050]	[-0.00506]	[5.35020]	[-1.15019]	[2.16852]	[0.08064]	[0.28254]
DLTR(-3)	-0.035171	-0.478332	-0.194608	-0.493272	-0.155929	0.040512	0.119563
	(0.05331)	(0.19400)	(0.07602)	(0.16349)	(0.06929)	(0.21454)	(0.48011)
	[-0.65974]	[-2.46559]	[-2.56010]	[-3.01714]	[-2.25034]	[0.18884]	[0.24903]
C	-0.029543	-0.223316	-0.113549	-0.075493	-0.024445	-0.105104	-0.361892
	(0.02915)	(0.10609)	(0.04157)	(0.08941)	(0.03789)	(0.11732)	(0.26256)
	[-1.01332]	[-2.10487]	[-2.73144]	[-0.84437]	[-0.64509]	[-0.89585]	[-1.37832]
R-squared	0.897173	0.962654	0.979943	0.894195	0.925650	0.839076	0.611988
Adj. R-squared	0.627254	0.864621	0.927292	0.616457	0.730482	0.416651	0.406543
Sum sq. resids	0.007667	0.101533	0.015588	0.072106	0.012952	0.124163	0.621830
S.E. equation	0.030958	0.112657	0.044142	0.094938	0.040237	0.124581	0.278799
F-statistic	3.323855	9.819692	18.61219	3.219566	4.742834	1.986331	0.600854
Log likelihood	81.51224	42.76041	70.86832	47.89410	73.64700	39.74225	15.57613
Akaike AIC	-3.967483	-1.384027	-3.257888	-1.726274	-3.443133	-1.182817	0.428258
Schwarz SC	-2.939938	-0.356482	-2.230343	-0.698729	-2.415588	-0.155272	1.455803
Mean dependent	-0.001638	-0.046031	0.092786	0.144447	0.129994	0.006584	-0.017028
S.D. dependent	0.050706	0.306184	0.163706	0.153297	0.077506	0.163112	0.235079

Determinant resid covariance
(dof adj.) 1.55E-18
Determinant resid covariance 1.48E-22
Log likelihood 455.9595
Akaike information criterion -20.13063
Schwarz criterion -12.93782

الملحق رقم (5): نتائج اختبار الجذر الأحادي.

أولاً، الرقم القياسي لأسعار المستهلك:

LIPC -1

Null Hypothesis: LIPC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.763332	0.6994
Test critical values: 1% level	-4.262735	
5% level	-3.552973	
10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LIPC has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.353349	0.5927
Test critical values: 1% level	-3.646342	
5% level	-2.954021	
10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LIPC has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.698725	0.8615
Test critical values: 1% level	-2.636901	
5% level	-1.951332	
10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

DLIPC -2

Null Hypothesis: D(LIPC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.856924	0.6538
Test critical values: 1% level	-4.262735	
5% level	-3.552973	
10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LIPC) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.666072	0.4386
Test critical values:		
1% level	-3.646342	
5% level	-2.954021	
10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LIPC) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.401577	0.1469
Test critical values:		
1% level	-2.636901	
5% level	-1.951332	
10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

DDLIPC -3

Null Hypothesis: D(LIPC,2) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.984220	0.0017
Test critical values:		
1% level	-4.273277	
5% level	-3.557759	
10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LIPC,2) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.036034	0.0003
Test critical values:		
1% level	-3.653730	
5% level	-2.957110	
10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LIPC,2) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.125093	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.639210	
5% level	-1.951687	
10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ثانياً، المجموعة الأولى (الأغذية والمشروبات غير الكحولية)

LG1 -1

Null Hypothesis: LG1 has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.556055	0.7886
Test critical values:		
1% level	-4.262735	
5% level	-3.552973	
10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LG1 has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.194579	0.6649
Test critical values:		
1% level	-3.646342	
5% level	-2.954021	
10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LG1 has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.062933	0.9212
Test critical values:		
1% level	-2.636901	
5% level	-1.951332	
10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

DLG1 -2

Null Hypothesis: D(LG1) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.253200	0.4463
Test critical values: 1% level	-4.262735	
5% level	-3.552973	
10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LG1) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.138292	0.2318
Test critical values: 1% level	-3.646342	
5% level	-2.954021	
10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LG1) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.679506	0.0875
Test critical values: 1% level	-2.636901	
5% level	-1.951332	
10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

DDLG1 -3

Null Hypothesis: D(LG1,2) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.732700	0.0003
Test critical values: 1% level	-4.273277	
5% level	-3.557759	
10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LG1,2) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.817151	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.653730	
5% level	-2.957110	
10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LG1,2) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.919530	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.639210	
5% level	-1.951687	
10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ثالثا، المجموعة الثالثة (الملابس والأحذية):

LG2 -1

Null Hypothesis: LG2 has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.252660	0.4466
Test critical values:		
1% level	-4.262735	
5% level	-3.552973	
10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LG2 has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.297821	0.6188
Test critical values:		
1% level	-3.646342	
5% level	-2.954021	
10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LG2 has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.747787	0.8710
Test critical values:		
1% level	-2.636901	
5% level	-1.951332	
10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

DLG2 -2

Null Hypothesis: D(LG2) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.554104	0.7893
Test critical values:		
1% level	-4.262735	
5% level	-3.552973	
10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LG2) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.500686	0.5208
Test critical values:		
1% level	-3.646342	
5% level	-2.954021	
10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LG2) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.146197	0.2240
Test critical values:		
1% level	-2.636901	
5% level	-1.951332	
10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

DDLG2 -3

Null Hypothesis: D(LG2,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.428146	0.0006
Test critical values:		
1% level	-4.273277	
5% level	-3.557759	
10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LG2,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.535351	0.0001
Test critical values:		
1% level	-3.653730	
5% level	-2.957110	
10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LG2,2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.629225	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.639210	
5% level	-1.951687	
10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

رابعاً، المجموعة الثالثة (السكن وأعبائه)

LG3 -1

Null Hypothesis: LG3 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.432062	0.8322
Test critical values:		
1% level	-4.262735	
5% level	-3.552973	
10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LG3 has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.754321	0.3957
Test critical values: 1% level	-3.646342	
5% level	-2.954021	
10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LG3 has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.883318	0.8949
Test critical values: 1% level	-2.636901	
5% level	-1.951332	
10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

DLG3 -2

Null Hypothesis: D(LG3) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.251339	0.4473
Test critical values: 1% level	-4.262735	
5% level	-3.552973	
10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LG3) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.882275	0.3362
Test critical values: 1% level	-3.646342	
5% level	-2.954021	
10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LG3) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.369157	0.1554
Test critical values: 1% level	-2.636901	
5% level	-1.951332	
10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

DDL3 -3

Null Hypothesis: D(LG3,2) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.535517	0.0000
Test critical values: 1% level	-4.273277	
5% level	-3.557759	
10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LG3,2) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.586194	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.653730	
5% level	-2.957110	
10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LG3,2) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.688936	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.639210	
5% level	-1.951687	
10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

خامسا، المجموعة الرابعة (الأثاث ولوازم التأثيث):

LG4 -1

Null Hypothesis: LG4 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.405178	0.3699
Test critical values: 1% level	-4.284580	
5% level	-3.562882	
10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LG4 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.759146	0.3926
Test critical values: 1% level	-3.670170	
5% level	-2.963972	
10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LG4 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.996870	0.9118
Test critical values: 1% level	-2.644302	
5% level	-1.952473	
10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

DLG4 -2

Null Hypothesis: D(LG4) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.363772	0.3896
Test critical values: 1% level	-4.296729	
5% level	-3.568379	
10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LG4) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.911790	0.3227
Test critical values:		
1% level	-3.670170	
5% level	-2.963972	
10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LG4) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.356607	0.1588
Test critical values:		
1% level	-2.636901	
5% level	-1.951332	
10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

DDLG4 -3

Null Hypothesis: D(LG4,2) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.555686	0.3014
Test critical values:		
1% level	-4.296729	
5% level	-3.568379	
10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LG4,2) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.635308	0.0973
Test critical values:		
1% level	-3.670170	
5% level	-2.963972	
10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LG4,2) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.672226	0.0093
Test critical values:		
1% level	-2.644302	
5% level	-1.952473	
10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

سادسا المجموعة الخامسة (الخدمات الطبية والصحية):

LG5 -1

Null Hypothesis: LG5 has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.210942	0.8917
Test critical values:		
1% level	-4.262735	
5% level	-3.552973	
10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LG5 has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.104004	0.7024
Test critical values:		
1% level	-3.646342	
5% level	-2.954021	
10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LG5 has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.433703	0.9593
Test critical values:		
1% level	-2.636901	
5% level	-1.951332	
10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

DLG5 -1

Null Hypothesis: D(LG5) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.010556	0.1446
Test critical values: 1% level	-4.262735	
5% level	-3.552973	
10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LG5) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.948016	0.0507
Test critical values: 1% level	-3.646342	
5% level	-2.954021	
10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LG5) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.372312	0.0192
Test critical values: 1% level	-2.636901	
5% level	-1.951332	
10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

سابعاً، المجموعة السادسة (النقل والمواصلات):

LG6 -1

Null Hypothesis: LG6 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.227906	0.8868
Test critical values: 1% level	-4.284580	
5% level	-3.562882	
10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LG6 has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.675984	0.4331
Test critical values: 1% level	-3.661661	
5% level	-2.960411	
10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LG6 has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.618961	0.8447
Test critical values: 1% level	-2.641672	
5% level	-1.952066	
10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

DLG6 -2

Null Hypothesis: D(LG6) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.975679	0.5912
Test critical values: 1% level	-4.284580	
5% level	-3.562882	
10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LG6) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.484589	0.5280
Test critical values: 1% level	-3.661661	
5% level	-2.960411	
10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LG6) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.183094	0.2111
Test critical values:		
1% level	-2.641672	
5% level	-1.952066	
10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

DDL6 -3

Null Hypothesis: D(LG6,2) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.166250	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.284580	
5% level	-3.562882	
10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LG6,2) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.253325	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.661661	
5% level	-2.960411	
10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LG6,2) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.358903	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.641672	
5% level	-1.952066	
10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ثامنا، المجموعة الثامنة (سلع أخرى غير مذكورة):

LG8 -1

Null Hypothesis: LG8 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.328864	0.8628
Test critical values: 1% level	-4.262735	
5% level	-3.552973	
10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LG8 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.744652	0.4003
Test critical values: 1% level	-3.646342	
5% level	-2.954021	
10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LG8 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.118746	0.9283
Test critical values: 1% level	-2.636901	
5% level	-1.951332	
10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

DLG8 -2

Null Hypothesis: D(LG8) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.624179	0.2728
Test critical values: 1% level	-4.262735	
5% level	-3.552973	
10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LG8) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.242079	0.1961
Test critical values:		
1% level	-3.646342	
5% level	-2.954021	
10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LG8) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.600815	0.1019
Test critical values:		
1% level	-2.636901	
5% level	-1.951332	
10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

DDLG8 -3

Null Hypothesis: D(LG8,2) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.605792	0.0004
Test critical values:		
1% level	-4.284580	
5% level	-3.562882	
10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LG8,2) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.686477	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.661661	
5% level	-2.960411	
10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LG8,2) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.776998	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.641672	
5% level	-1.952066	
10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (6): نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR

Vector Autoregression Estimates
 Date: 02/03/17 Time: 22:53
 Sample (adjusted): 1984 2014
 Included observations: 31 after adjustments
 Standard errors in () & t-statistics in []

	DDLIPC	DDLG1	DDLG2	DDLG3	DDLG4	DLG5	DDLG6	DDLG8
DDLIPC(-1)	-1.144860 (1.25355) [-0.91329]	-2.295118 (1.78310) [-1.28715]	0.373557 (0.89266) [0.41848]	0.839616 (1.42837) [0.58782]	1.091582 (1.03593) [1.05372]	2.402676 (1.62079) [1.48241]	-2.446663 (1.24208) [-1.96981]	1.415845 (2.51655) [0.56261]
DDLIPC(-2)	-1.632951 (1.07448) [-1.51976]	-2.716576 (1.52838) [-1.77742]	-1.007417 (0.76514) [-1.31665]	0.177285 (1.22432) [0.14480]	1.298015 (0.88794) [1.46182]	1.322839 (1.38925) [0.95220]	-0.044264 (1.06464) [-0.04158]	1.213741 (2.15705) [0.56269]
DDLG1(-1)	0.706459 (0.64547) [1.09449]	1.103639 (0.91814) [1.20204]	0.073261 (0.45964) [0.15939]	-0.147701 (0.73548) [-0.20082]	-0.528585 (0.53341) [-0.99095]	-1.257817 (0.83456) [-1.50716]	1.810262 (0.63956) [2.83047]	-0.487909 (1.29580) [-0.37653]
DDLG1(-2)	0.959383 (0.58757) [1.63280]	1.384878 (0.83578) [1.65699]	0.526713 (0.41841) [1.25885]	0.253236 (0.66951) [0.37824]	-0.652096 (0.48556) [-1.34297]	-0.620266 (0.75970) [-0.81646]	0.445848 (0.58219) [0.76581]	-0.417177 (1.17956) [-0.35367]
DDLG2(-1)	-0.190866 (0.36856) [-0.51787]	-0.292649 (0.52425) [-0.55822]	-0.275191 (0.26245) [-1.04854]	-0.447307 (0.41996) [-1.06513]	0.013016 (0.30458) [0.04274]	0.192005 (0.47653) [0.40292]	-0.159393 (0.36519) [-0.43647]	-0.051694 (0.73989) [-0.06987]
DDLG2(-2)	0.861593 (0.32677) [2.63668]	0.910098 (0.46481) [1.95799]	0.755831 (0.23270) [3.24816]	0.583379 (0.37234) [1.56678]	0.621789 (0.27004) [2.30255]	0.806878 (0.42250) [1.90976]	1.295962 (0.32378) [4.00258]	0.147440 (0.65600) [0.22475]
DDLG3(-1)	0.141180 (0.17813) [0.79258]	0.342109 (0.25338) [1.35020]	-0.004473 (0.12685) [-0.03526]	-0.389654 (0.20297) [-1.91978]	-0.056008 (0.14720) [-0.38048]	0.331043 (0.23031) [1.43737]	0.007787 (0.17650) [0.04412]	-0.042123 (0.35760) [-0.11780]
DDLG3(-2)	0.187045 (0.21135) [0.88498]	0.314487 (0.30064) [1.04606]	0.352695 (0.15051) [2.34339]	0.021453 (0.24083) [0.08908]	0.006529 (0.17466) [0.03738]	-0.459654 (0.27327) [-1.68204]	-0.015430 (0.20942) [-0.07368]	0.174984 (0.42430) [0.41241]
DDLG4(-1)	0.913916 (0.37823)	1.045494 (0.53801)	0.713540 (0.26934)	0.431797 (0.43098)	0.068163 (0.31257)	1.034735 (0.48904)	0.466924 (0.37477)	0.661893 (0.75931)

	[2.41629]	[1.94326]	[2.64922]	[1.00190]	[0.21807]	[2.11587]	[1.24590]	[0.87170]
DDL4(-2)	0.976882 (0.38631) [2.52873]	1.508111 (0.54951) [2.74448]	0.160020 (0.27509) [0.58169]	0.890481 (0.44019) [2.02297]	0.012356 (0.31925) [0.03870]	0.296942 (0.49948) [0.59450]	0.283535 (0.38278) [0.74073]	0.452318 (0.77553) [0.58323]
DLG5(-1)	-0.468650 (0.17263) [-2.71477]	-0.382978 (0.24556) [-1.55964]	-0.388975 (0.12293) [-3.16420]	-0.687977 (0.19670) [-3.49753]	-0.364784 (0.14266) [-2.55701]	-0.049270 (0.22320) [-0.22074]	-0.480482 (0.17105) [-2.80901]	-0.599660 (0.34656) [-1.73032]
DLG5(-2)	0.421796 (0.17888) [2.35799]	0.337204 (0.25445) [1.32525]	0.308407 (0.12738) [2.42115]	0.714196 (0.20383) [3.50396]	0.235907 (0.14783) [1.59585]	1.085348 (0.23128) [4.69272]	0.450382 (0.17724) [2.54105]	0.526401 (0.35911) [1.46587]
DDL6(-1)	0.235783 (0.23243) [1.01443]	0.419087 (0.33062) [1.26759]	-0.105380 (0.16551) [-0.63668]	0.267549 (0.26484) [1.01022]	0.030183 (0.19208) [0.15714]	-0.120383 (0.30052) [-0.40058]	0.296653 (0.23030) [1.28810]	-0.027206 (0.46661) [-0.05831]
DDL6(-2)	-0.270023 (0.15148) [-1.78257]	-0.326509 (0.21547) [-1.51533]	-0.086759 (0.10787) [-0.80430]	-0.074163 (0.17260) [-0.42967]	-0.352190 (0.12518) [-2.81342]	-0.299635 (0.19586) [-1.52987]	-0.527105 (0.15009) [-3.51185]	-0.637887 (0.30410) [-2.09762]
DDL8(-1)	0.043078 (0.18951) [0.22731]	0.034804 (0.26957) [0.12911]	-0.101233 (0.13495) [-0.75015]	0.159482 (0.21594) [0.73855]	0.021610 (0.15661) [0.13799]	-0.079831 (0.24503) [-0.32580]	0.535902 (0.18778) [2.85394]	-0.275361 (0.38045) [-0.72378]
DDL8(-2)	-0.027509 (0.21716) [-0.12668]	0.417157 (0.30890) [1.35045]	-0.224597 (0.15464) [-1.45236]	-0.555538 (0.24745) [-2.24506]	-0.597380 (0.17946) [-3.32870]	-0.736171 (0.28078) [-2.62184]	-0.448112 (0.21518) [-2.08253]	-0.632025 (0.43596) [-1.44972]
C	0.003875 (0.00850) [0.45602]	0.003174 (0.01209) [0.26265]	0.008589 (0.00605) [1.41957]	-5.96E-05 (0.00968) [-0.00615]	0.011413 (0.00702) [1.62540]	0.001008 (0.01099) [0.09179]	0.001742 (0.00842) [0.20696]	0.003291 (0.01706) [0.19296]
R-squared	0.776164	0.743268	0.806016	0.825617	0.837088	0.928084	0.932548	0.644414
Adj. R-squared	0.520351	0.449861	0.584321	0.626323	0.650904	0.845895	0.855459	0.238031
Sum sq. resids	0.013419	0.027150	0.006804	0.017422	0.009164	0.022432	0.013174	0.054079
S.E. equation	0.030959	0.044037	0.022046	0.035277	0.025584	0.040029	0.030676	0.062151
F-statistic	3.034108	2.533229	3.635689	4.142703	4.496009	11.29204	12.09713	1.585729
Log likelihood	76.06203	65.13847	86.58757	72.01500	81.97318	68.09721	76.34706	54.45798
Akaike AIC	-3.810453	-3.105708	-4.489521	-3.549355	-4.191818	-3.296594	-3.828843	-2.416644
Schwarz SC	-3.024073	-2.319328	-3.703141	-2.762975	-3.405438	-2.510214	-3.042463	-1.630264
Mean dependent S.D. dependent	-0.001033	-0.000463	0.000597	-0.001216	-0.000464	0.079313	-0.002673	-0.003903
	0.044702	0.059373	0.034194	0.057708	0.043302	0.101968	0.080686	0.071200
Determinant resid covariance (dof adj.)		4.94E-28						
Determinant resid covariance		8.55E-31						
Log likelihood		721.2257						
Akaike information criterion		-37.75649						
Schwarz criterion		-31.46545						

ملخص: من أهم المؤشرات الاقتصادية والنقدية التي تعبر عن قوة الاقتصاد واستقراره نجد التضخم. وقد اشارت الأدبيات الاقتصادية الى العلاقة التي تربط بين هذا المتغير والمتغيرات الأخرى للاقتصاد، لذلك حاول هذا البحث دراسة وتحديد هذه العلاقة في الاقتصاد الجزائري، من خلال تحديد مدى تأثير المتغيرات الكلية والمتمثلة في كل من الواردات، سعر الصرف، الانفاق العام، الاجور، البطالة، معدل الفائدة على التضخم، بالإضافة الى تأثير المجموعات السلعية المكونة للرقم القياسي لأسعار المستهلك كمتغيرات جزئية، وذلك خلال الفترة الممتدة من 1980 الى 2014 باستعمال نموذج VAR.

وقد أوضحت نتائج الدراسة أن أهم العوامل المحددة للتضخم في الجزائر على المستوى الكلي هي الاجور، الانفاق العام وسعر الصرف، بالإضافة الى تأثير المواد الغذائية والملابس والاحذية وكذا الأثاث واللوازم على المستوى الجزئي.

الكلمات المفتاحية: التضخم، المتغيرات الكلية، المتغيرات الجزئية، نموذج VAR، الاقتصاد الجزائري.

Résumé:

La littérature économique a mis en évidence la relation entre l'inflation qui est l'un des plus importants indicateurs économiques et monétaires qui reflète la force et la stabilité de l'économie et d'autres variables économiques.

Cette étude vise à identifier par le biais du modèle VAR cette relation dans l'économie algérienne, en déterminant, dans un premier lieu, l'impact des variables macroéconomique, à savoir les importations, le taux de change, le dépense publique, les salaires, le chômage et le taux d'intérêt sur l'inflation. Dans un second lieu, l'effet du panier des produits construisant l'indice des prix à la consommation sur l'inflation et ceci pour la période 1980-2014.

Les résultats de l'étude ont montré que les principaux déterminants de l'inflation en Algérie au niveau macroéconomique sont les salaires, le dépense publique et le taux de change. Alors qu'au niveau microéconomique, ce sont les produits alimentaires, les vêtements, les chaussures ainsi que les mobilier et les fournitures qui ont une influence sur l'inflation.

Mots clés: l'inflation, variables macroéconomiques, variables microéconomiques, le modèle de VAR, l'économie algérienne.